المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات ناصر الدِّين اللَّقَّانيِّ (٩٥٨هـ) النحويَّة والتصريفيَّة على ابن هشام الأنصاريِّ (٧٦١هـ) في كتابه (حواشٍ على توضيح الألفيَّة)

(جَمْعًا وَدِرَاسَةً)

Naser al-Din al-Laqani's objections grammatical and morphological, to Ibn Hisham al-ansari, his book Hawashi of Tawdeeh Alalfeiah

collection and study

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات اللُغوية

إعداد الطالبة:

الزهراء بنت عبدالرحمن بن عبد الله الشمسان

(٣٥١٢٠٠٠١٤)

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي بن إبراهيم السعود

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم

العام الجامعي

١٤٤١هـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدّراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

اعتراضات ناصر الدين اللقاني النحوية والتصريفية على ابن هشام الأنصاري في كتابه حواشٍ على توضيح الألفية (جَمْعًا وَدِرَاسَةً)

Naser al-Din al-Laqani's objections grammatical and morphological, to Ibn Hisham al-ansari, his book Hawashi of Tawdeeh Alalfeiah collection and study

إعداد الطالبة: الزهراء بنت عبد الرحمن بن عبد الله الشمسان
الرقم الجامعي: (٣٥١٢٠٠٠١٤)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. علي بن إبراهيم السعود	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	د. عبد الله بن سعد الحقباني	أستاذ مشارك	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	د. فاطمة محمد أحمد حجازي	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الخميس: ١٤٤١/٧/٠٣هـ ، **الموافق** ٢٠٢٠/٠٢/٢٧م

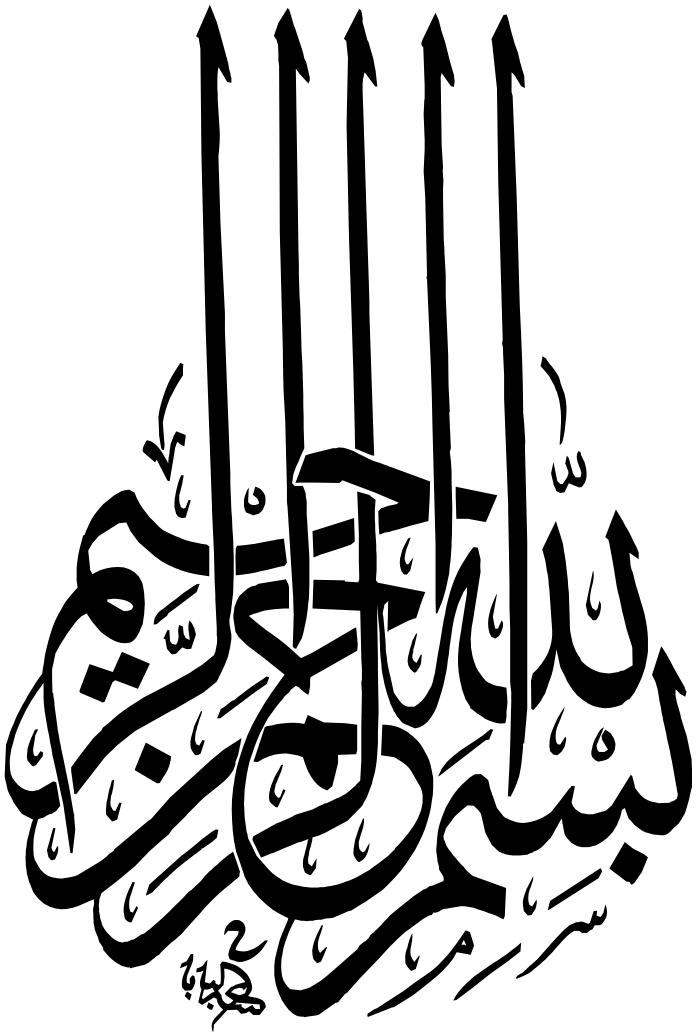
بسم الله الرحمن الرحيم

اعتراضات ناصر الدين اللَّقَّانيِّ النحويَّة والتصريفيَّة على ابن هشام الأنصاريِّ في كتابه: (حواشٍ على توضيح الألفيَّة)

الباحثة:

الزهراء بنت عبد الرحمن بن عبد الله الشمسان

ملخص الرسالة

يهدف البحثُ إلى الوقوفِ على المسائل النحويةِ والصرفيةِ الواردةِ في حواشي ناصر الدين اللقاني على أوضح المسالك- التي اعترضَ بها على ابنِ هشام، مستقصيًا إيَّاها ودارسَها، كالاعتراضات التي على الصناعةِ النحوية، وعلى منهجِ ابن هشام، وآرائه، مستعرضًا منهج اللقاني في اعتراضاته، ثم يقوِّم آراءَ اللقاني وطريقتَه.

وهذا التناولُ قائمٌ على المنهج الوصفيِّ، فيجمعُ كلَّ اعتراضٍ نحويٍّ أو صرفيٍّ اعترضه اللقاني على ابن هشام، ويصنِّفها حسْبَ فصول الرسالة، ويُرتبُ المسائل بترتيب ابن مالك في الألفية، عدا الفصل الثالث فإنه اتَّبع فيه ترتيبَ الزمخشري في المفصل، ثم يدرس المسائلَ، بحيث يذكر نصَّ ابن هشام المُعتَرض عليه، ثم يورد اعتراض اللقانيِّ، ويعقبه بآراء النحويين، والشرَّاح، والمحشِّين، مقارنًا أقوالهم وآراءهم بالمصنِّف والمُحشِّي، مع العناية بآراء ابنِ هشام في غير (أوضح المسالك)، ومحاولة بيان العللِ والأدلة فيما طُرح في القضية، وترجيح ما يُرى فيه الأظهر.

وقد ابتُدِئ البحث بمقدمةٍ، فتمهيدٍ اشتمل على عَرضٍ موجزٍ لابن هشام الأنصاريِّ، وكتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، وناصر اللقاني، وكتابه (حواشٍ على توضيح الألفية).

وظهر من خلال الدراسة تفرُّد بعض اعتراضات اللقاني وسبْقها، مما جعل لها التأثير على مصنَّفات من جاءَ بعده، سواء النحوية والصرفية منها، أم في غيرها، كما كشفت عن آراء

النحويين في هذه المسائل التي وقعت فيها الاعتراضات، ممن كانوا قبلَه أو بعدَه، مما أثرى الموروثَ النحوي.

Naser al-Din al-Laqani's objections grammatical and morphological, to Ibn Hisham al-ansari, his book (Hawashi of Tawdeeh Alalfeiah)

Researcher

Al Zahraa Abdulrahman Abdullah Al Shamsan

Abstract

The research aims to investigate and examine the Nahw and Sarf issues raised by Naser al-Din al-Laqani against the methodology and opinions of Ibn Hisham in his book (Awdah al-Masalik ila Alfiyat Ibn Malik), reviewing the methodology of al-Laqani in these critiques, and evaluating his opinions and methodology.

This research standing on the descriptive approach, and is based on compiling all the grammatical or morphological critiques by al-Laqani against Ibn Hisham, and then classifying them according to the chapters of the thesis, and arranging the issues as appeared in alfiyah ibnu malik, and then studying them by mentioning the text in Ibn Hisham along with the critique by al-Laqani, followed by the opinions and commentaries of grammar scholars, taking into consideration views by Ibn Hisham other than those in (Awdah al-Masalik ila Alfiyat Ibn Malik), and try to explain the justifications and evidence in favor of issues raised, and weighting what seems to me is the plausible ones.

The research starts with an introduction, a prelude which give a brief account of Ibn Hisham al-Ansari, and his book (Awdah al-Masalik ila Alfiyat Ibn Malik), and Nasser al-Laqani, and his book (commentaries to clarify Alfiyat Ibn Malik).

The study has shed light on the uniqueness and the precedence of the critiques by al-Laqani, and their profound impact on the grammatical and morphological works of his successors. Furthermore, the study also shed light on the views of other grammar scholars on these issues raised by al-Laqani, which have represented a great contribution to the field of Nahw (Grammar).

المقدمة

وفيها ما يأتي:

- مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عنها.
- أهمية البحث وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث وإجراءاته.
- خطة البحث.
- شكر وتقدير.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابته، والتابعين لهم بإحسان، وسلَّم تسليمًا كثيرا، وبعدُ:

فإنَّ لكل علمٍ سامٍ رجالًا سُخِّروا له، ينشغلون بمدارسته، وتحليله، وتأمُّل ما فيه، واستخراج أصولِه وقواعده، وإنَّ علم العربية له المحلَّ الأعلى، والمقام الأسنى، والغاية النبيلة، وإنَّ من الأفذاذ الذين عُرفت عنايتُهم بعلوم اللغة، نحوِها وصرفِها، ابنَ مالك بألفيته التي وصلت الآفاق، فهي من أجلِّ ما صُنِّف ووُضِع فيها، حتى أخَذَ أهل الفنِّ بعده يتناولونها درسًا، وشروحًا.

ومن أوسع هذه المؤلَّفات انتشارًا شرحُ ابن هشامٍ على ألفية ابن مالك، المسمى بـ(أوضح المسالك على ألفية ابن مالك)، حيث أفهم ما استغلقَ فيها، ووضَّح ما استبهم، وشرحَ وأجاد، فكان لشرحه حظُّ التداول، والشروحُ، والتحشية، والتعليقات، ولعلَّ مِن أبرزِ ما أُلِّف عليها أهمِّيةً حاشية الشيخِ ناصرِ الدين محمدِ بنِ حسنِ بن عليٍّ بن عبد الرحمنِ اللَّقَّانيِّ (ت: ٩٥٨هـ)؛ حيث حَوَت فوائدَ جليَّة، وفرائدَ نحوية، فجاءت موضِّحةً الغوامض، مفصِّلةً المجمَل، كاشفة عن النكت، مبيِّنةً الخلافَ، أو معترضة على مسألة، أو معلِّلةً حكما، أو معقِّبة لمزيد تمثيل واستشهاد، وغير ذلك مما تبين جليًّا في تعليقات الحاشية.

كما أبَانت الحاشية عن حذْقِ اللقاني في هذا الفنِّ؛ إذ خلفَه العلماءُ الأفذاذ بالإفادة منه، والنقل عنه، كأبي بكر بن إسماعيلَ بن شهابِ الدين الشَّنْوانيِّ، وعبدِ الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشريِّ، وياسين بن زيد الدين أبي بكرٍ الحِمْصيِّ، ويوسفَ بن محمد بن حسام الدين الفِيشِيِّ، وأحمد بن أحمد بن محمد السُّجاعيِّ، ومحمد بن مصطفى بن حسن الخُضَريِّ، وأبي العرفانِ محمد بن علي الصَّبان.

ولقد وقف اللقانيُّ من مسائلَ الشرح موقف المدقِّقِ المعلِّلِ، الناظر، الآخذِ، والرادِّ، وبذل فيها علمَه، فقارنها بمصنَّفات ابن هشام الأُخَر، وغيرِها من المصنَّفات والشروح السابقة له، والمعاصرة، فغلب الطابعُ النقدي عليها، فلا تكاد تجده فيها إلا معلِّقًا بالنقد، أو مجيبًا مفسِّرا.

وبرز اللقاني في حاشيته مناقشًا، ومعترضًا، ومحلِّلًا، ومعلِّلًا، ومدلِّلا، لهذا رأيتُ أن أقف على اعتراضاته فيما يخصُّ ابن هشام، فأجمعُها على اختلافها، اعتراضات كانت، أم مآخذ، أم نقدًا، أم استدراكًا، نحويةً كانت أم صرفية، وأناقشها بالدراسة والتحليل، فكان البحث تحت عنوان: (اعتراضات ناصرِ الدين اللقاني النحوية والتصريفية على ابن هشام الأنصاري في كتابه: (حواشٍ على توضيح الألفية) جمعًا ودراسة).

وتتمثلُ مشكلة البحث في وفرة اعتراضات اللقانيِّ النحوية والتصريفية على ابن هشام الأنصاري في الحاشية، حيث جاءت في مئتين وثلاثة اعتراضات، تنوعت مجاريها، منها ما كان في الآراء النحوية، والصرفية، وفي الصناعة النحوية، من مصطلحاتٍ، وحدودٍ، وعللٍ، وأمثلة، وشواهد، وفي منهج ابن هشام في شرحه، كتقسيمه المسائلَ، وأسلوبه، فيدرس البحثُ تلك المسائلَ، ويتناولها مناقشة، وعرضًا، وتقويمًا.

لذا جاءت الدراسة لتُجيب عن التساؤلات الآتية:

١. كيف كان منهج اللقاني في الاعتراض على ابن هشام؟
٢. ما موقفه من الأصول النحوية، ومدى اعتماده عليها في الأخذ على ابن هشام؟
٣. ما مدى اتفاق رأي اللقاني في تلك الاعتراضات مع آراء أصحاب الحواشي في عصره، وأئمة النحو؟
٤. ما أثر اعتراضات اللقاني على من جاء بعده؟

وتكمن أهمية البحث في جدَّة طرحه، فلم تقم دراسةٌ بعدُ على حاشية اللقاني _عدا تحقيقها_، وقد اعتنى بها النحاة بعده احتفالًا ظاهرًا، وبخاصة الشنواني، وياسين الحمصي، والصبان، لكن عدم دراستها أبقتها مغمورة، ومن أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

١. أنَّ الموضوع ذو علاقة بكتابِ (أوضح المسالك)، حيث يُعدُّ أهم شروح الألفية، وأكثرها انتشارًا، وفيه بيانُ جهودِ اللقاني في حاشيته عليه.
٢. الوقوف على موقفِ اللقانيِّ من ابن هشام الأنصاريِّ، والكشف عن مقدرة اللقاني في النقد، والمناقشة، والبحث.
٣. بيان ما اعتمد عليه اللقاني في بناء اعتراضاته، وأهمية معالجة اعتراضات النحويين، واختلاف آرائهم، والجمع والترجيح بينها.
٤. أثر اعتراضات اللقاني على النحويين بعده.

ويهدف البحث في هذا الموضوع إلى تحقيق أمور عدَّة، منها:

١. الكشف عن جهود اللقاني، والقيمة النحوية للحاشية، التي لم تحظ بالمدارسة بعد.
٢. جمع، وحصر، وتحليل المسائل النحوية والصرفية التي كان للقاني اختيار فيها، ودراستها، وبيان موقفه، وموقفِ النحويين منها.
٣. دراسة الأصول، والأدلة المعتمدة عند اللقاني في اعتراضاته، وموقفه من كل منها.
٤. الأثر النحوي الذي تركته هذه الاعتراضات على من جاء بعده.

ولم يقف البحث على دراسة اعتنت بحواشي اللقاني على توضيح ابن هشام للألفية، أو بالإمام ناصر الدين اللقاني، ومذهبه النحوي، سوى رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بعنوان: "حواش على توضيح الألفية، لناصر الدين اللقاني ت: (٩٥٨هـ) – دراسة وتحقيقا –"، للباحث: خالد بن مقبل الصاعدي، سنة ألف وأربع مئة وإحدى وثلاثين للهجرة.

والتي تناولت حاشية اللقاني بالدراسة؛ حيث ابتدأ الباحث فيها بدراسة عن الإمامَيْن ابن هشام، وناصر الدين اللقاني، وآثارهما.

ثم فصَّل القول عن مصنَّف اللقاني (حواش على توضيح الألفية لناصر الدين اللقاني) وقيمته العلمية؛ فبيَّن فيها منهج اللقاني في حاشيته؛ محلِّلًا أسلوبه، وطريقةَ عرضِهِ مادَّتَه، ومواقفَه من الشواهدِ، وآراءَ العلماء واعتناءه بها.

كما حرَّر الباحث الحاشية بنسْخها وإخراجها محقَّقةً، متـَّبعًا فيها أصول التحقيق العلمي للمخطوطات.

ولم تكن هناك دراسة حول هذا الموضوع غير هذه المذكورة؛ وهو ما يكسب الموضوع الأهمية من حيث إبراز شخصية اللقاني النحوية المتمثلة في نقدِه توضيحَ ابن هشام.

ويتناول البحث اعتراضات اللقاني على الموضِّح من خلال المنهج الوصفي، بحيث تُجمع الاعتراضات، والمآخذ النحوية والصرفية، وتُدرس، وذلك باقتطاع نص ابن هشام المعترَض عليه، ثم نص اعتراض اللقانيِّ، ثم دراستهما بعرض أقوال النحويين، وآرائهم، ومواقفهم، وموازنة رأي ابن هشام في تلك المسألة مع آراء شراح الألفية، واعتراض اللقاني بآراء المحشِّين أو اعتراضاتهم، سواء على شرح ابن هشام، أم على غيره من الشروح، وذلك بالترجيح، والتقوية، والتعليل.

وقد تتكرر دراسةُ اعتراضٍ واحدٍ في موضعين، وذلك لكون اعتراض اللقاني متجه إلى أمرين، فيُدرَس الأمر الأول في موضعه، ويُعاد في موضع آخر لدراسة الأمر الآخر من جهته.

وما يرِدُ من نصوص وأقوال، تُردُّ إلى قائليها بتوثيق نسبتها، ومكامنها في المصنَّفات –قدر الاستطاعة–، كذلك ما يرد من آياتٍ، وقراءات، وأحاديث، وأبيات شعرية، وأمثال، وأقوال العرب، فإن البحث ينتهج عزوها إلى السور، وكتب الحديث، والدواوين، وكتب النحويين، وكتب الأمثال.

كما قارن البحث أقوال ابن هشام في (أوضح المسالك) بغيره من مصنَّفاته المطبوعة، كـ(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(شذور الذهب في معرفة كلام العرب)، وشرحه، و(قطر الندى وبل الصدى) وشرحه، و(شرح اللمحة البدرية)، و(الجامع الصغير)، و(تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد)، وموازنة آرائه بينها، وقد أثْرَت الموازنة كثيرًا في المسائل المطروحة،

حيث تكررت مناقشته لها في المصنفات، فكان لها مزيد إيضاح، وإثارة نقاش مثمر في دراسة القضايا.

وقد تحاشيت إثقال هوامش البحث بما لا يضيف للمسألة، كالتعريف بالأعلام، وبعض الإحالات على الكتب، وبعض التوضيحات، والتعريفات. وإني صوَّبتُ بعض الكلمات إلى ما رأيته أَوْلى أو أصوب مما نقلته من النص المحقق من حاشية اللقاني، أو غيره من الحواشي، وخاصة غير المحققة منها، ووضعت اللفظ بين قوسين معقوفين، وأوضحت ذلك في الحاشية. وقد نقلت بعض النصوص من كتبٍ مطبوعة خلت من علامات الترقيم خلوًّا يمسُّ المعنى، فأضفت لها ما اقتضته الضرورة والمعنى.

كما اعتمدتُ في النقل من حاشية اللقاني على نسخة محققة غير منشورة من محقِّقها، وقد وسَمَها بـ(حواشٍ على توضيحِ الألفية لناصر الدين اللَّقَانيِّ)، فأثبتُّ تسميته لها، وقد أجاد المحقق العمل فيها، إلا أنه لم يعتمد إخراجها ونشْرها.

وعند اضطرار بعض المواضع لضبط النصوص، كاختلاف نص اللقاني عمَّا بين يدي من نسخة ابن هشام، أو نص المحقِّق، أو غيره، فإن البحث يعتمد على الآتي:

١. كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، المسمى بـ(عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك).
٢. كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق باربجي.
٣. كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) بتحقيق البقاعي.
٤. كتابَيْ (ضياء السالك إلى أوضح المسالك)، و(منار السالك إلى أوضح المسالك)، لمحمد النجَّار.
٥. كتاب (شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو) لخالد الأزهري.
٦. نُسختان خطِّيتان من (أوضح المسالك).[1]

(١) نسخة أيا صوفيا برقم: (٤٤٨١)، ونسخة جامعة الملك سعود برقم: (٤/١٤٣٤).

وفي ضبط نصوص اللقاني فقد لجأ البحث إلى[٢]:

١. (حاشية ياسين الحمصي على التصريح)، فقد نقل عنه كثيرًا، حتى جعلته الوجهة الأولى في التحقق.
٢. (حاشية ياسين الحمصي على مجيب الندا)، فالحمصي ينقل فيها عن اللقاني دون تصريح باسمه في غالب نقله.
٣. حاشية الشنواني على أوضح المسالك، المسماة بـ(هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك)، حيث نقل نصوصًا عن اللقاني، وأكثر من النقل.
٤. (حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية)، فكان ينقل عنه، ويفيد.
٥. نُسختان خطِّيَّتان من (حاشية اللقاني).[٣]

وقد تكوَّن البحث من:

المقدمة.

التمهيد.

أولًا– ابن هشام الأنصاري، وكتابه (أوضح المسالك).

ثانيًا– ناصر الدين اللقاني، وحاشيته على (أوضح المسالك).

الفصل الأول: الاعتراضات على الصناعة النحوية:

المبحث الأول: المصطلحات، والحدود.

المطلب الأول: الاعتراضات على المصطلحات.

المطلب الثاني: الاعتراضات على الحدود.

(٢) ينظر: ص٣٨١ من هذا البحث، حيث بينتُ فيها أبرز المتأثرين بآراء اللقاني، ومصنفاتهم التي استفادت من حاشيته، فأفدنا منها في التحقق، والدراسة.

(٣) نسخة مكتبة الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية برقم: (٠١٦٧٦)، ونسخة دار الكتب والوثائق القومية المصرية، برقم: (١٢٠٣٣هـ).

المبحث الثاني: العلل.

المبحث الثالث: الأمثلة والشواهد.

المطلب الأول: الاعتراضات على الأمثلة.

المطلب الثاني: الاعتراضات على الشواهد.

الفصل الثاني: الاعتراضات على منهج ابن هشام:

المبحث الأول: الاعتراضات على تقسيم المسائل.

المطلب الأول: الزيادة أو النقص في التقسيم.

المطلب الثاني: عدم تباين الأقسام.

المطلب الثالث: ترتيب المسائل.

المبحث الثاني: الاعتراضات على الأسلوب.

المطلب الأول: إطلاق الأحكام، أو تقييدها.

المطلب الثاني: عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ، أو ترتيبها.

المطلب الثالث: الإشكال في العبارة، أو عدم وضوحها.

المطلب الرابع: التفصيل في موضع الإجمال، أو عكسه.

الفصل الثالث: الاعتراضات على آراء ابن هشام:

المبحث الأول: الاعتراضات على آراء ابن هشام.

المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء.

المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال.

المطلب الثالث: الاعتراضات المتعلقة بالحروف.

المبحث الثاني: الاعتراضات على أحكام ابن هشام.

المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء.

المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال.

الفصل الرابع: منهجه في عرض الاعتراض:

المبحث الأول: طريقته في عرض الاعتراض.

المطلب الأول: طريقته في عرض اعتراضاته.

المطلب الثاني: عباراته في الاعتراض عليه.

المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب.

المبحث الثالث: التعرض للخلاف وموقفه.

الفصل الخامس: التقويم:

المبحث الأول: السمات والمآخذ.

المطلب الأول: مدى الدقة في نقل النصوص والآراء، وتوثيقها.

المطلب الثاني: مدى الاستقصاء في المادة العلمية.

المطلب الثالث: مدى الاستقلال والمتابعة في الآراء.

المطلب الرابع: مدى التحيز والاعتدال في الاعتراض.

المبحث الثاني: تأثير آرائه فيمن جاء بعده.

الخاتمة.

الفهارس الفنية:

أ-فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ج- فهرس الأبيات الشعرية.

د- فهرس الأمثال واللغات.

هـ- فهرس الأعلام.

و - فهرس المصادر والمراجع.

ز- فهرس الموضوعات.

وأخيرًا، أشكر الله سبحانه على التيسير والمعونة، ثم أقدِّم الشكر، وأجلَّ التقدير، وأعذبَ العرفان لأبي –حفظه الله–، فله الفضل –بعد الله– في هذه المرحلة العلمية، وما قبلها.

كما أقدم الشكر لأستاذي الفاضل الموجِّه القدير: أ. د. علي بن إبراهيم السعود –وفقه الله–، حيث تفضَّل بالإشراف على رسالتي، والتفاني في المتابعة، وهذا دَأَبه الذي عُرف عنه، فجزاه الله عني وعن طلابه خير الجزاء، ونفع به وبعلمه، كما أشكر المتفضلين بمناقشة بحثي، فلهم الفضل في التقويم والإرشاد.

ثم أختم بالشكر لزميلتي أ. أروى بنت عبد الرحمن الصعب ، التي أمدتني بفكرة البحث، والشكر للدكتور خالد بن مقبل الصاعدي الذي أعطاني أصل الكتاب محقَّقًا.

وأسأل الله أن يجعل في هذا البحث النفعَ والبركة، والإضافة للبحث العلمي، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه.

التمهيد

أولًا- ابن هشام الأنصاري، وكتابه (أوضح المسالك).

ثانيًا- ناصر الدين اللقاني، وكتابه (حواشٍ على توضيح الألفية).

أولًا- ابن هشام الأنصاري، وكتابه (أوضح المسالك)

١.ترجمة ابن هشام[١]:

اسمه ونسبه: عبدُ الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشامٍ[٢] الأنصاري، جمال الدين النحوي المصري الخزرجي، المكنى بأبي محمد.[٣]

مولده وحياته:

وُلد بالقاهرة بمصر، في شهر ذي القعدة، سنة ثمانٍ وسبعمئةٍ للهجرة[٤]، ويذكر صلاح الدين الصفدي صاحب (أعيان العصر)[٥] أنه وُلد بعد العشر وسبعمئةٍ تقريبًا.

ظلَّ ابنُ هشام في مصر ونشأ فيها، وقد كانت وقتئذ إمام العلمِ والعلوم، حيث تضجُّ بالعلماءِ والمتعلمين، وكانت المساجدُ والمدارس تزخرُ بالشيوخ والمثقفين من شتَّى العلوم.

فتربَّى ابنُ هشام في تلك البيئةِ الزاهرة، وتتلمذَ على بعضٍ من مشايخ هذه الحقبة العلميَّة، وتلقَّى عن أفذاذها النحوَ، والمعاني، والبيان، والعَروض، والقراءات، والفقه وأصوله.[٦]

---

(١) لابن هشام تراجم كثيرة تعج بها كتب النحو؛ فآثرت الإيجاز لكثرة تلك الدراسات حوله، ومن أفضل المصادر التي تناولت ترجمته: أعيان العصر ٣/٥-٦، والدرر الكامنة ٣/٩٣، والمنهل الصافي ٧/١٣١-١٣٢، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، والجوهر المنضد ١/١٦٠، وبغية الوعاة ٢/٩٦، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩، والبدر الطالع ١/٤٠٠، والأعلام ٤/١٤٧، كما أفرد الدكتور علي فوده نيل كتابًا عن ابن هشام وفصَّل القول عنه وعن آثاره، حيث بيَّن المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود، وغير ذلك، وهو بعنوان: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ٩-٣٩٣، كذلك د. يوسف الضبع في كتاب: ابن هشام وأثره في النحو العربي ٦٣-١٠٧.

(٢) ورد في الدرر الكامنة ٣/٩٣ أن نسبه: عبد الله بن يُوسُف بن عبد الله بن يُوسُف بن أَحْمد بن عبد الله بن هِشَام، ولعل المتوارد في غالب المصادر جاء اختصارًا.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٨، وشذرات الذهب ٨/٣٢٩.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١/١٥.

(٥) ينظر: أعيان العصر ٣/٦.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٣، والمنهل الصافي ٧/١٣٢، وبغية الوعاة ٢/٦٨، ومعجم المؤلفين ٦/١٦٣.

كان ابنُ هشام ذا سعةٍ في الاطلاع، وصاحب شغفٍ وتوقُّدٍ في العلم وتعليمه؛ حتى فاق في عصره أقرانَه، بل شيوخه[١]، فتصدَّر للتدريس وتخرَّج به خَلقٌ، فكان في النحو فارسًا في ميدانه، ونفَع الطالبين في التفسير في القبَّةِ المنصورية وغيرِها، وكذا القراءات، فقد تلا السبعَ على ابن السرَّاج، ودرَّس الفقه في مدرسة الحنابلة بالقاهرة، وسار ذكره في الأقطار، فلم يبقَ صيته في بلدته فقط، وإنما تعداها إلى المغرب والشام[٢]؛ فقد نُقل عن ابن خلدون أنَّه قال: "ما زلنا وَنحن بالمغرب نسْمع أَنه ظهر بِمصْر عالمٌ بالعربيَّةِ يُقال له ابن هشام، أنحى من سيبويهِ"[٣]، حيث كان ابن هشام فردًا في النحو بارعًا فيه، ومشاركًا في علوم العربية كالمعاني، والبيان، والعروض، وعلم الفقه، وغيرها.[٤]

قال عنه ابن حجر العسقلاني: "تصدَّر الشيخُ جمالُ الدين لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكاتِ العجيبة، والتحقيق البالغ، والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرُّفِ بالكلام، والملَكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصودِهِ بما يريد مسهبًا موجزًا، مع التواضُعِ والبرِّ والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب"[٥]، كما كان كثير الديانة والعبادة.[٦]

وكان قد تفقَّه للشافعيِّ، ثم أقبل على مذهب أبي حنيفة، ثم انتقل إلى مذهب ابن حنبل، فاستقرَّ آخر عهده فيه، ونزل في مدارسهم، وذلك قبل وفاته بخمس سنين.[٧]

---

(١) ذكر الشوكاني في البدر الطالع ٤٠١/١ أنه "كَانَ كثير الْمُخَالفَة لأبي حَيَّان شَدِيد الانحراف عَنهُ"، وهو قد أخذ منه ولم يلازمه. ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢، والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٢) ينظر: أعيان العصر ٦/٣، والمنهل الصافي١٣٢/٧، والمقصد الأرشد ٦٧/٢.

(٣) الدرر الكامنة ٩٤/٣.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ١٦٣/٦.

(٥) الدرر الكامنة ٩٣/٣.

(٦) ينظر: المقصد الأرشد ٦٦/٢.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والمقصد الأرشد ٦٧/٢، وبغية الوعاة ٦٨/٢.

توفي ابنُ هشام –رحمه الله– في مصر ليلة الجمعة، خامسِ ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمئةٍ للهجرة، ودفن في مقبرة الصوفية بعد صلاة الجمعة في القاهرة.[1]

شيوخه:

أخذ ابن هشام عن عددٍ من الشيوخ، منهم من قرأ عليه ولازمه، ومنهم من سمع عنه[2]، ومن أظهرِهم:

- تاج الدين الفاكهي، عمر بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري (ت: ٧٣١هـ)[3]، وقد قرأ عليه ابن هشام كتابه (شرح الإشارة)، عدا الورقة الأخيرة.
- بدر الدين بن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي (ت: ٧٣٣هـ)، قاضي القضاةِ بالشام، والديار المصرية آنذاك[4]، وحدَّث عنه ابن هشام بالشاطبية.
- شهاب الدين بن المرحِّل، أبو الفرج عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة الحراني (ت: ٧٤٤هـ)[5]، لازمه ابن هشام وأخذ عنه النحو، وكان يُطريه ويعرف له قدره.
- أبو حيَّان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)[6]، سمع منه ديوان زُهير بن أبي سلمى، لكنَّه لم يلازمه، ولا قرأ عليه، وكان وكان شديد المخالفة له، بالِغ الانحراف عنه.

(١) ينظر: النجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠، وبغية الوعاة ٦٩/٢، وشذرات الذهب، ٤٠٢/١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٩٣/٣، والمنهل الصافي ١٣٢/٧، و بغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٢٤٤/٨، والبدر الطالع ٤٠١/١.

(٣) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٨/ ٣٧٠، والدرر الكامنة ٢٠٩/٤، والأعلام ٥٦/٥.

(٤) ينظر ترجمته في: البداية والنهاية ٣٥٧/١٨، والنجوم الزاهرة ٢٩٨/٩، وشذرات الذهب ١٨٤/٨-١٨٥.

(٥) ينظر ترجمته في: أعيان العصر ١٦٤/٣-١٦٦، والدرر الكامنة ٢٠٩/٣، وشذرات الذهب ٢٤٤/٨.

(٦) ينظر ترجمته في: النجوم الزاهرة ١١١/١٠، وبغية الوعاة ٢٨٠/١، والبدر الطالع ٢٨٨/٢.

- تاج الدين التبريزي، علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت: ٧٤٦هـ).[١]
- شمس الدين بن السرَّاج، محمد بن محمد بن نمير بن السراج المصري (ت: ٧٤٧هـ)[٢]، وكان قد أقرأ ابن هشامَ القراءات السبع.

تـلاميـذه:

أقبل الناس على ابن هشام الأنصاري؛ لغزير علمه، وتنوع مجالاته، فتصدر لنفع الطالبين، وتخرَّج على يده الكثير من التلاميذ، ومنهم:

- علي بن أبي بكر بن أحمد البالسيُّ (ت: ٧٦٧هـ).[٣]
- جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري (ت: ٧٨٦هـ).[٤]
- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي (ت:٧٩٠هـ).[٥]
- عبد الخالق بن علي بن الحسين ابن الفرات المالكي (ت: ٧٩٤هـ).[٦]
- سراج الدين عمر بن علي بن أحمد بن الملقن (ت:٨٠٤هـ).[٧]
- ابنه محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٩٩هـ).[٨]

(١) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٨٥-٨٨، وبغية الوعاة ٢/١٧١، وشذرات الذهب ٨/٢٥٦-٢٥٧.

(٢) ينظر ترجمته في: حسن المحاضرة ١/٥٠٨، وشذرات الذهب ٨/٢٦٢.

(٣) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٣٩.، وبغية الوعاة ٢/١٥١.

(٤) ينظر ترجمته في: إنباء الغمر ١/٢٩٦، و شذرات الذهب ٨/٥٠٢.

(٥) ينظر ترجمته في: إنباء الغمر ١/٣٥٦، وبغية الوعاة ١/٤٢٧.

(٦) ينظر ترجمته في: إنباء الغمر ١/٤٤٣، وشذرات الذهب ٦/٣٣٣.

(٧) ينظر ترجمته في: البدر الطالع ١/٥٠٨، ومعجم المؤلفين ٧/٢٩٧.

(٨) ينظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/١٤٨، وشذرات الذهب ٨/٦١٦.

آثــاره:

خلَّف ابن هشام ثروة علمية كبيرة، تزخر بالعلم والفرائد، وتشهد بعظيم معرفته، وعمق فهمه بعلم النحو، وعلوم اللغة عامة. ومن أهم مصنفاته مرتبة حسب الترتيب الألفبائي، بالاقتصار على ما ثبتت نسبته له[1]:

- الإعراب عن قواعد الإعراب.
- الألغاز النحوية.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الذي اشتهر باسم (التوضيح).
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وهو شرح شواهد ابن الناظم على الألفية.
- الجامع الصغير في النحو.
- الجامع الكبير.
- حواشٍ على الألفية.
- حواشي التسهيل.
- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة.
- شذور الذهب.
- شرح التسهيل.
- شرح شذور الذهب.
- شرح قصيدة بانت سعاد.
- شرح قطر الندى وبل الصدى.

(١) تناول الجوجري آثار ابن هشام وفصَّل القول فيها في شرح شذور الذهب ١/١٦-٢٤، و ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي٢/١٤٧٥. وينظر: الدرر الكامنة ٣/٩٣، والنجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، وبغية الوعاة ٢/٩٦، والبدر الطالع ١/٤٠١.

- شرح اللمحة البدرية لأبي حيَّان، ويسمى أيضًا بـ(الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية).
- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب.
- قطر الندى وبل الصدى.
- المسائل السفرية.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.
- الموارد إلى عين القواعد، وهو اختصار لكتابه (الإعراب عن قواعد الإعراب)، ويسمى أيضًا بـ(النكت المختصرة من قواعد الإعراب).
- مُوقد الأذهان وموقظ الوسنان.
- نزهة الطرف في علم الصرف، وغير ذلك.

٢. كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) قيمته العلمية، وأثره:

يُعدُّ شرح ابن هشام ضمن أولى الشروح القيِّمةِ الشاملة الملمَّة، المسمى بـ(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)؛ فابن هشام في شرحه للألفية قد أصاب المغزى في يسرٍ ووضوح، وإلمام وإحاطة، ودقة وإيجاز، بل إضافاتٍ قيِّمة ومناقشاتٍ يستطيع الوصول إلى فهمها غالبُ الطالبين، وعَرَض المسائل ورجَّح، وأبان وأفهم وأوضَح، كل ذلك بسهولة المبنى وقُرْب الأسلوب، دون إلباسٍ أو خفاء.

ومما أضفى على الشرح قيمةً أن ابن هشام أحسن فيه ترتيب مسائل الباب وتقسيمها، فحصَرَها وجمع الأشباه إلى بعضها؛ تيسيرًا وتقريبا، إذ سلك فيها تصنيفًا مغايرًا لترتيب ابن مالك في نظمه.

كما أنَّه حرص فيه على الاختصار والتهذيب، فلم يورد أبيات الألفية إلا ما ندر. ومن إيجازه أنه يأتي بالشاهد من البيت الشعري فيقتصر بالشطر المراد في تلك المسألة؛ حتى يجعل المعنى جليًّا، لا يشتت به ذهن القارئ، ومع ذلك فإنه لم يدع مسألةً إلا وقد أتى لها بشاهدٍ أو مثال يوضحها.

وهذا نهج ابن هشام في الشرح الإيجاز، فقد وصف مصنَّفه ومنهجه فيه بذلك أثناء مقدمته فقال عنه: "فإنَّ كتابَ الخلاصة الألفية في علم العربية، نَظْمَ الإمام العلامة: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي -رحمه الله- كتابٌ صَغُرَ حَجْمًا، وغَزُرَ عِلمًا، غير أنَّه لإفراط الإيجاز قد كاد يُعَدُّ من جملة الألْغَاز. وَقد أسعفتُ طالبيه بمختصرٍ يُدَانيه، وَتوضيحٍ يسايره وَيُبَاريه، وأحُلُّ به ألفاظه، وأوَضِّح معانيه، وَأحلِّلُ به تراكيبَه، وأُنقِّحُ مبانيه، وأعذب به موارده، وأعقل به شَوَارده، ولا أخْلِي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أُشير فيه إلى خلاف، أو نَقْدٍ، أو تعليل، وَلم آلُ جَهْدًا في توضيحه وتهذيبه، وَربما خالفته في تفصيله وتَرتيبه"[(١)]

(١) أوضح المسالك ١/٣١.

كما أن غير واحدٍ من العلماء قد أثنى على هذا الشرح بعده، فمنهم (الأزهريُّ) في مقدمة حاشيته على التوضيح حيث قال عنه: "إن الشرح... في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان، لم يأتِ أحدٌ بمثاله، ولم ينسِجْ ناسجٌ على منواله، ولم يوضع في ترتيبٍ مثله، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله".[1]

المصنَّفات عليه:

لعل ما يكفي السائل عن أهميتِهِ كثرةُ المصنفات التي تناولته شرحًا، ودراسة، ومناقشة، وتحليلًا، وتفصيلًا، وتهذيبًا، ونظمًا؛ ومن هذه الدراسات[2]:

- حاشية عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت: ٨١٩هـ).
- حاشية حفيد ابن هشام، شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن هشام (ت: ٨٣٥هـ).
- حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت:٨٥٥هـ).
- حاشية الكركي، لبرهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي، ابن قُطْلُوبغا (ت: ٨٦٠هـ).
- حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري (ت: ٨٧٠هـ).
- رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك، لمحيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم السعدي المالكي (ت: ٨٨٠هـ).
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، وعليه كُتبت حواشٍ: حاشية الدنوشري (ت١٠٢٥هـ)، وحاشية الشيخ ياسين الحمصي (ت: ١٠٦١هـ)، وحاشية الشيخ محمد بن سليمان الفاسي (ت: ١٠٩٤هـ).
- حاشية للشيخ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

---

(١) التصريح للأزهري ١/٣.

(٢) ينظر: كشف الظنون ١٥٣، وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري بين شراحه والمعلقين عليه. أ. د. صاحب جعفر أبو جناح، مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة، العدد ١٧، ص ٨-٢٨. وابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي ٦١-٧٣. وابن هشام وأثره في النحو العربي ٩١.

- حاشية الشيخ ناصر الدين أبي عبد الله محمد اللقاني المالكي (ت: ٩٥٨هـ)، وعليها موضوع البحث.
- هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي بكر إسماعيل الشنواني (ت: ١٠١٩هـ).
- شرح التوضيح، لابن مهدي أبي الطيب الحسن بن يوسف بن مهدي (ت: ١٠٢٣هـ).
- تكميل المرام بشرح شواهد ابن هشام، لأبي عبد الله محمد بن أبي محمد بن عبد القادر الفاسي (ت: ١٠٩١هـ).
- حاشية ابن كيران، لمؤلفها أبي عبد الله محمد بن عبد المجيد بن كيران (ت: ١١٧٢هـ).
- شرح لأبي القاسم علي بن إدريس قصارة الحميري (ت:١٢٥٩هـ).
- كشف الغطا والخفا، حاشية لابن الحاج أبي عبد الله محمد بن حمدون السلمي المرداس (ت: ١٢٧٤هـ)، وقد وَضع عليه حواشٍ، ثم جعل النظم والحواشي في مصنَّفٍ واحد.
- هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (ت: ١٣٩٣هـ).
- تهذيب التوضيح، لمحمد سالم علي، وأحمد مصطفى المراغي.
- منار السالك إلى أوضح المسالك، لمحمد عبد العزيز النجار، وعبد العزيز حسن.

ثانيـــاً- ناصـــر الـــدين اللقـــاني، وكتابـــه (حـــواشٍ علـــى توضيح الألفية):

١. ترجمة ناصر الدين اللقاني[١]:

اسمه ونسبه: محمد بن حسن بن علي بن عبد الرحمن اللَقَّاني[٢] المالكي المصري، أبو عبد الله، الملقب والمعروف بناصر الدين اللقاني.

مولده وحياته:

وُلد الشيخ ناصر الدين في السنة الثالثة والسبعين وثمانمئةٍ للهجرة، ونشأ في القاهرة بمصر، في بيت علم ودين، فشمس الدين أخوه الأكبر أحد فقهاء المالكية وأعلام القاهرة، وعليهما دارت الفتيا آنذاك، ثم انتهت إليه رئاسة العلم بمصر بعد وفاة أخيه، وصار يُستفتى من سائر الأقاليم في الأمور العقلية والنقلية.[٣]

كان لا يفترُ عن الاشتغال والإشغال جُلَّ يومه؛ فجلس لإقراء العلوم على اختلافها في وجهٍ لم يساوه فيه معاصروه، فلم يُحصَ لتلاميذه عددٌ كثرةً، حتى انحصر الأزهر في آخر عهده من الشيوخ فيمن هم طلبته، أو طلبة طلبته.[٤]

---

(١) ينظر ترجمته في: توشيح الديباج ١٨٦، ودرة الحجال ١٥٣/١، وكفاية المحتاج ٢٢٩/٢، ونيل الابتهاج ٥٩٠، وشجرة النور ٣٢٩/١، وهدية العارفين ٢٤٤/٢، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٩، ١٦٧/١١.

(٢) نسبة إلى قرية (لَقَّانة) وهي من قرى محافظة البُحيرة في القاهرة، وتعرف بهذا الاسم إلى الآن، وبها انتسب وغيره من العلماء كشيخه القاضي برهان الدين اللقاني (ت:٨٩٦هـ)، وإبراهيم اللقاني (ت: ١٠٤١هـ)، وعبد السلام بن إبراهيم اللقاني (ت:١٠٧٨هـ)، وعبد الباقي اللقاني (ت: ١١٠١هـ)، وخليل بن السيد اللقاني (ت:١١٠٤هـ). ينظر: معجم البلدان ٢١/٥، وبهجة المحافل ٩/١، وسلم الوصول ٢٦٦/٥، وذيل لب اللباب ٢١٣، وتاج العروس ١٢٤/٣٦.

(٣) ينظر: توشيح الديباج ١٨٧-١٨٩، وشجرة النور ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: نيل الابتهاج ٥٩٠، وشجرة النور ٣٩٢/١.

وقد فَقِه من العلوم النحو، والصرف، وعلوم اللغة، والتفسير، والفقه، وأصوله، والمنطق؛ حيث أقرأ في الكشاف، والتهذيب مرتين، وفي العضد وغيره، ومغني ابن هشام، وألفية ابن مالك، وشرحها، وشروح الرضي، وغير ذلك.[١]

انشغل اللقانيُّ بالعلم وتعليمه، فلم يصنِّف كثيرا، وبقي على نحو ستين سنة في التدريس لا يفتر عن ذلك.[٢] كما كان زاهدًا بالدنيا، حتى إنه لم يدخل بيت سلطان أو وليٍّ؛ خشية الانشغال بأمور دنياهم، ومن زهده في آخر عمره ما ذكره القرافيُّ: "تجرَّدَ عن الدنيا، وفرَّق ما هو بيده على أماثل طلبته الفقراء، قاصدًا وجه الله تعالى، منكرًا على من حسَّن له بقاء تلك الدنانير في يده؛ خوف الاحتياج مع طول العمر، وقال له: "أنت تريد أن تغشني في آخرتي"، وأعرض عنه.".[٣]

إنَّ مكانة الشيخ ناصر الدين اللقاني جعلت العلماء من بعده يثنون عليه بأجلِّ الألقاب، وهم يعنون ذلك صدقًا لا حشوًا ومبالغة، وهو مما يستشفه كل قارئٍ لعلومه، ومصنَّفاته، من حُسنٍ في الأسلوب، وعظيم علم وفهم ودقة.

قال عنه التنبكتي: "شيخ شيوخنا، الإمام، العلامة، المحقق، الفهامة، بقية السلف، ذو الفضائل والعلوم النفيسة العديدة"[٤]، ووصفه صاحب (شجرة النور) بقوله: "الإمام، العلامة، المحقق، النظَّار، الفهَّامة، المتفنن، الأصوليُّ، المتبحر، بقية السلف، العالم، العامل، القاضي، العادل"[٥]، وقال عنه تلميذه ابن قاسم العبادي: "علامة عصره بلا نزاع، وواحد وقته من غير وقته، شيخنا ناصر الملة والدين اللقاني".[٦]

(١) ينظر: توشيح الديباج ١٨٧، وكفاية المحتاج ٢/٢٣٠.

(٢) ينظر: توشيح الديباج ١٨٧.

(٣) المصدر السابق ١٨٨.

(٤) نيل الابتهاج ٥٨٧.

(٥) شجرة النور ١/٣٩٢.

(٦) الآيات البينات ١/٦.

توفي -رحمه الله- في القاهرة، عصر الخميس، الرابع عشر من شعبان، سنة ثمانٍ وخمسين وتسعمئةٍ.[1]

شيوخه:

أخذ اللقانيُّ عن عدد من شيوخ عصره، وأجلِّهم، كما شارك أخاه الشمسَ في غالب شيوخه، بيد أن التراجم لم تكشف عن كثير ممن أخذ عنهم، وضنَّت بذلك، لكن الذي يُرى أنه أخذ من أعظمهم علما؛ إذ لم يصل لتلك الرفعة من المنزلة العلمية إلا بعد ملازمته كبارَ عصره، والتتلمذ عليهم. وممن أخذ عنهم[2]:

- نور الدين السنهوري، علي بن عبدالله بن علي أبو حسن النطوبسي ثم السنهوري المالكي (ت: ٨٨٩هـ)[3]، وقد لازمه ناصر الدين وأخذ منه الفقه، وأصوله، والعربية.
- برهان الدين اللقاني، إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف أبو إسحاق اللقاني القاهري قاضي القضاة (ت:٨٩٦هـ)[4]، ولازمه ناصر الدين في الفقه.
- أحمد زرُّوق، أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي أبو العباس المعروف بزرُّوق (ت: ٨٩٩هـ)، أخذ عنه اللقاني الفقه المالكي.
- الحافظ الدِيَمي، عثمان بن محمد بن عثمان بن ناصر الفخر أبو عمر الديمي (ت: ٩٠٨هـ)[5]، أخذ عنه الشيخ اللقاني الحديث والمتون.
- شمس الدين الغَزِّي، محمد بن القاسم بن علي الغَزِّي الشافعي العلامة الفاضل، المعروف بابن الغرابيلي (ت: ٩١٨هـ).[1]

---

(١) ينظر: توشيح الديباج ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٢٠٣/٩.

(٢) ينظر: توشيح الديباج ١٨٧، وشجرة النور ٣٩٢/١، ونيل الابتهاج ٥٩٠، وسلم الوصول ٢٢٢/٣، وفهرس الفهارس٢١٦/١، والمدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية ١٦٠.

(٣) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢٤٩/٥، وهدية العارفين ٧٣٧/١، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٧

(٤) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٦١/١، وشذرات الذهب ٣٥٨/٧.

(٥) ينظر ترجمته في: النور السافر ٤٦/١، والأعلام ٢١٤/٤.

- جمال القلقشندي، الجمال أبو الفتح إبراهيم بن علي بن أحمد بن إسماعيل (ت: ٩٢٢هـ)[٢]، أخذ عنه ناصر اللقاني الحديث والأسانيد.
- كما أخذ المعقولات عن الشيخ المعروف بـ(ملا علي العجمي)، العلامة المفتي في العلوم[٣].

تلاميذه:

جلس ناصر الدين اللقاني لإقراء مختلف العلوم عهدًا طويلًا، فانتفع به خلق كثير، وخرج به علماء أفذاذ، حتى انحصر الأزهر في الشيوخ الذين هم طلبته، أو طلبتهم، وممن أخذ عنه من التلاميذ[٤]:

- يحيى بن عمر القرافي، القاضي شرف الدين أبو زكريا (ت:٩٤٦هـ).[٥]
- عبد الرحمن الأُجهوري المصري المالكي، العلامة زين الدين مفتي المسلمين، أجازه ناصر الدين وأخوه شمس الدين في الفتيا، وكان يحيل بعض الفتيا إليه، ودرَّس العلم في حياة أشياخه (ت:٩٦١هـ).[٦]
- محمد بن عبد الرحمن بن علي شمس الدين أبو عبد الله العلقمي القاهري الشافعي (ت: ٩٦١هـ).[٧]
- شمس الدّين محمد بن محمود الطّنّيخي المصري (ت:٩٦٣هـ).[٨]

(١) ينظر ترجمته في: سلم الوصول ٢٢٢/٣، وكشف الظنون ١١٤٦/٢.

(٢) ينظر ترجمته في: الضوء اللامع ٧٧/١، والنور السافر ١٠٣/١، ومعجم المؤلفين ٦١/١.

(٣) ينظر ترجمته في: الطبقات الصغرى ٤١.

(٤) ينظر تلاميذه في: نيل الابتهاج ٥٩٠، وشجرة النور ٣٩٢/١.

(٥) ينظر ترجمته في: المصدر السابق ٣٩٤/١.

(٦) ينظر ترجمته في: نيل الابتهاج ٢٦٢، الكواكب السائرة ١٥٨/٢، وشذرات الذهب ٤٧٦/١٠.

(٧) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ٤٠.

(٨) ينظر ترجمته في: المصدر السابق ٥٧/٢، وشذرات الذهب ٤٩١/١٠.

- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الوائلي الهيتمي شهاب الدين أبو العباس (ت: ٩٧٣هـ).[١]
- محمد بن أحمد النهرواني، علاء الدين بن محمد بن قاضي خان بن بهاء الدين النهرواني (ت:٩٩٠هـ).[٢]
- شهاب الدين العبادي، أحمد بن قاسم الصباغ العبادي المصري (ت:٩٩٤هـ).[٣]
- ابن غانم المقدسي، علي بن محمَّد بن علي بن خليل الخزرجي السعدي العبادي المقدسي، الملقب نور الدين الحنفي (ت: ١٠٠٤هـ).[٤]
- بدر الدين القرافي، محمد بن يحيى بن عمر بن يونس (ت: ١٠٠٨هـ).[٥]
- شمس الدين الحانوتي، محمد بن عمر بن سراج الدين الحانوتي (ت: ١٠١٠هـ).[٦]
- محمد بن سلامة البنوفري المالكي، الملقب بشمس الدين، المتوفى في أواخر القرن العاشر.[٧]
- الشيخ الزاهد يحيى بن الشِّهاب أحمد المسيري الحنبلي.[٨]
- شهاب الدين أَحمد بن الفَقِيه على بن حسن المقدسي الحنبلي.[٩]

---

(١) ينظر ترجمته في: المصدر السابق ٣٦٧/٨، والنور السافر ٢٥٨/١.

(٢) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٣/ ٤٠، والبدر الطالع ٥٧/٢، وشذرات الذهب ٦١/١٠. لم تتفق المصادر في سنة وفاته، فابن عماد أورد وفاته في التسعين بعد التسع مئة، وتبعه في ذلك معجم المؤلفين ١٧/٩، بينما في الكواكب السائرة وردت وفاته في الحادي والتسعين من المئة التاسعة، أما الزركلي في الأعلام ٤٩/٨ فقد ذكر أنه من وفيات ٩٨٨هـ.

(٣) ينظر ترجمته في: سلم الوصول ١٩٢/١، وشذرات الذهب ٦٣٦/١٠. وقيل في وفاته أنها كانت في الثاني والتسعين والتسعين من المئة التاسعة، والأظهر ما ذُكر أنه في الرابع والتسعين؛ لغالب وروده هكذا في مختلف التراجم.

(٤) ينظر ترجمته في: خلاصة الأثر ١٨٠/٣.

(٥) ينظر ترجمته في: الأعلام ١٤١/٧، وخلاصة الأثر ٨٨/٣.

(٦) ينظر ترجمته في: المصدر السابق ٤٧٤/٢.

(٧) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١٥١/٣.

(٨) ينظر ترجمته في: الطبقات الصغرى ١٠١، وسلم الوصول ٣٩٨/٣.

(٩) ينظر ترجمته في: خلاصة الأثر ١٨١/٣.

- علي الشيخ الإمام العلامة الزاهد نور الدين الطحلاوي المالكي.[١]
- علي نور الدين الطندتاوي الشافعي.[٢]
- عبد القادر بن أحمد المرشدي المالكي، أخذ عن اللقاني الفقه، وكان يرسل إليه الأسئلة فيجيب عنها أحسن جواب.[٣]

آثــاره:

لم يكن للشيخ ناصر الدين اللقاني الكثير من المصنفات والمؤلفات؛ حيث تصدى للتدريس وفرَّغ وقته لذلك، فما وقع له إلا بعض الحواشي، والتقييدات، والفوائد على شيءٍ من الشروح، التي جُمعت فيما بعد، وجُرِّدت من خطه، فأُخرجت وانتشرت، وتم النفع بها[٤]، والمصنفات هي[٥]:

- حاشية على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، المسمى بالتوضيح، وفيها موضوع هذا البحث، وقد جمعها وأخرجها القرافيُّ بعد موته، إذ قال: "كتَبَ [يعني الناصر اللقاني] على طُرر نسخته من (التوضيح) فوائدَ وتعليقاتٍ بديعة، كنتُ سببًا في إخراجها بعد موته من الطرَرِ، وجمعتُها كما وجدتها من غير تصرف، فجاءت في مجلدين لطيفين... فجرَّدتُها وانتشرت بعون الله تعالى، وتم النفع بها"[٦].
- حاشية على شرح (التفتازاني) على (تصريف العِزِّي) للزنجاني.
- حاشية على (شرح العقائد) للسعد التفتازاني.
- حاشية على (شرح المحلِّي) على (جمع الجوامع) للسبكي.
- شرح لمقدمة (مختصر الشيخ خليل).

---

(١) ينظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١٧٥/٣.

(٢) ينظر ترجمته في: الطبقات الصغرى٨١، والكواكب السائرة ١٧٥/٣ (الطندتاي).

(٣) ينظر ترجمته في: المصدر السابق ١٥١/٣.

(٤) ينظر: توشيح الديباج ١٨٧-١٨٨

(٥) ينظر مصنفاته في: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وكفاية المحتاج ٢٣٠/٢، ونيل الابتهاج ٥٩٠.

(٦) توشيح الديباج ١٨٧.

- الفصول في أحكام الإسلام.[1]

ونُسب له غير ذلك من المصنفات، كالتي ذكرها كحالة[2]: البسملة، وشرح على (مختصر المنتهى)، وشرح (منظومة ابن رشد)، كما نُسبت له حاشية على (شرح قطب الدين الرازي للشمسية).[3]

(١) كتاب مطبوع ضمن منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث بالرابطة المحمدية للعلماء – الرباط، دراسة وتحقيق: د. مصطفى عكلي، سلسلة نوادر التراث (١٠)، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، في مجلد متوسط يتكون من (٢٤٠ صفحة).

(٢) معجم المؤلفين ٩/٢٠٣.

(٣) الشمسية في القواعد المنطقية ٢٠.

٢. كتاب: (حواشٍ على توضيح الألفية) قيمته العلمية ، وأثره:

أودع اللقانيُّ مؤلَّفه على أوضح المسالك في كتابٍ لم يُسمِّه؛ بل هي تعليقات وتقييدات على هوامش نسخته من التوضيح كما هو معروف في الحواشي، ثم تُجرَّد مِن بعده، إن لم يجرِدْها صاحبها، وحاشية اللقاني قد جرَّدها القرافيُّ بعد موته، فجمعها، وأخرجها في كتاب مستقل، حيث صرح بذلك في (التوشيح) فقال: "كتَبَ على طُرر نسخته من (التوضيح) فوائدَ وتقييداتٍ بديعة، كنتُ سببًا في إخراجها بعد موته من الطرر، وجمعتها كما وجدتها من غير تصرُّف، فجاءت في مجلدين لطيفين بعد أن بخل وارثه بإخراجها، وصمَّم على الامتناع، وقد قصد بيع الكتاب لبعض الغرباء، وربما فُقدت تلك الفوائد بضياع السند، فجرَّدتُها، وانتشرت بعون الله تعالى، وتمَّ النفع بها"[(١)]، كما ذكر بعض النُسَّاخ في خواتيم النُسخ أنها وُجدت تلك التعليقات على نسخة الشيخ من (التوضيح)، ففي أحدها كتب الناسخ: "هذا ما وُجد بخط المرحوم الشيخ الإمام العالم العلامة خاتمة المحققين، الشيخ: ناصر الدين اللقاني المالكي من حواشي (التوضيح)، على هوامش نسخته –رحمه الله تعالى–، آمين"[(٢)]، وفي غيرها كُتب: "انتهى ما وجد بخط المصنف على هوامش نسخته من (التوضيح) لابن هشام".[(٣)]

وبقيت زمنًا حتى حُقِّقت على يد الباحث: خالد بن مقبل الصاعدي، سنة ألف وأربعمئةٍ وإحدى وثلاثين للهجرة، فنسَخها، ووسمها بـ(حواشٍ على توضيح الألفية لناصر الدين اللقاني)، إذ لم يجعل اللقاني لها اسمًا، لما ذُكر من كونها تعليقاتٍ لم يرمِ لتأليف مصنَّف فيها.

وقد اتَّضح غرض اللقاني من هذه التقييدات على (أوضح المسالك)؛ إذ جاءت موضِّحةً لغامض، أو مفصِّلة لمجمل، أو مقيِّدةً لمفصَّل، أو مستدرِكة لفائت، أو مبيِّنة لخلاف،

(١) توشيح الديباج ١٨٧.

(٢) حاشية اللقاني على أوضح المسالك، نسخة مركز الملك فيصل، ٧٦،ب.

(٣) حاشية اللقاني على أوضح المسالك، نسخة دار الكتب والوثائق القومية المصرية، ٤٢،ب.

أو معترِضة على مسألة، أو معللة حكمًا، أو لمزيد تمثيل واستشهاد، وغير ذلك مما تبين جليًّا في تعليقات الحاشية.

وفيها سار الشيخ الناصر اللقاني على تبويب ابن هشام في شرحه، وكذا في المسائل، وذلك تبعًا لكونها على النسخة، ونجد اللقاني يبسط الشرح والتعليقات في مواضع، ويقتضبها في أخرى، بينما يدع أبوابًا كاملة بلا تعليق أو تقييد، مثل: (باب أبنية المصادر، وباب عطف البيان، وباب النداء) وغيرها.

ومنهجه في التعليق على الحاشية أن يورد عبارة من المسألة المراد التعليق عليها، ثم يُتبعها الشرحَ، أو التعليق، أو الاعتراض، وربما يكتفي بأقوال النحاة شرحًا أو اعتراضًا على ما أورده من نص ابن هشام، وقد حفلت الحاشية بآراء عدد غير قليل منهم، كما أولاها اهتمامًا كبيرًا، يتضح من خلال إلمامه بها، واستيعابه لها.

وللناصر اللقاني من الشواهد موقفٌ يمكن حصره في أنه اعتنى بها وعلى تنوعها؛ فقد احتفى بالآيات، والقراءات القرآنية، ومن ذلك ما أورد ابن هشام في الآية: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[1] عن معنى (المجاوزة) أحد معاني الباء، فكان تعقيب اللقاني بأنها في الآية متعلقة بـ(اسأل)، وقد تكون (للتعدية) فهي إذن تتعلق بـ(خبيرًا)[2]. كما عني بتفسير بعض الشواهد القرآنية، ومن ذلك حينما كان الحديث عن قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[3] جعل اللقاني يفسِّر تلك القراءة، فقال: "معنى الآية على قراءة سعيد: ليس الذين تدعون من دون الله من الأصنام عبادًا أمثالكم، أي: ذوي سمعٍ وبصرٍ، وأيدٍ يبطشون بها، وأرجلٍ يمشون بها، بل هم فاقدون ذلك، فأنتم أكمل أحوالًا، فكيف تعبدونهم وأنتم أكمل حالًا منهم!".[4]

(١) سورة الفرقان، ٥٩.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٨.

(٣) سورة الأعراف، ١٩٤.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٥.

كما اعتنى بإيراد الشواهد الشعرية وشرحها وتوضيحها، بينما لم يُعنَ بذكر قائليها؛ ربما اختصارًا ورغبة في التخفيف على القارئ، وقد يُرى في مواضع مخالفًا لشواهد ابن هشام، وناقضًا لها، ومنبِّهًا عليها، أو مضيفًا، وغير ذلك.(١)

ومما جعل حاشية ناصر الدين اللقاني على (أوضح المسالك) بتلك الأهمية عددٌ من المميزات، منها:

- كونها حاشية على (أوضح المسالك) التي تعدُّ أحد أولى الشروح لألفية ابن مالك أهميةً، وحاشية اللقاني خدمت الشرح خدمة لا تخفى؛ إذ كشفت وفسرت الغوامض، وأبانت الآراء، وفصَّلت المجمل، وحرَّرت المسائل واستقصتها، وناقشت القضايا، وجبَرَت النقص والتقصير.

- أنَّ الحاشية حفلت بجمهرة كبيرة من شيوخ النحو وعلمائه، واحتوت على عدد غيرِ يسيرٍ من آرائهم، في مقدمتهم الخليل، وسيبويه، ويونس، والأخفش، وغيرهم ممن يُعتد بآرائهم ويعوَّل عليهم، كما ناقش آراء وأحكام الشارح فيما يزيد عن مئتين موضع، وقارن رأيه بآراء العلماء الذين أوردهم، وذلك في مُختلف القضايا، النحوية، والصرفية، واللغوية، والبلاغية، وكذا الأسلوبية وغيرها الكثير من القضايا، مما يدل على موسوعية المحشي.

- اعتماد اللقاني أسلوب الحوار في كثير من المسائل، مما يكسب القارئ مزيد اقتناع بالمسألة والرأي، ويجعل الفهم قريبًا، كما عمَّ ذلك على الحاشية؛ إذ ابتعد فيها عن التعقيد والصعوبة، وهو مع ذلك يستعمل ألفاظ المنطق والفلسفة كالدور، والحد، و(فيه نظر)، والاطراد... وغيرها من الألفاظ، لكنَّه أفهم وأجاد وقرَّب.

- أن حاشية اللقاني أفادت عددًا من الذين جاؤوا بعدها على (أوضح المسالك) أو غيره، كالدنوشري في (حاشيته على التصريح)، وياسين الحمصي في (حاشيته على التصريح)، و(حاشيته على ألفية ابن مالك)، و(حاشيته على مجيب الندا)،

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٩، ١٤٠، ١٣٢، ١٨٥، ٣٩٩-٤٠٠، وينظر: ص٧٩، ٨٧، ٢٤٤، ١٢٦ من هذا البحث.

وأبي بكر الشنواني في (حاشيته على أوضح المسالك)، والصبان في (حاشيته على شرح الأشموني)، والخضري في (حاشيته على شرح ابن عقيل)، وغيرهم.[1]

(١) ينظر ص٣٨١ من هذا البحث، ففيها تفصيل الحديث عن أثره فيمن جاء بعده.

الفصل الأول:

الاعتراضات على الصناعة النحوية

المبحث الأول: المصطلحات، والحدود.

المبحث الثاني: العلل.

المبحث الثالث: الأمثلة والشواهد.

المبحث الأول: المصطلحات، والحدود

جاءت اعتراضاتُ اللقاني على ابن هشام الأنصاري فيما يتعلق بالمصطلحات، والحدودِ في عددٍ من المسائل، مفصلة على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاعتراضات على المصطلحات

اعترض اللَّقانيُّ على مصطلحات ابن هشام في مواضعَ عدة، ودونك تفصيلها:

الاعتراض الأول: تعريف الحضور

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: العَلَم)- تعيينه (أَلْ) للحضور من تأويل: (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا) بمكانة قولك: (هذا الأسدُ مقبلًا)؛ إذ التأويل بـ(الأسد) أصبح متعيِّنًا لواحدٍ، والمعهود في تعريفِ الحضورِ الإشارةُ إلى فرد حاضرٍ، أي الجنس[1]، ويقول ابن هشام: "... والعَلَمَ الجنسي اسمٌ يُعيِّن مسماه بغير قيدٍ، تعيينَ ذِي الأداة الجنسية، أو الحضورية...، وتقول: (هذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً)، فيكُون بمنزلة قولك: (هذَا الأسدُ مُقبلًا)، و(أَلْ) في هذا لتعريف الحضور."[2]

فيقول اللقاني: "قوله: (و(أَلْ) في هذا لتعريفِ الحضور) فيه بحثٌ؛ لأنَّ تعريف الحضور هو: أن يشار باللفظ إلى فردٍ حاضر، والفرد المعين لا يصح حمله على شيء، إنما تُحمل المفاهيم الكلية، حتى صرحوا بأنَّ (هَذَا زَيْدٌ) مؤولٌ بمسمى زيد."[3]

فاعتراض اللقاني على جعْلِ ابن هشام الفردَ المعين وهو (الأسد) بمنزلة الحاضر؛ فصار كالجنس في الحضور. وقد قال في موضعٍ سابق: "واعلم أن عَلَم الجنس هو: الموضوع لماهية متعينة في الذهن، أي: باعتبار تَعَيُّنِها فيه...كقولك: إن

(١) ينظر: شرح الأشموني ١١٧/١، التصريح للأزهري ١٣٧/١.

(٢) أوضح المسالك ١٣٢/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٦.

لقيتَ أسامةَ مقبلاً فَفِرَّ منه، وهذا أسامةُ مقبلاً"[١]، وقد نصَّ على ذلك المحلِّي أيضًا[٢]، ثم أردف اللقاني رأي غيره من النحاة في مسألة التعيين والحضور في عَلَم الجنس بقوله: "فالمُعتبر عندهم في عَلَم الجنس هو كونه موضوعًا للماهية الحاضرة في الذهن، ومشارًا به إليها باعتبار حضورها وتعيُّنها ذهنًا"[٣]، فخالف في ذلك الجمهورَ في اختياره التعيين واستبعاده الحضور.

وقد عرض ياسين الحمصي مسألة تأويل (هذا زيدٌ) بمسمَّى زيد، فقال: "فإذا قلت: قال زيدٌ: جاءني فلانٌ، فمعناه: جاءني مسمَّى فلان، وإنما مسماه لفظ، وليس هذا كـ(زيد) في: جاءني زيد؛ لأن مسماه ذات. وأُجيبُ بأن معنى: جاءني فلان، جاءني مُسمَّى مُسمَّى فلان، فكما صح الإسناد إلى لفظ (زيد) والمراد مسماه، صح الإسناد إلى (فلان) والمراد مسمَّى مسماه."[٤]

وهذا ما أخذه الدنوشريُّ أيضًا فوافق هو الآخرُ اللقانيَّ، حيث قال في تعليقه على اعتراض اللقاني: "قد يُقال: التأويل الذي ذَكَره متأتٍّ هنا".[٥]

كما علَّق الشهاب القاسمي مستفهمًا عن هذه المسألة عند اللقاني فقال: "انظر هل يأتي هذا التأويل هنا؟".[٦]

وقد عيَّن ابن هشام (أل) هذه للحضور أيضًا في (شرح شذور الذهب)[٧]، وتبعه المحلِّي[٨] في ذلك، كما وضَّح المسألة خالد الأزهري فقال: "و(أَلْ) في (الأسد) هذا، لتعريف الحضور المستفاد من الإشارة إلى الجنس. فإن قيل: كيف

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٥.

(٢) ينظر: شرح جمع الجوامع ١/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٦.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ١/١٩٨.

(٥) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/١٢٣.

(٦) ينظر قول الشهاب القاسمي في المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧) ينظر: شرح شذور الذهب ١/١٨٠.

(٨) ينظر: شرح جمع الجوامع ١/٢٧٩.

يقول: (هذا الأسدُ) مشيرا إلى واحد بعينه؛ وأنت تعني الجنس؟ فالجواب: أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس، فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد، من حيث هو معروف معلوم الأشياء، لا أسد بعينه"[1].

ولدى سيبويه ما يوضِّح اللبسَ الذي التبس عند اللقاني بين الفرد المعين والحاضر، وأن الحمل إنما هو في المفاهيم الكلية، فيقول: "وإذا قلت: هذا أبو الحارث، فأنت تريد: هنا الأسد، أي هذا الذي سمعتَ باسمه، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهَه، ولا تريد أن تشير إلى شيءٍ قد عرفته بعينه كزيد، ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختُصَّ هذا المعنى باسمٍ، كما اختُص الذي ذكرنا بزيد".[2]

ولا عجب أن يُلتبس في هذا الأمر؛ فالمسألة مُشكلة، كما صرح بذلك الأندلسيُّ شارح الجزولية.[3]

وعلى ذلك فاعتراض اللقاني لم يكن دقيقًا، وقد سبقه الشرَّاح في تأييد ابن هشام على ما قاله، وهذا لا يعني بالضرورة صحة ابن هشام في المجمل، لكن الذي يظهر أن المسألة هنا التبست عند اللقاني؛ إذِ اعتقدَ (الحضور) في الماهية المتعينة بالذهن لفردٍ حاضر، و (عَلم الجنس) لماهية متعينة بالذهن باعتبار تعيُّنها فيه، وليس كالمعتبر عند جمهورِ النحويين من أنَّ علم الجنس وُضِع لماهيةٍ حاضرة بالذهن، باعتبار حضورها وتعينها فيه.

(١) التصريح ١/١٣٧.

(٢) الكتاب ٢/٩٤.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/١١٧.

الاعتراض الثاني: العهد العلميُّ

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرفة بالأداة)- أَنْ جعل (العِلميَّ) قسيمًا لـ(العهديِّ)؛ فيرى أنهما شيئًا واحدًا، فالأصوب عنده التعبير بمصطلح (الحضوريِّ)؛ إذ هو أقرب للصحة من (العِلميِّ)، قال ابن هشام: "والعهد: إما ذِكْريٌّ...، أو عِلْميٌّ...، أو حُضُورِيٌّ".[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (أو عِلميٌّ) العلميُّ: هو العهدي؛ إذ العهد هو العِلم، فيلزم تقسيمَ الشيء إلى نفسه، فالصواب: (أو حضوري)،كما عُبِّر به في عَلَم الجنس[2]."[3]

فيصحح اللقاني اصطلاح (العِلمي) من أقسام (أل) العهدية عند ابن هشام إلى (الحضوري)، إضافة إلى القسمين: الذِكريِّ، والذهنيِّ؛ وهذا الاصطلاح (الحضوري) بذات التقسيم قد استعمله ابن هشام في (مغني اللبيب)[4]، ولم أقف على نصٍ لاستعمال (الحضوري) في مؤلفاته الأُخَر غير (مغني اللبيب).

بينما لم يذكر هذا القسم في شرحي (قطر الندى)، و(شذور الذهب)[5]، وجعل (أَلْ) العهدية منقسمةً إلى: العهد الذكري، والعهد الذهني، دون إيراد للحضوريِّ أو العلمي.

كما لم أقف على أيٍّ من شراح الألفية قد سمَّى (العِلمي) بـ(الحضوري) -حسب اطلاعي-، بل منهم من جعل أقسام العهدية إلى اثنين: ذكريٌّ وعِلمي، كما هو عند ابن الناظم، وأبي حيَّان، والشاطبي.[1]

---

(١) أوضح المسالك ١/١٧٩.

(٢) حيث قال١/١٣٢: "والعلم الجنسيُّ: اسم يعيِّن معناه بغير قيد، تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية".

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٢.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ١١٢، و شرح شذور الذهب ١/١٩٥.

بينما وافق الفاكهيُّ والسجاعيُّ[٢] اللقانيَّ في إثبات (الحضوري) مكان (العِلمي)، كما عليه ابن هشام في المغني -فيما أسلفت-، واستعمل الحفيد (الحضوري) قسيمًا للعهد مع (الذهني)، واستبعد (الذِكري).[٣]

وفي التصريح أتى الأزهريُّ بمصطلحي (العلمي) و(الحضوري) معًا وجعلهما قسمين للعهد، جنبًا إلى (الذكري)[٤]، وفي هذا إشكالٌ؛ حيث نقل ذلك عن ابن هشام، واللقاني يُبدل (العلمي) في اعتراضه بـ(الحضوري)!

والذي يظهر أن النسخة التي عليها اعتراض اللقاني أُثبت فيها مصطلح (العِلمي)، بينما في غيرها (الحُضوريُّ)، وهذا ما نصَّ عليه ياسين الحمصي حيث قال معقِّبًا على اعتراضه: "وهذا على ما في بعض النسخ، وفي بعضها: (أو حضوري) كما قال الشارح[٥]، ولا إشكال في هذا النوع، لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني؛ فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بـ(حضوري) يظهر ما في غالب النُسخ من التعبير عنه بـ(عِلمي)، وعلى ذلك شرح الشارح، وأما على نسخة التعبير عن الثالث بـ(علمي) لا يظهر التعبير عنه بذلك، فلعل المصنف عبر عنه بـ(ذهني)، فليُحرَّر."[٦]؛ فتصير أقسام (أَلْ) العهدية إلى (ذِكريٍّ) و(ذِهنيٍّ) و(عِلميٍّ)، ووجْه اعتراض اللقاني أن العِلم هو العهدُ، فالأَوْلى جعْل العلميِّ حضوريًّا.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٠، ومنهج السالك ٣٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠-٢٣١، والمقاصد الشافية ١/٥٥٣.

(٢) ينظر: مجيب الندا ١/٢٢٧، وحاشية السجاعي على القطر ٣٩، ب

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على التوضيح ١/١٠٦.

(٤) ينظر: التصريح ١/١٨٢.

(٥) يعني الأزهري في التصريح، حيث قال: "وفي بعض النسخ: إسقاط (حضوري) وإثبات (علمي) مكانه". التصريح١/١٨٢.

(٦) حاشية ياسين على التصريح ١/١٤٩.

والحاصل أنَّ ابنَ هشام في (التوضيح) وفي نسخة اللقاني تبِع البيانيين في تسمية (الذهني) بـ(العلمي)، وإلا ففي غالب مصنفاته سار على اصطلاح النحويين في جعل (العلمي) (ذهنيًّا)، وهذا ما أوضحه الخُضري.[1]

وإذا كان اعتراض اللقاني على اصطلاح الحضوري بـ(العلمي) فما سيكون قسم (أَلْ) العهدية الثاني، إن كان قد وضع الثالثَ (حضوريًّا) كما عليه بعض نسخ التوضيح؟

الاعتراض الثالث: سبب تسمية أفعال المقاربة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)- اختياره تسمية الباب بـ(أفعال المقاربة) من تسمية الكل باسم الجزء[2]، ويرى اللقاني أن التعبير بذلك هو من إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية المركب من كلمتين فأكثر بـ(كلمة)، أما الأشياء المجتمعة بلا تركيب فما عُبِّر عنها باسم بعضها سُمِّي (تغليبًا) كما هنا[3]، وليس تسميةُ كلٍّ باسم جزءٍ كما أطلق ذلك عليها ابن هشام.

أما ابن هشام فقد تبع في (التوضيحِ) ابنَ مالك في تسمية الباب بـ(أفعال المقاربة)[4]، كما صنع ذلك في غيره من مؤلفاته كـ(شرح اللمحة البدرية)، حيث جعله أيضًا من تسمية الكلِّ باسم الجزء[5] مثل ما هو عليه في (التوضيح).

وممن سبق ابن هشام في تسمية الكل باسم الجزء ووافقهم في ذلك: أبو حيان، وابن عقيل، حيث اتفقوا على هذه التسمية، وتبعه الدماميني، والأزهري في شرحه.[1]

(١) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٥٨-١٥٩.

(٢) أوضح المسالك ١/٣٠١.

(٣) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٨.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ٥٩، وشرح الكافية ١/٤٤٩.

(٥) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/١٩.

بينما خالف الصبَّانُ ابنَ هشام في ذلك، وجعل تسمية الباب من التغليب، متَّبعًا الأشموني في ذلك، وموافقًا اللقاني في اعتراضه، فقال الصبان: "قوله: (من باب التغليب)[٢]... وما قاله الشارح[٣] أولى من قول صاحب (التوضيح) من باب تسمية الكل باسم جزئه؛ لقول اللقاني: تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية المركب كلمة. وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب، كالعُمَرين والقَمرين.[٤]"[٥]

ولم يكن اللقاني أول من تنبَّه إلى التسمية بالتغليب، بل سبقه المرادي، والجوجري، والأشموني، والسيوطي، وغيرهم.[٦]

ثم يرى اللقانيُّ أن ما قاله ابن هشام قد لا يكون واردًا؛ "إذ يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في الترجمة حقيقتها، أي البعض الذي هي فيه حقيقة، وذِكْرُ غيره في الباب استطرادًا لا ينافي أن الباب له، على أن في جَعْلِه من ذلك بتقدير إرادة الجمع نَظَر".[٧]

ويجيب ياسين الحمصي عن هذا الاعتراض بقوله: "دعوى اللقاني أن ذكر الشيء استطرادًا لا ينافي أن الباب له محل نظر تام؛ إذ الاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة، فكيف يكون استطرادًا والمحل له؟".[٨]

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢٨/٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٢٣/١، وتعليق الفرائد ٢٨١/٣، والتصريح ٢٧٧/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٢٧٣/١.

(٣) يعني الأشموني في شرحه.

(٤) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٨.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٠/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٥١٥/١، وشرح الشذور ٣٧٤/١، والفضة المضيّة ٦٧٠، وشرح الأشموني ٢٧٣/١، والبهجة المرضية ٣٦٥/١، وهمع الهوامع ٤٦٨/١.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٨.

(٨) حاشية ياسين على التصريح ٢٠٣/١.

والذي يظهر أن اعتراض اللقاني وتسميته أفعال المقاربة من باب (التغليب) هو الأوجه، وهو أولى من تسميته باسم الجزء؛ للعلة التي بيَّنها، ولغلبة معنى المقاربة على أفعال الباب، وتوسطه بينها، كما غُلِّبَ البعض لشهرته.(١)

الاعتراض الرابع: ادعاء كون معمولي (أفعالُ التصيير) مبتدأً وخبرا

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: ظن وأخواتها)- جعْله أصل معمولَيْ أفعال القلوب مبتدأً وخبرًا، ويرى أنَّ ذلك لا يتأتَّى في (أفعال التصيير)؛ إذ يمتنعُ اتحادُهما قبل دخول الفعل عليهما(٢)، ويقول: "قوله: (أفعال التصيير) فيه بحث؛ إذ معمولا هذه الأفعال متغيران مفهومًا وخارجًا، فلا يصح أنْ يدَّعي كونهما مبتدأ أو خبرًا؛ لوجوب اتحادهما خارجًا، ويبين لك ذلك أنك تقول: صَيَّرتُ الفقيرَ غنيًّا، والمعدومَ موجودًا، ولا يخفى أن صِدْقَ أحدهما على الآخر ممتنعٌ، وهذا التعبير تبع فيه المصنفُ الناظمَ(٣)، ووقع مثله في عبارة الرضي(٤)، فليُتَأَمَّل."(٥)

وقد وافق السهيليُّ اللقاني في انتفاء كون المفعولين مبتدأً وخبرا.(٦)

وحاصلُ اعتراض اللقاني ادعاء ابن هشام كونَ مفعولي أفعال التصيير مبتدأً وخبرًا؛ لبطلان اتحادهما خارجًا.

وقد أجاب الدنوشري عن اعتراض اللقاني في امتناع اتحاد المعمولين خارجًا في (صيَّرت الفقير غنيًّا) و(المعدومَ موجودًا) بقوله: "ويجاب بأنَّ نحو: (الفقير غني)

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٣٨٠، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٢٤١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢/٥١.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته:

..... والّتي كصَيّرا أيْضاً انصب بها مبتدأً وخَبَرَا

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٤/١٠١٣: "وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر فهو (صَيَّر) وما رادفها".

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٥٥.

(٦) ينظر: المساعد في تمهيد القواعد ١/٣٥٢.

صحيح، أي: الفقيرُ فيما مضى تجدد له الغنى، وكذا (المعدوم موجود)؛ إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما، بل يكفي وجوده في بعض الأوقات".[1]

والذي يظهر أن ابن هشام وغيره قد أدخلوا هذه الأفعال ضمن باب (ظن وأخواتها)، لأن أفعاله لا يقتصر دخولها على المبتدأ والخبر، بل قد تدخل على غيرهما، كـ(ظننتُ زيدًا عمرًا) وذلك ليس على وجه التشبيه، لكن الغالب دخولها على المبتدأ والخبر، أفاد ذلك الشهاب القاسمي.[2]

قال ابن هشام: "هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين...، النوع الثاني: (أفعال التصيير) كجَعَلَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، واتَّخَذَ، وتخِذَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ".[3]

ويمكن القول في توجيه كلام ابن هشام: إن أفعال التصيير مماثلةٌ لـ(ظن وأخواتها) في أحكام دخولها على معمولیها، اللهم إلا أن سائر أفعال الباب يغلب دخولها على ما أصلهما مبتدأ وخبر، وما اتحد مفهومهما خارجًا، بينما معمولا التصيير غير متحدين قبل دخولها عليها، فلا بحث في عبارة ابن هشام.

المطلب الثاني: الاعتراضات على الحدود.

طرح اللقاني عددًا من الاعتراضات على حدود ابن هشام، ووجْه هذه الاعتراضات يعود إلى أربعٍ من الأمور، هي: انتفاء الجمع والمنع، وجود الدَّورِ في الحد، واستعمال لفظ (كل)، ووجود الزيادة في الحد. وتفصيلها فيما يلي:

(١) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٢٥١/١.

(٢) ينظر قول الشهاب القاسمي في المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) أوضح المسالك ٣٠/٢، ٥١.

أولًا- انتفاءُ الجمع والمنع:

ما جاء فيه انتقاد اللقاني على الحد؛ لتخلُّف شرط الجمع منه والاشتمال لأفراد المحدود، أو لعدم منعه غيرها من الدخول فيه، وفيه عدد من الاعتراضاتِ، هي الآتية:

الاعتراض الأول: النسبة إلى الاسم في الإسناد إليه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- حين حدَّ الإسناد إلى الاسم بما تحصلُ به الفائدة، قال ابن هشام: "يتميزُ الاسمُ عن الفعلِ والحرفِ بخمسِ علامات:...، الخامسة: الإسناد إليه، وهو أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ".(١)

ينقض اللقاني قوله بمثالين لا تكون فيهما النسبة في الإسناد إلى اسمٍ، فيقول: "قوله: (وهو أن تنسب إليه) قد ينتقض بنحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٢)، فـ(يوم) لكونه مضافًا منسوبٌ إلى الجملة، وبنحو: (ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ)".(٣)

فبالمثال الأول تحققت النسبة في الإسناد إلى الجملة، لا للاسم الذي جعل الإسناد من علاماته، وفي المثال الآخر كانت النسبة إلى فعلٍ، فلم يحصل في حد الإسناد إلى الاسم المنعُ.

ويجاب عن اعتراضه بما ذكره ابن هشام في شرح (اللمحة البدرية) مما في (ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ) إخبارٌ عن لفظ الفعل، لا معناه، فيقول: "فإن قلت: فإنك تقول: (قام: فعلٌ ماضٍ)، فتخبر عن نفس الفعل. قلت: إنما هذا إخبار عن

(١) أوضح المسالك ١/٢٢.

(٢) سورة المائدة، ١١٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥.

(لفظة)، لا عن معناها الذي هو الحدث والزمان، وهي إنما تكون فعلاً إذا استُعملت في معناها، لا إذا أريد بها اللفظ".[١]

فإنَّ في قولك: (ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ) لم يستند إلى الفعل؛ لعدم دلالته على حدث وزمان، كما خلا الفعل من الفاعل، ولجواز دخول حرف الجرِّ عليه، كما ذكر ذلك ياسين الحمصيُّ[٢]، ففُتح الفعل على الحكاية.

وقد قال ابن مالك في هذا الأمر[٣]:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا

وما قيل في المثال الأول من الحكاية يجري على الثاني؛ إذ المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، كما أنَّ الإسناد فيه إلى الجملة مؤولٌ بمصدر الفعل، فالتقدير فيه: هذا يومُ نَفْعِ الصادقينَ صدقُهم، فالفعل في مقام مصدره.[٤]

الاعتراض الثاني: حد الحرف

اعترض اللقاني -في (باب: الكلام، وما يتألف منه)- على حدِّ ابن هشام للحرفِ؛ إذ يُوهم حدُّه بحرفية بعض الأسماء التي لا يحسُن فيها شيءٌ من علامات الاسم والفعل كـ(كيف)، قال ابن هشام: "ويُعرفُ الحرف بأنَّه لا يحسنُ فيه شيءٌ من العلامات التِّسع، كـ(هَلْ)، و(فِي)، و(لَمْ)".[٥]

(١) شرح اللمحة البدرية ٢١٧/١.

(٢) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٩/١. وينظر: مغني اللبيب ٨٧٣، وتوضيح المقاصد ٢٨٧/١، والتصريح للأزهري ٣٣/١.

(٣) الكافية ٧. وينظر: شرح الكافية الشافية ١٧١٦/٤، وفتح رب البرية ٢٦٢.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣٣٣/٣، والإنصاف ١١٤/١، وشرح التسهيل ٢٥٥/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٠.

(٥) أوضح المسالك ٢٥/١.

فيقول اللقاني: "قوله: (بأنه لا يحسن... إلخ) منقوضٌ بـ(كيف)؛ فإنها لا يحسن فيها شيء من هذه العلامات[1]، إلا أن يريد بالإسناد الإسنادَ في اللفظ، أو في المعنى كما تقدم في (قط) فلا ينتقض."[2]

ومراده من أنَّ الإسناد يكون في المعنى كالإسناد لـ(قط) كما ذكر، بأنها قبلت الإسناد بمرادفها وهو (الوقت الماضي)، فإذا قلت: (ما فعلته قط)، كان في قوة القول بـ(الوقت الماضي ما فعلته فيه)، فبذلك هو اسم؛ لوقوعه مسندًا إليه، والمسند إليه لا يكون فعلًا ولا حرفًا مطلقًا.[3]

والذي يدفع القارئ للتعجب من اعتراض اللقاني أنه نقَضَ الحدَّ بـ(كيف)، وهي اسمٌ قطعًا، دون النظر لعدم حُسن علامات الاسم والفعل التسع عليها، ما لم يدل على نفي حرفيتها دليلٌ، كما قال ابن الناظم: "ومتى لم يحسن في الكلمة شيء من العلامات المذكورة للأسماء والأفعال عُلم أنها حرف، ما لم يدل على نفي الحرفية دليل، فتكون أسماءً"[4]، و(كيف) قد ثبت انتفاء حرفيتها وفعليتها بأمورٍ هي: دخول الجارِّ عليها، وإبدال الاسم الصريح منها، وبالإخبار عنها، مع مباشرتها الفعل.[5]

فكيف يجعل (كيف) ناقضةً للحد واسميتها معلومة!

(١) ورد في المغني ٢٧٠ إمكان دخول حرف الجر على (كيف)؛ فقد سمع قول بعض العرب: (على كيفَ تبيعُ الأحْمَرين؟)، وهو شاذ استعمالًا، لكن ابن هشام يعني بالعلامة (دخول الجر) هي الكسرة التي يحدثها عامل الجر، وليس حرف الجر؛ فلا يقال: قد يحسن فيها الجر. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣، وأوضح المسالك ٥٠/١، وحاشية ياسين على التصريح ٤٢/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩.

(٣) ينظر: رفع الستور ١٨/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٤/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٩/١.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢٧٠.

وقد أجاب الصبان عن اعتراض اللقاني بقوله: "بأن هذا تعريف بالأعمِّ، وهو جائزٌ عند المتقدمين؛ لإفادته التمييزَ في الجملة"[1]، وكما قال ابن هشام عن حدود النحويين وغيرهم من علماء الشرع: "إنما الغرض بها تمييز الشيءِ".[2]

ويمكن القول بأن الداعي لاعتراض اللقاني هو أنَّ العلامات المطردة في الاسم والفعل منها ما لم يوردها ابن هشام، فنبَّه للاحتراز من الوقوع في توهُّم حرفية بعض الأسماء التي لم يحسُنْ فيها شيء من تلك العلامات.

ويُجاب عن ذلك بأنه يكفي في صحة العلامات اطرادها فيما اختص بها، وإن صح اطِّراد غيرها فيه.

الاعتراض الثالث: افتقار الاسم إلى الجملة في الشبه الاستعماليِّ

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- لزوم الشبه الاستعمالي الافتقار المتأصِّل إلى الجملة في قول ابن هشام: "الشبه الاستعمالي، وضابطُه: أن يلزم الاسُم طريقةً من طرائق الحروف، كأن يَنُوبَ عن الفعل، ولاَ يَدخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة."[3]

فيعترض اللقاني على تقييد الافتقار إلى الجملة في الشبه الاستعمالي وهو واردٌ عليه لفظ القول المقصود به حكاية ما بعده، يقول: "قوله: (وكأن يفتقر... إلخ) يرد عليه لفظ القول مرادًا به حكاية ما بعده."[4]

وقد أجاب الصبَّان عن هذا الإيراد حين ذكر قول الأشموني في افتقار الاسم المؤصَّل إلى الجملة، وعلَّل ذلك بعدم الافتقار الدائم إلى الجملة، فقال: "ولا يَرِد على كلامه القول المقصود منه الحكاية؛ لعدم افتقاره دائمًا إلى الجملة، أو المفرد

(١) حاشية الصبان ٦٤/١.

(٢) لم أجد قول ابن هشام فيما بين يدي من مصنفاته، وينظر قوله في: النكت للسيوطي ٥٧/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٢/١.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣١.

القائم مقامها، كالقصيدة والشعر؛ لأنَّه قد ينصِب المفرد المراد به لفظه، كـ(قلت: زيدًا)، أي: قلت هذا اللفظ...، وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئًا".[١]

وكذا الشهاب القاسمي علَّل المسألة بعدم لزوم افتقار لفظ القول إلى الجملة: "قد يقال: يحكى بالقول المفرد في مسائل، فطلبه للجملة غير لازم."[٢]

وبقول الصبَّان والقاسمي يندفع إيراد اللقاني على ابن هشام.

الاعتراض الرابع: أصالة افتقار الاسم إلى الجملة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- تقييد الافتقار بالافتقار الأصلي في شبه الاسم الاستعمالي، قال ابن هشام: "الشبه الاستعمالي، وضابطُه: أن يلزم الاسُم طريقةً من طرائق الحروف، كأن يَنُوبَ عن الفعل، وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة."[٣]

فيورد اللقاني على قيد أصالة الافتقار أمرين، هما الإعراب في (ذو) الطائية، والإعراب في (الذين)، يقول: "قوله: (متأصلًا) يَرِدُ عليه (ذو) الطائية، و(الذين) عند من أعربهما."[٤]

وقد أورد اعتراضًا فيما بعدُ في (باب: الأسماء الستة) على إعراب (ذو) في قول ابن هشام: "وإذا كانت (ذو) موصولة لزمتها الواو، وقد تُعرب بالحروف"[٥] فقال: "قوله: (وقد تُعرب بالحروف) إعرابها ناقضٌ لكون الشبهِ الافتقاريِّ موجبًا للبناء[٦]، وكون إعرابها بالحروف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨١/١.
(٢) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٥٢/١.
(٣) أوضح المسالك ٣٢/١.
(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣١.
(٥) أوضح المسالك ٤٢/١.
(٦) ينظر: المصدر السابق ٣٢/١.

ناقضٌ لحصر وقوع النيابة في سبعة أبوابٍ[١]، ومثلها في الأمرين إعراب (الذين) بالواو رفعًا عند بعضهم." [٢]

والبناءُ لـ(ذو) الطائية هو الأشهر، لكنها أُعربت في روايةٍ غير مشهورة، وكذلك (الذين) فقد أعرَبتْها بعض القبائل إعرابَ جمعِ المذكر السالم[٣]، وإلا فالأشهر فيها البناء.

وقد عُرف نهج ابن هشام باعتبار اللغة المشهورة في غالب شرحه، فإذا تبيَّن ذلك سقط إيراد اللقاني هنا، قال ياسين الحمصي: "يجاب بأن الكلام في الأسباب الموجبة للبناء في المشهور، وفي لغة الجمهور"[٤]، وبذات الجواب قال الشهاب القاسمي.[٥]

الاعتراض الخامس: عدم اطراد النكرات اللازمة للتنكير في حد النكرة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- حين حدَّ النكرة بعدم دخول الأسماء المتوغلة في الإبهام فيه، حيث قال ابن هشام: "الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين، أحدهما: ما يقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف، كـ(رَجُل)، و(فَرَسٍ)، و(دَارٍ)، و(كِتَابٍ). والثاني: ما يَقعُ موقع ما يقبلُ (أَلْ) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذِي)، و(مَنْ)، و(مَا)".[٦]

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣٩/١، والتصريح للأزهري ٤٦/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١.

(٣) جاءت (ذو) الطائية معربة في قول الشاعر:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وأُعربت (الذين) على لغة هذيل، أو بني عقيل إعراب جمع المذكر السالم، كما في قول الراجز:

نَحْنُ اللذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٦، ٦٠، وشرح قطر الندى ١١٣، وشرح الأشموني ٢٣٢/١، وحاشية ياسين على التصريح ٥١/١.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ٤٢/١.

(٥) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٥٢/١.

(٦) أوضح المسالك ٨٢/١-٨٣.

فجاء اعتراض اللقاني على الحد بعدم دخول الأسماء المتوغلة في الإبهام، ومثَّل لها بـ(أَحَد)، و(عَرِيب)، و(دَيَّار)؛ لكونها لا تقبل حينئذ (أَلْ) التعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، مع أنها ملازمة للتنكير، قال: "قوله: (وهي عبارة عن نوعين) يَرِدُ على حديهما المذكورين النكرات اللازمة للتنكير، كـ(أَحَد)، و(عَرِيب)، و(دَيَّار)."[1]

وقد اعترض الحفيد على جده ابن هشام فيما اعترض عليه اللقاني، وزاد عليه أسماء الفاعلين والمفعولين حال عملهما واقترانهما بـ(أَلْ) الموصولة في حد النكرة، حيث قال: "واعلم أنه حصر النكرة في نوعين: أحدهما: ما يقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف. والثاني: ما لا يقبلها، ولكنه واقع موقع ما يقبلها، فيرد عليه الأسماء المتوغلة في الإبهام، فإنها لا تقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، فتخرج من حد النكرة، مع أنها نكرات، ويرد عليه أسماء الفاعلين والمفعولين، فإنها لا تقبل (أل) المؤثرة للتعريف، ولا تقع موقع ما يقبلها، ويمكن أن يقال: إنها تقبلها إذا غلبت عليها الاسمية، وحينئذ فلا إشكال، وفي هذا الجواب نظرٌ؛ لأن الأعلام على هذا تكون نكرات؛ لأنها تقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف في الجملة ".[2]

كما زاد غيرهما من النحوين بالاعتراض على كون الحد غير جامعٍ؛ لعدم اطراده في الحال، والتمييز، واسم (لا) التبرئة، والمجرور بـ(رُبَّ)، و(أَفْعَلَ مِن).[3]

و يمكن الجواب عن خروج النكرات اللازمة للتنكير، وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين هو أنها واقعة موقع ما يقبل (أل) كـ(رَجُلٍ) أو (حَيٍّ) أو (سَاكِنٍ) أو نحوِ ذلك، وكذاتٍ صَدَر منها الفعل أو قامت به، فهي تقبل (أل) إذا أريد بها المضي، وبهذا القول يندفع اعتراض اللقاني.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٧١.

(٢) حاشية الحفيد ١/٦٠-٦١.

(٣) ينظر: رفع الستور ١/٣٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٥٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٩٢.

وأما ما أُخذ على الحد من عدم اطِّراد الحال، والتمييز، واسم (لا) التبرئة، والمجرور بـ(رُبَّ)، و(أَفْعَلَ مِن)، فجوابه أن الحال وما معه يقبل (أل) حال الإفراد، فلا يشترط قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه.(١)

كما أجاب اللقاني عن عدمِ اطرادِ الحد في أسماء الفاعلين والمفعولين حين دخول (أَلْ) عليهما، فقال: "قوله: (والثاني ما يقبل (أَلْ)): اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول، فلا يرد النقض بالمعرف باللام"(٢)، فإن أسماء الفاعلين والمفعولين حال اقترانهما بـ(أَلْ) قد قبلتها، وبذلك لا نقض بالمعرَّفٍ باللام.

الاعتراض السادس: عدم اطِّراد (إيَّا) في حد الضمير

اعترض اللقاني على حدِّ ابن هشام للضمير -في (باب: النكرة والمعرفة)- عدم اطراده فيما وُضع للمتكلم، وللمخاطب، وللغائب معًا وهو الضمير: (إيَّا)؛ فبذلك صار الحد غير جامعٍ؛ لاقتصاره على ما ذُكر فيه، وإخراج الضمير (إيَّا) منه —وهو المشترك بين التكلم، والخطاب، والغيبة-، قال ابن هشام فيه: "المضمر والضمير، اسمان لما وضع لمتكلم كـ(أَنَا)، أو لمخاطب كـ(أَنْتَ)، أو لغائب كـ(هُوَ)، أو لمخاطَبٍ تارة، ولغائب أخرى، وهو الألف، والواو، والنون، كـ(قُومَا) و(قَامَا)، و(قُومُوا)، و(قَامُوا)، و(قُمْنَ)."(٣)

فيقول اللقاني معترضًا: "قوله: (وُضع لمتكلم) إن أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع؛ لخروج ما وضع لكلٍّ من الثلاثة، وهو (إيَّا)؛ فإنَّ الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته(٤) كما سيأتي(١)، وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢٤٧/١، وحاشية ياسين على مجيب الندا ١٨٢/١، وحاشية الصبان ١٥٥/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٧٢.

(٣) أوضح المسالك ٨٣/١.

(٤) هذا ما اختاره ابن هشام، وتبع في ذلك مذهب سيبويه وهو أن (إيا) ضمير واللواحق له حروف، أما الخليل، والأخفش، والمازني فذهبوا إلى أنها ضمائر مجرورة بالإضافة، لا حروف، وتبعهم ابن مالك في ذلك. ينظر تفصيل مذاهب النحويين في: الكتاب ٣٥٥/٢، وشرح المفصل ٩٨/٣-٩٩، والجنى الداني٥٣٦، والإنصاف ٥٧٠/٢-٥٧٥، وشرح التسهيل ١٤٥/١-١٤٧.

وحده، أو له ولغيره، كان قوله: (أو للمخاطب تارة... إلخ) مستدركًا، أي مستغنى عنه."[٢]

كما يعترض اللقاني على هذا الحد زيادة التفصيل فيه بالاستدراك، وإضافة قسمٍ رابعٍ في الحد، وهو ما كان مشتركًا بين الخطاب والغيب، بقوله: "أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى"[٣]، فهو مستغنًى عنه؛ وهذا مما لا حاجة له في حد الضمير.

فحدُّ الضمير الذي حدَّه ابن هشام بذكر أقسامه هو حدٌّ رسميٌّ ناقص، وهذا ما دفع اللقاني للاعتراض عليه، كما نبَّه على ذلك حفيد ابن هشام، فيرى أن هذا القسم مستغنًى عنه؛ كونه يصدق على أنه لمخاطبٍ، أو أنه لغائب، قال: "قوله: (أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى): يريد به إدخال الضمائر المشتركة؛ لأنها لم توضع لغائب فقط، ولا لمخاطب فقط، وهذا بناءً على أن المتبادر من قوله: (ما وُضع لمتكلمٍ، أو لمخاطبٍ، أو لغائب) كونه موضوعًا لكل واحد منهما لا غير، ولك أن تقول: لا حاجة إلى قوله: (أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى)؛ لأنَّه إذا وُضِع لأحدها يكون التعريف صادقًا عليه بالنظر إلى تلك الحيثية، ثم إذا وُضع لآخر منها يكون التعريف صادقًا -أيضًا- من حيثية أخرى، فلا حاجة إلى ما ذُكر"[٤].

وقد ردَّ الشهاب القاسميُّ على اعتراض اللقاني بالإجابة عن ابن هشام بأن مراده فيما ذكر في حدِّه ما دلَّ على أحد هذه المعاني، سواء أكان خاصًا، أم مشتركًا، ولم يذكر ما كان مشتركًا بين ثلاثة معانٍ؛ لتقدُّم التنبيه عليها. وأما الإشكال الثاني فدفعه باختيار ما قال اللقاني: (وإن أراد أعمَّ من أن يوضع لذلك وحده، أو له لغيره) على الاستدراك؛ حيث وضَّح ذلك بأن ابن هشام في قوله: (أو لمخاطب تارة، ولغائب أخرى)، قد أفاد أمرين، أحدهما: دفعُ توهُّم إرادة معنًى،

(١) وهو ما أورده في موضع (انقسام الضمير المنفصل بحسب مواقع الإعراب) ٨٩/١: "وما يختص بمحل النصب، وهو (إيَّا مردفًا بما يدل على المعنى المراد ... الضمير نفس (إيا) وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة".

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٧٣.

(٣) أوضح المسالك ٨٣/١.

(٤) حاشية الحفيد ٦٤/١.

والثاني: تعيينُ ما وُضع لمخاطب تارة، ولغائب أخرى؛ لأن ما سبق لم يُفد تعيينه، وبذلك لا يكون مستدركًا، قال: "قوله: (وإن أراد أعمَّ): قلتُ: نختار هذا، ونمنع الاستدراك المذكور؛ لأن قوله: (أو لمخاطب تارة)، إلخ: أفاد أمرين، أحدهما: دفع توهُّم إرادة معنى (قط) كما سبق، والثاني: تعيين ما وضع لمخاطب تارة، ولغائب أخرى؛ فإن ما سبق لا يُفيد تعيينه، وما أفاد أمرين لا يكون مستدركًا. فإن قيل: يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله: (أو لمخاطب) إلخ: من عطف الخاص، وهو من خصائص الواو. قلنا: يمكن أن تجعل (أو) بمعنى الواو. فليتأمل. فإن قلت: دَفْع الاستدراك بما ذكرته لا يصحُّ؛ لأنَّه لو كان كذلك لنبَّه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضًا كـ(إيَّا)[1] قلت: اتَّكل على فهمه مما سيذكره".[2]

ويظهر عدم صحَّة ما دفع به الشهاب القاسمي اعتراض اللقاني؛ لجعل ابن هشام ما كان مُشتركًا بين الخطاب والغيبة قسيمًا للأنواع الثلاثة السابقة له؛ لأنَّ ما يجيء في الحد للجمع أو للمنع، لا للتنبيه.

أما اعتراض اللقاني والحفيد على ابن هشام فظاهرٌ توجهه، وما اعترض اللقاني على الحدِّ من تخلُّف الجمع بتعريف الضمير وقع فيه ابن هشام في غير (التوضيح) من مصنفاته، كشرح (قطر الندى)، وشرح (شذور الذهب)، وشرح (اللمحة البدرية)، و(الجامع الصغير)[3]، أما شرحي (قطر الندى)، و(الشذور)، و(الجامع الصغير) فقد أغفل ابن هشام فيهما ذكر القسم الرابع.[4]

(١) في الطبعة (أنا)، والصواب ما أثبت.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٩٦/١.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى ٩٤، وشرح شذور الذهب ١٧٥، وشرح اللمحة البدرية ٣٣٦/١، والجامع الصغير ١٩.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى ٩٤، وشرح شذور الذهب ١٧٥، والجامع الصغير ١٩.

الاعتراض السابع: مشابهة النكرة للعلم الجنسي

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: العلم)- في قوله: "والعَلَمُ الجنسي اسمٌ يعيِّنُ مسماه بغير قيدٍ، تعيينَ ذِي الأداة الجنسية أو الحضورية...، ويُشْبه النَّكِرَة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أُمَّتِهِ، لا يختص به واحدٌ دون آخر."[(١)]

فينقض اللقاني الشيوع لكون علم الجنس معيِّنًا لمسماه، فيقول: "قوله: (لأنه شائع في جنسه[(٢)]) هذا منافٍ لما قدمه من أنَّ علم الجنس يعين مسماه، الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر."[(٣)]

وقد حاول الشهاب القاسمي الإجابة بتقريب قوْلَي ابن هشام على اعتبار أن إطلاق الشيوع لا يتقيد بالإطلاق الذي على الحقيقة، بل يسمى بها كل فرد، قال: "وأقرب ما يصح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالإطلاق على الحقيقة مستقلة، بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد. فليُتأمَّل." [(٤)]

وإجابته تجانب الصواب؛ لعدم خفاء المخالفة بين النكرة التي شاعت، والحقيقة المعينة للفرد، وعلى ذلك فاعتراض اللقاني قائم على ابن هشام في اضطراب قوله.

الاعتراض الثامن: همزة التسوية في الموصولات الحرفية

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الموصول)- حيث حدَّ (الموصول الحرفي) بقوله: "فالحرفي: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو ستة: أَنَّ، و أَنْ، و ما، وكي، ولو، والذي."[(٥)] فأورد اللقاني على هذا الحد (همزة التسوية)،

(١) أوضح المسالك ١/١٣٢.

(٢) يلاحظ الاختلاف بين المتن وبين نقل اللقاني، ويمكن أن يكون مرجع ذلك إلى اعتماده على نسخة من التوضيح- غير التي بين يدي- ذُكر فيها لفظ (جنسه) بدلًا من (أمته).

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٧-٩٨.

(٤) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ١/١٢٤.

(٥) أوضح المسالك ١/١٣٧.

فلم يتحقق به المنعُ؛ حيث قال: "قوله: (كل حرف... إلخ) يَرِدُ على هذا الحد همزةُ التسوية في نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ...﴾[1] الآية." [2]؛ إذ صدق عليها المحدود، فتُعدُّ إذن من الموصولات الحرفية.

ويمكن الإجابة عن هذا الإيراد بوجهين: **الأول**: أنَّ ما يلي همزة التسوية لا يُطلَق عليه صلة، وإن أُوِّلت الهمزة مع ما يليها بمصدر. **الثاني**: أنَّ الضابط فيما ذُكِر هو تأوُّل الحرف مع صلته، وفي مثل: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ فالمؤول بالمصدر هو الفعل وحده، لا مع الهمزة؛ إذ هي آلة في السبكِ، والمسبوكُ ما بعدها، فالتأويل يجيء بـ(الإنذار من عدمه) ولا استفهام فيه، وفي الهمزة استفهامٌ لا يخفى، أجاب بذلك الشهاب القاسمي، ووافقه الصبَّان.[3]

وبما ذُكر يندفع اعتراض اللقاني من أصله، وهو ظاهرُ البطلان؛ إذ يتبيَّن خروج همزة التسوية من الموصولات كما عليه جمهور النحاة، فترجح صحة الحد، ويصدُق على المحدود بالجمع والمنع.

الاعتراض التاسع: تعريف المبتدأ

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- حين قيَّد المبتدأ بأنه اسم أو وصفٌ، مخبرٌ عنه، مجردٌ عن العوامل اللفظية، في قوله: "المبتدأ: اسمٌ أو بمنْزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنْزلته، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمكتفىً به.

فالاسم نحو: (اللهُ رَبُّنَا)...، والوصف نحو: (أَقَائِمٌ هَذَانِ؟)، وخرج نحو (نَزَالِ)؛ فإنه لا مخبَرٌ عنه، ولا وصف".[4]

---

(١) سورة البقرة، ٦.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠١.

(٣) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ١/١٣٠. وينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١/٢٠٦، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٢٤٥.

(٤) أوضح المسالك ١/١٨٤-١٨٨.

فقام اعتراض اللقاني على تعريف المبتدأ، لكونه غير جامعٍ، لانتقاضه بأمرين:

الأول: ما جُرَّ بـ(رُبَّ)؛ فإنه يجيء غير مجرد عن العوامل اللفظية، مع أنه مبتدأٌ، مخبرٌ عنه.

الثاني: ابتدائية الحرف (غير)، فهو قد يقع مبتدأً، لكنه غير مخبرٍ عنه، ولا وصفٍ رافع لمكتفى به. قال اللقاني: "قوله: (وخرج) قد يقال: التعريفُ منقوضٌ بمجرور (رُبَّ) في نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي)، فإنه مبتدأ مخبرٌ عنه بالظرف، مع أنه مقرون بحرف معنى عامل، وبـ(غير) في نحو قوله[1]:

غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ

فإنَّها مبتدأٌ لا مخبرٌ عنه، ولا وصفٌ رافعٌ، إذ الوصف الرافع هو المضاف إليه، وهو (مأسوف)، فتدبر."[2]

أما مجرور (رُبَّ) فإنه في موضع رفعٍ بالابتداء؛ لأنَّ (رُبَّ) شبيه بالزائد، فدخوله على الجملة كلا وجود له. وقد أوضح ذلك خالد الأزهري، فالذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية فسَّره بما دخل عليه حرف زائدٌ، أو شبهه، أما الذي يشبه الزائد فمثَّل له بقوله: "... ونحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته)، فمجرور (لعلَّ) و(رُبَّ) في موضعِ رفعٍ بالابتداء؛ لأن (لعل) و(رب) أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء."[3]، كما وافق الأزهريَّ الصبانُ بهذا التفسير، وجعل القيد للإدخال كما هو شأن قيد القيد. [4]

(١) من المديد، نُسب لأبي نواس، وليس في ديوانه. ينظر: أمالي ابن الشجري١/٤٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٣٧، شرح التسهيل ٤/٣٣، وارتشاف الضرب ٣/١٠٨٤، وتوضيح المقاصد ١/٤٧١، ومغني اللبيب ٢١١، ٨٨٦، وخزانة الأدب ١/١٦٨.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٣.

(٣) التصريح ١/١٩٠-١٩١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٧٦.

وأما ابتدائية (غير) فإنها مضافة للوصف الرافع بعدها، وهي وما أضيفت إليه في منزلة الشيء الواحد. وقد ذكر الصبَّانُ إيراد اللقانيِّ على التعريف لكونه غير جامعٍ، فلا يشمل مثل: (غيرُ قائمٍ الزيدان)؛ لتعيُّن ابتدائية (غيرُ)، لكنه ليس مخبرًا عنه، ولا وصفًا رافعًا، ثم أجاب عنه بقوله: "...بأنَّ المبتدأ مضافٌ للوصف الرافع، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وبأنَّ الوصف وإن خفَضَ لفظًا في قوَّة المرفوع بالابتداء، وكأنه قيل: (ما قائمٌ الزيدان)." (١)

وبما ذُكر تتبيَّن عدم صحة ما ذهب إليه اللقاني من إيراد.

الاعتراض العاشر: تجرد الابتداء للإسناد تحقيقًا أو تقديرا

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- القول في تعريف الابتداء بأنه: التجرد للإسناد، في قوله: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّدُ للإسنادِ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما".(٢)

ويقول اللقاني: "قوله (وهو التجرُّد) يلزمه أن يقول: (تحقيقًا أو تقديرًا)؛ ليتناول ابتداء المبتدأ المقرون بالزائد."(٣)

ووجه اعتراضه أنَّه لو أطلق القول في تعريف الابتداء بالتحقيق أو التقدير لكان أكمل، ليدخل فيه المبتدأ المقرون بزائد.

ويُردُّ اعتراض اللقاني بأنَّ ابن هشام قد أوضح ذلك في مطلع الباب، حيث حدَّ المبتدأَ، وجعل من قيوده: تجرد الاسم أو ما هو بمنزلته عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، ومثَّل بالمبتدأ المقرون بالزائد، فلو قال بما اعترض عليه به للزمه التكرار، واقتصار ابن هشام على تعريف المبتدأ بالتجرد مبنيٌّ على قوله السابق، الذي قال فيه: "المبتدأ: اسمٌ أو بمنزلته، مجردٌ عن

(١) المصدر السابق.

(٢) أوضح المسالك ١/١٩٤.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥.

العوامل اللفظية أو بمنزلتِه، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمكتفىً به...، والذي بمنزلة المجرد، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[1] ، و(بِحَسْبُكَ دِرْهَمٌ)؛ لأنَّ وجود الزائد كلا وجود، ومنه عند سيبويه: ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [2]، وعند بعضهم: "وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ".[3][4]

الاعتراض الحادي عشر: عدم اطراد اسم (كان)، ومضمون الجملة في حد الفاعل

حدَّ ابنُ هشام الفاعلَ -في (باب: الفاعل)- بقوله: "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[5]، والمؤول به نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾[6]".[7]

فأورد اللقاني عليه أمرين: **الأول**: اسم (كان، وأخواتها)، وما تصرف منها، وإن مُنع الإسناد إليه، ووقعت (كان) مسندةً إلى مصدرِ خبرِها المضافِ إلى اسمها؛ لأن بذلك ينتقل الحدث مسندًا إلى مضمون الجملة. **الثاني**: الجملة التي يُراد بها معناها إذا أُسند الفعل إلى مضمونها، وبالأمرين اللذين أوردهما يتخلَّفُ من الحد المنعُ فيما يرى، قال: "قوله: (أو ما في تأويله) ...، يَرِدُ على الحَدِّ أمران: اسمُ (كان) وأخواتها وما تصرف منها، والجملةُ المراد بها معناها إذا أُسند الفعل إلى مضمونها، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾[8] أي: (أولم يَتَبَيَّن لهم كثْرةُ مَنْ أهلكنا قبلهم مِن القرون)، فإن الحدَّ صادقٌ عليها بدون المحدود. وقد يجاب عن الأول: بمنع الإسناد إليه، وبأنَّ (كان) مثلاً مُسندةٌ إلى مصدرِ خبرها

(١) سورة فاطر، ٣.

(٢) سورة القلم، ٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب: الصوم، باب: الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، برقم (١٩٠٥)، وصحيح مسلم، كتاب: النكاح، باب: استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، برقم (١٤٠٠).

(٤) أوضح المسالك ١٨٧/١.

(٥) سورة الأعراف، ٥٤.

(٦) سورة العنكبوت، ٥١.

(٧) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٨) سورة السجدة، ٢٦.

مضافاً إلى اسمها، كما مَرَّ، وفيه نظرٌ؛ لأنَّا ننقل الكلام إلى مضمون اسمها وخبرها ح."[1]

ووافق الخضريُّ اللقانيَّ في الأمر الأول، فجعل الإسناد إلى اسم (كان) ممتنعًا، ورأى في ذلك ما يراه اللقاني من انتقال الكلام لمضمون جملة (كان) المسندة إلى مصدر خبرها مضافًا لاسمها، وأضاف احتمالًا آخر على اللقاني، وهو انعدام الحدث لها، بل هي روابط وقيود للمسند، فيقول: "... لخروج اسم كان بقيد الإسناد، إذ لم تُسند إليه أصلاً. إما على أنها لا حدث لها بل هي روابط وقيود للمسند، وهو الخبر فظاهر. وإما على أن لها حدثًا مطلقًا هو الحصول والثبوت، فلأنه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة، وهو مصدر خبرها مضافًا لاسمها، فمعنى: كان زيدٌ قائمًا، حصل قيام زيد".[2]

أما الشهاب القاسمي[3] فقد جعل الأمر الثاني ينازع فيه ما قال ابن مالك: "قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[4]، ففاعل (تبيَّن) مضمون (كيف فعلنا) كأنه قيل: وتبين لكم كيفيَّة فِعْلِنا بهم"[5]. كما حمل ابنُ مالك تأويلَ الآية السابقة على تأويل الآية التي أوردها اللقاني، فقال: "ومِثل ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[6]: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[7] على تأويل: أو لم يَهْد لهم كثرةُ إهلاكنا."[8] وبذلك يوافق رأيُ اللقانيِّ رأيَ ابنَ مالك في إسناد الفعل إلى مضمون الجملة، كما تبعه فيه ذلك الخضريُّ.[9]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٠.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣١٦/١.

(٣) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ٢٦٨/١-٢٦٩.

(٤) سورة إبراهيم، ٤٥.

(٥) شرح التسهيل ١٢٣/٢.

(٦) سورة إبراهيم، ٤٥.

(٧) سورة طه، ١٢٨.

(٨) شرح التسهيل ١٢٣/٢.

(٩) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣١٨/١.

وقد جوَّز ابنُ مالك الإسنادَ في باب الفاعلِ باعتبار التأويل، مثل ما جاز في باب المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾، فجاء التأويل بالإنذار أو عدمه.(١)

ويُجاب عن الأمر الأول بأن اسم (كان) خارجٌ أصلًا بقيد الإسناد؛ إذ لم تسند إليه، فلا يَرِد الاعتراض هنا، والأوْلى أن يُحمل الفعل (كان) وأخواتها على ما هو المتبادر منه، وهو التمام لا النقص.(٢)

وأجاب عن الأمر الثاني ياسين الحمصي، حيث جعل فاعل (يهدي) ضميرًا، والتأويل: أو لم يهدِ لهم الهدى، قال: "ويجاب عن الثاني بأنَّ الصحيحَ أنَّ فاعل (يهدي) ضميرٌ يرجع للهدى المفهوم من (يهدي)، أي: أوَ لمْ يهْدِ لهم الهُدى"(٣)، موافقًا في ذلك أبا حيَّان.(٤)

أما ابن هشام فقد جعل الضمير راجعًا إلى الله -سبحانه-، فقال: "والصواب أن الفاعل مستترٌ راجع إلى الله -سبحانه وتعالى-، أي: أوَ لم يُبيِّنِ الله لهم، أو إلى (الهدى). والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج".(٥)

والذي يظهر أن اللقاني ومن وافقه اتبعوا الكوفيين في جواز مجيء الفاعل جملة، وابنُ هشام ومن وافقه على منهج البصريين في امتناع ذلك.

الاعتراض الثاني عشر: التردد بين الحد والضابط

اعترض اللقاني -في (باب: الاشتغال)- على حدِّ ابن هشام الأنصاري له، إذ يجعله حدًا تارة، وضابطًا تارة أخرى؛ وذلك غير متأتٍّ فيه، قال ابن هشام في

(١) سورة البقرة، ٦. وينظر قول ابن مالك في: شرح التسهيل ١٢٣/٢.

(٢) ينظر: التصريح لخالد الأزهري ٢٣٨/٢، وحاشية ياسين عليه ٢٦٨/١.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٢٢/٦.

(٥) مغني اللبيب ٧٦٨. وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٠٧/٢.

تعريفه: "إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبِه لمحلِّ ضميرِ اسمٍ متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك الاسم كـ(زَيْداً ضَرَبْتُهُ)، أو لمحلِّه كـ(هذا ضربته)".[1]

فقال اللقاني: "(إذا اشتغل فعل... إلخ) هذا قَصَد به المصنف الحدَّ، والضبطَ لأقسام الاشتغال، ولذا تراه يصرح تارة بأنَّه ضابط، وتارة بأنه حد، وكلا الأمرين لا يصح فيه؛ لأن شرط كل منهما شمول الأفراد، وهو منتفٍ منه بخروج بعض أفراد المشتَغِل، وهو الوصف، وبعض المشتَغَل به، وهو متعلق الضمير. فتأمله."[2]

فجاء الإشكال عند اللقاني بين أمرين: **أحدهما**: تردُّد ابن هشام بين أن يكون ما يذكره من أقسام الاشتغال ضابطًا تارة، وحدًّا تارة في مواضع أُخَر. **والآخر**: عدم اشتمالهما على الأفراد بخروج الوصف، ومتعلق الضمير أو مُلابِسِه من الحد.

أما ما صرَّح به ابن هشام من أنها الضابط لأقسام الاشتغال ففي قوله: "(تنبيهان) الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة (إذا) الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها"[3]. وأما جعْلُه ذلك حدًّا ففي قوله:"... ولم نذكر من الأقسامِ ما يجب رفعه -كما ذكر الناظم- لأن حد الاشتغال لا يصدُقُ عليه."[4]

وقد تنبَّه خالدُ الأزهري إلى ما أخذه اللقاني من قصور الحد، فحدَّ الاشتغال في شرحه للتوضيحِ قبل طرْحِ حدِّ ابنِ هشامَ وشرحه، حيث قال: "وحدُّهُ أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملابس ضميره بواسطةٍ أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فُرِّغ من ذلك المعمول، وسُلِّط على الاسم المتقدم لنصبه، إذا تقرر ذلك فنقول: "إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه محل

(١) أوضح المسالك ٢/١٥٨-١٥٩.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣١٥.

(٣) أوضح المسالك ٢/١٧٠.

(٤) المصدر السابق ٢/١٦١. وينظر: الحدود الأنيقة ٦٥، وشرح الحدود ٤٩، والكليات ٣٩١.

ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كـ(زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، أو لمحله أي: لمحل ذلك الاسم المتقدم؛ كـ(هَذَا ضَرَبْتُهُ)." [1]

وأجاب ياسين الحمصي عن هذا الاعتراض بقوله: "يُمكن أن يجاب بأنَّ المصنِّفَ جرى على القولِ بجواز التعريفِ بالأخصِّ، وأيضًا اقتصر على ما هو الأصْلُ، كما يُعلم مما يأتي في التتمَّات."[2]، لكن التعريف بالأخص غير متأتٍّ في حد الاشتغال لعدم تعذُّر الحد، ولإخراجه أفراد المحدود، فلا يتوجَّه قولُه.

وما يدفع اعتراض اللقاني بجملته تعريفُ ابنُ هشام الاشتغال في شرح (شذور الذهب) مُشتمِلًا على أفرادِ المشتَغِل، وأفراد المشتَغَل به، فقال: "وحقيقته: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغِل عن العمل فيه بالعمل في ضميره، أو مُلابِسه".[3]

الاعتراض الثالث عشر: دخول الإعراب في حد التصريف

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التصريف)- أنْ حدَّ التصريفَ بما لا يخرج به الإعراب، قال ابن هشام: "وهو: تغييرٌ في بِنْيَة الكلمة لغرض معنويٍ، أو لفظيٍّ".[4]

فقال اللقاني: "قوله: (وهو تغيير في بنية... إلخ) يدخل في هذا الحدِّ (الإعراب) على أنه معنوي."[5]

لكن بإضافة ابن هشام التغيير للبنية خرج الإعراب؛ لعدم تعلقه ببنية الكلمة بل بأواخرها. وبذلك يندفع اعتراض اللقاني. [1]

(١) التصريح ٤٤١/١.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ٢٩٦/١.

(٣) شرح شذور الذهب ٢٧٩/١.

(٤) أوضح المسالك ٣٦٠/٤.

(٥) حواش على توضيح الألفية ٤٨٧.

ثانيًا– وجودُ الدَّورِ في الحد:

الدَّورُ هو: "توقف كل واحدٍ من الشَّيْئَيْنِ على الآخر"[٢]، ومن شروط الحدِّ خُلوُّه من الدور، وقد اعترض اللقانيُّ على وجود الدور في بعض حدود ابنِ هشام، ودونك تفصيل اعتراضاته عليها:

الاعتراض الأول: تعريف الإعراب

اعترض اللقاني –في (باب: المعرب والمبني)– على تعريف ابن هشام للإعراب بأن جعل التعريف متوقفًا على معرفة تعريف العامل؛ إذ صيَّر (العامل) قيدًا منه، وهم قد قيَّدوا (العامل) –أيضًا– بالمعنى المقتضي للإعراب، فحصل الدور بذلك التقييد، وحدَّ الشيءَ بما هو متوقفٌ على حقيقته، حيث قال ابن هشام: "الإعراب أَثَرٌ ظاهر، أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة".[٣]

فجاء اعتراض اللقانيِّ بقوله: "قوله: (أثر... إلخ) قد عرَّفوا العامل بما يتقوم به المعنى المقتضِي للإعراب[٤]، فتعريف الإعراب بما هو قيدٌ منه فيه دَوْرٌ ظاهرٌ."[٥]

وقد جعل خالد الأزهري هذا التعريف لفظيًّا، وعرَّفه على القول بأنه معنويٌّ، فقال: "تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا، أو تقديرًا"[٦].

ومنه يتضح أنه جعل تعريف ابن هشَام لفظيًّا، ولما كان الأمر كذلك فقد أتبعه بابن مالك؛ حيث عرَّفه في شرح التسهيل بقوله: "الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف"[١]

---

(١) ينظر: التصريح للأزهري ٦٥٣/٢.

(٢) الكليات ٤٤٧/١. وينظر للاستزادة: تسهيل القطبي: ٩٦، المقرر في توضيح منطق المظفر: ٣٠٨/١-٣١٠.

(٣) أوضح المسالك ٣٩/١.

(٤) ينظر: الكافية لابن الحاجب ١١/١، والتعريفات ١٤٥/١.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨.

(٦) ينظر: التصريح ٥٦/١.

وقد اعترض على ذلك ابنُ قاسمِ العبادي بأنَّ في تعريف ابن مالك لزومًا للدور إن فُسِّر العاملُ بما يتقومُ به المعنى المقتضي للإعراب؛ إذ فيه أخْذٌ لتعريف الإعراب، وفي الإعراب أخْذٌ لتعريفِ العامل[٢]، ثم قال: "إلا أن يجعل التعريف لفظيًّا"، كما اعترض على قوله هذا الصبَّانُ بأنَّ في جَعْل التعريف لفظيًا قصورًا، فقال: "ولزم القصور أيضًا؛ لعدم دخول نحو (لم) إذ لم يتقوَّم بها معنى يقتضي الجزم كما مرَّ[٣]، فإن فسر بالطالب لأثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور".[٤]

وما اعتُرض من خلاله على تعريف ابن مالك نفس ما اعتُرِض من خلاله على ابن هشام، واعتراض اللقانيِّ متوجِّه وقائم على ابن هشام، إلا أن يُقال كما قيل: إنَّ اللفظيَّ لمن يعرف هذا المعنى ويجهل ما سُمِّيَ به (إعرابًا)[٥]، وفيه أيضًا ضعفٌ واضح؛ إذ لا يسلم من الدَّور هو -أيضًا-، ولا يسوِّغ له الخلوص من الدور كونُه لفظيًّا، فإذا توقف (الإعراب) على مجيء العامل بالأثر، فقد توقف (العامل) على معرفة الإعراب، فكل مُعرَّفٍ توقف على تعريفه، ولو كان المخاطَب عالمًا بالتعريف لكان عالمًا بالإعراب؛ لأنه مذكور فيه، فلن يكون جاهلًا بما وُضع له.

الاعتراض الثاني: حد الانصراف وعدمه

اعترض اللقاني -في (باب: ما لا ينصرف)- على حد ابن هشام لغير المنصرف، حيث جعل فيه إتاحةً لتعريف العدم بالوجود، وتعريف الوجود بالعدم فيما بعد، كما لو أُخذ من حدِّ ابن هشام لغير المنصرف حدُّ المنصرف، ومنه حدُّ عدمِ الانصراف، وحدُّ الانصراف، يقول ابن هشام في الحدِّ: "ما لا ينصرفُ، وهو

(١) شرح التسهيل ٣٣/١

(٢) ينظر قول ابن قاسم العبادي في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٢/١.

(٣) في قوله على تعريف ابن مالك: "لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أعني (المقتضى)، و(الإعراب)، و(العامل) مع كل معرب، وليس كذلك، بل هو أغلبيٌّ فقط؛ لعدم تحقق المقتضى في نحو: (لم يضرب زيد)" حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٢/١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٧٢/١.

(٥) قال بهذا الدنوشري، ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ٦٠/١.

ما فيه علتان من تسع كـ(أَحْسَنَ)، أو واحدةٌ منها تقوم مقامهما، كـ(مَسَاجِد) و(صَحْرَاء)". [1]

فجاء اعتراض اللقاني عليه بقوله: "حدُّ غير المنصرف بما ذُكر يُؤْخَذ منه حدُّ المنصرفِ بأنَّه الفاقدُ للعلتين أو الواحدةِ المذكورة، وحدُّ عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك، وحدُّ الانصراف بعدم اشتماله عليه، وفي الأَخِيرَيْنِ تعريفُ العدمِ بالوجود وعكسه.

ويَرِدُ النقضُ بنحو: نوح، ولوط[2]، على طَرْدِ أولهما، وعكس ثانيهما، وفيه مخالفةُ ما سيأتي من أنَّ الصرف تنوينُ الأمكنية. فتدبره".[3]

ثم يورد اللقاني على حدِّ ابن هشام أمرين آخرين: **أحدهما**: نقْضُ الحد بالعلمين الأعجميين (نوح) و(لوط). **الآخر**: مخالفة ما ذكره في هذا الباب، لما سيذكره لاحقًا من حدِّ الصرف بقوله: "الصَّرفُ: هو التَّنوينُ الدالُّ على معنًى يكون الاسم به أَمكنَ".[4]

وقد أجاب ياسين الحمصي عن اعتراضاته الثلاثة، فردَّ على اعتراض (تعريف العدم بالوجود وتعريف الوجود بعكسه) بأنَّ ذلك غير مخلٍّ إذا كان في الماهية الاعتبارية -كما في تعريف الاسم-، فلا ضرر فيه، فقال: "ويمكن أن يجاب بأنَّه لا ضرر في تعريف العدم [بالوجود وعكسه][5] في المفهومات الاعتباريَّة، كما قيل بذلك في تعريف الاسم"[6]، لكن في تعريف العدم بالوجود وعكسه إحالةٌ على مجهول؛ فمعرفةُ عدمِ الانصرافِ متوقفةٌ على معرفة العلتين أو الواحدة المذكورة، وحدُّ

(١) أوضح المسالك ١/٧٢.

(٢) ينظر الايضاح في شرح المفصل ١/١٥٣

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٩.

(٤) أوضح المسالك ٤/١١٥.

(٥) اختصره في الطبعة بحذفه، وأثبتّ ذلك ليتم به المعنى.

(٦) حاشية ياسين على التصريح ١/٨٤.

الانصراف كذلك، فيُجاب بأن المسوِّغَ لذلك كونُ العدمية المُحالِ عليها عدميةً مُقيَّدة لا مُطلقة، فإنه لو قال في حدِّ المنصرفِ الذي أُخذ منه حدَّ الانصراف وعدمه: (بأنَّه الفاقدُ للعلتين أو الواحدةِ المذكورة)، لقلنا: إذن يجعلُ العدمَ علامةً على الوجود، فلو عمَّم في الحدَّ الأول وجعل فيه علاماتٍ لم تُذكر لصحَّ اعتراض اللقاني.

أما الإيرادان الآخران فقد كانت إجابة الحمصيِّ على نقضِ الحدِّ بـ(نوح) و(لوط) اللذين أوردهما اللقاني كونهما أعجميين مصروفين، على طرد الأول وعكس الثاني، فإنه قد ردَّ النقضَ لأنَّ ابن هشام أراد في الحد -كما أوضحَ- أنَّ ما يُمنع من الصرف إنما بعلَّتين معتبرتين، وما أورده اللقاني من الاسمين الأعجميين فإنهما مصروفان؛ لعدم ثبوت العلَّة عليهما، وهي الأعجمية فيما زاد عن الثلاثيِّ، وجاء الاسمان بتحرُّك وسطهما فغُلبت العلل وانتفت، وبذلك لا يَرِد على حدِّ ابن هشام ما قاله. [1]

وأما مخالفة ابن هشام ما ذكر في هذا الباب لما سيذكره آنفًا من أن الصَّرف هو تنوين الأمكنيَّة، فليس بمخالفةٍ كما يرى اللقاني، إذ يردُّ الحمصيُّ بأن هذا التنوين إنما يُجاء به عند انتفاء العلَّتين المعتبرتين، قال: "لا مخالفة...، لأنَّ تنوين الأمكنة إنما يوجد عند الخلوِّ من العلَّتين المعتبرتين، أو ما يقوم مقامهما، فليتأمل"[2]، وبذلك يندفع ما اعترض به اللقاني على هذا الحدِّ.

الاعتراض الثالث: قَيْدُ التقديم للفاعل

اعترض اللقانيُّ على ابن هشام -في (باب: الفاعل)- ذِكْرَه حكمًا من أحكام الفاعل في الحد، وهو قيدُ التَّقديم، فوروده في الحدِّ دورٌ؛ لأنَّ الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفة المحكوم عليه، إذ إنَّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، وغاية الحد تصوُّر ماهية المحدود، ومن ثم إجراء الأحكام عليه[3]، قال ابن

(١) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٨٤/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: طرق الاستدلال ومقدماتها ١٥٥، والضوء المشرق على سلم المنطق ٨٢.

هشام: "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة."[١]

ويقول اللقاني في اعتراضه: "قوله: (مُقَدَّمٌ) سيأتي ذكره في الأحكام، فأَخْذُهُ في الحد دورٌ."[٢]

وقد اعتذر ياسين الحمصي عن ذكر تقدُّمِ الفعلِ في الحد بأن المراد به وجوبُ الوقوع، لا الوقوع، فقال: "التقدم المأخوذ في الحد تقدم العامل الذي هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سيأتي حكمًا، والمراد به وجوب الوقوع، لا الوقع، فلا دور".[٣]

لكن اللقانيَّ ردَّ هذا الجواب بأنَّ وجود الحُكم والمحكوم به متأخرٌ عن وجود المحكوم، فقال: "وقد يجاب بأنَّ المأخوذ في الحد هو تَقَدُّم الفعل، الذي هو وقوع الفاعل بعده، والمأخوذُ حكمًا المرادُ به وجوبُ الوقوع لا الوقوع، وفيه نظر؛ لأن الحكمَ ومتعلِّقَه -أي: المحكوم به- يتأخَّرُ وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذِهْنًا وخارجًا، نعم يندفع الدور بأَنْ يكون الحدُّ لفظيًّا، أي بالنسبة إلى مَنْ عَرَف أنَّ ثَمَّ لفظًا أُسند إليه فعل متقدم، وجهل أنَّه مُسمًّى بلفظ الفاعل."[٤]

وقد سبق اللقانيَّ أبو حيان بلحْظ الدور على حدِّ ابن مالك للفاعل، فأخذ عليه ذِكْرَ التقديم في (التسهيل)[٥] قيدًا في الحدِّ، حيث قال: "وقوله (مُقدَّم) هذا حكمٌ من أحكام الفاعل، فذكْرُه في الحدِّ لا يُناسب، إنما يُحَد بالأشياء الذاتية، ولكونه حكمًا وقع فيه الخلاف."[٦]

---

(١) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨١.

(٣) حاشية ياسين على مجيب الندا ٥٧/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨١.

(٥) ينظر: التسهيل ٧٥.

(٦) التذييل والتكميل ١٧٦/٦.

كما قيَّدَ حدَّ الفاعل بالتقديم غيرُ ابن هشام من شراح الألفية كابن الناظمِ، والمراديِّ، وابنِ القيِّم، والمكوديِّ، والسيوطيِّ، وابنِ طولون.[١]

وأجاب الشهابُ القاسمي عن ذِكْر حكمِ التقديم في الحد بامتناع لزوم الدور فيه، فقال: "قد يجاب بمنع لزوم الدور؛ لإمكان تَصوُّر تقدُّم الفعل على اسمٍ أسند إليه بدون تصور الفاعل."[٢]

كما أجاب ابن حمدون عن أخذهم وجود الدور في الحدِّ بذكر الحُكم بأنَّ ذكره في الحد جائزٌ إذا أُريد به أنَّه وصفٌ لازمٌ له، قال: "أحسنُ ما يجابُ به عن مثل هذا في كل موضعٍ: أنَّ أخْذ الحكمِ في التعريفِ إنما يؤدي إلى الدور إذا أُخذ من حيث إنَّه حُكمٌ، وأمَّا إذا أُخذ من حيث إنَّه وصفٌ لازمٌ لكونه خاصَّة للمعرَّف كـ(الرفع) في ما مرَّ، و(تقدُّم الفعل) هنا، فلا يلزم الدور، ولا يَقصدُ عاقلٌ غير هذا."[٣] لكنّ ما أجابه ابن حمدون لا يتَّجه؛ لما علَّله اللقاني فيما سبق من أنَّ وجود الحُكمِ والمحكومِ به متأخرٌ عن وجود المحكوم –أي: المحدود–.

وكما ذكر ابنُ هشام التقديم في حد الفاعل في (أوضح المسالك) فقد ذكره في غيره من مصنَّفاته كـ(شرح الشذور)، و(شرح قطر الندى)، و(شرح اللمحة)، و(الجامع الصغير).[٤]

والذي يظهر أنَّ تقييدَ ابنِ هشام الفعلَ بالتقدمِ مُتَّجهٌ؛ لأن الكوفيين يجوِّزون تقديمَ الفاعل على الفعل[٥]، فبحدِّ ابن هشام ردٌّ على صنيعهم.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ١٥٧، وتوضيح المقاصد ٥٨٣، وإرشاد السالك ٢٩٥، وشرح المكودي لألفية ابن مالك ٨٤، والبهجة المرضية ١٩٨ وشرح ابن طولون ٣١٢/١

(٢) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح٢٦٨/١.

(٣) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١٢٢/١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١٥٥، وشرح قطر الندى ١٨٠، وشرح اللمحة البدرية ٣٨٢/١، والجامع الصغير ٧٥. ٧٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٦/٦، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢.

الاعتراض الرابع: وقوع الدور في حد الحال

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الحال)– في قوله: "وقال الناظم[1]:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا ....

...وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصبَ حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور." [2] بقوله: "قوله: (فرع التصور) إن أراد فرع تصور الحاكم –وهو الحادُّ– مُنع الدور؛ إذ التصورُ المتوقف عليه الحكم التصورُ بوجهٍ ما، والتصورُ الموقوف على الحدِّ هو التصور بالكُنْهِ، وإذن قد يكون حصل له التصور بالكُنْهِ بتعريفٍ مجردٍ عن الحكم، وإن أراد فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الأول، ومنع أنَّ النصبَ بالنسبة إليه حكمٌ؛ لأن المرادَ التعريفُ به من حيث أنه متصوَّر له، لا من حيث أنه إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعِها، فتأمله." [3]

وفي قول ابن هشام السابق اعتراض على حدَّ ابن مالك للحال في قوله:

الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْدَاً أَذْهَبُ

فيرى ابن هشام بأنَّ الدور لازم فيه؛ حيث أُخِذ به الحكم، وهو النصب، والحكم فرع التصور، والتصور يتوقف على معرفة الحد!

وردَّ اللقاني على اعتراضه بأنْ لا دور فيه؛ وأنه ممتنعٌ من جهتين، الأولى: من جهة تصور الحادِّ، والأخرى: من جهة تصور الناظر، أما تصور الحادِّ فقد يكون تصوُّره بالتعريف المجرد عن الحكم، لا كنه الحقيقة المتوقفة على الحد، وأما تصوُّر الناظر فقد امتنع الدور أيضًا لكونه متصوِّرًا للحكم، والحد فيما يعرفه، لا لما لم يدركه قبل.

(١) ألفية ابن مالك ٣٢.

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٩٥-٢٩٦

(٣) حواش على توضيح الألفية ٣٦٨.

ووافق اللقانيَّ على هذا الدنوشريُّ حيث قال بأنه إذا عُرف به ما هو موضوعه، وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور.[1]

وأجاب خالد الأزهري عن اعتراض ابن هشام بما يشابه قول اللقاني، فأرجعه إلى اختلاف جهة التصور، لكنَّه نظر فيه؛ حيث قال بأن غرض الحدِّ معرفة ما هو حدٌّ له بكنه الحقيقة، حتى يُحكم عليه، بينما لا يكفي ذلك في التصور، فيقول: "وأجيب باختلاف الجهة، فإن الحكم ليس موقوفًا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما، وذلك لا يتوقف على الحد، فلا يلزم البطلان، وفيه نظر؛ لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه، والتصور: وجه ما لا يكفي في ذلك."[2]

وقد منع قوله الدنوشري[3]، كما أجاب الشهاب القاسمي: "بأنا لا نعلم أن النصب الذي هو الحكم فرع تصور المحدود، فيتوقف على الحد؛ لأن النصب لا ينحصر في الحال ليكون موقوفًا على الحد، نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحادِّ، إلا أن المأخوذ في التعريف ليس نصب الحال، النصب المطلق، فليتأمل. ولو سلم فيكفي في الحد التصور بوجه آخر غير الحد."[4] لكنَّ جوابه لا يستقيم؛ لأنَّ نصب الحال أيضًا يتوقف على تصور مطلق النصب.

والذي يظهر صحَّة ما ذهب إليه اللقاني، من انتفاء الدور في الحد؛ لاختلاف جهة التصور، وأنَّ كلًّا منهما قد حصل لهما التصور عن ما كان الحكم فيه.

(١) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٣٦٨/١.

(٢) التصريح ٥٧١/١.

(٣) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ٣٦٨/١.

(٤) ينظر قول الشهاب في المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ثالثًا- استعمال لفظ (كُلّ) في الحد:

مما يعيب الحدَّ إدخالُ لفظِ (كُل) فيه، وقد اعتُرض على بعضٍ من أئمة النحويين بذات الاعتراض[1]، واعترض اللقاني في حاشيته على ابن هشام في موضعٍ واحد، وهو الآتي:

حد الأمثلة الخمسة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الأمثلة الخمسة)- اشتمال حدِّ الأمثلة الخمسة على لفظ (كل)؛ حيث إنّه يفسد صِدْق الحد على محدودِه، فاللفظ (كل) يُعنى به الأفراد، بينما التعريف للحقيقة، يقول ابن هشام في الحد: "الأمثلة الخمسة، وهي: كُلُّ فعلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين... أو واو جمع... أو ياء مخاطبةٍ...".[2]

قال اللقاني: "قوله: (وهي كل فعلٍ مضارعٍ) فيه تصدير الحد بـ(كُل)، وهو مُخِلٌّ بصِدْق الحدِّ على المحدود الذي هو الأمثلةُ الخمسةُ".[3]

وأجاب الدنوشريُّ عن اعتراض اللقاني بأن الحدَّ هو ما بعد (كُل)، أي: (فعلٌ مضارعٌ اتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة...)، والإتيان بـ(كُل) إنما لإفادة الاطِّراد والانعكاسِ من أوَّل الأمر[4]، كما تبع الحمصيُّ الدنوشريَّ في الجواب، وزاد عليه أنَّ المحدود بمجيء (كل) يكون في الحقيقة آحاد الأمثلة الخمسة.[5]

(١) كالاعتراض على الجزولي في حد (الاسم) و(الفعل) و(الحرف)، وعلى حد ابن مالك لـ(الفعل). ينظر: المقدمة الجزولية٣، وشرح الجزولية للأبذي ١٦-٢٠، والتذييل والتكميل ٤٧/١.

(٢) أوضح المسالك ٧٤/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٦٠.

(٤) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٨٥/١.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١٣١/١.

وعلَّل الأُبَّذيُّ هذا الاعتراض بأن (كل) لا يصحُّ دخولها في الحدودِ؛ إلا إذا أُريد بها اختبار الحد، وعند ذلك يلزمك القول: كُلُّ كُلٍّ كذا فهو كذا، وهذا بيِّنُ الفساد، يقول: "وليست (كلٌّ) من الألفاظِ التي تدخُلُ في الحُدودِ، بل يُختَبَر الحدُّ به إذا طُرِدَ وعُكِس. فإذا قِيلَ في حدِّ الإنسَانِ: (إنَّه جِسْمٌ متغذٍّ حسَّاسٌ ناطقٌ)، وأردتَ أن تعلمَ صِحَّة هذا الحدِّ أتيت بـ(كلٍّ) وطردتَ وعكست فتجده صادقًا في الحالتين، فتقول: كل إنسانٍ فهوَ جسمٌ مُتَغذٍّ حساسٌ ناطق، وكل جسمٍ مُتَغذٍّ حسَّاسٍ ناطقٍ فهو إنسان. فإذا كانت (كل) من الحدِّ لزمك عند اختباره أن تقول: كُلُّ كُلٍّ كذا، فهو كذا، وذلك فاسدُ المعنى."[(١)]

وقد صدَّر ابن هشام حدَّ الأفعال الخمسة بلفظ (كُلّ) في شرحي (الشذور) و (قطر الندى)[(٢)]، كما لم يوافقه من شُرَّاح الألفية في هذا الصنيع -ممن أعلم- سوى ابن القيِّم.[(٣)]

أما ابنُ مالك فقد عرَّف (الفعل) مبدوءًا بـ(كُل) فيما أُثبت من بعض نُسَخ شرح التسهيل[(٤)]، وهذا مما جعل أبا حيَّان يعترض على وجود (كل) في الحدود؛ إذ إدخالها فيها يناقض مُراد وضعها، فالمحدود فردٌ واحدٌ لماهية في الذهن، و (كل) وُضعت للعموم، فيقول: "لا يصح إدخال (كل) في الحد بوجهٍ؛ وذلك أن كلًا هي موضوعة للعموم، فتدل على أفراد، والمحدود إنما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تَكثُّره ولا تَعدُّده، فناقض هذا المعنيُّ معنى (كُل)."[(٥)] وقوله هذا ليس له وجهٌ؛ وجهٌ؛ إذ لا ينتقض معنى (كل) لو أردنا انحصار أفراد المحدود فيها، وإفادة وقوع الحد على كل أفراده.

---

(١) شرح الجزولية ١٦.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٧٩/١، وشرح قطر الندى ٥٥/١.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ١٠٧/١.

(٤) ذكر ذلك أبو حيَّان في التذييل والتكميل ٤٦/١، أما في النسخ المطبوعة لابن مالك من (التسهيل)، و(شرحه) فلم يثبت فيها ذلك. ينظر: التسهيل ٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/١.

(٥) شرح التسهيل ٤٧/١.

وقد أجاد الجاميُّ عندما اعترض على ابن الحاجب في حدِّ (التوابع)[1]؛ حيث انتقد وجود (كل) في الحد، فالمحدود بالحقيقة هو ما بعدها، لكنه خرَّج ذلك بأن الحد حين سُبق بها قد أفاد حَصْرَ المحدودِ فجَمَع، ومطابقةَ المحدود فشمل أفراده ومَنَع، قال: "ثم إنَّ لفظة (كُل) ههنا ليست في موقعها؛ لأنَّ التعريفَ إنما يكونُ للجنسِ وبالجنس، لا للأفرادِ وبالأفراد...، لكنه لما أدخل عليه (كل) أفاد صدقَ المحدود على كل أفراد الحد فيكونُ مانعًا، والظاهرُ انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعًا، فيحصل حدٌّ جامعٌ ومانع، يكون جمعُه ومنعُه كالمنصوص عليه."[2]

وعليه يمكن توجيهُ كلامِ ابن هشام في الحدِّ، وتضعيفُ اعتراض اللقاني ومن وافقه، فلا فساد ولا إخلال من دخولها في الحدود إن أُريد بها كل أفراده.

رابعًا- وجود الزيادة في الحد:

وجَّه اللقاني اعتراضاته في هذا الإطار على زيادة ابن هشام بعض القيود والفصول في الحدِّ؛ إمَّا لاستغناء الحد عنه وكانت الزيادة مخلَّةً، وإما لكون ما احتُرِزَ عنه يخرج بقيدٍ أجمعَ منه، وفيه اعتراضان، تفصيلهما على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: أصالة محلِّ الفعل

اعترض اللقاني على حد ابن هشام للفعل -في (باب: الفاعل)- بزيادة قيدٍ في حدِّه، وهو أصالة محلِّ الفعل المسند للاسم؛ إذ جعل ابنُ هشام هذا القيد يُخرج نحو: (قَائِمٌ زَيدٌ)، وهو خارجٌ بقيد الإسناد، بينما غايته دفع التوهم، قال ابن هشام في الحد: "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]، والمؤول به نحو:

(١) حدّ ابنُ الحاجب التوابع بقوله: "كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة". الكافية ٢٩.

(٢) الفوائد الضيائية ١٠٠.

(٣) سورة الأعراف، ٥٤.

﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1]...، و(مُقدَّمٌ) رافعٌ لتوهم دخول نحو: (زَيدٌ قَامَ)، و(أَصلِيُّ المحلِّ) مخرجٌ لنحو: (قَائمٌ زَيدٌ) فإن المسند -وهو (قَائمٌ)- أصلُه التأخير لأنَّه خبرٌ".[2]

فجاء اعتراض اللقاني عليه بقوله: "قولُه: (دافع[3] لتوهم): كان التعبيرُ بقوله: (دافعٌ لتوهم) دونَ (مُخرجٌ لِكذا) إشارةً إلى أنَّ نحو: (زيدٌ قَامَ): خارجٌ بقوله: (أُسندَ إليه فعلٌ أو ما في تأويله)؛ إذ الفعل فيه إنما هو مسندٌ إلى ضميره لا إليه، ولكن على هذا كان ينبغي أن يُعبر بمثله في نحو: (قائمٌ زيدٌ)؛ لظهور أن الوصف فيه مسندٌ إلى الضمير"[4] فيرى أن التعبير بـ(الإخراج) يفيدُ إسنادَ الوصف إلى (زيد)، والأَوْلى التعبير بمثل ما عُبِّر به في قيد (التقديم) من أنَّ غاية القيد رفع توهُّم دخول نحو: (قَائمٌ زَيدٌ).

وأجاب الشهاب القاسمي عن هذا الإيراد بأنه لا زيادة في الحد؛ لأنَّ الوصف مسندٌ إليه (زيد) بواسطة الضمير، فكان وضع قيد الأصالة لحاجة، قال: "قد تقرر في المعاني أنَّ في نحو: (زيدٌ قائمٌ) قد تكرر الإسناد، فيصدقُ أنَّ الفعل مسندٌ إلى (زيد) ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره"[5]، وقوله هذا لا يتعيَّن؛ لأنَّ قيد تقديم الفعل مُخرجٌ للإسناد عامة، ما كان بواسطةٍ أو لم يكن؛ لأنَّ عامل (زيدٌ قائمٌ) مؤخر.

كما انتقد الحفيد ابنَ هشام في زيادة قيدِ (أصليِّ المحلِّ)؛ كونُ الوصف في نحو: (زَيدٌ قَائمٌ) مسندٌ إلى ضمير (زيد) لا إليه، فلا حاجة إلى القيد، فيقول: "قوله: (وأصليُّ المحل): لا حاجة إليه؛ لأنَّ (قَائمٌ) من: (زَيدٌ قَائمٌ) ليس مسندًا، بل

(١) سورة العنكبوت، ٥١.

(٢) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٣) في أوضح المسالك: (رافع)، والمعنى متقارب.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨١.

(٥) ينظر حاشية ياسين على التصريح ٢٦٩/١.

المسند (قَائمٌ) مع ضميره المستتر فيه"[1]، فوافق في ذلك اللقانيَّ.

وقد أورد ابنُ هشام قيد أصالة المحل في حدَّ الفاعل في (شرح قطر الندى)[2]، بينما تركه في (شرح شذور الذهب)، و(شرح اللمحة البدرية)، و(الجامع الصغير).[3]

كذا ابنُ عقيل أهمل التقييد بأصالة المحلِّ[4]، فعللَّ ذلك الخضري بأنَّه حكمٌ لا قيدٌ فيُذكرَ في التعريف، وهو بذلك يتفق مع اللقانيَّ بعدم صحة وروده في الحد، قال: "ولم يقيد الشرحُ الفعلَ وشبهه بـ(المقدم أصالة) لإخراج المبتدأ في (زَيدٌ قَامَ)، و(زَيدٌ قَائمٌ)، و(قَائمٌ زَيدٌ)؛ فإنَّه أُسند إليه فعل وشبهه، لكنه مؤخرٌ لفظًا في الأولين، ورتبة في الأخير؛ لأنَّ هذا حكمٌ من أحكام الفاعل ذكره المتن بقوله[5]: (وَبَعدَ فِعْلٍ... إلخ)[6]، لا قيد في تعريفه، واستغنى في إخراج ذلك المبتدأ بقوله: (أُسند إليه فعل)"[7].

وممن أهمل تقييد حد الفاعل بأصالة المحل من شُرَّاح النظم ابن الناظم، والمرادي، وابن القيم، والمكودي، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون.[8]

وعليه يُستدلُّ على صحة اعتراض اللقاني من زيادة في الحدِّ، أما مَن رأى غير ذلك فلم يُصِب؛ إذ إنَّ الوصف في (قَائمٌ زيدٌ) خارجٌ بالإسناد المذكور في الحد – بلا واسطة– فلا حاجة للتكرار.

---

(١) حاشية الحفيد ٢٣٣/١.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٢٠٤.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب ١٥٥، وشرح اللمحة البدرية ٣٨٢/١، والجامع الصغير ٧٥.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٤/٢.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ٢٤.

(٦) بيت الألفية: (وبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٍ فَإِنْ ظَهَرْ فَهوَ وَإِلَّا فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ)، ينظر: ألفية ابن مالك ٢٤.

(٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣١٦/١.

(٨) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥٧، وتوضيح المقاصد ٥٨٣/٢، وإرشاد السالك ٢٩٥، وشرح المكودي على الألفية ٨٤، وشرح الأشموني ٣٨٦/١، والبهجة المرضية ٢٢٤/١، وشرح ابن طولون ٣١٢/١.

الاعتراض الثاني: تجرد الوصف عن العوامل اللفظية في حد المبتدأ

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- في حدِّ المبتدأ الذي قال فيه: "المبتدأ: اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبرٌ عنه، أو وصف رافع لمكتفىً به."[1]

فرأى اللقاني أنَّ ابن هشام لم يُصبْ حين جعل الوصفَ معطوفًا على الاسم، دون اشتراطٍ للتعرِّي عن العوامل اللفظية، قال: "قوله: (أو وصف... إلخ) لقائلٍ أن يقول: يدخل فيه نحو: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[2]،إذ قوله (وصف) معطوف على (اسم)، ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم، وقد يجاب: بأن التجرد فيه مراد، وإن لم يصرح به، إلا أنْ يقال: إنَّ المراد لا يدفع الإيراد، فتأمل، وقد يجاب: بأن مرفوع (لاهيةً) غير مكتفى به، كما تأتي الإشارة إليه آنفًا."[3]

وقد قال العلامة الغنيمي ما يوافق رأي اللقاني في عطف (وصف) على (اسم)، لكنَّه يرى أنَّ الوصف مجردٌ، إلا أنه لم يُشرْ إليه لذكره في الأول، ثم يجعل لقول الموضِّح (أو وصف) وجهًا آخر وهو العطف على (مخبرٌ)، وينفي دخول قوله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، قال: "يصح عطف قولِه: (أو وصف) على (اسم)، وحذف (مجرد) لدلالة الأول عليه، كما حذف (أو بمنزلته) كما أشار إليه الشارح[4]، وكان ينبغي له أن يشير إلى حذف (مجرد)، وكأنه لوضوحه لم يشر إليه، ويصحُّ عطفه على (مخبر)، وعلى كلٍ فلا يَرِد قولُه تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، إنْ سَلِم أنَّه رافعٌ لمكتفٍ به."[5]

(١) أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٢) سورة الأنبياء، ٣.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٢.

(٤) يعني الأشموني في شرحه ١/١٨٩ حين قال: (أو بمنزلة الوصف).

(٥) ينظر قول الغنيمي في حاشية ياسين على التصريح ١/١٥٥.

فلم يورد الآية عليه؛ لأنَّه يرى أنَّ الوصف في الحد قُيِّد بتجريده عن العوامل اللفظية، أما ما وافق به اللقاني فبعيدٌ، والأرجح الاحتمال الآخر الذي عَطَف به (وصف) على (مخبر).

ويرى الصبَّان أن الوصف معرًى عن العوامل اللفظية بعطفه على المخبر عنه، فتتبيَّنُ صراحة التقييد بالعروِّ عن العوامل اللفظية؛ وبذلك لا يدخل نحو: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[1]، يقول: "قوله: (أو وصفًا... إلخ) عُطف على (مخبرًا عنه) المجعول حالًا من الضمير في العاري، وفي ذلك تصريحٌ باشتراط العروِّ في الوصف أيضًا، فيخرج نحو: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾، على أنَّا لا نسلم أنه رافع لمكتفى به كما قاله الروديانيُّ وهو ظاهر."[2]

وأجاب ياسين الحمصي، فأجلى الاعتراض بقوله: "يندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفًا على (مخبرٌ عنه)، أي أنه محكوم عليه بأنه كذا وكذا".[3]

وبذلك يضمحل الإشكال الذي أُورد على الحد من أصله وما وافقه به الغنيمي؛ لأنَّ الذي يظهر العطف على (مخبرٌ عنه)، ومما يدلِّلُ على ذلك حدُّ شراح الألفية بذلك الحد وذلك العطف، كابن الناظم، والمرادي، والمكودي، والأشموني، والسيوطي، وابن طولون.[4]

(١) سورة الأنبياء، ٣.

(٢) حاشية الصبان ٢٩٢/١.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ١٥٥/١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٤، وتوضيح المقاصد ٤٧/١، وشرح المكودي ٤٥، وشرح الأشموني ١٧٧/١، والبهجة المرضية ١٢٢/١، وشرح ابن طولون ١٧٥/١.

المبحث الثاني: العلل

عرَّف الجرجانيُّ العلَّة بأنها: "ما يتوقَّفُ عليه وجود الشيءِ، ويكونُ خارجًا ومؤثِّرًا فيه"[(١)]، وفيما بين يدينا من اعتراضات تَوَجَّه عددٌ منها على ما يتصل بعلل ابن هشام النحوية، منها ما هو قياسيٌّ، ومنها ما هو تعليمي، ومنها الجدلي النظري، وها هو تفصيلها في المبحث الحاليِّ مرتبة على ألفية ابن مالك:

الاعتراض الأول: تأثُّر المصدر النائب عن فعله بدخول العوامل

اعترض اللقاني -في (باب: المعرب والمبني)- على تخريجِ ابنِ هشام قول الناظم: "بِلا تأثُّرٍ" في البيت[(٢)]:

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا تَـأَثُّرٍ .....

بأنَّه احترز من المصدر النائب عن فعله؛ لأن العوامل تدخلُ عليه، فتؤثرُ فيه، حيث قال: "الشبه الاستعماليُّ، وضابطه: أن يلزم الاسمُ طريقة من طرائق الحروف، كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثرُ فيه...، واحتُرِزَ بانتفاء التأثر من (المصدر النائب عن فعله) نحو (ضَرْبًا) في قولك: (ضَرْبًا زيدًا)؛ فإنه نائبٌ عن (اضْرِبْ)، وهو مع هذا مُعرَب؛ وذلك لأنه تدخل عليه العوامل، فتؤثر فيه، تقول: (أعجَبَني ضَرْبُ زَيْدٍ)، و(كَرِهْتُ ضَرْبَ عَمْرٍو)، و(عَجِبْتُ من ضَرْبِه)."[(٣)]

فكان اعتراض اللقاني على ذلك التعليل؛ لورود اسم الفعل (رُوَيْدًا)، فإنه ينوب عن فعله (أَمْهِل)، ويتأثر بالعوامل إذا لم ينبْ عنه، ويقول: "قوله: (لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه) إن أراد مع كونه نائبًا فهو في الأمثلة ليس كذلك، وإن أراد مع عدمه فذلك لا يَضُرُّ، وإلا لورد عليه (رُوَيْدَ زَيْدًا)، فإنه مبني لنيابته عن

(١) التعريفات ٢٠١/١.

(٢) ألفية ابن مالك ١٠.

(٣) أوضح المسالك ٣٢/١.

(أَمْهِل)، مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عاملٌ، كقولك: (أَمْهِلْ زَيْدًا رُوَيْدًا) فتأمله، ولو سكت عن قوله: (تقول... إلخ)، وأراد بالتأثير نَصْبَه نائبًا بالعامل المقدَّرِ كان واضحًا."[1]

وعلَّل حفيدُ ابن هشام إعرابَ المصدر النائب عن فعله بأنه منتصبٌ بالعامل المقدَّر، وأما تعليل الجد ابن هشام الأنصاري فليس في بابه، فيقول: "قوله: (وهو مع هذا معربٌ) وذلك لأنه منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا. إذا علمت ذلك علمت أن قوله بعد ذلك: (لأنَّه يدخلُ)... إلخ ليس من باب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فلا يستقيم التمثيل به".[2]

وقد وجَّه خالد الأزهري مرادَ ابنِ هشام من التعليلِ بتأثر المصدر بدخول العوامل عليه مع كونه نائبًا عن فعله- بأنَّ ذلك في حال نيابته عن المصدر المؤول من (أنْ) والفعل المضارع، فهو بذلك متأثرٌ بالعوامل اللفظية كما مثَّل لها ابن هشام، وأما إعرابه فلكونه منصوبًا بالفعل المحذوف، كما رآه الحفيد، قال الأزهري: "احترز الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله، نحو: (ضربًا)، في قولك: (ضربًا [زيدًا][3])، فإنه -أي: ضربًا- نائب عن (اضرِبْ)، وهو مع هذا -أي: مع كونه نائبًا عن الفعل- معربٌ؛ وذلك لأنَّه منصوبٌ بالفعل المحذوف وجوبًا، والتقدير: (اضْرِبْ ضَرْبًا)، كما أنَّه إذا ناب عن (أنْ) والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية، فتؤثر فيه، تقول في الرفع: (أَعْجَبَنِي ضَربُ زَيدٍ)، وفي النصب: (كَرِهتُ ضَربَ عَمرٍو)، وفي الخفض: (عَجِبتُ مِنْ ضَربِه)".[4]

والظاهر أنَّ تعليلَ ابن هشام متَّجهٌ، لأنَّ ما أراده من (انتفاء التأثر) هو أنَّ المصدر تجوز له النيابة عن الفعل في عمله كما مثَّل بـ(ضَرْبًا زَيدًا)، كما يجوز للعوامل

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢.

(٢) حاشية الحفيد ٢١/١.

(٣) في الطبعة (ضربا زيد)، والصواب ما أثبت.

(٤) التصريح ٤٦/١.

أن تدخل على ذات المصدر في موضعٍ آخرَ فيتأثَّرُ بها، وذلك نحو ما مثَّل به: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ)، و(كَرِهتُ ضَربَ عَمرٍو)، و(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِه)، أما الاحتراز فإنه متَّجِهٌ للتأثُّر، والكلمة نفسها تجيء نائبة عن الفعل في كل استعمالاتها غير متأثرة بالعوامل البتَّة، كاسم الفعل، وذلك ما عبَّر عنه بما قال: (كأن ينوب عن الفعل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثرُ فيه)، وبهذا يتضح الاختلاف بين المصدر واسم الفعل الذي لا يجوز للعوامل الدخول عليه بحال، وبذلك ينتقض اعتراض اللقاني وموافقيه.

وما أورده اللقاني إذن فلا وجه له؛ لأنّ (رُوَيْدًا) الذي قصده المصدر غير اسم فعل الأمر (رُوَيْدًا)، فاتحادهما في الصورة لا يعني جريان ذات الأحكام عليهما؛ إذ ما يدخل في الشبه الاستعماليِّ حال كونه اسم فعل كما عليه الجمهور، وهو في هذه الحال لا ترد عليه العوامل ولا تؤثر فيه، على العكس من (رُوَيْدًا) المصدر فإنه خارج بقيد التأثُّر؛ لورود العوامل عليه.

أما جواب الأزهري فيُردُّ؛ لأنَّ المصدر المؤول بـ(أنْ) والفعل هو ما ينوب عن المصدر الصريح، لا على العكس كما ذكر.

ومما دفع اللقاني إلى إيراد (رُوَيْدًا) على ما ذكر ابن هشام هو أنَّه جعل المصدر ينوب عن الفعل تارة، ويتأثَّر بالعوامل تارة أخرى، والصحيح النيابة عن الفعل، وجعله معمولًا له في آنٍ واحدٍ، كما في مثاله (ضربًا زيدًا) بنيابته عن الامر (اضرِبْ) الذي هو معمول له، وهذا ما عليه المكوديُّ، والمراديُّ، وابنُ عقيل، وابنُ القيِّم[1]، فلو أنه اكتفى به لأجاد.

الاعتراض الثاني: دخول (أَلْ) غير معرفة على النكرة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرفة بالأداة)- تخريجَ ورود (أَلْ) فيما لا يقبل التعريف مثل: (بَنَاتِ الأَوْبَر) و(النَّفْسَ) بأنَّه من الضرورة الشعرية؛ إذ

(١) ينظر: شرح المكودي ١٠، وتوضيح المقاصد ١/٣٠٠، وشرح ابن عقيل ١/٣٣، وإرشاد السالك ١/٩٠.

زِيدت (أَلْ) فيهما لإقامة الوزن، حيث قال ابنُ هشام: "وقد ترِد (أَلْ) زائدة، أي غير معرفة، وهي إما لازمة...، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة، كقوله[1]:

..... **وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ**

وقوله[2]:

..... **صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو**

لأن (بَناتُ أَوْبَر) علم، و(النَّفس) تمييز، فلا يقبلان التعريف"[3]

فاعتراض اللقاني في أنَّ التمييز –وهو (النَّفس) المذكورة في الشاهد– لا يكون نكرةً، فيقول: "قوله: (فلا يقبلان التعريف) قد يُرَدُّ بلزوم أنْ لا يكون التمييزُ نكرة."[4]

وعلى هذا يلزم أن يكون التمييزُ داخلًا في باب المعرفة، لكن التمييز لا يكون إلا نكرةً محضة، وإن قَبِلَ التعريف فالقبول لفظًا غير معرِّفٍ كما حكاه ابن هشام، ويبقى المعنى نكرة.

وأجاب الشهاب القاسمي بمثل ذلك بقوله: "جواب هذا الإيراد: أن المرادَ بقبول (أل) في تعريف النكرةِ قبولُها في نفسه مع قطع النظر عن كونه تمييزًا لا يقبلها، وإنما منعه من القبول وقوعه تمييزًا لعارضٍ له."[5]

وقد انفرد اللقانيُّ –فيما أعلم– بهذا الاعتراض على ابن هشام، وقوله غير

(١) من الكامل، لم ينسب إلى قائل، وهو عَجْزُ بيت صدرُه: (ولَقَدْ جَنَيْتُك أَكْمُؤًا وعَسَاقِلًا)، ينظر البيت في المقتضب ٤٨/٤، والاشتقاق ٤٠٢، والانتصار لسيبويه ١٣٢،والمسائل الحلبيات ٢٨٨، وجمهرة اللغة ٣٣١، والإنصاف ٣١٩/١، وتخليص الشواهد ١٦٧

(٢) من الطويل، لرشيد بن شهاب اليشكري، وهو عَجْزُ بيتٍ صَدرُه: (رأيْتكَ لمَّا أنْ عَرَفتَ وُجُوهَنا)، والبيت في الدرر اللوامع ٢٤٩/١، والمقاصد النحوية ٥٠٢/١، والمفضليات للتبريزي ١٠٨٦/١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٦٨، والجنى الداني ١٩٨، وشرح ابن عقيل ٩٦/١، وشرح الأشموني ٨٥/١.

(٣) أوضح المسالك ١٨٢/١-١٨٤.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٧.

(٥) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ١٥٢/١.

معتبرٍ فيما اعترض عليه؛ للتخريج السابق، من أنَّ المراد بعدمِ قبول التعريف معنًى، فالتمييز لا يكون معرفةً إلا إذا جاء التعريف في لفظِه، كما أن البصريين يُلزمون التنكير للتمييز، فجعلوا ذلك من التأوُّل بزيادتها للضرورة، أما الكوفيون فجوَّزوا للتمييز المعرفةَ.[1]

الاعتراض الثالث: رفع الفاعل بفعل محذوف يستلزمه ما قبله

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الفاعل)- تعليلَ حذفِ الفعل من الشاهد لاستلزام الفعلِ قبله، حيث قال ابن هشام في أحكام الفاعل: "الرابع: أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ إن أجيب به نَفْيٌ...، أو استلزمه ما قبله، كقوله[2]:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

أي: (وَحَلَّتْ لَهُ الخَمْرُ)؛ لأن (أَحَلَّتْ) يستلزم (حَلَّتْ)." [3]

فأورد عليه اللقانيُّ بحثًا؛ إذ التعليل الذي ساقه ابن هشام على الشاهد من أن الفعل المزيد (أَحَلَّتْ) مشعرٌ بالفعل المجرد (حَلَّتْ) غير مستقيم؛ فالمزيد متعلقٌ بـ(عبيطات)، لا بـ(الخمر) كما توهمه ابن هشام، فيقول: "قوله: (لأنَّ أحلَّتْ... إلخ) فيه بحث؛ إذْ (أَحَلَّتْ) تعلق بـ(عبيطات)، لا بـ(الخمر)، فالذي يستلزمه (حِلُّ العبيطات)، لا (الخمر)، فتأمله. ولو جعل (الخمرُ) -وإن كان مرفوعًا- عطفًا على (عبيطاتِ) -وإن كان منصوبًا- على التوهم، -أي توهُّم أنه قيل: (غداةَ حلَّت عبيطاتُ السدائف)-، لكان جيدًا، نظير قوله[4]:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٨٢-١٨٣، وهمع الهوامع ٢/٣٤٤.

(٢) من الطويل، لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق، والبيت في ديوانه ١/٢٥٤، و الكامل ١/٢٩٠، وسمط اللآلي ٣٦٧، والمقاصد الشافية ٤/٧٢، والمقاصد النحوية ٢/٤٥٦، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٣٢، ٨/٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك٢/١١٩، ٣/٢٥٤، وإرشاد السالك ١/٣٠٣.

(٣) أوضح المسالك ٢/٩١-٩٧.

(٤) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، وهو صدر بيت عجزه: (ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جَائِيَا)، والبيت في ديوان زهير ٢٠٨، والكتاب ٤/١٦٠، والأصول ١/٢٥٢، والخصائص ٢/٤٢٤، وسمط اللآلي ١/٥٧١، والكناش ٢/٨٩.

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى .....

البيت المشهور."[١]

وقد قال الشهاب القاسميُّ -معلقًا على كلام اللقانيِّ- بردِّ بحثه؛ إذ المقصود باستلزام (أَحَلَّتْ) لـ(حَلَّتْ) هو الاستلزام في الجملة؛ ففَهْمُ معنى الفعل هو المراد، لا باعتبار التعلُّق والإسناد، يقول: "هذا البحث مردودٌ؛ لأنه ليس مرادهم أن (أَحَلَّتْ) يستلزم (حَلَّتْ) باعتبار تعلُّقه بـ(الخمر) وإسناده إليه؛ لأنه لا حاجة إلى ذلك، بل المراد استلزامه له في الجملة؛ لأنَّ المقصودَ فهمُ الفعلِ، وهو حاصل بذلك، لا فهمُه باعتبار إسناده المخصوص، ألا ترى أنهم يستدلُّون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلامٍ لوجوده في آخر، وإن كان وجودُه في ذلك الآخر لا يستلزم وجودَه في الأول، باعتبار تعلقِه به." [٢]

وتوجيه القاسمي جيّدٌ في جعل الاستلزام بالمعنى، أما ما أورد اللقَّاني فمن العجب أنْ يردَّ المرءُ على نفسه في ذات الموضع؛ وذلك في تعليقه السابق على الشاهد الذي جعل فيه (الخمرُ) مرفوعًا بالفعل المحذوف المستَدَل عليه بـ(أَحَلَّتْ)! وبذلك يوافق تعليل ابن هشام قبل إيراد الاعتراض، يقول: "قوله: (غداة... البيت) يعني أن حُصَيْن بن أَضْرَم حلف أن لا يَطعم سديفًا، ولا يشرب خمرًا، حتى يقتلَ قاتل وليِّه، فطعنه في تلك الغداة، فأحلَّتِ الطعنة له تناول السديف والخمر، فإحلال الطعنة ذلك يستلزم حله له، فـ(الخمرُ) فاعل بفعل محذوف، أي (حلَّ) المدلولُ عليه بـ(أحلَّتْ)، لا بـ(أحلَّتْ)؛ إذْ (أحلَّتْ) تقتضي نصبه مفعولاً."[٣]

وبه يظهر ما علل ابن هشام، وينتقض اعتراض اللقاني الذي جعل فيه تعلُّق الفعل (أَحَلَّتْ) بـ(عَبِيْطات).

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٩٠.

(٢) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ٢٧٤/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٩.

الاعتراض الرابع: امتناع اشتغال الصفة وعملها بالموصوف

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- الوصف بالقصور لعلةِ عدم توهُّم كون الفعل المشتَغَل عنه صفةً للمنصوب الذي قبله، حيث قال فيها ابن هشام: "ويترجَّحُ النصبُ في ست مسائل:...

الخامسة: أن يتوهَّم في الرفع أنَّ الفعل صفة، نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾[1]، وإنما لم يتوهم ذلك مع النصب؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسَّر عاملًا." [2]

فجاء اعتراضه على حصر ابن هشام منع عمل الصفة في الموصوف فقط، وإغفالَ ما إذا كان الموصوف مضافًا إليه، فيقول: "قوله: (لأن الصفة لا تعمل... إلخ) هذه العلة قاصرة؛ لأنها إنما تمنع كون المنصوب موصوفًا بالفعل، لا كونه مضافًا إلى الموصوف به، كما هو ظاهرُ الآية، فكان الأَوْلى أن يقول: لا تعملُ في الموصوف، ولا في المضافِ إلى الموصوف." [3]

والذي يظهر عدم قصور علَّةِ ابن هشام هنا؛ ويمكن توجيه ذلك في أمرين، **أولها**: أنَّ ابن هشام ذكر العلَّة بوجه عمومِ منعِ عمل الصفة، دون النظرِ لما لو وقع الموصوفُ مضافًا أم مضافًا إليه، أو في هذا الاستشهاد أم في غيره. **الثاني**: أنَّ ابن هشام عبَّر بعدم عمل الصفة في الموصوف دون حصرٍ؛ لما عبَّر به لاحقًا بقوله: "أن يكونَ صالحًا للعمل فيما قبله"[4] -يعني الوصف-، فلا اختلاف بين التعبيرين؛ لعمومهما دون تخصيصٍ لنوع المعمول فيه.

---

(١) سورة القمر، ٤٩.

(٢) أوضح المسالك ١٦٢/٢-١٧٠.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٥.

(٤) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

وإن كان اللقاني ولا بُدَّ مصحِّحًا تعبير ابن هشام فليوجِّه ذلك بأنْ يتبع فيه تعبيرَ ابنِ مالك في (شرح التسهيل)[1]، وما عبَّر به ابنُ هشام فيما بعدُ، وغيرُه من الشُرَّاحِ كالمراديِّ، والشاطبيِّ، والأشمونيِّ[2]، فيكون الاعتراض بقوله: (فالأولى أن يقول: لا تعمل فيما قبلها)، وتعبيره الأول لا يضرُّ ولا يُخلُّ.

الاعتراض الخامس: وجوب إضمار المرفوع في العامل الأول استدلالًا بمنع حذف العمدة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التنازع)- حيث قال: "إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق...، وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه؛ لامتناع حذف العُمْدَة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً) و(نِعْمَ رَجُلاً)، وفي الباب نحو: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)، حكاه سيبويه[3]". [4]

فكان اعتراضه عليه أن خرَّج إضمار البصريين للمرفوع في العامل الأول بمنع حذف العمدة عندهم، فقال: "قوله: (لامتناع حذف العمدة) هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار؛ لإمكان وجوب الإظهار، وجوازه."[5]

فمنْع حذف العمدة لا ينافي وجوب الإظهار، وجوازه، فلا يصح الاستدلال به على وجوب الإضمار.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٦١٧/٢، والمقاصد الشافية ٩٩/٣، وشرح الأشموني ٤٣٤/١.

(٣) جاء الإضمار قبل الذكر في مواضع، منها ما في باب التنازع هنا، والأخرى في ضمير الشأن، وفي ضمير (رُبَّ)، وفي ضمير (نِعْمَ)، وفي باب البدل على أن يكون مفسَّرًا، والمفسَّر بخبره. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١-١٦٣، التعريفات ٢٩/١.

(٤) أوضح المسالك ١٩٨/٢-٢٠٠.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٠.

وقد اعترض الخضري بما اعترضه اللقاني هنا، ويحسن الجواب بما أجابه الشهاب القاسمي، واحتمله الخضري، من أنَّ الإظهار يؤدي إلى التكرار، فتعيَّن لذلك الإضمار، فيقول القاسمي في جوابه: "جوابه أن المقصود بهذا الدليل إثباتُ وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر، وهو لزوم التكرار، كما قرره شراح الكافية".(١)

الاعتراض السادس: جواز الإضمار قبل الذكر في التنازع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التنازع)- حيث قال: "إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق...، وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونه؛ لامتناع حذف العُمْدَة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب، نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً) و(نِعْمَ رَجُلاً)، وفي الباب نحو: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ)، حكاه سيبويه".(٢)

فاعترض بأنَّ تعليله بجواز الإضمار قبل الذكر وارد في غير التنازع لا يفيد الجواز مطلقًا، فقال: "قوله: (ولأن الإضمار... إلخ) فيه -أيضًا- بحث؛ لأنَّ جوازَ الإضمارِ فيه لغرض إيراد الشيء مجملًا ثم مفصلًا ليكون أوقع في النفسِ لا يُفيد جوازه مطلقًا."(٣)

وقوله هذا لا يضرُّ؛ لأن ابن هشام ما استدلَّ بهذا الدليل إلا على أنَّه أمر غير ممتنع في حد ذاته، وروده في الأبواب الأُخَر يفيد أنه لو كان ممتنعًا في نفسه لما جاز مطلقًا، فلا يمنع مانع من ارتكابه هنا؛ لوجود ما يدعو إليه، وهو امتناع حذف العمدة، واستقباح التكرار

(١) ينظر جواب الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٣٢١/١، وينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٠٨/١.

(٢) أوضح المسالك ١٩٨/٢-٢٠٠.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٠.

الذي يؤدي إليه الإظهار، فوجب الإضمار. كما أنه لا مانع من أن يُراد به الإجمال، ثم التفصيل.[١]

الاعتراض السابع: اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه

اعترض اللقاني -في (باب: الإضافة)- على ما أخرجَ ابن هشام من (اكتساب المذكر التأنيث) و (اكتساب المؤنث التذكير) لعدم الاكتفاء عن المضاف بالمضاف إليه، قال ابنُ هشام: "ولا يجوز: (قَامَتْ غُلامُ هِنْدٍ)، ولا (قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ)؛ لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه." [٢]

فاعترض على تعليلِ ابن هشام عدم صلاحية المضاف وهما (غلام) و(امرأة)، لأنْ يُكتفى عنهما بالمضاف إليه لعدم صحة المُراد لو أُضمر المضاف، بينما هم قد احترزوا بالمطابقة في التوكيد المعنويِّ عن توهُّم المجاز للذات، وإزالةً للاتساع، ويقول اللقاني: "قوله: (لعدم صلاحية) كيف هذا وقد وجَّهوا: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) برفعٍ، احتمال أنَّ الجائيَّ غلامُه، أو كتابُه مثلًا."[٣]

ويجيب عن هذا ياسين الحمصيُّ مفصِّلًا القول فيه، حيث فرَّق بين أن يكون المراد الاستغناء مجازًا أم حقيقة؛ فالأول ممكنٌ، والثاني ممتنع، إلا أن يُقصد الاستغناء فيما يكثُر فيه الحذف، أو غيره، فيقول: "وأقول: تفصيل الكلام أنَّه أُريدَ الاستغناء ولو على سبيلِ التجوُّز فهو متحققٌ هنا؛ إذ لا مانع من جوازِ (قَامَ زَيْدٌ) مجازًا عن (امرأته) مثلا، ويؤيده مسألة التوكيد، وإن أُريد الاستغناءُ على سبيل الحقيقة فهو منتفٍ في مسائل الجوازِ...، إلا أن يُقال: المرادُ الاستغناء على وجهٍ قريبٍ ولو مجازًا،

(١) ينظر: حاشية الشنواني على أوضح المسالك ٧٨، ب، وحاشية ياسين على التصريح ٣٢١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥١/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ١٠٧.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٠٠.

أو على وجهٍ تُمكن معه الحقيقةُ باعتبار...، أو على وجهٍ يكون المضاف كثُر الحذف فيه مع إرادته أو نحو ذلك، فتدبر."[1]

وما فسَّر به الحمصي قولَ الموضِّحِ فبعيدٌ؛ إذ الاستغناء على وجه قريبٍ – كما ذكر–، أو على ما يمكن معه الحقيقة، أو فيما يكثر حذف المضاف فيه لا يخوِّل للسلامة من التوهُّم؛ وما منعوا الأول واشترطوا البعضية وصلاحة حذف المضاف إلا للتحرُّز مما ذكر.

أما ما منعه ابن هشام وعلل منعه بعدم صلاحية الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف فظاهر؛ حيث يتوجَّه إذا قلنا: إنَّ ما أراد به مشروط بصحة المعنى، فلا يرِد عليه ما قاله اللقاني من التأكيد المعنويِّ بالنفس أو العين، وليس من بابه؛ فالتأكيد يشترط فيه مطابقة التذكير والتأنيث كباقي التوابع، ويُطابِق فيه الفعلُ الفاعلَ، وما جاؤوا به إلا لرفع التوهُّم من الوقوع في مثل هذا الاعتراض، والخلط بين البابين وإرادة الذات، أما ما في الإضافة فمشروطٌ بصلاحة الاستغناء بالمضاف إليه، مع كون المضاف بعضًا منه، أو كبعضه، ولم يشترط فيه المطابقة، بل المسألة في اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، فيخالف الفعلُ لفظَ الفاعل بالتذكير والتأنيث، ويطابق ما أُضيف إليه لفظًا ومعنى، مما صحَّ فيه المعنى ولم يغيِّر في الجملة.

(١) حاشية ياسين على التصريح ٣٢/٢.

المبحث الثالث: الأمثلة، والشواهد.

المطلب الأول: الاعتراضات على الأمثلة

تعدَّدت اعتراضاتُ اللقاني على ابنِ هشام فيما يتعلق بالأمثلة، وتوجَّهت تلك الاعتراضات إلى أمورٍ أربعة: الخطأ في التمثيل، والخطأ في تقدير المثال، وإخراج المثال بما لا يخرج به، وخلوُّ المثال من وجْه التمثيل به، وإيهامُ غير المراد، وهي مفصلة على النحو الآتي:

أولًا- الخطأ في التمثيل

هو ما انتقد فيه اللقاني أمثلة ابن هشام لخطأ التمثيل بها، أو أنَّ التمثيل بغيرها أَوْلى منها.

الاعتراض الأول: دخول الجارِّ على غير الاسم

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- أنْ مثَّلَ بدخول الجار على غير الاسم بما يؤول بالاسم، قال ابن هشام: "يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات:

إحداها: الجر وليس المرادُ به حرفُ الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ) بل المرادُ به الكسرةُ التي يحدِثها عاملُ الجرِّ".[1]

فيرى اللقانيُّ أنَّ التمثيل بـ(من أنْ قمتَ) على دخول الجارِّ على غير الاسم لا يستقيم فيما أراده له؛ لأن المصدري وما بعده مؤول بالاسم (قيامِك)، ويقول: "الأجودُ التمثيل لدخولِ الجار على غير الاسم بقوله[1]:

(١) أوضح المسالك ١٣/١.

....مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ .....

إذ قوله: (مِنْ أَنْ قُمْتَ) مدخولُ (مِن) اسمٌ تأويلاً ."[٢]

وابنُ هشام حين مثَّل به أراد اللفظ دون التأويل، قال خالد الأزهري: "(عجبتُ مِنْ أنْ قُمْتَ): فدخل حرف الجر وهو (مِنْ) على (أنْ قمت) وهو ليس باسم في اللفظ، وإن كان اسمًا بالتأويل".[٣]

ويقوِّي الشهابُ القاسمي كلام ابن هشام من التمثيل بـ(مِنْ أنْ قمتَ) على دخول الجار على غير الاسم؛ وذلك لأن الحرف والفعل بعده ليس اسمًا، بل في حكم الاسم، والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة، بخلاف حروفِ الجر فإنها تدخلُ على ما في حكم الاسم.[٤]

وأيًّا كان، فإنَّ اللقاني حين وقف على تمثيل ابن هشام فرأى أنَّ التمثيل بغيره أجود وأوضح؛ لعدم إلباس التأويل في مثاله، بخلاف مثال ابن هشام.

الاعتراض الثاني: نون التوكيد في أمر المذكر المجموع، والمخاطَبة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام، وما يتألف منه)- التمثيل بـ(لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ)، حين حدَّ ابن هشام في علامات الاسم التنوينَ بقوله: "التنوين: وهو نونٌ ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًّا لغير توكيد. فخرج بقيد (السكون) النون في (ضَيْفَنٍ) للطفيلي، و(رَعْشَنٍ) للمرتعش، وبقيد (الآخِرِ) النون في (انكَسَرَ) و(مُنكَسِر)، وبقولي: (لفظًا لا خطًّا) النون اللاحقة

(١) من مشطور الرجز، لم يعرف قائله، والبيت بتمامه: (عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلَا مُخَالِطَ اللَّيانِ جَانِبُهْ)، ونُسِبَ إلى القناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢، وبلا نسبة في: أسرار العربية ١٠٤، والإنصاف ١١٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١، والمقاصد النحوية ٣/٤. وفي رواية: (واللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ) ينظر: الخصائص ٣٦٨/٢، وشرح قطر الندى ٣٤ ، واللباب للعكبري ١٨١/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨.

(٣) التصريح ٢٢/١.

(٤) ينظر رأي الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٣٠/١

لآخر القوافي -وستأتي-، وبقولي: (لغير توكيد) نون نحو: (لَنَسْفَعًا)[1]، و(لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ) و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ)".[2]

فمثَّل بهما ابن هشام لمخرَجات قيد (لغير توكيد)، وهما خارجان بقيد (لا خطًّا)، فيقول اللقاني في اعتراضه: "قال: قوله (لَنَسْفَعًا)، قال الجاربردي: "وكتب اضْرِبًا بالألف، وهو أمرُ الواحد المذكر مؤكَّدًا بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون[3] إلحاقًا له بـ(اِضْرِبُنْ) أمرًا للجمع المذكر، وكان قياس (اِضْرِبُنْ) أن يُكتب بواو وألف؛ لأنك إذا وقفتَ عليه بالألف أسقطتَ نون التوكيد، وقلت: (اِضْرِبُوا) ، وكان قياس (اضرِبِنْ) للواحدة المخاطَبة أنْ يُكتب بياءٍ؛ لأنَّك إذا وقفت عليه قلتَ: (اضربي) بإسقاط النونِ ورَدِّ الياء، وكان قياس (هل تضرِبُنْ؟) أن يُكتب بواوٍ ونون؛ لأنك إذا وقفتَ عليه أسقطتَ نون التوكيد ورجَّعت الواو والنون المحذوفتين، وقلت: (هل تضربون؟)، لكنهم كتبوها على لفظها، فعَسُر تبيُّن هذا الأصل، وهو أنَّه عند الوقف يحذفون نون التأكيد، وَيُرَدُّ ما حُذِفَ لأجل نون التأكيد[4]، فإنَّه لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن."[5] انتهى.

وعليه فلو قال المصنِّف: نحو: (لَنَسْفَعًا)، وحذف نحو: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ) لكان حسنًا؛ لأنَّ نحو هذين خارجٌ بقوله أولًا: (وسقط خطًّا)، فليتأمَّل."[6]

(١) سورة العلق، ١٥.

(٢) أوضح المسالك ١/١٤.

(٣) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي ١/٣٧٤: "وهذا ما اقتضاه كلام ابن مالك، وأبي حيان، وقال: فإنك لو كتبت (اضربن زيدًا) و (لا تضربن زيدًا) بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط".

(٤) ذُكر في اللباب للعكبري ٢/٧٢: "إذا وقفتَ على النُّون الْخَفِيفَة المفتوح مَا قبلهَا أبدلت مِنْهَا ألفًا...، فإنْ وقفتَ على المضموم مَا قبلهَا، والمكسور لم تُبْدل مِنْهَا شَيْئا، بل تحذفها وتردُّ الكلمةَ إِلَى أَصْلهَا ...؛ لأنَّ التنوينَ لَا يُبْدَل مِنْهُ مَعَ غير الفتحة، فالنونُ فِي الْأَفْعَال أولى."

(٥) شرح الشافية للجاربردي ٣٧٤، وينظر: شرح الشافية للرضي ٣/٣١٨.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠-١١.

ووجَّه الحفيد –أيضًا– بأن يُذكر المثالان بعد قيد (لا خطًّا)؛ لأنهما مُخرَجان به، لا بقيد (لغير توكيد)، قال: "قوله: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ): الصواب ذِكْره بعد قوله: (لا خطًّا)؛ لأن كلًا منهما يثبُت خطًّا".(١)

وبه قال السيف الحنفيُّ وعمَّم، كما أرجع ذكر القيود في الحد إلى بيان الواقع، لا احترازًا من شيء بعينه، حيث قال: "هذه كلها تخرج بقيد (لا خطًّا)، فلا حاجة إلى إخراجها بقيدٍ آخر...، والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع، لا للاحتراز".(٢)

ولم يورِد ابنُ هشام هذين المثالين في مصنَّفاته الأخرى؛ وذلك لما نقل خالد الأزهري من إفراغ ابن هشام نسخة تلميذه المقروءة عليه من المثالين، فخلت لذلك نُسخ (أوضح المسالك) المعتمدة منهما؛ وعليه يسقط الاعتراض، يقول الأزهري: "قيل: إن الموضِّح ضرب بالقلم على قوله: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ) بضم الباء في الأول، وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه. ولهذا لم [يُوْجَدا][٣] في بعض النسخ المعتمدة".(٤)

الاعتراض الثالث: ملازمة (سُبحان) للإضافة

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: المعرب والمبني)– التمثيل بـ(سُبْحَان) عن ما يُحترز به من افتقار الاسم إلى الجملة في ضابط (الشبه الاستعمالي) من شبه الاسم بالحرف، قال ابن هشام: "الشبه الاستعمالي، وضابطه: أن يلزم الاسمُ طريقةً من طرائق الحروفِ، كأن ينوب عن الفعل، ولا يَدخُل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة...، واحترز بذكر (الجملة) من

(١) حاشية الحفيد ١/٨.

(٢) ينظر قول السيف في حاشية ياسين على التصريح ١/٣١.

(٣) في التحقيق (يجد)، والصواب ما أثبت؛ يدلُّ عليه عبارة التصريح: "لهذا لم يجد في بعض النسخ المعتمدة، ولا عرج عليهما في (المغني) وغيره.

(٤) التصريح ١/٢٣، وما بين يدي من النسخ المطبوعة والمخطوطة من (أوضح المسالك) فيها هذان المثالان.

نحو: (سُبحَانَ)، و(عِنْدَ) فإنهما مفتقران في الأصالة لكنْ إلى مفرد، تقول: (سُبحَانَ اللهِ)، و(جَلَستُ عِنْدَ زَيدٍ)".[1]

فاعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (من نحو: سُبْحَانَ) يَرِدُ عليه قوله[2]:

..... **سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ**"[3]

وقد عارض الفخر الرازي ابن هشام في ملازمة (سبُحان) للإضافة، "قال الفخر الرازي: (سُبْحان) مصدرٌ لا فعل له، فيستعمل مضافًا وغير مضاف، وإذا لم يُضف تُرِك تنوينه، فقيل: (سُبحان مِن زَيد)، أي: براءة منه، كقوله:

..... **سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ**

وإنما مُنع صرفه؛ لأنه معرفة، وفي آخره ألف ونون."[4]

وعلَّق الدنوشري على قوله هذا بأنه شاذٌّ، ولا يَرِدُ نقضًا على ابن هشام[5]، بينما جعل ياسين الحمصي بيت الأعشى الذي أورده اللقاني ناقضًا لكلام المصنِّف.[6]

لكن خالد الأزهري ذكر أنَّ ما أورده ابن هشام من ملازمة (سبحان) للإضافة هو على المشهور عند أهل اللغة والنحو[7]، وقد تبع ابنُ هشام ابنَ مالك

(١) أوضح المسالك ١/٣٢-٣٣.

(٢) من السريع، عجز بيت قائله الأعشى، وصدره: (أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُه)، والبيت في ديوانه٩٣، وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٤، والمقتضب ٣/٢١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٧، والبسيط ١/٢٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٥.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢.

(٤) لم أجد قول الفخر الرازي في مصنَّفاته، وينظر قوله في التصريح لخالد الأزهري ١/٤٧.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/٥٣.

(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٧) ينظر: التصريح ١/٤٧.

في افتقاره إلى الإضافة أبدًا، لكن ابن مالك خرَّج ما في مِثل البيت إلى أنه مضاف إلى محذوفٍ مقدَّر الثبوت.[1]

وبعد، فإن ما ذكره ابن هشام فعلى المشهور، وعليه غالب النحاة؛ وهذا مما يؤيد قوَّة ما ذهب إليه، ثم إنَّ السيوطي أجاد حين وضَّح مُراد ابن هشام؛ إذ فسَّر قول ابن هشام بقوله: "وَمِنْه سُبْحَانَ الله ...، وَيلْزم الْإِضَافَة...، وأفرد منونا وغَيره"[2] بأنَّ البيت الذي ذكره اللقاني على ابن هشام لا يرد عليه، بل يأتي شاهدًا على ما ذكر من جواز إفراده إذا نُويت إضافته في الشعر، فيقول: "ويلزم الإضافة ولا يتَصَرَّف وَقد يفرد في الشّعْرِ منوَّنًا إنْ لم تنوِ الإضافة...، وغير منونٍ إن نَوَيْت، كقولِه:

(سُبْحان مِن عَلْقَمَة الفاخر...)." [3] وعليه يظهر ما مثَّل به ابن هشام، ويرتفع اعتراض اللقاني لما ذكرنا.

الاعتراض الرابع: الضمير المستتر المرفوع باسم الفعل الماضي

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- التمثيل على الضمير المستتر جوازًا بالمثال: (زَيْدٌ هَيْهَاتَ)، قال ابن هشام: "وينقسم المستتر إلى مستترٍ وجوبًا، وهو: ما لا يخلفه ظاهرٌ، ولا ضمير منفصل...، وإلى مستترٍ جوازًا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوعُ بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: (زيدٌ قَامَ، وهندٌ قَامَتْ، وزيدٌ قائِم، أو مَضْرُوبٌ، أو حَسَنٌ، وهَيْهاتَ)."[4]

ففي تمثيلِ ابنِ هشام باسمَ الفعل الماضي تأثُّرٌ بالعامل، فخالف بالمثال ما تقررَ من كون أسماء الأفعال لا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها، فالأَوْلى التمثيل

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٥١٠، وشرح الكافية ٢/١٥٨-١٥٩.

(٢) همع الهوامع ٢/١١٤-١١٥.

(٣) همع الهوامع ٢/١١٤-١١٥.

(٤) أوضح المسالك ١/١٠٣-١٠٤.

بـ(هَيْهَاتَ العَقِيْقُ هَيْهَاتَ)؛ حتى لا يكون اسم الفعل معمولا فيه، ويقول اللقاني: "قوله: (أو هَيْهَاتَ) معطوف على (قَائِمٌ)، ففي (هَيْهَاتَ) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على (زَيْدٌ)، و(هَيْهَاتَ) خبر، فيكون مرفوع المحلِّ بـ(زَيْدٌ)، فقد دخل عليه عامل أثَّر فيه محلاًّ، وفيه مخالفةٌ لما سلف[1]، والأَوْلى التمثيل بـ(هَيْهَاتَ العَقِيْقُ هَيْهَاتَ)، وهو حينئذٍ من تأكيدِ الجمل بالمعنى."[2]

وقد تنبَّه الصبَّان لهذه المسألة فجاء بـ(هَيْهَاتَ العَقِيْقُ هَيْهَاتَ) مثالًا على الضمير المرفوع باسم الفعل، فقال: "قوله: (ليس بمعنى المضيِّ)[3] أما الذي بمعناه فمرفوعه جائزُ الاستتار؛ لأنه يخلُفه الظاهرُ، ويجمع رفعه الظاهرَ والضميرَ قولُك: (هَيْهَاتَ العَقِيْقُ هَيْهَاتَ)، على أنه مِن تأكيد الجمل." [4]

وقد تبع ابنُ هشام ابنَ مالك في جعْلِ (هَيْهَاتَ) خبرًا في هذا الموضع[5]، ومِن شراح الألفية تبعه الشاطبي[6]، كما سار بعضُ شُرَّاح التسهيل على ما فعل ابنُ ابنُ مالك، مثل أبي حيَّان، وابنِ عقيل، وناظرِ الجيش[7]؛ حيث جاؤوا بـ(هِنْدٌ هَيْهَات) ممثلين به على الضمير المستتر جوازًا المرفوع باسم الفعل.

ويمكن القول بأن ما انتقد اللقانيُّ ابنَ هشام عليه في مخالفته لما مضى أنَّ ابنَ هشام ذكر في موضع (أسماء الأفعال) بأنها لا تكون معمولةً لعاملٍ يقتضي الفاعلية

(١) حيث ذكر ابن هشام في باب (المعرب والمبني) أن أسماء الأفعال مبنية؛ لكونها أشبهت الحرف في الاستعمال، فتنوب عن الفعل، ولا يدخل عليها عامل فيؤثر فيها، ومثَّل لها بـ(هيهات). أوضح المسالك ١/٥٧.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٠.

(٣) يعني قول الأشموني في شرحه على الألفية ١/٩٠-٩١ حين قال: "وَمِنْ ضَمِيْرِ الْرَّفْعِ...مَا يَسْتَتِرُ وجوبا، أو جوازا؛ فالأول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب...، أو باسم فعل ليس بمعنى المضي".

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦٨.

(٥) شرح التسهيل ١/١٢١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ١/٢٨١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٣١، والمساعد ١/٨٢، وتمهيد القواعد ١/٤٥١.

والمفعولية[1]، فبذلك يُلمح إلى إمكان تأثرها بالعوامل اللفظية التي لا تقتضي الفاعلية ولا المفعولية كالمبتدأ، فيكون التمثيلُ بـ(هَيْهَاتَ) هنا مبنيًا على قوله ذاك، وهو خلاف المشهور، على ما قاله الروداني.[2]

وأيَّد ياسين الحمصي اعتراض اللقاني، ثم خرَّج مرادَ ابن هشام في (باب: النكرة والمعرفة) بعدم جواز دخولِ العوامل على أسماءِ الأفعالِ نفسِها، وتأثُّرها بها وحدها، فإنْ تأثَّرت بالعوامل مع جملتها فلا مانع، يقول: "وقد يُقال: (ما سلف) إنما يقضي منْع أنْ يدخل عليها عاملٌ فيؤثر فيها وحدَها، وهنا إنما أثَّر في جملة اسم الفعل مع الضمير".[3]

وبذلك قال الصبَّانُ أيضًا[4]، وفي قوليهما الصواب؛ حيث التأثر في جملة اسم اسم الفعل وضميره محلٌّ غير ممتنعٍ عند أحد من النحويين، فبه يصحُّ التمثيل بـ(زَيْدٌ هَيْهَاتَ)، لكن الأَوْلى التحرُّز عن هذا الخلط والتمثيل بما وجَّهه اللقاني، والصبان.

الاعتراض الخامس: زيادة (أَلْ) في النثر شذوذًا.

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرفة بالأداة)- تخريجَ ورود (أَلْ) فيما لا يقبل التعريف بأنَّه من الشذوذِ في النثر، إذ زِيدت (أَلْ) تأويلًا بالقول بـ(مُترتَّبين)، حيث قال ابنُ هشام: "وقد ترد (أَلْ) زائدة، أي: غير معرفة، وهي إما لازمة...، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة...، ويلتحق بذلك ما زِيد شذوذًا نحو: (اُدْخُلُوْا الأَوَّلَ فَالأَوَّلْ)."[5]

وقال اللقانيُّ: "قوله: (نحو: اُدْخُلُوْا الأَوَّلَ فَالأَوَّلْ) اعلم أنَّ قصدَ المتكلم به الإشارة إلى الأولِ في عِلْم المتخاطبِين، ثم الأولَ بعده في علمهما أيضًا؛ فاللام

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/٧٩، والتصريح لخالد الأزهري ٢/٢٨١-٢٨٢.

(٢) ينظر قول الروداني في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦٨.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ١/١٠١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦٨.

(٥) أوضح المسالك ١/١٨٠-١٨٢.

فيهما للعهد الذهني لا زائدة، ثم لما كان ذلك حالاً -والحالُ واجبة التنكير- أَوَّلُوا ذلك بوصفٍ نكرةٍ يفيد المراد، وهي (مُترتبين)." [1]

فيرى أنَّ (أَلْ) في المثال ليست زائدة شذوذًا؛ بل هي من العهد الذهنيِّ.

وقد بيَّن خالد الأزهري المراد من التمثيل بـ(الأول فالأول) للزيادة شذوذًا، حيث عيَّن الأولى منهما حالًا، والأخرى معطوفةً عليها، قال: "فالسابق منهما حال، واللاحق معطوف، و(أل) فيهما زائدة؛ لأنَّ الحالَ واجبةُ التنكير، والأصل: ادخلوا أول فأول، وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقُّبي، والمعنى: ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق."[2] وهما بهذا الرأي متابعان لسيبويه[3]، وتبع خالدَ الأزهريَّ الخضريُّ في هذا التأويل، في جعل السابق حالًا، واللاحق معطوفا.

بينما وَهَم ياسين الحمصيُّ في تعليقه على مقال خالد الأزهزي أنَّ الحال ليست الأولى وحدها بل مجموعهما –أي مجموع اللفظ وهو (الأول فالأول)- [4]، لكن الظاهر أنَّ ابن هشام مثَّل في باب الحال بمثالين، أحدهما المثال في هذا الباب على وجوب وقوع الحال نكرة، وتأويلها بالنكرة إن وردت معرفة، والآخر: (ادخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا)[5] على تأويل الحال بالمشتقِّ إنْ وردت جامدةً، وكلا المثالين أوَّلَهما بـ(مُتَرتِبِينَ)، لكنَّ الآخَر منهما هو ما اختار الجمهور في أنْ يكون مجموع لفظِهِ الحال.[6]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٧.

(٢) التصريح ١/١٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣٩٨.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/١٥٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢/٣٠٠-٣٠٣.

(٦) ينظر: التصريح لخالد الأزهري ١/ ٣٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٨.

واعـتراض اللقـاني هـذا منفـردٌ فيـه -فيمـا أعلـم-، لكـنَّ الأوجـه أنَّ (ألْ) زائـدة شـذوذًا في المثـال لا عهديـة؛ لأنَّ لفـظ (الأوَّل) الأقـرب فيـه أنَّـه حـالٌ مـن الضـمير في الفعل، وإن كانت (ألْ) عهدية فلن تجتمع مع الحال لوجوب تنكيره كما أشار هو.

الاعتراض السادس: خبر (لا) العاملة عمل (ليس)

اعـترض اللقـاني علـى ابـن هشـام -في (بـاب: مـا، ولا، ولات، وإنْ، المشـبهات بـ(ليس))- التمثيـل علـى جـواز ذكـر خـبر (لا) العاملـة عمـل (لـيس) بمـا هـو حـال مـن اسمهـا ولـيس خـبرًا، قـال ابـن هشـام: "وأمـا (لا) فإعمالهـا عمـل (لـيْسَ) قليـل، ويشـترط لـه الشـروط السـابقة، مـا عـدا الشـرط الأول، وأن يكـون المعمـولان نكـرتين، والغالـب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل بلزوم ذلك...، والصحيح جواز ذكره كقوله[1]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا"[2]

فـيرى اللقـاني مـا عيَّنهمـا ابـن هشـام خـبرا مـن (لا) وهمـا: (باقيًـا)، و(واقيًـا) أنهمـا حـالان وليسـا بخـبرين، فعلـى ذلـك لا شـاهد في البيـت، قـال: "قولـه: (تَعَـزَّ... إلخ) قـد يقـال أيضًـا لا دلالـة فيـه؛ لإمكـان أنَّ (باقيًـا) و (واقيًـا) حـالان مـن (شَـيْءٌ)، و(وَزَرٌ)، سواء أكانت (لا) عاملةً أم لا."[3]

وقـد وافـق اللقـانيَّ ياسـينُ الحمصـي[4] في انتفـاء الشـاهد مـن البيـت علـى جـواز ذكر خبر (لا).

والقـول في ذلـك أنَّ ابـن هشـام أورد البيـت دلالـة علـى قلـة ذكـر خـبر (لا)، وأنَّـه إن عُلـم كثُـر حذفُـه، بينمـا لم يـرَ ذلـك كثـير مـن النحـويين، مثـل مـن ردَّ عملهـا في

(١)من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر البيت في: شرح التسهيل لابن مالك١/٣٧٦، و اللمحة في شرح الملحة ٤٨٥/١، وارتشاف الضرب ١٢٠٨/٣، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٦٤٣/٢.

(٢) أوضح المسالك ٢٨٤/١-٢٨٦.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٣- ١٨٤.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٤/٢.

الخبر، وجعلها عاملة في الاسم دونه، كالزجَّاج[1]، وأبي حيَّان عن ابن عصفور[2]، ولعلَّ اللقاني في اعتراضه هنا على هذا الرأي.

الاعتراض السابع: نصْب المصدر بمثله

اعترض اللقانيُّ على ابن هشام -في (باب المفعول المطلق)- التمثيل على المصدر العامل في مصدرٍ مثله في قول ابن هشام: "والمصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل...، وعامله إما مصدرٌ مثله نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾[3]"[4].

فاعترض اللقاني على ما جاء به مثالًا غير متفقٍ مع ما نصَّ عليه؛ حيث انتصب المفعول المطلق بمعنى المصدر (جَزَآؤُكُمْ) وليس لفظه، وذلك مما أفاده الزمخشريُّ في معنى الآية، يقول اللقاني في اعتراضه: "قوله: (﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾) في التمثيل به لما يعمل فيه مصدرٌ مثلُه[5] نظرٌ؛ إذْ قوله: (جَزَآؤُكُمْ) وإن كان لفظه مصدرًا معناه: المجزيُّ؛ لحمله على (جهنَّم)، فمعنى الآية: أنَّ جهنَّمَ هي الشيء الذي أنتم مجزيُّون به، وفي (الكشَّاف) ما نصُّه: "وانتصب (جَزَآءً مَّوْفُورًا) بما في: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ) من معنى: تُجازَوْن، أو بإضمار تجازون، أو على الحال؛ لأن الجزاء موصوف بالموفور"[6] انتهى.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧١/١، وينظر رأيه في: التذييل والتكميل ٣١٠/٥، والجنى الداني ٢٩٢ نقلا عن ابن ولاد، ومغني اللبيب ٣٩٦، وهمع الهوامع ١١٩/٢.

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في التذييل والتكميل ٣١٠/٥.

(٣) سورة الإسراء، ٦٣.

(٤) أوضح المسالك ١٨٢/٢.

(٥) مثَّل كثيرٌ من النحاة بهذه الآية على المصدر إذا عمل فيه مصدرٌ مثله. ينظر: توضيح المقاصد ٦٤٤/٢ ، وهمع الهوامع ٩٧/٢ .

(٦) الكشاف ٦٧٧/٢، وينظر البحر المحيط ٧٩/٧.

قلت: فعلى الأوَّل[1] جُعِل النَّصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام، لا بلفظ المصدر، فتأمله مُنْصِفًا."[2]

وردَّ الشنواني على إيراد اللقاني بأنَّ ذلك غير متعيِّنٍ؛ لجوازِ مجيء المصدر بغير تأويلٍ مبالغةً، وحمل ذلك على المجاز، يقول: "لا يخفى أنَّه لا يتعين في الآية أنْ يكون بمعنى: المجزيِّ به، وحمْله على (جَهَنَّمَ) لا يُعيِّن ذلك؛ لأنَّ المصدرَ قد يُخبَر به عن اسم العين من غير تأويلٍ لقصد المبالغة، على حدِّ: (فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ)، فقد نُقل في (المطول) في باب المجاز العقلي عن الشيخ عبد القاهر أنَّ قول الشاعر[3]:

..... فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

من المجاز العقلي؛ فإنَّ الشاعر لم يُرِد بـ(الإقبال والإدبار) غيرَ معناهما حتى يكون المجازُ في الكلمة، وإنما المجازُ في أنْ جعَلَها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسَّمت من الإقبال والإدبار. وليس أيضًا على حذفِ المضاف وإقامةِ المضافِ إليه مقامه – وإنْ كانوا يذكرونه منه–؛ إذ لو قلتَ: أُرِيدَ: (إنما هي ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ) أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسولٍ، وكلام عاميٍّ مرذول.[4] انتهى."[5] ووافق الحمصيُّ الشنوانيَّ في تخريجه.

وأجاب الصبَّانُ على من اعترض بأنَّ العامل في المفعولِ المطلق هو معنى المصدر، وليس لفظه بوجهين:

(١) أي: الأول من توجيهات الزمخشري وهو انتصاب (جزاءً) من معنى (تُجَازَون).

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٦.

(٣) من البسيط، للخنساء، وهو عجز بيت صدره: (تَرْتَعُ ما رتعَتْ، حَتّى إذا ادَّكَرَتْ)، والبيت في ديوان الخنساء ٣٨٣، والكتاب ٣٣٧/١، والشعر والشعراء ٣٥٤/١، وعلل النحو٣٦٣، ودلائل الإعجاز ٣٠٠، وتمهيد القواعد١٨٤٥/٤، وخزانة الأدب ٤٣١/١.

(٤) ينظر: المطول ١٩٥، والنص منقول بالمعنى من الإعجاز ٣٠٠-٣٠٢.

(٥) حاشية الشنواني على أوضح المسالك ١٠٦، أ.

الأول: إمكان تقدير مضافٍ محذوف قبل (جَزَآؤُكُمْ) وإحلال المضاف إليه محله، والبقاء على مصدرية العامل.

الثاني: البقاء على مصدريته بلا تقدير ولا تأويل؛ قصدًا للمبالغة.

فيقول الصبَّان: "قوله: (فَإِنَّ جَهَنَّمَ... إلخ) بحثٌ في التمثيل بالآية؛ بأنَّ الجزاء بمعنى: المُجزَى به، بدليل حمْله على (جَهَنَّمَ)، فليس العامل مصدرًا في الحقيقة، ولك أن تقول: لا يتعيَّن ذلك بل يصح إبقاء الجزاءِ على مصدريته بتقدير مضاف، أي: محلُّ جزائِكم، أو بلا تقديرٍ؛ قصدًا للمبالغة."[1]

ومن التكلُّف ما ذهب إليه اللقانيُّ بالتأويل، ومن ثَمَّ النصب عليه، وأقرب منه ما تضمَّنه جواب الشنواني والصبان من أنَّ العامل جيء به مصدرًا للمبالغة؛ حيث ناسب ذلك موضع العذاب لإبليس ومتبعيه في الآية التي مثَّل بها ابن هشام.

ويؤيد صحة التمثيل بالآية على ما يعمل به مصدرٌ مثله أنَّ كثيرًا من النحاة مثَّلوا بها، وبالأخصِّ شُرَّاحُ الألفية، منهم المرادي، وابن القيم، والأشموني، والسيوطي.[2]

الاعتراض الثامن: نيابة الصفة عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق

اعترض اللقاني على تمثيل ابن هشام -في (باب: المفعول المطلق)- بنيابة الصفة عن المصدر بالانتصابِ على المفعول المطلقِ بما قال فيه: "ينوبُ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المُطلق ما يدلُّ على المصدر من صفةٍ، كـ(سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ)".[3]

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٣/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٦٤٤/٢، وإرشاد السالك ٣٥٤/١، وشرح الأشموني ٤٦٧/١، والبهجة المرضية ٢٨٦/١.

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢.

فيرى اللقاني أن مثال ابن هشام مُشكِلٌ من وجهين: **الوجه الأول**: لزوم وصف المصدر المقدَّر نكرةً بالمعرفة؛ وذلك فيمَنْ قدَّره بـ(سِرْتُ السَيْرَ أَحْسَنَ السَّيْرِ). **الوجه الثاني**: لزومُ وصفِ المصدر المقدَّر مُعرَّفًا بـ(أَلْ) بالمضاف؛ وذلك فيمَنْ قدَّره بـ(سِرْتُ سَيْرًا أَحْسَنَ السَّيْرِ)، يقول اللقاني: "قوله: (كسِرْتُ أَحْسَنَ... إلخ) فيه إشكالٌ؛ لأنَّ المصدر إن قُدِّرَ نكرة لزم وصفه بالمعرفة، أو معرفةً بـ(أَلْ) لزم وصف المعرَّف بها بالمضاف." [(١)]

وممن قدَّره بالنكرة ابن الناظم[(٢)]، وقدَّره خالد الأزهري والصبان بالمعرفة[(٣)].

وأجاب ياسين الحمصي عن الشقِّ الآخر من إشكال اللقاني بأنَّ ذلك جائز ولا محذورَ فيه؛ بالاعتماد على ما قرَّره ابنُ الحاجب من أنَّ ذا اللام لا يتَّصف إلا بمثله، أو بالمضافِ إلى مثله، فلا إشكالَ إذن، يقول الحمصي: "أجيبُ بأنَّه لا محذور في الثاني، قال ابن الحاجب -قدَّس الله سره-: ومن ثَمَّ -أي: من أجل أنَّ الموصوفَ أخصُّ أو مساوٍ- لم يوصف ذو اللام إلا بمثله، أو بالمضاف إلى مثله[(٤)] -أي: صورةً-؛ إذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام[(٥)] فلا يجوز الوصف بها."[(٦)]

وكذا الدنوشري فقد قال: "لا يُشكل على قوله: (والأصل... إلخ)[(٧)] ما قال اللقاني أنَّه يلزم وصف ما فيه (أل) بالخالي منها، وهو محذورٌ؛ لأنَّ كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه (أَلْ)، أو بالمضاف لما هي فيه"[(٨)].

---

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٨.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٩٢.

(٣) ينظر: التصريح ٤٩٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٥/٢.

(٤) ينظر: كافية ابن الحاجب ٣٠، وقد نقل الحمصي قول ابن الحاجب بالمعنى.

(٥) أي: في مراتب المعارف، فأعرفها عند الجمهور المضمرات، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرَّف باللام والموصولات. ينظر: شرح الرضي للكافية ٩٩٧/١.

(٦) حاشية ياسين على التصريح ٣٢٥/١.

(٧) يقصد به قول خالد الأزهري :"والأصلُ (سِرْتُ السَيْرَ أَحْسَنَ السَّيْرِ)". التصريح ٤٩٣/١.

(٨) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ٣٢٥/١-٣٢٦.

وما أجاب به الحمصي والدنوشري عن الثاني فحسنٌ وشافٍ.

أما الإشكال الأول في تقدير أصل المصدر المحذوف بالنكرة فقد انفرد اللقاني -فيما أعلم- في تنبُّهِه له، وما انتقده فمتَّجهٌ؛ لأنَّ إضافة (أفعل التفضيل) محضة[1]، فوُصِفت النكرة المقدَّرة في المثال بالمعرفة، مما أوقع التقدير بمحظورٍ نحوي.

الاعتراض التاسع: نيابة ضمير المصدر عنه في الانتصاب على المفعول المطلق

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المفعول المطلق)- التمثيل بنيابة ضمير المصدر عنه بالانتصاب على المفعول المطلق في قوله: "ينوبُ عن المصدر في الانتصاب على المفعول المُطلق ما يدلُّ على المصدر من صفةٍ...، أو ضميره نحو: (عَبْدَ اللهِ أَظُنُّهُ جَالِسًا)، ونحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾[2]".[3]

فيرى اللقاني أنَّه مثَّل بعَوْد الضمير الذي في (أُعَذِّبُهُۥٓ) على ما ليس بمصدر أصلي -كما يريد-، ويقول: "قوله: (ونحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾... إلخ) أي: لأن الضمير عائدٌ على العذاب من قوله: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا﴾[4]، لكن الأظهر أنَّ (عَذَابًا) اسم مصدر لا مصدر لـ(أعذِّب)؛ لعدم جريانِهِ عليه، وكلامُه الآن إنما هو في المصدر الأصلي. فتأمَّلْه."[5]

ووافق اللقانيُّ محيي الدين عبد القادر المكي بهذا الاعتراض على ابن هشام[6]، هشام[6]، ويجاب عن ذلك بأنَّ الضمير يعود على العذاب الذي هو بمعنى

(١) وذلك على مذهب سيبويه والجمهور، وكذا وابن مالك. ينظر: شرح الرضي للكافية ٣١٥/١، واللباب للعكبري ٣٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٣.

(٢) سورة المائدة، ١١٥.

(٣) أوضح المسالك ١٨٤/٢.

(٤) سورة المائدة، ١١٥.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥٠.

(٦) ينظر: رفع الستور ٢٢٩/١-٢٣٠.

التعذيب، إذ هما بمعنى واحد. قال أبو حيَّان: "والعذاب هنا بمعنى التعذيب؛ فانتصابه انتصابُ المصدر...، والظاهر أن الضمير في (لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ) يعود على العذاب بمعنى التعذيب، والمعنى: لا أُعذِّب مثل التعذيب أحدًا".(١)

وقد نقل خالد الأزهري عن ابن هشام ما يُدفع به اعتراض اللقاني ومن وافقه، حيث قال ابن هشام: "وأما نحو: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾ فتقديره: لا أعذِّب هذا التعذيب الخاص، فالضمير هنا نائبٌ عن المصدرِ النوعيِّ فصار له حالتان." (٢)

وعلَّق الدنوشري على كلام ابن هشام السابق، وناقشه بقوله: "يُرَدُّ بذلك على من يزعم [يعني اللقاني] أن الكلام في ضمير المصدر، والضمير في الآية عائد إلى (عذابًا) قبله، وهو ليس بمصدرٍ لـ(عذَّب)، ووجهُ الرد أنَّ الضميرَ عائدٌ إلى التعذيب وهو بمعناه. فإن قيل: يلزم على ذلك خلوُّ الصفة -يعني: لا أعذِّبه أحدًا من العالمين- من ضمير الموصوف -أعني: عذابًا- قلت: قال شيخنا الإمام علامة الأنام أبو بكر(٣): "هذا نظير: محمدٌ جاء أبو عبد الله، إذا كان أبو عبد الله كنية له، فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيًا في الربط؛ لأن الضمير بمعنى التعذيب، والتعذيب والعذاب واحد." ثم رأيتُ أبا حيان صرَّح بذلك في إعرابه فليراجَع."(٤)

وبما سبقَ يظهر أن اعتراض اللقاني بعيدٌ، ويتبيَّن صحة تمثيل ابن هشام لمجيء العذاب بمعنى التعذيب.

(١) البحر المحيط ٤/٤١٥.

(٢) ينظر قوله في التصريح ١/٤٩٤.

(٣) يعني أبا بكر الشنواني.

(٤) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/٣٢٧، وقد ذكر ياسين أن مراده بـ(من يزعم) اللقاني.

الاعتراض العاشر: عمل الجار والمجرور في المفعول معه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المفعول معه)- التمثيل على ما يخرج بالقيد (ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه) من حد المفعول معه بالمثال: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)، قال ابن هشام: "وهو اسمٌ، فَضْلة، تالٍ لواوٍ، بمعنى (مَعَ)، تاليةٍ لجملة، ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفُه، كـ(سِرْتُ وَالطَّرِيقَ)...، فخرج باللفظ الأول نحو: (لا تَأْكُلِ السَمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)...، وبالسادس نحو: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)؛ فلا يُتكلم به".[1]

فبالجارِّ والمجرور في المثال المذكور تضمُّنٌ لمعنى الاستقرار، فيتحقق شرط مجيء الواو تالية لجملةٍ ذات فعلٍ، فلا يصحُّ التمثيل به على مخرَجات القيد: (ذات فعل، أو اسم فيه معناه وحروفه)، يقول اللقاني: "قوله: (نحو: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) فيه نظر؛ لأنَّ الجار والمجرور فيه معنى الاستقرار الصالح لذلك."[2]

نعم في المثال معنى (ها) التنبيه، ومعنى (ذا) الإشارة، ومعنى (استقرَّ)، لكن لا يجوِّز ذلك نصب (أباك) على المعية، فإن النحويين وإن تنبهوا للنظر الذي أورده اللقاني، إلا أنهم منعوا العمل فيه وعللوا ذلك بتعليلين:

الأول: لِما استقبح سيبويه ومنَع من نصب (الأب) في ذات المثال؛ لكونه لم يذكر فعلاً، ولا حرفًا في معنى فعلٍ[3]، فانطبق المثال في موضع ابن هشام، قال ابن مالك: "والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه، لأنه حكم على أنَّ (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) قبيح، ومراده أنَّه غير جائز، ولو كان اسم الإشارة صالحًا عنده لِنصْب المفعول معه، وما

(١) أوضح المسالك ٢/٢٣٩.

(٢) حاشٍ على توضيح الألفية ٣٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٣١٠.

تضمن حرف الاستقرار من ظرفٍ، أو حرف جرٍّ لأجاز أن يُقال: هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ، مخيَّرًا بين العمل لـ(هذا) أو لـ(لك)."[1]

وكذا الفاكهيُّ منع النصبَ على المعية في المثال لانعدام حروف الفعل، ويقول: "ونحو: (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) فلا يُتكلم به خلافًا لأبي علي[2]؛ لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أُنبِّه وأُشير، واستقرَّ." [3]

الثاني: لامتناع ذِكرِ الفعل المقدر في المثال؛ لحذفه وجوبًا فكأنه ليس بموجود، فلم يُنصب بالمقدَّر لذلك، أجاب بهذا الحفيد، ومحيي الدين عبد القادر المكي.[4]

وقد فرَّق الجوجريُّ بين سبب تجويز تقدير الفعل في (مَا لَكَ وَزَيْدًا؟)، وامتناعه في (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)، بأنَّ الأول يتوجَّب فيه النصب، بخلاف الثاني، لأسباب بيَّنها بقوله: "وإنَّما لم يقدِّروا الفعل فيه كما قدَّروه في (مَا لَكَ وَزَيْدًا؟)، حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه؛ لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في (مَا لَكَ وَزَيْدًا؟) بسبب تقدم (ما) الاستفهامية -التي هي بالأفعال أولى-، وتأخُّر الجار والمجرور، ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبًا، بخلاف (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ)؛ فإنه ليس فيه إلا داعٍ واحد وهو تأخُّر الجار والمجرور فافترقا." [5]

وصحَّ ما علَّل به الحفيد والمكيُّ، بينما بَعُد تعليل الجوجريُّ؛ فالفعل في المثال (هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ) مقدَّرٌ لكنه ممتنع الذكر، وغير مُكْتفٍ به للنصب، كما في غيره.

وبالتعليلين يندفع اعتراض اللقاني على ما مثَّل به ابن هشام.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٦٢-٦٣، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٤.

(٢) هو أبو علي الفارسي، وقد أجازه استدلالًا بـ(هذا ردائِيَ مطويًّا وسربالًا)؛ حيث نصَب (سربالًا) باسم الإشارة مفعولًا معه.

(٣) مجيب الندا ٤٠٢

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١/٣١٦، ورفع الستور ١/٣٤٩.

(٥) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/٤٤٣.

الاعتراض الحادي عشر: تمييز المفرد

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التمييز)- التمثيل بمميِّز ضمير (نِعْمَ) على ما كان فاعلاً معنى غير محولٍ عنه صناعةً، في قول ابن هشام: "ويجوز جرُّ التمييز بمِنْ كـ: (رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ) إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد، كـ: (عِشْرِيْنَ دِرْهَمًا).

الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول، كـ(غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا)، ومنه: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا) بخلاف: (مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا)...

الثالثة: ما كان فاعلًا في المعنى إنْ كان محوَّلًا عن الفاعل صناعةً، كـ: (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، أو عن مضافٍ غيره...، بخلاف: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، و[1]:

..... **وأَبْرَحْتِ جَارًا**

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى...، إلا أنهما غير محوَّلَين، فيجوز دخول (مِنْ) عليهما، ومن ذلك: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ) يجوز: نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ".[2]

فيعترض اللقانيُّ انتصاب التمييز في ذلك المثال بالضمير؛ فصار من تمييز المفرد لا النسبة، وهو في موضع التفصيلِ في تمييزُ النسبة، يقول اللقاني في اعتراضه: "قوله: (ومن ذلك) أي: ومن التمييز الذي هو فاعلٌ معنىً غير محوَّلٍ عنه صناعةً: (نِعْمَ رَجُلاً) وفيه نظرٌ لا يخفى؛ إذ (رَجُلًا) تمييز عن الضمير المبهمِ المستترِ في (نِعْمَ)، فهو تمييز لمفرد لا لنسبة، صرح به الرضي[3]، وبأن الناصب له نفس الضمير لا (نِعْمَ)[4]، والله أعلم."[1]

---

(١) جزء بيت من المتقارب، لميمون بن قيس المعروف بالأعشى، وتمام البيت:

(أَقُوْلُ لَهَا حِيْنَ جَدَّ الرَّحِيْـ لُ: أَبْرَحْتِ رَبًّا وأَبْرَحْتِ جَارًا)

وهو في ديوان الأعشى ٩٩، وجمهرة اللغة ٥٦، ٢٧٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٦، وسمط اللآلي ٣٣٨، وخزانة الأدب ٣٠٢/٢، ٣٠٥، ٣٠٦ وبلا نسبة في الفاخر ٢٨٠، وأمالي ابن الحاجب ٣٦٧/١، ٤٠٤.

(٢) أوضح المسالك ٣٦٧/٢-٣٦٩.

(٢) ينظر : شرح الرضي للكافية ٦٩٩/٢ .

(٣) المصدر السابق ٦٩٩/٢-٧٠١ .

وقد سبق اللقانيَّ المراديُّ في عدِّه من تمييز المفرد لا الجملة[٢]، حيث قال: "التمييز في نحو: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)، و(نِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِيٍّ) تمييزٌ مفرد لا تمييز جملة، والمنقول عن الفاعل لا يكون إلا تمييز جملة."[٣]

وخالف الجوجريُّ ابنَ هشام فعدَّه من تمييز المفرد[٤]، بينما تبع ابنُ هشام ابنَ الناظم في جعله من تمييز الجملة.[٥]

وجوَّز الشهابُ القاسميُّ الأمرين، وحاصل بيانه هو أن يكون التمييز عن النسبة لا عن المفرد إنْ عُرف المقصود من الضمير فلم يبهِم؛ وذلك برجوعه إلى اسمٍ سابقٍ معينٍ، نحو: (ما جاءني زيدٌ فيا له رجلًا)، و(لقيت زيدًا فلله درُّهُ فارسًا)، أو وُجِّه الخطابُ لشخصٍ معين، أو اسمٍ مُظهَرٍ نحو: (لله درُّه رجلًا)، و(لله درُّ زيدٍ رجلًا) فبذلك يكون التمييز عن النسبة في الإضافة. ويكون التمييز عن المفرد إن لم يُعرف المقصود من الضمير وكان مبهَمًا؛ فالضمير في نحو: (يا له رجلًا) يحتمل أن يكون المقصود منه رجلًا، أو امرأةً، أو صبيًا. [٦]

وعلى بيان الشهاب القاسمي يُحمل كلام ابن هشام؛ فقد عُرف المقصود بأن وُجِّه الخطاب لاسمٍ مظهَرٍ في (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ)، ولكون الكلام في التمييز عن النسبة، فلا يرِد الاعتراض عليه لذلك.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٧٣٣/٢، والتصريح للأزهري ٧٠٧/٢.

(٣) توضيح المقاصد ٧٣٣/٢

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٨٥/١.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم على الألفية ٢٥٢.

(٦) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ٣٩٩/١. وينظر: حاشية الحفيد ٣٦٠/١.

ثانيًا- الخطأ في تقدير المثال

هو ما وجَّه فيه اللقاني اعتراضاته على أمثلة ابن هشام، لخطأٍ في تقديره المثال، أو تأويله، واعتراضاته على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: (صهٍ) الواقع موقع ما يقبل (أل)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- التمثيل باسم الفعل (صهٍ) على النكرة الواقعة موقع ما يقبل (أَلْ)، قال ابن هشام: "الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:... الثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف...، نحو: (صه) منوَّنًا، فإنه واقعٌ موقع قولك: سكوتًا."[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (وكذلك نحو (صَهٍ) منوَّنًا) اعلم أن (صهٍ) منوَّنًا وقع في مكان طلب سكوتٍ ما، فقوله (سكوتًا) إن أريد به المصدر النائب عن فعله، أي: (اسكت)، لم يقع في موقع (صهٍ) منوَّنًا، بل موضع طلب السكوت من حيث هو، فقد فات التنكير، وإن أريد به المصدر المجرد عن النيابة فالأمر فيه أظهر؛ لفوات الطلب المقصود من (صه)."[2]

فاعتراض اللقاني قائمٌ على تأويل ابن هشام اسم الفعل (صهٍ) بـ(سكوتًا)؛ حيث أَخرج (صهٍ) عن النكرة المراد التمثيل بها؛ لعدم وقوعه موقع اسم الفعل منوَّنًا، وذلك إذا ناب المصدر عن فعله، وأما إن لم ينب وأُريد به مجرد المصدر (سكوتًا) فإنَّ التمثيل بـ(صه) غير مستقيم هنا؛ لتضمنه معنى طلب السكوت الذي لم يتحمله المصدر المجرد عن النيابة.

(١) أوضح المسالك ١/٨٢-٨٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٧١.

وقد قدَّر الصبَّان تأويل (صهٍ) منونًا بـ(سكوتًا) بما يدلُّ على الطلب والتنكير، وهو نيابته عن اسكت، أي: اسكت سكوتًا ما[1]. لكن مراد ابن هشام لا يستقيم في هذا التقدير؛ لما فيه من التكلف، وغيره أيسر منه.

وردَّ ياسين الحمصي اعتراض اللقاني عليه بعدم ضرورة اشتراط الواقع موقع ما لا يقبل (أَلْ) المؤثِّرة مرادفتُه لما وقع موقعه، كما في (مَنْ) و(ما) الشرطيتين، فإنهما واقعتان موقع: كلُّ إنسانٍ، وكلُّ شيءٍ، ولا شك أنَّ التعليق المقصود فات منهما حينئذٍ.[2]

كما خرَّج الحفيد تأويل ابن هشام اسم الفعل (صهٍ) منوَّنًا بأنَّ مراده التنبيه على أن تنكير اسم الفعل لإرادة معناه المصدري المجرد من الزمان، قال: "قوله: (سكوتًا) إنما قال ذلك لينبِّه على أن التنكير في اسم الفعل راجعٌ إلى المعنى المصدريِّ لا إلى مدلوله؛ لأن مدلوله المعنى المصدري مع الزمان إما بواسطة، أو بلا واسطة، هذا إذا قلت: إن مدلوله الحدث والزمان، أو اللفظ الدال عليهما." [3]

ويظهر أنَّ ما ذهب إليه الحفيد هو الأرجح، لعدم إرادة الزمان من اسم الفعل، بل المعنى المصدري. أما ردُّ الحمصيِّ فغير ظاهرٍ؛ لعدم صحة قياس (مَن) و(ما) على اسم الفعل الذي يستلزم تأويل مرادف له، كما لم يؤول ابن هشام ولا خالد الأزهري أسماء الأفعال بما لم يرادفها، كما في (مَنْ) و(ما) الشرطيتين.

الاعتراض الثاني: حذف (كان) وحدها بعد (أنْ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: كان وأخواتها)- التكلف في تقدير ما مثَّل به على جواز حذف (كان) دون اسمها وخبرها، في قوله: "أنْ تُحذف وحدها، وكثُر ذلك بعد (أنْ) المصدرية في مثل: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ)، أصله:

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٧/١.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٩٣/١.

(٣) حاشية الحفيد ٦١/١.

انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقا، ثم قُدِّمت اللام وما بعدها على (انطلقتُ) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت (ما) للتعويض، ثم أدغمت النونُ في الميم للتقارب."[1]

قال اللقاني في اعتراضه: "قوله: (أصله: انطلقتُ... إلخ) فيه دعوى تكلفٍ بلا دليل؛ لإمكان أن يُدَّعى أنَّ (أمَّا) نائبة عن اسم الشرط وفعلِه، والأصل: مهما تذكره منطلقًا، أي: في حالة ذكر الانطلاق انطلقتُ، فلما حذف فعل الشرط، أي: (تَذْكُرُ) وحده انفصل الضمير، و(منطلقًا) حالٌ لا خبرُ كان، وهذا نظير ما جوَّزوه في (أمَّا عالمًا فزيدٌ عالمٌ)، أي: مهما يذكر شخص في حالة كونه عالمًا، – أي مذكورٌ بالعلم– فزيد عالمٌ، ويدل على ما اخترناه مجيءُ الفاءِ بعد المنصوب في نحو[2]:

..... **فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ**

فإنَّه منافٍ لما قدَّروه فتأمل." [3]

فيرى أنَّ في تقديرِ ابن هشام كلفةً لا حاجة لها، وأنه مثالٌ بلا دليل عليه.

وما اختار ابنُ هشام في هذا التقدير اختاره شُرَّاح الألفية في تقدير مثال ابن مالك من قوله[4]:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْها ارتُكِبْ كمِثْل: (أَمّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

(١) أوضح المسالك ٢٦٤/١.

(٢) من البسيط، عجز بيت للعباس بن مرداس السُّلمي، وصدره: (أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أنتَ ذَا نَفَرٍ)، وهو في ديوانه ١٠٦، والكتاب ٢٩٣/١، والشعر والشعراء ٣٢٩/١، والخصائص ٣٨١/٢، ومنازل الحروف ٣٩، وتخليص الشواهد ٢٦٤-٢٦٧.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٥-١٧٦.

(٤) ألفية ابن مالك ١٩.

فقدَّرها غالب الشُراح على مثل تقدير ابن هشام الذي وصفه اللقاني بالمتكلف، كالمكوديِّ، وأبي حيان، والمراديِّ، وابنِ عقيل، والأشمونيِّ، والسيوطيِّ، وابنِ طولون.(١)

وأما قول اللقاني بإمكان ادعاء نيابة (أمَّا) عن اسم الشرط وفعله في تقدير ابن هشام فيُرد عليه بأنَّ (أمَّا) المؤولة بأداة الشرط وفعله يغلب الإتيان بالفاء السببية بعدها، فكيف يُدَّعى أنها نائبة عن اسم الشرط وفعله؟ ولا ينقض هذا الرد استشهادُ ابن هشام -فيما سيأتي-(٢) على جواز حذف كان وحدها، بتقدير قول العباس بن مرداس —رضي الله عنه-:(٣)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

على مثل تقدير (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)؛ لكون (الفاء) في هذا البيت تعليلية، وفي تقدير اللقاني التي في جواب الشرط سببية تُعرف بالمعنى.

وما استدل به على صحة اختياره من مجيء الفاء بعد المنصوب فيطرد في تأويل (أمَّا) الشرطية بـ(مهما يكن)، كما فعَلَ هو، وليس ذلك دليلًا على تعيُّن (أمَّا) في مثال ابن هشام اسم شرطٍ وفعله، للسبب السابق.

وقد ردَّ الدنوشري على مواضع اعتراض اللقاني في كلامه هذا، بقوله: "قوله: (أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ) يُرَدُّ ما زعمَه، ووجه الردِّ أنَّ (أمَّا) هذه تلزمها الفاء، ولا فاء هنا، وعجيب منه أن يتبجح بما قال، وزعم أنه أقلُّ تكلُّفًا مما قالوه، وهو جائز في بعض المواطن مما فيه فاء".(٤)

---

(١) ينظر: شرح المكودي ٦٠، منهج السالك ٦٠-٦١، توضيح المقاصد ٥٠٤/١، شرح ابن عقيل ٢٩٧/١، شرح الأشموني ٢٤٩/١، البهجة المرضية ١٦٠/١، شرح ابن طولون ٢١٧/١.

(٢) ينظر: ص١٤٥ من هذا البحث.

(٣) سبق تخريجه ص١١٤ من هذا البحث.

(٤) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ١٩٤/١.

وبما سبق يظهر صحة تقدير ابن هشام، وكُلفة تقدير اللقاني.

الاعتراض الثالث: حذف (كان) مع معموليها بعد (إنْ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: كان وأخواتها)- تقدير ما مثَّل به على جواز حذف كان مع معموليها بعد (إنْ) في قول ابن هشام: "أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا وذلك بعد (إنْ) في قولهم: (افْعَلْ هذَا إمَّا لا) أي: إنْ كنتَ لا تفعل غيره، فـ(ما) عِوَضٌ، و(لا) النافيةُ للخبرِ."[1]

فيرى اللقاني أن في تقديره تكلُّفًا، وأولى منه أنَّ (إنْ) شرطية مؤكَّدَة بـ(ما) الزائدة، فلا حاجة لتقدير (كان)، وتقديره: إنْ لا تفعل غيره، فيقول: "قوله: (أي: إن كنتَ لا تفعل غيره) لا مُحْوِجَ إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه؛ إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيدِ (إنْ) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط، فـ(إما) أداة شرط مؤكَّدة بـ(ما)، نظيرُها (إما) في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[2] الشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه، نظير ذلك في التقدير قوله[3]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

والأصل: افعل هذا إنْ لا تفعل غيره، وهذا معنى واضح لا غبار عليه، فعليك بالحق، وإن أفتاك الناس وأفتوك، والله -سبحانه وتعالى- هو الموفق للصواب."[4]

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٦٠.

(٢) سورة مريم، ٢٦. وينظر: حروف المعاني والصفات ٦٤، والبحر المحيط ١/٢٧١.

(٣) من الوافر، للأحوص الأنصاري، وهو في ديوانه ٢٣٨، ورواية الديوان:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

ينظر البيت في: كتاب الشعر ٦١، والحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٠، واللباب للعكبري ٢/٦٠، وارتشاف الضرب ٤/١٨٨٣، واللمحة في شرح الملحة ٢/٨٨٧، وشرح شذور الذهب ٣٢٣.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٧-١٧٨.

فباعتراض اللقاني إخراجٌ لمثال ابن هشام عن (بابِ: كان)، حيث نفى تقديرها فيه، وإدخاله في (باب: إعراب الفعل المضارع)، حيث قدَّر فيه الشرطَ. وقد تابع ابنُ هشام ابنَ مالك في هذا التقدير[1]، كما تبعهما الأشموني، والسيوطي في ذلك[2]، بينما وصَفَ أبو حيان تقديرَ ابن هشام وموافقِيه بالشذوذ، فقال: "في قولهم: (إما لا) أُلزمت (ما) عوضًا من الفعل، كأنه قال: افعل كذا إن كنت لا تفعل غيره، فوضع (إما لا) موضع: إن كنت لا تفعل غيره، وذلك كله شاذ خارجٌ عن الأقيسة".[3]

وقد حسَّن رأيَ اللقانيِّ الصبَّانُ، والخضريُّ[4]، وذَكَرا استحسان غيره لهذا التقدير، قال الصبَّان -بعد أن ذكر قول اللقاني-: "واستحسن هذا غير واحد؛ لأنّه أقلُّ تكلفًا. وضعَّفه الروداني بأنَّ (ما) لا تُزاد قبل الشرط المنفيِّ بـ(لا)، وبأنَّ الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضيًا لفظًا أو معنى، والشرط على زعمه مستقبل، وجواب الشرط على كلٍ محذوفٌ لدلالة (افعل) قبله عليه، والتقدير: فافعل هذا".[5]

وممَّا مرَّ يتبيَّنُ أنَّ هذا الاعتراض متجهٌ؛ لظهور كلفة تقدير مثال ابن هشام، وعدم قياسيته؛ إذ هو مثال لم يُنقل من لسان العرب[6]، وأيسر منه تقدير اللقاني؛ لثباته على الأقيسة، وعدم كلفته. وأما ما ذهب إليه الروداني فقد أجاب عنه اللقاني في نَص اعتراضه، فسقط به وجه التضعيف.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٦/١، وشرح الكافية ١٨٢/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٤٩/١، والبهجة المرضية ١٦٠/١.

(٣) منهج السالك ٦١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٩/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٧٠/١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٩/١.

(٦) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ٦٠.

الاعتراض الرابع: عدم مطابقة اللفظ للمعنى في التقدير

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- تقدير العامل في المثال بما لا يرادف معناه في قول ابن هشام: "يجب كون المُقدَّر في نحو: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ) من معنى العامل المذكور ولفظه، وفي بقية الصور من معناه دون لفظه، فيُقدر: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، و(أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)".[1]

فاعترض عليه اللقاني عدم مطابقة اللفظ للمعنى الذي قدَّره في (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)؛ حيث قدَّر المرور بالمجاوزة، ويرى اللقاني أنهما مختلفان معنى ولفظا لا لفظًا فقط؛ إذ مفهوم المجاوزة مغاير لمفهوم المرور، ويقول: "قوله: (فيُقدَّر: جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) هكذا في الرضي وغيرِه[2]، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ في كون المجاوزة معنى المرور نظرًا؛ لأنَّ مفهومَ المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير، فيصدُق حينئذٍ على المحاذي أنه مارٌّ بزيد، لا مجاوزٌ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر[3]:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارَ وذَا الجِدَارَا؟

وكيف يكون تقبيلُ الديار وقتَ مجاوزتها؟".[4]

وقد بيَّن سيبويه معنى المرور في قولك: (زَيدًا مَرَرْتُ بِهِ)، وأوضح وجهَه بقوله: "كأنك قلتَ إذا مثَّلتَ: جعلتُ زيدًا على طريقي مررتُ به."[5]

وللردِّ على اعتراض اللقاني ينبغي معرفة الفرق بين تعدية المرور بـ(الباء)، وبين تعديته بـ(على)؛ فبالباء في (مررتُ به) معنى المجاوزة كما قدَّره ابن هشام، وابن

(١) أوضح المسالك ١٧٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي للكافية ٥١٨/١-٥١٩.

(٣) من الوافر، لقيس العامري المعروف بمجنون ليلى، وهو في ديوانه ١٣١، وخزانة الأدب ٢٢٧/٤، ٣٨١، وزهر الأكم٧٦/٣، وشرح الشواهد الشعرية ٤٤٦/١، وبلا نسبة في رصف المباني ١٦٩، ومغني اللبيب ٥١٣.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٠.

(٥) الكتاب ٨٣/١. وينظر: المقاصد الشافية ٨٠/٣.

الناظم، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي[1]، وأما تعدية المرور بـ(على) في (مررت عليه) فبمعنى المحاذاة.

وبذلك يتَّضح المراد من المثال، واختلافه عن البيت؛ فلا تأتي المجاوزة في البيت، ولا تأتي المحاذاة في تقدير ابن هشام، يقول ياسين الحمصي مجيبًا عن الاعتراض: "ويجاب: بأن المفهوم من المرور المعدَّى بـ(الباء) يرادف المجاوزة، بخلاف المعدَّى بـ(على) كالبيت؛ فإنه يرادف المحاذاة".[2]

فبالفرق المذكور يندفع اعتراض اللقاني، ويتَّجه تقديرُ ابن هشام المرورَ بالمجاوزة.

ثالثًا- خلوُّ المثال من وجه التمثيل به، وإيهام غير المراد

فيه وجَّه اللقاني اعتراضه على ما كان في غير موضعه من تمثيل ابن هشام، أو ما أوهم فيه المثال لشيءٍ آخر يتمثَّل للقارئ غير المعيَّن.

الاعتراض الأول: (ألْ) التي لشمول خصائص الجنس

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرف بالأداة)- التمثيل على (أل) الجنسية التي لشمول خصائص الجنس بما لا يتحقق فيه ذلك، قال ابن هشام: "وهي: إما جنسية، فإن لم تخلفها (كُلٌّ) فهي لبيان الحقيقة...، وإن خلفتها مجازًا فلشمول خصائص الجنس مبالغةً، نحو: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)."[3]

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧٦/١، وتوضيح المقاصد ٦١٣/٢، وإرشاد السالك ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل ١٣٠/٢، والمقاصد الشافية ٦٨/٣.

(٢) حاشية ياسين على مجيب الندا ٨١/٢. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٥/٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٨٦/١.

(٣) أوضح المسالك ١٧٩/١.

فاعتراض اللقاني على كون التمييز منافيًا لجعل (أَلْ) لشمول خصائص الجنس؛ إذ المثال لا يشمل جميع خصائص الرجال، فليس العلم وحده في الرجال، ويقول: "قوله: (فلشمول خصائص الجنس) التمييز في نحو قولك: (أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)، ينافي أنَّ (أَلْ) لخصائص الجنس على الشمول؛ إذ التمييز طبق المميَّز إفرادًا وغيره، والمميَّز إذا كان هو خصائصَ الجنس: العلمَ والكتابةَ وغيرهما، فالتمييز نوع منه، فالصواب أن (أَلْ) في نحوه للجنس، أي الماهية مبالغة، كما قال في (التلخيص) -في بحث تعريف المسند باللام-: "وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا، نحو: (زَيْدٌ الأَمِيْر)، أو مبالغةً لكماله فيه نحو: (عَمْرٌو الشُّجَاع)"[1]."[2]

ولخص الدنوشري اعتراض اللقاني هذا بقوله: "اعترض التمثيل بما ذكر بأنه لا يشمل جميع خصائص الرجال، وإنما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم، وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم، بل منها الكتابة، والشعر، وغير ذلك، وقد يجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه."[3]، لكن جوابه هو عين الاعتراض، فلا وجه فيه.

ونقل ياسين الحمصيُّ اعتراض اللقاني هذا، ثم ذكر أن مراد ابن هشام من المثال على شمول خصائص الجنس بشمول خصائص العلم، قال: "المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم، ويؤيده قوله في (المغني) -بعد التمثيل بـ(أنت الرجل علمًا)-: "أي: الكامل في هذه الصفة"[4]."[5]

كما قال بمثل ذلك الصبَّان حين أجاب بأنَّ مَن قيَّد التمثيل بصفةٍ فمرادُه خصائصها، فلا يتنافى مع قوله: (لشمول خصائص الجنس)؛ لأنَّ من أطلق التمثيل

(١) تلخيص مفتاح العلوم ١٢٠-١٢١ .

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٣-١٢٤.

(٣) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١٤٩/١.

(٤) مغني اللبيب ٧٣.

(٥) حاشية ياسين على التصريح ١٤٩/١.

بالجنس فالمعنى خصائص جميع أوصافه، يقول الصبَّان: "يجاب بأن المرادَ بالخصائص عند التقييد بصفةٍ خصائصُ تلك الصفة؛ أي جميع أحوالها وأصنافها، وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف، فهو أبلغ".[1]

وفسَّر الخضري المثالَ بأنَّ التمييز فيه هو المراد منه الجامع لخصائص العلم، فيقول: "ولاستغراق خصائص الجنس وأوصافه إن خلفها (كُل) مجازًا كـ(أنت الرجل) و(زيد الرجل علمًا)، أي: الجامع لأوصاف كل الرجال، ولخصائص العلم المتفرقة فيهم، إذ يصح: أنت كل رجلٍ، على استعارة ما للكل للبعض لاستجماعِه صفاتهم."[2]

وبعدُ، فالظاهر صحة ما اتجه إليه الحمصيُّ، والصبانُ، والخضريُّ مِن أنَّ المراد هو شمول خصائص تلك الصفة المذكورة، ويقوِّيه تخصيصُ ابن هشام نفسه في (المغني) حيث قيَّد الشمول بتلك الصفة.[3]

الاعتراض الثاني: وجوب حذف الخبر كونًا مقيدًا لوجود الدليل

اعترض اللقاني على مثال ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- في وجوب حذف الخبر لما وُجد فيه الدليل وكان كونه مقيدًا، حيث قال ابن هشام: "وأما حذفه وجوبًا ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كونًا مطلقا والمبتدأُ بعد (لولا)...، فلو كان كونًا مقيدًا، وجب ذكره إن فُقِد دليله...، وجازَ الوجهان إن وُجد الدليل، نحو: (لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ ما سَلِم)."[4]

فيرى اللقاني أن في حذف الخبر (حَمَوْه) لوجود (أنصار) دليلًا عليه، جلَبَ إرباكًا بالمعنى؛ فبحذفه يُظنَّ بأنَّ الأنصارَ سببُ السلامة لزيد، وليست الحماية التي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨٠.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٩٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٧٣. وينظر: همع الهوامع ١/٣١٠.

(٤) أوضح المسالك ١/٢٢٠-٢٢١.

منهم، ويقول: "قوله: (لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ ما سلم) في وجود الدليل على (حَمَوْه) عند حذفه نظر؛ إذ المتبادر عند حذفه أنَّ سلامته لوجود الأنصار، لا لوجود حمايتهم إيَّاه بالفعل، كما هو المراد."[1]

وقد قال خالد الأزهري -موضِّحًا كلام ابن هشام، ومثاله-: "(وجاز الوجهان) وهما: ذِكْر الخبر وحذفه، إن وجد الدليل الدال عليه، نحو: (لولا أنصار زيدٍ حَمَوْهُ ما سَلِم)، فـ(حموه) خبر (أنصار)، وهو كونٌ مقيدٌ بـ(الحماية)، والمبتدأ دال عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره".[2]

فحين يُعرف أن شأن الناصر حماية من ينصره، وأن النُصرة تستلزم الحماية يندفع تنظير اللقاني على ابن هشام.[3]

الاعتراض الثالث: امتناع تعيُّن العطف في البدل.

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: (لا) العاملة عمل (إنَّ))- على ما جلبه ابن هشام مثالًا في جواز رفع ونصب البدل والمعطوف الصالحَيْن لعمل (لا) فيهما، حيث قال: "فإنْ فُقِدَ الإفرادُ...، أو الاتصالُ...، امتَنَعَ الفتحُ وجاز الرفعُ والنصبُ، كما في المعطوف بدون تكرار (لا)، وكما في البدل الصالح لعمل (لا)، فالعَطْفُ نحو: (لا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فِيْهَا)[4]، والبدل نحو: (لا أَحَدَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِيْهَا)[5]".[6]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٧.

(٢) التصريح ٢٢٥/١.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٧٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٦/١.

(٤) بنصب (امرأة) ورفعها. ينظر: التصريح لخالد الأزهري ٣٥٢/١.

(٥) بنصب (رجل) و (امرأة) ورفعهما. ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦) أوضح المسالك ٢٤/٢.

فاعترض اللقاني على مثاله الأخير؛ لما فيه من إيهام تعيُّن عطف البدل فيه على (أَحَدَ) محلِّ اسم (لا)، أو على (لا أَحَدَ) محلِّ (لا) مع اسمِها، ويقول: "قوله: (وَامْرَأَةٌ فيها) هذا يوهم أن البدل يتعيَّن فيه العطف، وذلك غير متعينٍ؛ لإمكان بدل البعض من الكل. والله أعلم."[1]

وقد وافق ياسين الحمصيُّ اللقانيَّ في هذا الاعتراض[2]، وبتمثيل ابن هشام على جواز الرفع والنصب في البدل والمعطوف الصالحَين لعمل (لا) فيهما قد مثَّل غيره من شُرّاح الألفية كالأشموني، والسيوطيِّ[3]، كما وافقه الحفيد، وخالد الأزهري، والخضري.[4]

واعتراض اللقاني على ابن هشام لا يستقيم؛ حيث يمكن الإجابة عن اعتراضه بوجهين، نستطيع منهما استيضاح صواب تمثيل ابن هشام:

أحدهما: أنَّ البدل اشتمل على ضميرٍ مستترٍ، يُقدَّرُ بـ(مِنْهُ) عائد على المُبدل منه وهو (أَحَدَ)؛ وذلك لمَّا تقرر نوع البدل في المثال: بدل بعضٍ من كل، وكان إعراب البدل بالرفع أو النصب اتباعًا للمحل؛ فالنصب اتباعًا لمحل اسم (لا) أي: المبدل منه وهو(أحد)؛ لأن اسمها منصوبٌ واقعًا، والرفع اتباعًا لمحلِّ (لا) مع اسمها. قال الصبان: "قوله: (رجلًا) أي: منه، أي من الأحد؛ فوجَّه الضمير المشترط في بدل البعض، والنصب إما إتباعٌ للمحل أو للفظ."[5]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤٧.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢/٥٠.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/٣٤١، والبهجة المرضية ١/١٩٨.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١/٢١٤، والتصريح ١/٣٥٢، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٣٣١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٩-٢٠.

الثاني: ليس للعطف أن يتعيَّن في الجملة؛ لأن بين البدل والمبدل منه فاصلًا بالعامل المقدَّرِ على نيَّة تكراره، وإلَّا لما استقام البدل بلا تقدير، أفاد ذلك خالد الأزهري، وكذا الخضري.(١)

الاعتراض الرابع: عدم تعيُّن رفع الاسم بالفاعلية بعد أداة الشرط

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- التمثيل على ما يجب فيه الرفع بالفاعلية، في قوله: "إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابقٍ نحو: (زَيْدٌ قَامَ) أو (غُضِبَ عَلَيْهِ)، أو ملابسًا لضميره نحو: (زَيْدٌ قَامَ أبُوهُ) فقد يكون ذلك الاسمُ واجبَ الرفع بالابتداء...، أو بالفاعلية نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(٢)".(٣)

فأورد عليه اللقاني أنَّ أداة الشرط تطلب فعلًا رافعًا أو ناصبًا، والفعل (استجارك) لا يصلح لذلك؛ لجوزا كونه نعتًا، فيقدَّر بـ(إن وجدتَ أحدًا)، ويقول: "قوله: (نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾) هنا بحثٌ، وهو أنَّ أداة الشرط إنما تقتضي فعلاً ما، أعمَّ من أن يكون ناصبًا أو رافعًا، وكون (ٱسْتَجَارَكَ) تفسيرًا لا يتعين؛ لجواز أن ينصب (أَحَدٌ) بـ(وجدت) مثلاً، بقرينة المقام، فـ(ٱسْتَجَارَكَ) نعتٌ لا تفسير.".(٤)

وقد تابع ابنُ هشام ابنَ مالك في تعيُّن وجوب الرفع بالفاعلية وتقدير الفعل بجعل الآية من باب الاشتغال، وتبع ابنَ مالك في ذلك من شُرَّاح الألفية ابنُ الناظم، وأبو حيان، وابن القيم، وابنُ عقيل، والأشموني.(٥)

(١) ينظر: التصريح ٣٥٢/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣٣١/١.

(٢) سورة التوبة، ٦.

(٣) أوضح المسالك ١٧٤/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٦١/١، ومنهج السالك ١١٩، والتذييل والتكميل ٣٤٩/٦، وإرشاد السالك ٢٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٣٧/١.

وأجاب ياسين الحمصي عن إيراد اللقاني بأنَّ غرض ابن هشام هو التمثيل لا الاستشهاد، ويكفي في التمثيل الاحتمال، أما لو سلم أن مرادَه الاستشهاد على وجوب الرفع بالفاعلية فالمراد امتناع الرفع بالابتداء، دون امتناع النصب بعاملٍ مقدَّر.(١)

لكن يُرَدُّ عليه بأنه إن قُدِّر عاملٌ ناصب في غير الآية لخرج ذلك عن الاشتغال! فلا يستقيم جوابه لذلك. وأجاب الروداني بعدم منع أحد مثل ذلك في غير الآية إن لم يُرِد الاشتغال.(٢)

ويجيب الصبَّان بأنَّ الاشتغال لا يُحتمل في غير الآية إن قُدِّر (وجدتَ) ونُصب (أحد)، ويقول: "وأما ما نحن فيه من الآية، ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع؛ لأنّ التلاوة رفعُ (أحد)، وفي غير القرآن لا يكون نصب (أحد) بـ(وجدتَ) من الاشتغال".

والظاهر أنَّ تمثيل ابن هشام بالآية على مراده غير متّجهٍ، لخلوّها من الاشتغال؛ لتعيُّن (ٱسۡتَجَارَكَ) نعتًا لـ(أحد) المنصوبة بالفعل المقدَّر.

الاعتراض الخامس: تذكير المضاف إليه اكتسابًا من المضاف

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- قوله: "قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ، وبالعكس، وشَرْطُ ذلك في الصورتين: صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

...ومن الثاني قولُه(٣):

(١) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٨٩/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٥/٢.

(٣) من البسيط، صدر بيت لأحد المولدين، وعجزه: (وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْويرَا)، ينظر البيت في: مغني اللبيب ٥١٢، وشرح شواهد المغني ٨٨١/٢، والمقاصد النحوية ١٣١٨/٣، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٠٦، وتمهيد القواعد ٣١٩٦/٧، وشرح الأشموني ١٣٩/٢، وخزانة الأدب١٦٩/٢.

إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ....." [1]

حيث يرى اللقاني أن البيت قد يخلو من الدليل؛ لاستباحة تذكير ضمير الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث ضرورةً في الشعر، ويقول: "قوله: (إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ) قد يقال: لا دليل فيه؛ لأن المؤنث المجازي قد يُذكَّر ضميره في الشعر، كقوله[2]:

..... **ولا أرض أبْقَلَ إبْقَالَهَا**" [3]

وقد مثَّل بهذا البيت على هذا الموضع غيرُ واحدٍ من شُرَّاح الألفية[4]، ولم يلتفت أحد -فيما أعلم- إلى هذا الاعتراض، ونقله عن اللقاني ياسينُ الحمصي بنصِّه وسكت عنه.[5]

واعتراض اللقاني يلزم ابن هشام، وقد نص على ما ذكر ابنُ مالك في ألفيته.[6]

الاعتراض السادس: غاية النقص المعنوي في العطف بـ(حتى)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: عطف النسق)- التمثيل على النقص المعنوي بالمثال: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ أو النِّسَاءُ)، وهو من قبيل النقص الحسيِّ وليس المعنوي، إذ يقول ابنُ هشام في العطف بـ(حتَّى): "وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنْكرونه، وشروطُهُ أربعة أُمُور:...

(١) أوضح المسالك ١٠٥/٣.

(٢) من المتقارب، عجز بيت لعامر بن جوين الطائي، صدره: (فلا مزنة وَدَقَتْ ودقها)، ينظر البيت في: الأصول ٤١٣/٢، وتخليص الشواهد ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر اللوامع ٦/ ٢٦٨، وبلا نسبة في المفصل ٢٤٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، والخصائص ٢/ ٤١١، ورصف المباني ١٦٦.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٩٩.

(٤) ينظر: إرشاد السالك ٤٨٤/١، وتمهيد القواعد ٣١٩٦/٧، وشرح الأشموني ١٣٩/٢.

(٥) حاشية ياسين على التصريح ٣٣/٢.

(٦) ينظر: ألفية ابن مالك ٢٥. وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٦٣، وتوضيح المقاصد ٥٨٩/٢.

الرابع: كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة؛ نحو: (فلانٌ يهبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ) أو مَعْنَوِية؛ نحو: (ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ، أو الملوكُ)، أو في نَقْصٍ كذلك، نحو: (المؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ أو النِّسَاءُ)".[1]

فقال اللقاني في اعتراضه: "قوله: (ونحو: غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ) الظاهر أنَّ قول القائل: (حتى الصبيان) من النقص الحسي، كـ(حتَّى مثقالِ الذَّرة)، لا المعنوي، كما هو ظاهر (التوضيح)."[2]

ونقول: ثمَّة احتمالٌ للنقص الحسِّي في المثال المذكور الذي اعتُرض على تعيينه ضمن النقص المعنوي؛ وذلك إنْ كان المقصود بالغلبة جنس الصبيان أو النساء، لكن الأظهر هو قصد الصفات وليس الذات، كالصبا والأنوثة؛ إذ تندرج ضمن المعنى لا الحس، ومرجع النقص والزيادة المعنويين إلى المعنى كما صرَّح به خالد الأزهري بقوله: "أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى"[3]، وكما عدَّ ابن هشام الاتصاف بالنبوة والملك من غاية الزيادة المعنوية، فلمَ لا يدخل الاتصاف بالصبا والأنوثة ضمن النقص المعنوي؟ وكما قال خالد الأزهري: "فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالصبا والأنوثة."[4]

وعلى ذلك يتعيَّن صحة مجيء المثال: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ أو النِّسَاءُ) ضمن النقص المعنويِّ لا الحسيِّ كما عيَّنه اللقاني.

(١) أوضح المسالك ٣٦٧/٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٦٨.

(٣) التصريح ١٦٧/٢.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الاعتراض السابع: نصب المصدر المؤكد القائم مقام فعله

اعترض اللقاني على ابنِ هشام -في (باب: المفعول المطلق)- التمثيل على المصدر المؤكدِ لنفسه ولغيره بما لا يستقيم كونه مصدرًا، في قول ابن هشام: "وقد يُقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان:

ما لا فعل له...، وما له فعل، وهو نوعان: واقعٌ في الطلب...، وواقعٌ في الخبر، وذلك في مسائل:... الرابعة: أن يكون مؤكدًا لنفسه أو لغيره؛ فالأول: الواقع بعد جملة هي نصٌ في معناه...، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: (زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا) و: (هَذَا زَيْدٌ الحَقَّ لا البَاطِلَ)."[1]

فيرى اللقاني أنَّ (الحَقَّ) في المثال: (هَذَا زَيْدٌ الحَقَّ لا البَاطِلَ) ليس بمصدرٍ، فلا يتأتَّى في هذا الموضع مثالًا على المصدر المؤكِّد، ويقول: "قوله: (وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ) فلفظُ (الحَقَّ) فيه الأظهر أنَّه صفةٌ مشبهةٌ لا مصدر؛ لمقابلته بالباطل، فنصبه ح على أنَّه مفعول به، أي: أعني الحقَّ، أو على الحال بتأويله بنكرة."[2]

وهذا الذي اعترض عليه اللقاني هو من امثلة سيبويه التي تبعه فيها ابنُ هشام، حيث قال: "ما يَنتصب من المصادر توكيدًا لما قبله؛ وذلك قولك: هذا عبدُ الله حَقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ".[3]

وأما نصْبُ اللقاني للفظ (الحَقَّ) على المفعولية فقد يجيء في موضعٍ غير هذا الذي أُريد به التوكيد، لكنَّ المتكلم بهذا المثال قد أرادَ نفيَ المجاز عن (زيد) وإثبات الحقيقة بتوكيد الجملة بالمصدر (الحَقَّ)، فإن جَعَل التأويل بقوله: (أعني الحقَّ) انتفى التوكيدُ الذي قصده المتكلم، وجانَب المراد.

(١) أوضح المسالك ٢/٢٢٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥٣.

(٣) الكتاب ١/٣٧٨.

وأما نصْبُ لفظِ (الحَقَّ) على الحال فإنَّ الحال لا تأتي إلا نكرة، ولا يؤول لفظ (الحَقَّ) بالمعرفة لأنَّها تأتي نكرة ومعرفة، فلا حاجة لمجيئها معرفة تؤول بالنكرة على الحالية؛ لأنَّ في ذلك تكلفًا، فلو قُصد الحال لما جيء بالتعريف. يقول السيرافي: "ويجوز أن يكون حقًّا معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحال".[1]

وعلى ذلك فما مثَّل به ابن هشام على قيام المصدر المؤكد مقام فعله فعلى الصحيح، وبه يزول اعتراض اللقاني عليه.

الاعتراض الثامن: إلغاء (إلَّا) المكررة للتوكيد

اعترض اللقاني على مثال ابن هشام -في (باب: الاستثناء)- فيما تكررتْ فيه (إلَّا) للتوكيد وجاءت تالية لعاطفٍ، أو متليَّةً بمماثلٍ لما قبلها، فيما قال ابن هشام: "وإذا تكررت (إلَّا): فإن كان التكرار للتوكيد -وذلك إذا تلت عاطفًا، أو تلاها اسمٌ مماثلٌ لما قبلها- أُلْغِيَت؛ فالأولُ نحو: (مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٌو)، فما بعد (إلا) الثانية معطوف بالواو على ما قبلها، و(إلا) زائدة للتوكيد، والثاني كقوله[2]:

.....لا تمْرُر بهم إلا الفتى إلا العَلَا

فـ(الفتى) مستثنى من الضمير المجرور بالباء، والأرجح كونه تابعًا له في جرِّه، ويجوز كونه منصوبًا على الاستثناء، و(العَلَا) بدلٌ من (الفتى)، بدل كلٍ من كل؛ لِأنهما لمسَمَّىً واحد، و(إلا) الثانية مؤكِّدة."[3]

ويقول اللقاني: "قوله: (أُلْغِيَتْ) فيه بحث؛ لأنَّ الناصب عنده في الاستثناء هو (إلاَّ) كما يصرح به فيما يأتي بقوله: "ونصبتَ الباقي بـ(إلَّا) على الاستثناء"[4]،

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٦٥.

(٢) ألفية ابن مالك ٣١.

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٧٢.

(٤) المصدر السابق ٢/٢٣٦.

والبدلُ على تقدير العامل، فـ(إلاَّ) هي عاملُ البدل، قُدِّرَتْ معه، أو صُرِّحَ بها معه، فلا تُلْغى إذًا، سواء وقعت بعد العاطف أم لا؛ لأنّ العاطف إذا كُرِّر معه العامل السابق لا يلغى كقولك: مررتُ بزيدٍ وبعمرٍو، وعامل المبْدَلِ منه يجب تقديره مع البدل، ليكون العمل فيه به، فكيف يلغى إذا صُرِّحَ به، وأمَّا مثال المصنف وهو قوله: (ما جاء إلا زيدٌ... إلخ) فهذا لا عمل لـ(إلاَّ) فيه البتة."[1]

فاستشكل بحث ابن هشام فيما تكررَت به (إلاَّ) للتوكيد في مسألتين:

الأولى: أن ابن هشام ألغى عمل (إلاَّ) بعد العاطف، أو إن كان ما قبلها مماثلًا لما بعدها، بينما يرى اللقاني أنَّ حكمَه في ذلك لا يستقيم؛ إذ جعل العامل في الاستثناء هو (إلاَّ) في موضعٍ آخر، فكيف تُلغى إذا كان البدل يطلب عاملًا – مقدَّرًا كان أو مذكورًا- و (إلاَّ) هي عامل البدل؛ للتصريح بها. إضافة إلى أنَّ العامل لا يلغى إن سَبق العاطف مكرَّرًا، فكيف تُلغى –أيضًا- وقد قوي سبب عملها من هذين الأمرين؟

الأخرى: خُلوُّ المثال المذكور (مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا عَمْرٌو) من غرض التمثيل به؛ لكون (إلاَّ) غير عاملة فيه مطلقًا، إذ العمل فيه لما قبل (إلاَّ).

أما الإشكال الأول فقد ناقشه الصبَّان وفصَّل المسألة بذكر أقوال النحاة فيها، ثم خرَّج القول في ذلك بأنَّ (إلاَّ) في مثل قول ابن مالك: (لا تمرُر بهم إلا الفتى، إلا العَلا) قد صحَّ تعيين ابن هشام العملَ في الأولى على الاستثناء، والمكرَّرة مؤكِّدة ومُلغاة، أما عامل البدل في (العَلا) -الذي استشكل اللقاني عمل (إلاَّ) فيه- فمُقدَّرة؛ أي الظاهرة ليست هي العاملة فيه بل ملغاة؛ لأنها كُررت للتوكيد، قال بذلك ابن قاسم العبادي.[2] وقد أجاب الخضري عن ذلك أيضًا، فقال:

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٦٢.

(٢) ينظر قول ابن قاسم في حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٢٢.

"العامل في البدل منويٌّ لا ملفوظ، فيستغني عن الثانية بالمنوية، فكانت لمحض التوكيد لا عاملة."[1]

وبالسابق يظهر توجُّه رأي ابن هشام في تكرار (إلَّا) للتوكيد.

وأما الإشكال الآخر الذي قال به اللقاني بأنَّ المثال: (مَا جَاءَ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا عَمْرٌو) ليس فيه وجه تمثيل للمقام؛ لعدم عمل (إلا)، والعمل فيه لما قبلها، فإنَّه قد قال قوله بالنظر لعموم الحكم الذي هو شاملٌ للاستثناء التام، بينما الاستثناء في مثال ابن هشام مفرَّغ؛ فصار العمل لما قبل (إلا)[2]، فبذلك يسقط هذا الإشكال.

رابعًا– إخراج المثال بما لا يخرج به

فيه اعترض اللقاني على ما جعله ابن هشام مثالًا على ما يخرج بقيدٍ من حدٍّ أو مسألة، وهو غير خارجٍ به، أو أدَّى مثاله إلى إخراج غيره.

الاعتراض الأول: عدم انحصار الجملة في الابتدائية، والفعلية

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: المبتدأ والخبر)– التمثيل بأسماء الأفعال ومنها (نَزَالِ) على مُخرجات قيد (مخبرٌ عنه، أو وصف)، قال ابن هشام في حدِّ المبتدأ: "المبتدأ: اسمٌ أو بمنْزلته، مجردٌ عن العوامل اللفظية أو بمنْزلته، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمكتفىً به...، وخرج نحو: (نَزَالِ)؛ فإنه لا مخبَرٌ عنه، ولا وصف."[3]

فجاء اعتراضه على تعيين ابن هشام (نَزَالِ) على ما يخرج بالمخبر عنه، وبالوصف؛ حيث استلزم مثاله ذلك خروج الجملة عن الابتدائية والفعلية؛ لأنَّ أسماء الأفعال ليست منهما، لكنها جملة، ويقول: "قولُه: (خرج نحو: (نَزَالِ)... إلخ)،

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٥٩/١.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٥٦/١.

(٣) أوضح المسالك ١٨٤/١.

يلزمُ من ذلك أنَّ الجملةَ حينئذٍ لا تنحصر في الابتدائية والفعلية؛ لأن (نَزَالِ) جملة، إذ حدَّها ابنُ الحاجب في مختصرِ الأصولِ بقوله: "والجملة ما وُضِع لإفادةِ نسبة"[1]، و(نَزَالِ) ليس مبتدأً وخبرًا، ولا فعلًا وفاعلًا، نعم إنْ قسَّمتَ الجملة إلى الاسمية والفعلية دخل اسم الفعل معَ مرفوعِه في الاسمية؛ إذْ هي أعم من الابتدائية."[2]

ويرى ابن يعيش أن أسماء الأفعال ليست بجُملٍ بل ألفاظ مفردة ولو بعد التركيب، محتجًّا ببيت زهير الذي جعل فيه (نَزَالِ) مسندًا إليه، فيقول: "ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً، وليست هذه الأسماءُ كذلك، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماءٌ مفردةٌ على حدِّه في اسم الفاعل، واسم المفعول، والظرفِ؟ والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسنادُ الفعل إليها. قالَ زُهَيْر[3]:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنْتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ في الذعْرِ

فلو كانت (نَزالِ) بما فيها من الضمير جملة، لَما جاز إسنادُ (دُعِيَتْ) إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كونُ شيء منها فاعلًا."[4]

ووافقه الأعلم الشنتمري في منع كون أسماء الأفعال جملة؛ لعدم صحة الإخبار عنها، فيقول معلقًا على بيت زهير: "إنما أُخبر عن (نَزَالِ) على طريق الحكاية. وإلا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يُخبر عنه".[5]

لكنَّ ما رأيَاهُ شاذٌّ عن تصنيفِ النحاة، ثم لم يكن اختلافهم في كون أسماءِ الأفعال جملًا؛ فقد قال أبو حيَّان في الكلام: "والمؤتلِف كلامًا فعلٌ وفاعل، وفعلٌ

(١) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ١٧، حيث قال في تعريف المركب: "المركب جملة وغير جملة؛ فالجملة ما وُضع لإفادة نسبة...".

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٢-١٣٣.

(٣) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه ٨٩، وشرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢، والمقتضب ٣٧٠/٣، ولسان العرب ٦٥٧/١١، ٦٥٨ مادة (نزل)، ١٢/ ١٨ مادة (اسم)، وشرح الشافية للرضي ٢٣١/٤، وبلا نسبة في الأصول١٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣، ورصف المباني ٢٣٢، وخزانة الأدب ٢٤٧/٤.

(٤) شرح المفصل ٤/٣.

(٥) تحصيل عين الذهب ٤٧٢.

ومفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، واسمان: مبتدأ وخبر، واسمان ليس إياهما نحو: نَزَالِ، ..."[1]، وكل كلامٍ جملة كما تعلم مما عيَّنه ابن هشام[2]، وقد قال في (انقسام الجملة إلى اسمية، وفعلية، وظرفية): "فالاسميةُ هيَ التي صدرُها اسمٌ كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ) و(هَيْهَاتَ العَقِيْقُ)..."[3]

وبهذا التقرير يتبيَّن أنَّ ابن هشام لم يجعل من تقسيم الجمل (الابتدائية)؛ فلم يضطرب له كلامٌ، وصحَّ ما صنَّفَ وما مثَّلَ به على ما يَخرج بالقيد المذكور، بل وَهَم اللقانيُّ تقسيم الجمل إلى ابتدائية، وفعلية، وذلك من قول ابن هشام: "والجملةُ عبارةٌ عن الفعلِ وفاعلِهِ كـ(قَامَ زَيْدٌ)، والمبتدأِ وخبرِهِ كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وما كان بمنزلةِ أحدِهما نحو (ضُربَ اللصُّ)...".[4]

كما وافق ابن هشام في التمثيل باسم الفعل على مخرجات القيد من شُرَّاح الألفية ابنُ الناظم، وابنُ القيِّم، والأشمونيُّ[5]، وتبعهم الأزهريُّ فقال: "وخرج بقوله: "مخبر عنه، أو وصف" نحو: (نزال)، فإنه من أسماء الأفعال؛ لأنه لا مخبرٌ عنه، ولا وصف، فلا يكون مبتدأ، بناء على أن اسم الفعل لا محلَّ له من الإعراب، وهو الأصح."[6]، وكذا الصَّبَّان فعل.[7]

(١) ارتشاف الضرب ٨٣٢/٢.

(٢) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٠.

(٣) مغني اللبيب ٤٩٢.

(٤) المصدر السابق ٤٩٠.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٥، وإرشاد السالك ١٦٣/١، وشرح الأشموني ١٧٧/١.

(٦) التصريح ١٩٢/١.

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٧٧/١.

الاعتراض الثاني: التمييز المحول عن المفعول في التقدير أو التأويل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التمييز)- تمثيله لما لا يصلح لأن يكون تمييزًا محوَّلًا عن مفعولٍ بالمثال: (مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا)، في قول ابن هشام: "ويجوز جرُّ التمييز بمِنْ كـ: (رِطْلٌ مِنْ زَيْتٍ) إلا في ثلاث مسائل:

إحداها: تمييز العدد، كـ: (عِشْرِيْنَ دِرْهَمًا).

الثانية: التمييز المحوَّل عن المفعول، كـ(غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا)، ومنه: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا) بخلاف: (مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا)".[1]

فلا يصحُّ فيه: ما أحسنَ رجلَ زيدٍ؛ لأن التمييز ليس محولًا عن مفعول، إذ هو عين ما قبله[2]، فيعترض اللقاني على منْعِه المثال، ويرى صحَّته لأن يكون محوَّلًا عن المفعول، فيقول: "قوله: (بخلاف: مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا) فيه نظرٌ، فإنَّ أصلَه: مَا أحْسَنَ رَجُلًا [زَيْدًا][3]، فـ(رَجُلًا) مفعولٌ به، و([زيدًا])[4] بيان. وليس من شرط التحويل أن يُقدَّر التمييزُ في الأصل مضافًا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمنع ذلك في المثال؛ بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقًا بالاسم، كـ(طابَ زيدٌ علمًا)، وتارةً لا يضاف، بل يجعل الاسم بيانًا للمميز إذا كان عينه -كما في المثال-، كما نصَّ عليه الرضي.[5]

ثم يُقال للمص: إذا لم يكن (رَجُلًا) تمييزًا محولًا عن المفعول -ومعلوم أنه ليس محولًا عن الفاعل- وقد حصرتَ فيما مرَّ النسبةَ في نسبةِ الفعل إلى الفاعل، ونسبته إلى المفعول[6]، فأيُّ نسبةٍ هذه النسبة!"[7]

---

(١) أوضح المسالك ٣٦٧/٢.

(٢) ينظر: التصريح لخالد الأزهري ٦٢٥/١.

(٣) في النسخة (زيد)، والصواب ما أثبت ليصح وقوعه عطف بيان.

(٤) في النسخة (زيد)، والصواب ما أثبت.

(٥) ينظر: شرح الرضي للكافية ٧٠٦/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣٦٦/٢.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٥.

وقد تبع الشهابُ القاسميُّ اللقانيَّ في جواز مجيء المثال المذكور محوَّلًا عن المفعول، إلا أنَّه التزم إضافة التمييز إلى الاسم الذي انتصب عنه، فخرَّج ذلك بقوله: "قد يقال: إنه محول عن المفعول، أي: ما أحسن رُجوليَّتَهُ."[1]

والظاهر صحة ما ذهب إليه اللقانيُّ؛ لإلماح ابن هشام تعيين (زيد) بدلًا من (كل)، في أصل قولك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا) من التمييز المحول عن الفاعل معنى، حيث قال: "ظهر لي أنَّ تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسندٌ إليه نفس الفعل، أو مطاوعه، أو أصله، أو مسند الفعل إلى مصدره، فإنَّه لا يخرج عن هذه الخمسة: ...الرابع نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا)؛ لأنَّ أصله يجوز أن يقالَ فيه: حَسُنَ رجلٌ زيدٌ، ويكون (زيدٌ) بدلًا."[2]

ولا يخفى صحة إعراب البيان بدل كلٍ في بعض المواضع.[3] فبذلك توجَّه اعتراض اللقاني، ولزم ابن هشام هذا النظر، مما أدى إلى اضطراب حكمه، إلا أن يُقال قد عدل عن الحكم فيما بعد.

وأما تأويل الشهاب بـ(ما أحسن رجوليته) فقد يصحُّ معناه، ويُدخله في التمييز المحوَّل عن المفعول، لكنه يبقى واردًا على تمثيل ابن هشام، ويجعل من ذلك اعتراضًا آخر!

(١) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ٣٩٩/١.

(٢) لم أجد قول ابن هشام في مصنفاته التي بين يدي، وينظر قوله في حاشية ياسين على مجيب الندا ١٤٥/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٩/٣-٤٥٠، والتصريح لخالد الأزهري ١٤٩/٢-١٥٠.

المطلب الثاني: الاعتراضات على الشواهد

ناقش اللقاني في حاشيته عددًا من المسائل المتعلقة بشواهد ابن هشام في شرحه، معترضًا وناقدًا عليه، وتنوعت اتجاهات تلك الاعتراضات، حيث جاءت في الفروع الآتية: الخطأ في الاستشهاد، خلوُّ الشاهد من وجه الاستشهاد به، الخطأ في تأويل الشاهد، أو تقديره. والتفصيل كما يجيء:

أولًا- الخطأ في الاستشهاد

فيه وجَّه اللقاني اعتراضاته على ما رأى فيه خطأً في استشهاد ابن هشام، وأبرز رأيه وتصحيحه فيها. وهي في المسائل الآتية:

الاعتراض الأول: جواز حذف خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المعية

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- الاستشهاد على ما جاز فيه حذف الخبر وذكره إذا قُرن بواو هي نصٌّ في المعية بما كانت الواو فيه للتشريك، حيث قال ابن هشام: "وأما حذفه وجوبًا ففي مسائل:...، الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية...، ولو قلت: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو) وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه وذكره، قال[1]:

..... **وكُلُّ أمري والموتُ يَلْتَقِيَان**"[2]

ويقول اللقاني: "قوله: (والموتُ يلتقيانِ)، اعلم أنَّ الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم، لا للمعية، بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر،

(١) من الطويل، عجز بيت لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق، وصدره: (تَمَنَّوْا لي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى)، ولم أعثر عليه في ديوانه، ينظر: المقاصد النحوية ١/ ٥٤٣، والتصريح ٢٢٨/١، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن الناظم ٨٨، والمقاصد الشافية ١١٢/٢، وتخليص الشواهد ٢١١، وخزانة الأدب ٢٨٣/٦.

(٢) أوضح المسالك ٢٢٤/١.

والواو التي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، ولو قال: (كل امرئ والموتَ)، أي: معه، لم يكن صادقًا."[1]

ووجه اعتراضه أنَّ الواو في: (والموتُ يلتقيانِ) ليست للمعية، بل للتشريك في الحكم؛ لعدم صحة الاكتفاء بها لمعنى المعية، وأنَّه لا يتم المعنى إنْ قيل: كل امرئٍ والموتَ؛ لعدم مصاحبة الموت للإنسان إلا مرة واحدة.

وقد وافق الشنوانيُّ، والصبَّانُ، وابنُ حمدون[2] اللقانيَّ في هذا الاعتراض، وذكرَ الأخيرُ امتناعَ حذف (يلتقيانِ) لكون الواو لمجرد الجمع في الحكم، وقال الصَّبان: "قوله: (فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصًا) أي: ظهورًا، بأن لم تكن للمصاحبة بالكلية، بل لمجرد التشريك في الحكم، نحو: (زيدٌ وعمرو متباعدان)، أو للمصاحبة لا نصًا، أي: ظهورًا -كما في بيت الشارح، ومثاله-، لأن ظهور المعية فيهما إنما جاء من مادة الخبر، وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية؛ لأنَّ الظاهرةَ فيها يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية".[3]

وفي تعليل عدم صحة المعية بالواو في المثال لعدم الاكتفاء بالقول: (وكلُّ امرئٍ والموتَ) يظهر توجُّه ما اعترض به اللقاني على ابن هشام.

الاعتراض الثاني: جواز الإضمار قبل الذكر في التنازع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التنازع)- الاستشهاد على تقعيد جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع بما هو سماعيٌّ، قال ابن هشام: "إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئتَ باتفاق...، وإن أعملنا الثاني، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه؛ لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٦٠.

(٢) ينظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣١٩/١، وحاشية ابن حمدون على المكودي ٨٧. وينظر: عدة السالك ٢٢٥/١-٢٢٦.

(٣) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٣١٩/١.

جاء في غير هذا الباب[1] نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً)، و: (نِعْمَ رَجُلاً)، وفي الباب نحو: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ) حكاه سيبويه[2]".[3]

فيقول اللقاني باعتراضه: "قوله: (وفي الباب) لا يفيد اطراد الجواز؛ لإمكان أن يكون سماعيًا، والمطلوب أنه مطرد."[4]

ويرتفع اعتراض اللقاني إذا علمت أنَّ كثرة السماع في النظم والنثر الفصيحين عن العرب تُخوِّل المسموع إلى الاطراد، فيصحُّ الاحتجاج به. كما أنَّه قد ارتقى من قياس الإضمار قبل الذكر في هذا الباب إلى سماعه، على الإضمار قبل الذكر في غيره، إلا ما حكاه سيبويه نقلًا عن العرب الفصحاء، وذلك علامة الاطراد.[5]

ومن نظيره في الشعر، ما أنشد الفراء، واستشهد به ابن هشام في هذا الموضع[6]:

جَفَوني ولم أَجْفُ الأخلّاء إنني لغير جميل من خليليَّ مُهْمِلِ

وقد نقل الحمصيُّ اعتراض اللقانيِّ، وأجاب عنه بأنَّ المسموع عن العرب هو ما قامت عليه أحكام العربية؛ إذ كل ما يثبت عنهم محمول على الاطراد، إن لم يُستدلَّ بدليل على بطلانه، ويقول: "فإن قلتَ: هذا لا يفيد اطراد [الجواز][7]

(١) جاء الإضمار قبل الذكر في مواضع، منها ما في باب التنازع هنا، والأخرى في ضمير الشأن، وفي ضمير (رُبَّ)، وفي ضمير (نِعْمَ)، وفي باب البدل على أن يكون مفسَّرًا، والمفسَّر بخبره. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٨٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/١-١٦٣، التعريفات ٢٩/١.

(٢) الكتاب لسيبويه ٨٩/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٠/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤١.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥١/٢.

(٦) من الطويل، لم ينسب البيت إلى قائل، ينظر البيت في: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٠٥، والتذييل ٨٩/٧، ١٠٦، والمساعد ١١٤/١، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وشرح الأشموني ١٩٧، وشرح شواهد المغني ٨٧٤/٢.

(٧) في الطبعة (الجار)، والصواب ما أثبت.

لإمكان أن يكون سماعيًا والمطلوب أنه مطردٌ، قلتُ: لو صحَّ لم يثبت في العربية حكم من الأحكام لورود ذلك في كل محلٍّ، بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليلٌ على خلافه... (قوله: حكاه سيبويه) أي: عن العرب".[1]

كما وافقه الشهاب القاسمي بما يشابه قوله، حيث قال: "الواجب حَمْل ما ثبت عن العرب على الاطراد، ما لم يدل دليل على خلافه، ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك".[2]

وبذلك يتوجَّه استشهاد ابن هشام، ويظهر سهو اللقاني في اعتراضه؛ حيث ثبت حَمْل السماعِ عن العرب على الاطراد في الأحكام.

الاعتراض الثالث: لحاق تنوين الترنُّم بالعروض

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- استشهاده على تنوين الترنُّم بالبيت في قوله: "تنوين الترنُّم، وهو: اللاحق للقوافي المطلقة، أي: التي آخرها حرف مدٍّ، كقوله[3]:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

الأصل (العِتابا) و(أصَابا)، فجئ بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم."[4]

فيعترض اللقاني على تردد ابن هشام في جعل القافية آخر البيت بقوله: (تنوين الترنُّم، وهو: اللاحق للقوافي المطلقة)، وتعيين الشاهد في العروض والقافية من البيت، ويقول اللقاني: "قوله: (أَقِلِّيْ اللَّوْمَ... إلخ) فيه شاهدان، والتمثيل بهما

(١) حاشية ياسين الحمصي على مجيب الندا ٢/٩٣.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/٣٢٠.

(٣) من الوافر، لجرير في ديوانه ٥٧، وينظر البيت في: الكتاب ٢/٢٢٩، والمفصل ٤٥٥، وتوضيح المقاصد١/٢٧٧، والمقاصد الشافية ١/٤٥، والمقاصد النحوية ١/١٦٢، والتصريح١/١٤٨.

(٤) أوضح المسالك ١/١٥-١٦.

مبنيٌّ على أنَّ كل مصراع بيتٌ، وإلا فالشَّاهد في (أَصَابَنْ) فقط، إذ القافية هي آخر البيت على ما مرَّ."[1]

ويقع اعتراض اللقانيِّ في وجهين: إما أن يجعل في البيت شاهدًا واحدًا وهو (أَصَابَنْ)؛ استنادًا على أن القافية هي آخر البيت -كما وجَّه ابن هشام-، وعليه يكون مقالُه: "الأصل (العِتابا) و(أَصَابا)" غيرَ متجهٍ إلا في الثاني. وإما أن يجعل كل مصراعٍ في الشاهد بيتًا، فيتعين فيه شاهدان هما: (العِتَابَنْ) و(أَصَابَنْ).

وهو ما أخذه عليه الحفيد من عدم اطراد (الأعاريض المصرَّعة) ضمن تنوين الترنم، ليصحَّ مجيء شاهدين في البيت، فيقول: "قوله: (وهو اللاحق للقوافي المطلقة): ينبغي أن يقول: والأعاريض المصرَّعة، أي: الأعاريض التي غُيِّرت لتوازي ضروبَها عند حذف حرف الإطلاق، والعَرُوض: اسم لآخر جزء من النصف الأول من البيت، والضَّرْب: اسم لآخر جزء من البيت، وإلا فكيف يصحُّ التمثيل بقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ .....البيت.

لما هو تنوين الترنم".[2]

وقد تنبَّه خالد الأزهري إلى هذا المأخذ فأشار إلى الأعاريض في تنوين الترنم، حتى يصحَّ الاستشهاد، وكذلك حدُّ التنوين، حيث قال عن أحرف الإطلاق في الحد: "وقد تلحق الأعاريض المصرَّعة، وهي التي غُيِّرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق".[3]

وأجاب الصبان عن المراد بـ(القافية) الضرْب دلالةً على معنى القافية الحقيقي، ودلالة على معناها المجازي وهو العروض، فقال: "وأُجيب عن الأول: بأن المراد بالقوافي ما يشمل الأعاريض المصرَّعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز، أو عموم

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤.

(٢) حاشية الحفيد ١١/١.

(٣) التصريح ٢٧/١.

المجاز"[1]، لكن هذا التخريج مردودٌ؛ لتأويله بالمجاز، وذلك محظورٌ في الحدِّ.

كما علَّل الخضري منع قصر الشاهد على (أَصَابَنْ) باعتباره القافية وحده لإنزال كلٍّ من شطري البيت المقفى منزلة البيت الواحد.[2]

وعلى ذلك تعيين ابن هشام الشاهد في (العِتَابَنْ) و(أَصَابَنْ) هو الأقرب من الاقتصار على الضرب وحده، لكن الأولى أن يذكر في حدِّ تنوين الترنُّم لحاق حروف الإطلاق بالأعاريض؛ لئلا يكون الحد أخصَّ من المحدود، ولينطبق الشاهد عليه.

ثانيًا- الخطأ في تقدير الشاهد أو تأويله

فيه بيان للمسائل التي تعرَّض فيها ابن هشام لتقدير أو تأويل خاطئين. وهي على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: الإخبار بـ(فَعِيْل) عن الجمع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- الاستشهاد على جواز الإخبار بـ(فَعِيْل) عن الجمع بالآية: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[3] في قول ابن هشام: "ولا بد للوصف المذكور من تقدُّم نفي أو استفهام...، خلافًا للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو: [4]

خَبِيْرٌ بَنُوْ لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا .....

(١) حاشية الصبان ٣١/١.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٣١/١.

(٣) سورة التحريم، ٤.

(٤) من الطويل، لرجلٍ من الطائيين لم أقف على اسمه، وهو صدر بيت عجزه: (مقالةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيرُ مَرَّتِ)، البيت في: تخليص الشواهد ١٨٢، والمقاصد النحوية ٥١٨/١، وشرح التصريح ١٥٧/١، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١٠٣، وشرح الأشموني ٩٠/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/١.

خلافًا للناظم وابنه؛ لجواز كون الوصف خبرًا مقدمًا، وإنَّما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على (فَعِيْل)، فهو على حد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾."[1]

فيرى اللقاني عدم صحة حمل الآية على البيت في جواز الإخبار بـ(فَعِيْل) عن الجمع؛ وذلك لأن (ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) مؤولٌ بالجماعة، بخلاف (بَنُوْ لِهْب) الذي هو ملحق بجمع المذكر السالم، فلا يستويان في وصفهما بـ(فَعِيْل)، ويقول: "قوله: (وهو على حد ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾... إلخ) قد يناقش بأن (ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) جمع تكسير، فيؤوَّل بالجماعة، وهي لمفرد مؤنث، وقد يخبر عنه بـ(فَعِيْل)، كما في: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾[2]، و (بَنُوْ لِهْب) أُجري مُجرى جمع المذكر السالم، وهو لا يراعَى تأنيثه المترتب عليه إفرادُه."[3]

وفيه يناقش اللقاني مسألتين: **الأولى**: قصر الإخبار بـ(فَعِيْل) للمفرد. **الأخرى**: قصر الإخبار بـ(فَعِيْل) للمؤنث.

فأما الإجابة عن الأولى فيقال: إن وزن (فَعِيْل) كالمصدر، فهو يوازنه، والمصدر يصحُّ الإخبار فيه عن المفرد، والمثنى، والمجموع على سواء، فلا خلاف في حمل البيت على الآية. يقول الحفيد: "قوله: (على حد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾) وذلك لأن المبتدأ جمعٌ، وقد أخبر عنه بمفرد، وإنما صح الإخبار عنه؛ لأن فعيلًا على زنة المصادر، نحو: الصَّهِيْل، والنَّهِيْق، والزَّئِيْر، والمصدر يخبر به عن المفرد، والمثنى، والمجموع، فأُعطي حكم ما هو على زنته في صحة كونه خبرًا عن جمع، وهو مفرد."[4]، وقال بذلك خالد الأزهري، والصبَّان، وابن حمدون، والخضري.[5]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٤.

(٢) أوضح المسالك ١/١٨٨-١٩٣.

(٣) سورة الأعراف، ٥٦.

(٤) حاشية الحفيد ١/١١٦.

(٥) ينظر: التصريح ١/١٩٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/٧٦، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٢١١.

وأما من قصر (فَعِيْل) على المؤنث فيجاب عنه بأنَّ الوزن يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وإن كان بمعنى فاعل؛ لسماعه بهذا المعنى -لا على الاطراد-، قال الصبَّان: "وفيه أنَّه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في (فَعِيْل)، سواء كان بمعنى (فاعل) أو بمعنى (مفعول)، فينافي ما قالوه من أنَّ محل استوائهما فيه إذا كان بمعنى (مفعول). ويمكن التوفيق بأنَّ هذا شرطٌ لقياسية الاستواء، فلا ينافي سماعه في (فَعِيْل) بمعنى (فاعل)؛ لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد."[1]

وقد وافق ابن هشام بذلك الحمل من شراح الألفية ابن عقيل، والشاطبي، والأشموني.[2]

ومما سبق فإنَّ قياسَ ابن هشام جواز الإخبار عن الجمع بالمفرد (فَعِيْل) على قوله: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ قياسٌ مستقيم، ولا يقوم عليه اعتراض اللقاني ومن قال به.

الاعتراض الثاني: حذف (كان) وحدها بعد (أنْ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: كان وأخواتها)- فساد تقدير ما استشهد به على جواز حذف (كان) دون اسمها وخبرها، في قوله: "أنْ تُحذف وحدها، وكثُر ذلك بعد (أنْ) المصدرية في مثل: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)، أصله: انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلقا، ثم قُدمت اللام وما بعدها على (انطلقتُ) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار، ثم حذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير، ثم زيدت (ما) للتعويض، ثم أدغمت النونُ في الميم للتقارب، وعليه قوله[3]:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨١/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١٩٥/١، والمقاصد الشافية ٦٠٢/١، وشرح الأشموني ١٨١/١.

(٣) سبق تخريجه ص١١٥ من هذا البحث.

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ .....

أي: لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ، ثم حذف متعلق الجار."[1]

فقال اللقاني: "قوله: (فَخَرْتَ) لا يخفى أنَّ تقدير (فَخَرْتَ) يورث في التركيب ركاكةً، وفي المعنى فسادًا، ولا يتَّجه أن يُقال: فخرتَ لكونك ذا نفرٍ؛ لأنَّ قومي لم تأكلهم الضبع، بل المتوجه أن يقال: مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورًا بالنفر فإني مثلك ذو نفرٍ؛ لأنَّ قومي لم تأكلهم سنةُ الجدب حتى تترفع عليَّ بقومك ونفرِك، وهذا يَتَأَدَّى بكون (أمَّا) نائبة عن (مهما) كما مرَّ."[2][3]

وقد أجاب ياسين الحمصي عن اعتراض اللقاني بأنَّ ابن قدَّر المثال بقوله: (لأنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ) تنبيهًا على فتح الهمزة في تركيب (أمَّا)، وللرد على الكوفيين، قال ياسين: "وإنما بيَّن التقدير في هذا المثال بقوله: (لأن كنت... إلخ) للرد على الكوفيين؛ حيث جعلوا (أنْ) المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة، ورجح في (المغني) مذهبَهم[4]، وللتنبيه على (أنْ ما) هذه مفتوحة."[5]

وأما ما ذَكر من أنَّ ابن هشام يردُّ بهذا التقدير على الكوفيين، فلا يستقيم أنْ يردَّ عليهم وهو مرجِّحٌ لمذهبهم هنا!

وما رجَّح ابن هشام من كون (أنْ) شرطية فهو من الاضطراب في الحكم – وعلى هذا البيت بالأخص–، وليس المقام هنا لتبيين ذلك، لكن الذي يعنينا هو بيان صحة تقديره هنا، ويؤيده قول الشهاب القاسمي: "يجوز أن يكون قوله: (فإنَّ قومي... إلخ) تعليلًا لمحذوف، أي: ولا اعتبار بفخرك بذلك، فإن قومي... إلخ.

(١) أوضح المسالك ١/٣٦٥.

(٢) ينظر: ص١١٦ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٦-١٧٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٥٤. وفيه رجَّح مذهب الكوفيين في شَرطية (أنْ) كالمكسورة؛ وأعاد ذلك إلى أسباب، منها: كثرة مجيء الفاء بعدها.

(٥) حاشية ياسين على مجيب الندا ١/١٨.

وبعضهم جعل التقدير: لا تفخر، والتعليل حينئذٍ واضح."[1]، فالتعليل بالفاء لا يطرد مع الشرط، وإنما الفاء السببية هي المطردة مع الشرط، كما في تقدير اللقاني. وقد تبع ابنُ هشام في هذ التقدير ابنَ مالك.[2]

وأمَّا وصف اللقاني التقدير بـ(فَخَرْتَ) بالركاكة والفساد، فمجحفٌ، وقد يكون حكمه على التقدير بالنصِّ، وأما ابن هشام فقصد المعنى المراد، ومنه تقدير الخضري، حيث قال: "أي: لأن كنت ذا نفر افتخرت علي، لا تفتخر فإن قومي آل."[3] وما الركاكة إلا في التكلف الذي قصده في تقديره!

الاعتراض الثالث: إهمال (لات) إن لم تدخل على الزمان

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: ما، ولا، ولات، وإنْ، المشبهات بـ(ليس))- الاستشهاد على إهمال (لات) إنْ لم تدخل على زمان، في قوله: "وأما (لات) فإن أصلها (لا) ثم زيدت التاء، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها اسمي زمان، وحذفُ أحدهما، والغالب كونه المرفوع...، وأما قوله[4]:

..... **يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ**

فارتفاع (مُجير) على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، و(لات) مهملة؛ لعدم دخولها على الزمان، ومثله قوله[5]:

---

(١) ينظر قوله في حاشية ياسين على التصريح ١٩٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٥/١.

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢٧٢/١.

(٤) من الكامل، عجز بيت لشمردل الليثي، صدره: (لَهَفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ)، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٩٥٠، والحماسة البصرية ٢٣٠/١، وشرح شواهد المغني ٩٢٧/٢، والدرر اللوامع ٦٣/٢

(٥) من الخفيف، لميمون بن قيس المعروف بالأعشى، والبيت في ديوانه ٥٣، وتمامه:

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

وينظر البيت في: شرح الكتاب للسيرافي ٩٩/١، والخصائص ٤٧٤/٢، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢، ٤/ ١٩٨، وخزانة الأدب ١٩٦/٤، ١٩٨، وبلا نسبة في المخصص ٢٥١/٤، والإنصاف ٢٨٩/١، ورصف المباني ١٧٠، ولسان العرب ١٨٤/١، ١٨٥ مادة (هنأ).

لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيرةَ..... .....

إذ المبتدأ (ذكرى) وليس بزمان." [1]

ويرى اللقاني أن في تقدير الابتدائية في (ذكرى) نظر؛ فـ(لات) في البيت عاملة، حيث نصبت (ذكرى) خبرًا لها، إذ ليست مبتدأً كما ذكر، قال اللقاني: "قوله: (إذ المبتدأ (ذِكرى)) فيه نظرٌ؛ إذ الظاهر أنَّ (هَنَّا) مضاف إلى (ذكرى)، فهو خبر لاسم محذوف، أي: ليس هذا الحين حينَ ذكرى جُبَيرة، و (هَنَّا) في الأصل ظرف مكان استعير للزمان، فتأمل."[2]

وفي هذه المسألة مذاهب[3]: فمنهم من ذهب إلى إهمال (لات)، وتعيين (ذكرى) مبتدأ، والإخبار عنه بـ(هنَّا)، وهو ما عليه ابن هشام.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ (لات) معملة، وأنَّ اسمها (هَنَّا) الذي للزمان، متعلق بالخبر مضافًا إلى (ذكرى جبيرة)، واسم (لات) محذوف، وهذا رأي سيبويه، والرضي، وهو ما عليه اللقاني.

ومنهم من ذهب إلى إعمال (لات)، بتعيين (هَنَّا) اسم (لات)، و(ذكرى) خبرها، وقدَّروه بـ(ليس هذا الحين حينَ ذكرى جبيرة)، وهو رأي الشلوبين، وابن عصفور.

وما رآه اللقاني من إعمالها فهو الراجح، لثبوت مجيء (هنَّا) للزمان، أما ابن هشام فلم يتعرض لذلك، قال محيي الدين عبد القادر المكي: "لم يتعرض المصنف

(١) أوضح المسالك ١/٢٨٧-٢٨٩.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٤-١٨٥.

(٣) ينظر تفصيل المذاهب وأقوال العلماء في: خزانة الأدب للبغدادي ٤/١٩٦. وينظر: همع الهوامع١/٤٦٠.

لنفي الزمان عن (هنَّا)؛ لأنها قد ترد له كما في هذا المحل، قال ابن الناظم: "وقد يُراد بـ(هنَّا) الزمان، كقول الآخر[1]:

حنَّتْ نَوَارِ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوارُ أَجَنتِ".[2]

وتعرض لنفيِه عن المبتدأ لما كان مفقودًا فيه[3]."[4]

وأما من عيَّن لـ(لات) اسمًا وخبرًا فلا يصح ذلك؛ لأنَّ من شروط إعمالها حذفُ أحد معموليها، فكيف يجتمعان مع العمل؟

الاعتراض الرابع: جواز توسط الحال بقلَّة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الحال)- الاستشهاد بالآية: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[5] فيمَن نصب (خَالِصَةً) على جواز توسط الحال بقلة بين المُخبر، عنه والمُخبر به، بينما يرى ابن هشام أنَّ (خَالِصَةً) في هذه القراءة حال من الضمير الذي في صلة (ما)، قال ابن هشام: "وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا:... الثالثة: أن تتأخر عنه وجوبا، وذلك في ست مسائل، وهي: أن يكون العامل فعلا جامدًا...، أو لفظًا مضمَّنا معنى الفعل دون حروفه...، ويستثنى من المضمَّن معنى الفعل دون حروفه: أن يكون ظرفًا، أو مجرورًا مخبرًا بهما؛ فيجوز بقلة توسُّط الحال بين المُخبَر عنه والمُخبَر به...، وكقراءة بعضهم[6]: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾، وكقراءة الحسن:

(١) من الكامل، لشبيب بن جعيل التغلبي، ينظر: المقاصد النحوية ٤١٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/١، وخزانة الأدب ١٥٦/٢. ونُسب لحجل بن نفلة في الشعر والشعراء ٩٦/١، وبلا نسبة في الصحاح ٢٥٦١/٦، وشرح الكافية لابن مالك ٤٤٥/١، وشرح الأشموني ١٥٤/١، وهمع الهوامع ٧٨/١.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ٥٣.

(٣) يعني قول ابن هشام: "إذ المبتدأ (ذكرى) وليس بزمان."

(٤) رفع الستور ١٢٩/١. وينظر: حاشية الحفيد ١٦٣/١.

(٥) سورة الأنعام، ١٣٩.

(٦) قرأ (خَالِصَةً) بالنصب ابنُ عباس، والأعرج، وقتادة، وابن جبير. ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، والمحتسب لابن جني ٢٣٢/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٦٦٠/٤.

﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[1]...، والحقُّ أنَّ (خَالِصَةً) و (مَطْوِيَّاتٍ) معمولان لصلة (مَا)، ولـ(قَبْضَتُهُ)".[2]

ويرى اللقاني أن تقديره النصب على الحال من ضمير الصلة يؤدي إلى تأويل مخلٍّ بمعنى الآية المراد، ويقول: "قوله (لصلة (مَا)) فيه نظرٌ؛ إذ المعنى ح: وقالوا الذي استقرَّ في بطون الأنعام حال كونه خالصًا هو لذكورنا، ومعلوم أنه لم يتقرر في البطون حالة الخلوص -أي لذكورهم-، بل إنما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم."[3]

ويمكن تخريج ذلك على أنَّ المعنى في (خَالِصَةً) جاء للمبالغة على القطع في حكمهم للذكور دون الإناث، فساغ الوصف بالخلوص للذي استقرَّ في بطون الأنعام.[4]

وخرَّجَ ابن منظور نصب (خَالِصَةً) بقوله: "وقرأَ بعضُهم ﴿خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾ يعني: مَا خلَص حيًّا".[5]

فيستقيم بالتخريج السابق ما عيَّن ابن هشام حالًا لصلة الموصول (ما)، والله أعلم.

(١) سورة الزمر، ٦٧.

(٢) أوضح المسالك ٢/٣٣٣-٣٣٤.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥٨، وأنوار التنزيل ٢/١٨٥.

(٥) لسان العرب ٧/٢٧. وينظر: مفاتح الغيب للرازي ١٣/١٦٠، والبحر المحيط لأبي حيان ٤/٦٦٠، وغرائب القرآن القرآن للنيسابوري ٣/١٧٤.

الاعتراض الخامس: امتناع توسط الحال

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الحال)- الاستشهاد بالآية: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾[1] في قراءة مَن نصَب (مَطْوِيَّاتٍ) على جواز توسط الحال بقلَّة بين المُخبَر عنه وهو (السَّمَوَاتُ)، والمُخبر به وهو (بِيَمِينِهِ)، بينما يرى ابن هشام أن النصب على كون (مَطْوِيَّاتٍ) حال من الضمير المستتر في (قَبْضَتُهُ)، قال ابن هشام: "وللحالِ مع عاملها ثلاث حالات أيضا:... الثالثة: أن تتأخرَ عنه وجوبا، وذلك في ست مسائل: وهي أن يكون العامل فعلا جامدًا...، أو لفظًا مضمَّنا معنى الفعل دون حروفه...، ويستثنى من المضمَّن معنى الفعل دون حروفه: أن يكون ظرفًا، أو مجرورًا مخبرًا بهما؛ فيجوز بقلة توسُّط الحال بين المُخبَر عنه والمُخبَر به...، وكقراءة بعضهم: ﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا﴾[2]، وكقراءة الحسن[3]: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾...، والحق أنَّ (خَالِصَةً و(مَطْوِيَّاتٍ) معمولان لصلة (مَا)، ولـ(قَبْضَتُهُ) وأنَّ (السَّمَوَاتُ) عطف على ضمير مستتر في (قَبْضَتُهُ) لأنها بمعنى مقبوضتِهِ، لا مبتدأ، و (بِيَمِينِهِ) معمول الحال، لا عاملها.[4]"[5]

ويرى اللقاني أنَّ تخريج ابن هشام مخالفٌ لأصل المعنى، وهو (والأرْضُ جميعًا والسمَوَاتُ مقبوضَة)، ويقول: "قوله: (وأنَّ (السَّمَوَاتُ) عطفٌ على ضمير) لا يتعين هذا، بل يجوز عطفها على الأرض؛ على أنها مؤخرة من تقديمٍ، والأصل: والأرْضُ جميعًا والسمَوَاتُ مقبوضَة."[6]

---

(١) سورة الزمر، ٦٧.

(٢) سورة الأنعام، ١٣٩.

(٣) قرأ بالنصب -أيضًا- على الحال عيسى الثقفي، وعاصم الجحدري. ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٢٢١/٦.

(٤) يرى ذلك الفراء والأخفش، وتبعهم فيه ابن مالك، ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، وشرح التسهيل ٣٤٦/٢. وينظر: التسهيل ١١١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٣٥٥/٢-٣٥٦.

(٥) أوضح المسالك ٣٢٦/٢-٣٣٤.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٠.

وقد ذكر أبو حيان هذا الوجه رادًّا به على الأخفش حين استدل بهذه الآية على تجويز تقدم الحال على عاملها كما في: زَيْدٌ قائِمٌ في الدار.[1]

ويمكن تخريج هذا الوجه على من فسَّر الآية بقبْض الله –سبحانه– للأرض والسماوات بيمينه جميعًا[2]، وبه تظهر أولوية رأي اللقاني على ابن هشام؛ لقرب ذلك، وبعده عن التكلف، والله أعلم.

الاعتراض السادس: حذف الخبر قبل حال صالحة للخبرية

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الفاعل)– تأويل الشاهد بما قد أخرجه مسبقًا عن القياس، حين قال في ثاني أحكام الفاعل: "وقوعه بعد المسند، فإن وُجد ما ظاهره أنه فاعل تقَدَّمَ وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدَّم إما مبتدأ في نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، وإما فاعلًا محذوف الفعل...، وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تمسكا بنحو قول الزباء[3]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَا

وهو عندنا ضرورة، أو (مشيُها) مبتدأ حذف خبره، أي: يظهرُ وئيدًا، كقولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)[4] أي: حكمك لك مُثْبَتًا، قيل: أو (مشيُها) بدل من من ضمير الظرف."[5]

(١) ينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٩/٢٢٠-٢٢١.

(٢) قال بذلك ابن عباس. ينظر: تفسير الطبري ٢١/٣٢٤.

(٣) من مشطور الرجز، للزباء بنت عمرو بن الظرب، ينظر: أدب الكاتب ٢٢٢، وجمهرة اللغة ٧٤٢، ١٢٣٧، لسان العرب ٣/٤٤٣ مادة (وأد)، ٣/١٩٣ مادة (صرف) ١٠٠/١٤٨ مادة (زهق)، وخزانة الأدب ٧/٢٩٥، و نسب للزباء أو للخنساء في المقاصد النحوية ٢/٤٤٨، وبلا نسبة في كتاب العين ٧/ ١١١، ومقاييس اللغة ٦/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/١٥٩.

(٤) المثل من شواهد شرح التسهيل ١/٢٧٩، والتذييل والتكميل ٣/٢٨٩، ٤/٨٧، وتمهيد القواعد ٢٧٩، وينظر: جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٤، ٤٥١، ومجمع الأمثال ١/ ٢١٢، ولسان العرب ٧/ ٣٢٣ مادة (سمط).

(٥) أوضح المسالك ٢/٨٥-٨٨.

ويقول اللقاني في اعتراضه: "قوله: (أو (مَشْيُها) مبتدأ... إلخ) تقدَّم أنَّ حذفَ الخبر قبل حال يصح كونُها خبرًا عن المبتدأ -كما في البيت والمثال المذكورَيْن- غيرُ قياسي."[1][2]

وقد ذكر المسألة ابنُ مالك في باب الابتداء، حين أورد أمثلةً لا تصلح الحال فيها لأن تكون خبرًا، ثم قال: "فمثل هذه الأمثلة يجب فيها حذف الخبر؛ لسد الحال مسده، ولعدم صلاحيتها لأن تكون خبرًا. فلو صلحت لأنْ تكون خبرًا لم تُجعل حالًا إلا على شذوذ، كقول الراجز:

ما للجمال مشيُها وئيدًا".[3]

واعترض خالد الأزهري على ابن هشام بمثل ما اعترض اللقاني عليه، فقال: "وهذه التخريجات ضعيفة، أما الضرورة فلا داعيَ إليها...، وأما الابتدائية فتخريج على شاذ، كما مر في بابه".[4]

وردَّ ياسين الحمصي على اعتراض الأزهري بأنَّ التقدير بـ(يظهر) هو ما آل بالحال إلى عدم صلاحيتها للخبر، فيقول: "هذا إذا قُدِّر الخبر بـ(يظهر)، أما إذا قُدِّر بـ(يكون) -كما في المغني- فلا شذوذ؛ أي: مشيُها يكون وئيدًا، أي: يظهر."[5]

لكنَّ تخريجه غير كافٍ؛ لأنَّ ابن هشام أوَّل المحذوف بـ(يكون) أو (يوجد)، وفيهما فارق؛ فبـ(يكون) خروجٌ عن الشذوذ؛ حين يُجعل (مشيُها) اسمًا لكان، و(وئيدًا) خبرًا لها، لكنَّه قارنه بـ(يوجد) الذي هو مساوٍ في عدم قياسيته لتأويله هنا

(١) ذكر ابن هشام في (باب: المبتدأ والخبر) ١/٢٢٧: "يقدر في (ضَرْبِيْ زَيْدًا قَائِمًا) ضربه قائمًا، ولا يجوز: ضَرْبِيْ زَيْدًا شَدِيْدًا؛ لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذ قولهم: (حُكْمُكَ مُسَمَّطًا)، أي: حكمك لك مُثْبَتًا."

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٤.

(٣) شرح الكافية ١/٣٥٨.

(٤) التصريح ١/٣٧٩.

(٥) حاشية ياسين على التصريح ١/٢٧٢.

بـ(يظهر)، قال في (المغني): "مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر أي: مشيُها يكون وئيدًا، أو يوجد وئيدا."[1]

وجعل محيي الدين عبد القادر المكي قولَ ابن هشام في هذا الموضع من الإشارة إلى أنَّ حذفَ الخبر فيه وفي غيره شذوذ[2]، لكن تخريجه لا يستقيم؛ إذ تكرَّر صنيع ابن هشام في (المغني)؛ حيث أورد قول الزباء ولم يشر إلى أنَّه محذوف الخبر شذوذًا، بل أوَّله بمبتدأ حُذف خبره كما سبق.

وهذا مما يؤخذ على ابن هشام؛ حيث أدَّى تأويله بـ(يظهر) إلى الاضطراب في أحكامه، فضلًا عن شذوذه.

الاعتراض السابع: الإبدال من ضمير الظرف

اعترض اللقاني -في (باب: الفاعل)- على تخريج ابن هشام لما أورد من استشهاد الكوفيين على تجويز تقديم الفاعل حين قال: "وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل، تمسكا بنحو قول الزباء[3]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَا

... قيل: أو (مشيُها) بدل من ضمير الظرف."[4]

فيعترض اللقاني على تعيين (مشيُها) بدلًا، مضعِّفًا التخريج بأنَّ الخبر المشتقَّ يلزمه الخلو عن ضمير المبتدأ؛ لحلول البدل محل المبدل منه وهو ضمير الظرف، ويقول: "قوله: (بدل من ضمير الظرف) تقديره: أنَّ الأصل والمعنى: أيُّ شيء كائن هو المشي للجمال، حال كون مشيها ثقيلاً، ووجه ضعفه أنَّ البدل في قوة إحلاله

(١) مغني اللبيب ٧٥٨.

(٢) ينظر: رفع الستور ١/١٧٨-١٧٩.

(٣) سبق تخريجه ص ١٥٠ من هذا البحث.

(٤) أوضح المسالك ٢/٨٦.

محل المبدل منه، ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ، إذ يصير التركيب هكذا: أيُّ شيءٍ أيُّ سببٍ كائنٌ المشي للجمال وئيدًا، وفيه بحثٌ؛ إذْ يغتفر في الشيء حال كونه تابعًا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع، ومثله في ذلك: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[1]، على القول بأن (ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ) بدل من الهاء في (به)[2]، فتأمله."[3]

وكما ردَّ هذا الوجه اللقاني وسابِقه ردهما خالد الأزهري، وضعَّفه بأنَّ مراده بالبدل لا بدَّ من أن يكون بدل كلٍّ، أو بعضٍ، أو اشتمال، ولا بُدَّ من ضمير عائد على المبدل منه، وكل تخريج يجرُّ ضعفًا، يقول: "وهذه التخريجات ضعيفة...، وأما الإبدال من الضمير؛ فلأنه إما بدلٌ أو اشتمال، وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وعلى تقدير تكلُّفه ففيه ضعف من وجه آخر، وهو أنَّ الضمير المستتر في الظرف ضميرُ (ما) الاستفهامية، وإذا أبدل (مشيُها) منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام؛ لأن حكم ضمير الاستفهام حكمٌ ظاهر كما صرح به في (المغني)."[4][5]

ويُردُّ اعتراض اللقاني ومن وافقه بأنَّ هذا التخريج حين ذكره ابن هشام في (مغني اللبيب) جاء به على وجه المنع، معلِّلًا ذلك بذات تعليل خالد الأزهري، ولانعدام الضمير العائد إلى البدل، إذ قال: "ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال لأنه عائد على ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه."[6]

---

(١) سورة المائدة، ١١٧.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧٦/١، وفي مغني اللبيب ص ٤٩ منع ذلك الزمخشري، وردَّ منعه ابن هشام.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٥٨.

(٥) التصريح ٣٧٩/١-٣٨٠.

(٦) مغني اللبيب ٧٥٨.

كما أنَّ تعبيره في المتن بـ(قيل) دليل على عدم تأييده له.

وقد تنبَّه الحفيد، ومحيي الدين عبد القادر المكي[1] لـمُراد ابن هشام من إيراد هذا التخريج -هو أنَّه على وجه التضعيف لا التأييد-، وفسَّرا الضعف فيه، كما ذكر المكي أن ذلك عينُ قول ابن هشام في (المغني).

وبذلك تظهر سلامة تخريج ابن هشام، وينبري تساؤلٌ عن غفلة اللقاني عن مقال ابن هشام الذي في (المغني) -إن لم يتنبَّه لصيغته هنا-!

الاعتراض الثامن: إفادة الفاء التعقيب

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: عطف النسق)- تقدير عطف الجملة المقرونة بالفاء على جملةٍ محذوفة، وذلك لمن أورد الآية: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾[2] معترضًا على إفادة الفاء التعقيبَ، قال ابن هشام: "أمَّا الفاءُ فللترتيبِ، والتَّعقيب، نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾[3]، وكثيرًا ما تقتضي -أيضًا- التسبُّب إن كان المعطوف جملة؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾[4]، واعتُرض على الأوَّل بقوله تعالى: ﴿أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾[5]...، وعلى الثاني بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾، والجواب: أنَّ التقدير: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فجعلهُ غُثَاء، أو بأن الفاء نابت عن (ثُمَّ) كما جاء عكسه، وسيأتي."[6]

فأجاب ابن هشام عن الاعتراض بالآية: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾ على إفادة الفاء التعقيبَ؛ وذلك لأنَّ ما في الآية من إخراج لا يعقبه الغثاء، بأنَّه معطوف على جملة

(١) ينظر: حاشية الحفيد ٢٣٤/١، ورفع الستور ١٧٩/١.

(٢) سورة الأعلى، ٥.

(٣) سورة عبس، ٢١.

(٤) سورة القصص، ١٥.

(٥) سورة الأعراف، ٤.

(٦) أوضح المسالك ٣٦١/٣.

محذوفة، وهي على تقدير القول بـ: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فجعلهُ غُثَاء، أو بنيابة الفاء عن (ثُمَّ).[1]

ويرى اللقانيُّ أنَّ التقدير بالعطف على الجملة المحذوفة غير مجدٍ في التخريج، والإجابة عن الاعتراض بالآية؛ إذ الإخراج لا يعقبه مُضِيُّ المدة، فيقول في اعتراضه: "قوله: (إنَّ التقديرَ: فَمَضَتْ مُدَّةٌ) هذا التقدير لا يدفع الاعتراض؛ لأن مُضِيَّ المدة لا يعقب ما قبله."[2]

ويجاب عن اعتراض اللقاني بأنَّ ابن هشام قصد بالتعقيب كلَّ شيء بحسبه، فالفاء في الآية مثلها في (تزوجَ زيدٌ فوُلِدَ له)؛ حيث جعلوها من التعقيب، بينما التزوج والولادة لا تحصل متعاقبةً، ومما يُدَلِّل على ذلك أنَّ ابن هشام في (المغني) مثَّل على التعقيب بما هو من قبيل الآية التي عليها الاعتراض، في قوله: "الأمر الثاني: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يُقال: تزوَّج فلانٌ فوُلد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل -وإن كانت متطاولة-، ودخلتُ البصرة فبغداد، إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3]، وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب؛ بدليل صحة قولك: إن يُسلِم فهو يدخلُ الجنةَ، ومعلوم ما بينهما من المهلة."[4]، ولا فرق بين هذه الآية والتي في الشرح.[5]

وكما أنَّ المضيَّ الذي اعترض اللقاني على عدم تعقبه لإخراج المرعى يكفيه في التعقيب أول أجزائه، وإن لم يحصل تمامه إلا على طُول زمن؛ فاخضرار الأرض يحصل بعد نزول المطر، وتمامه بعد مهلة. وقد ذكر ذلك الرضيُّ، والتفتازانيُّ[6]،

(١) ينظر: المصدر السابق.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٦٧.

(٣) سورة الحج، ٦٣.

(٤) مغني اللبيب ٢١٤.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٤٠/٢، وحاشيته على مجيب الندا ٢٣٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٣٤١/٢، والمطول ٤٣٧.

حيث جعلا الآية السابقة من هذا المعنى، قال الرضي: "اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمن طويل، إذا كان أول أجزائه متعقبًا لما تقدم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة، فجيء بالفاء، ولو قيل: (ثم تصبح) نظرًا إلى تمام الاخضرار جاز."[1]

وبالإجابة يندفع انتقاد اللقانيُّ، وتظهر صحة تقدير ابن هشام في الرد على الاعتراض.

ثالثًا- خلوُّ الشاهد من وجه الاستشهاد به

فيه أخرج اللقاني ما استشهد به ابن هشام عن وجه الاستشهاد به، وذلك لعدم توفُّر المراد به. والمسائل مفصلة فيما يلي:

الاعتراض الأول: نصب محذوف اللام بالفتحة مما جُمع بألف وتاء مزيدتين

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- استشهاده بما سُمع عن العرب ما نصب بالفتحة من المجموع بالألف والتاء المزيدتين، قال ابن هشام: "الباب الرابع: الجمع بألف وتاء مزيدتين، كهندات ومسلمات...، وربما نُصب بالفتحة إن كان محذوف اللام كـ(سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ). فإن كانت التاء أصلية كـ(أبيات) و(أموات)، أو الألف أصلية كـ(قضاةٍ) و(غزاةٍ) نُصب بالفتحة."[2]

قال اللقاني: "قوله: (لُغَاتَهُمْ) قد يقال لا شاهد فيه؛ لاحتمال أنه مفردٌ قلبت فيه الياء أو الواو ألفًا، وتاؤه لمحض التأنيث، لا للعوض عن اللام؛ لأنها ح ثابتة."[3]

(١) شرح الكافية ٣٤١/٢.

(٢) أوضح المسالك ٦٨/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٩.

فأورد اللقاني احتمال عدم تمحض الشاهد فيما حُكي عن العرب بقولهم: (سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ)؛ وذلك لخروجه عن الجمع وتأصل الإفراد فيه؛ حيث رُدَّت اللام من (لُغَوَة)، أو (لُغَيَة) إلى الألف، وهذا القول لأبي علي الفارسي[1]، وقد ردَّه النحاة بأوجه متعددة، منهم ابن مالك الذي فصَّل القول في الرد عليه، وحاصل القول في بيان بطلان كون (لغاتَهم) مفردًا في الوجهين الآتيين:[2]

الأول: أنَّ (لُغات) في غير الشاهد المذكور قد ثبت فيه الجمع، ولا يصلح فيما ثبت جمعيته إشراك الإفراد فيه.

الآخر: أنَّ التاء في جمع (لغاتَهم) ليست لمحض التأنيث، بل هي عوض عن لام الفعل المحذوفة، ولو صحَّ ما ذهب إليه اللقاني وأبو علي الفارسي للزم الجمع بين العوض والمعوَّض.

ويظهر من ذلك صحة استشهاد ابن هشام فيما حُكي عن العرب في هذا الوجه، وينطبق الشاهد على ما جلبه لأجله.

(١) لم أجد رأي الفارسي في مصنفاته التي بين يدي، وينظر رأيه في التصريح لخالد الأزهري ٨١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٨٨/١. وينظر: كتاب الشعر ٧٠/١-١٧١، والتصريح لخالد الأزهري ٨١/١.

الاعتراض الثاني: جواز حذف خبر (لا) العاملة عمل (ليس)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: ما، ولا، ولات، وإنْ، المشبهات بـ(ليس))- الاستشهاد ببيت سعد بن مالك[1]:

مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

على غلبة حذف خبر (لا)، قال ابن هشام: "وأما (لا) فإعمالها عمل (لَيْسَ) قليل، ويشترط له الشروط السابقة، ما عدا الشرط الأول[2]، وأن يكون المعمولان نكرتين، والغالب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل بلزوم ذلك، كقوله:

..... **فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ**

والصحيح جواز ذكره كقوله[3]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا"[4]

فيقول اللقاني: "قوله: (مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا... إلخ) قد يقال لا شاهد فيه على حذف خبر (لا)؛ لإمكان أن لا تكون فيه (لا) عاملةً، كما صرح به بعضهم."[5][1]

(١) من مجزوء الكامل، لسعد بن مالك القيسي، ينظر: الكتاب ٥٨/١، و٢٩٦/٢، والأصول ٩٦/١، والصحاح ٣٥٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٥٩، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٠/٤، واللامات ١٠٥، وتخليص الشواهد ٢٩٣، وخزانة الأدب ٤٦٧/١.

(٢) شروط إعمال (ما)، وهي: الأول: أن لا يقترن الاسم بـ(إنْ) الزائدة. الثاني: أن لا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا). الثالث: وأن لا ينتقض الخبر. الرابع: وأن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها. ينظر: أوضح المسالك ٢٧٤/١ وما بعدها.

(٣) سبق تخريجه ص١٠٢ من هذا البحث.

(٤) أوضح المسالك ٢٦٥/١-٢٧٥.

(٥) قال بذلك الفراء، والمبرد، والأخفش، والزجاج، وابن الحاجب، والرضي، وأبو حيان. ينظر: شرح الألفية للأشموني ١٢٥/١، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٠/١، والبحر المحيط ٣٦٧/٧، والجنى الداني ٢٩٣، وينظر:

فاعترض على الاستدلالِ بهذا البيت على جواز حذفِ خبر (لا)؛ وذلك لنفي عملها فيه أصلًا، وتعيينِ (براحُ) مبتدأً، لا سيَّما وأنَّ الخبر لم يُذكر، فيحتمل كون المحذوف مرفوعًا.[٢]

ولا يُقال في الرد عليه بأنَّ الشروط غير معتبرة في الشعر؛ لأنَّ ابن هشام لم يقيِّد شروطَه في شعر أو نثر، بل هو على إجازة إعمالها عمل (لَيْسَ) بالشروط، شعرًا ونثرًا؛ لثبوت كثرة سماعة عن العرب.

ويُبطل القول بإهمال (لا)، أو عدم عملها في الخبر سماعُ نَصْبِه[٣]، وقال الجامي: "يقتصر عمل (لا) على مورد السماع".[٤]

وقد علَّق ابن هشام مُجيبًا على من قال بتخلف الشاهد في البيت ومن علَّل باحتمال كون (براحُ) مبتدأً بقوله: "وقيل: لا شاهد فيه؛ لجواز كون (براحُ) مبتدأ، ورُدَّ بأنَّ (لا) الداخلة على الجمل الاسمية يجب إما إعمالها أو تكرارها، فلمَّا لم تكرَّر عُلِم أنها عاملة. وأُجِيبَ بأن هذا شعرٌ، والشعر يَجُوز فيه أن ترِدَ غير عاملة، ولا مكررة، فرُدَّ بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة."[٥]

وبذلك يتقرر عدم توجُّه القول بإهمال (لا) في اعتراض اللقاني، وصحة مذهب ابن هشام في حذف خبر (لا) وإعمالها، "وعلى كل حال لا تعمل إلا بالشروط المذكورة، فلا يتوهم أنَّ الشعرَ محلُّ ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط".[٦]

المقتضب ٣٦٠/٤، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٢٧٠/١، ٦٣/٥، والكافية ١٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٣، ١٨٣/٢، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، ومنهج السالك لأبي حيان ٦٥.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨٣/٤.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٣/١.

(٤) الفوائد الضيائية ٢٩٥.

(٥) تخليص الشواهد ٢٩٥. وينظر: مغني اللبيب ٣١٥.

(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٣/١.

الاعتراض الثالث: تثنية الفعل مع المتعاطفين

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الفاعل)- الاستدلال على تعيين الخبر المقدم في لغة طَيِّء بعد الحرف الناسخ في الشاهد عن عروة بن الورد، قال ابن هشام: "حكى البصريون عن طَيِّء، وبعضهم عن أزد شَنُوءَة، نحو: (ضَرَبُونِي قَوْمُك)، و(ضَرَبْنَنِي نِسوَتُك)، و(ضَرَبَانِي أَخَواك)...، والصحيحُ أنَّ الألف، والواو، والنون في ذلك أحرفٌ دلُّوا بها على التثنية والجمع، كما دلَّ الجميع بالتاء في نحو: (قَامَتْ) على التأنيث، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير، أو تابعٌ على الإبدال من الضمير، وأن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردَين أو المفردات المتعاطفة، خلافًا لزاعِمِي ذلك، لقول الأئمة: إن ذلك لغة لقوم معينين، وتقديمُ الخبر والإبدالُ لا يختصَّان بلغة قوم بأعيانهم، ولمجيء قوله[1]:

..... **وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيْمُ**

وقوله[2]:

..... **وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ**".[3]

ويقول اللقاني: "قوله: (وما بعدها مبتدأ) هذا الوجهُ لا يتأتى في قوله:

..... **وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ**".[4]

(١) من الطويل، لعبيد الله بن قيس بن الرقيات في ديوانه ١٩٦، وهو عجز بيت صدره: (تَوَلَّى قِتالَ المارِقِينَ بنفسِه)، ينظر: شرح التسهيل ١١٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٩، وتخليص الشواهد ٤٧٣، والمقاصد النحوية ٩٢٥/٢.

(٢) من الوافر، لعروة بن الورد العبسي، ورواية الديوان ١٢٣: (وأَبْعَدُهُمْ وَأَهْوَنُهُم عَلَيْهِمْ وَإِنْ أَمْسَى لَهُ حَسَبٌ وَخِيْرُ)، ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٦/٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٨٣/٢، والمقاصد النحوية ٩٢٧/٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري ١٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وتحرير الخصاصة ٢٨٥/١، وشرح شذور الذهب ٢٢٧.

(٣) أوضح المسالك ٩٨/٢-١٠٧.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤٩.

وقد ساق ابن هشام البيت شاهدًا على إلحاق بعض اللغات علامات التثنية والجمع بالفعل، كما تُلحق به علامة التأنيث، إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا، أو كانت تثنيته وجمعه معنى بالتعاطف –كما في البيت–.

ورأى اللقاني أنَّ مَن أعرب مِن النحاةِ الأحرفَ ضمائر للفاعلين، وما بعدها مبتدأ على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ لا يتأتى وجه إعرابهم في الشاهد المذكور؛ لكون الفعل حرفًا ناسخًا استوفى اسمَه وخبره مما كان أصلهما المبتدأ والخبر، فكيف يأتي ما بعدهما مبتدأ؟

والجواب: أنَّ ابن هشام لم يأتِ بالشاهد على لغة مَن عيَّن الأحرف ضمائرَ للفاعلين بمحل الخبر مع ما قبلها، وما بعدها مبتدأً مؤخرا، بل ساقه شاهدًا على جَعْل الحروف علامات على تثنية أو جمع، وأنَّ هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات، قال خالد الأزهري: "وقوله...: [1]

وَأَحْقَرُهُم وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

فألحق علامة التثنية وهي الألف في (كَانَا) مع المتعاطفين وهما (نَسَبٌ وَخِيْرُ)". [2]

وبه يندفع اعتراض اللقاني على عدم اطراد الشاهد للوجه المراد، ويظهر صحة استدلال ابن هشام.

ولا أعلم موافقًا لاعتراض اللقاني ممن جاء بعده أو ممن سبقه، ولعله بسبب خلطه في الفهم بين مأخذ ابن هشام وبين رده واحتجاجه بالشواهد.

(١) سبق تخريجه ص١٦٠ من هذا البحث.

(٢) التصريح ٤٠٦/١.

الاعتراض الرابع: تعيين المفعول المطلق حالًا

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الحال)- قوله: "وتقع جامدة مُؤَوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل إحداها أن تَدُلَّ على تَشْبِيه...، وقالوا: (وَقَعَ المِصْطَرِعَانِ عِدْلَيْ عَيْرٍ)[1]، أي: مُصْطَحِبَينِ اصطحابَ عِدْلَيْ حمارٍ حين سقوطهما."[2]

حيث عيَّن ابن هشام (عِدْلَيْ) حالًا جامدة من (المِصْطَرِعَانِ) مؤولة بـ(مُصْطَحِبَينِ)، فرأى اللقاني أنَّ استشهاده غير متأتٍ؛ إذ الأقرب أنَّ (عِدْلَيْ) مفعول مطلق، وأنَّ أصله: وقوعًا مثلَ وقوع عِدْلَيْ عَيْر، فقال: "قوله: (وقع المصطرعان) الأقرب أنَّ (عِدْلَيْ) مفعول مطلق، وأصله: وقوعًا مثلَ وقوع عِدْلَيْ عَيْر؛ إذ النيابة إنما تكون بين متضايفين، أو موصوف وصفته."[3]

وقد رأى ابن مالك[4] وبعض متابعيه، كابنه، وأبي حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش[5] أنَّ ما جاء فيه من تقدير مضاف، والأصل: مثل عِدْلي عَيْرٍ، وعلل خالد الأزهري تقديرهم المضاف قبله بكونه أصرح في الدلالة على التشبيه، لأنَّ تأويله بالمشتق -كما عليه ابن هشام- يبعد الدلالة على التشبيه[6]، وتعليل الأزهري لاختيار ابن مالك ومن تابعه أفضل مِن جَعْل اللقاني (عِدْلَيْ) مفعولًا مطلقا، فبه

(١) المثل من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/٢، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩، وارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣، والمساعد ٨/٢، وجاء برواية (كَعُكْمَي عَيْر) في أمالي القالي ٢٢٠/٢، والأمثال للهاشمي ١٩٥/١، ومجمع الأمثال ٣٦٤/٢، والتذكرة الحمدونية ٥٨/٧.

(٢) أوضح المسالك ٢٩٧/٢-٢٩٨.

(٣) حواش على توضيح الألفية ٣٦٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٤/٢، وشرح الكافية ٧٣٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩، التذييل ١٤/٩، وشرح ابن عقيل ٨/٢، تمهيد القواعد ٢٢٤٨/٥

(٦) ينظر: التصريح ٥٧٤/١.

يقوى القول بمجيء (عِدْلَيْ) حالا من (المصطرعان) بتأويل مضاف قبله؛ ولدلالة النظم عليه حين مثَّل بقوله[1]:

.... **وكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ: كَأَسَد**

الاعتراض الخامس: حذف المضاف إليه وبقاء إعراب المضاف

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- الاستشهاد بما لا يتعيَّن فيه الشاهد على بقاء الإعراب وحذف تنوين المضاف إذا حُذف المضاف، إليه في قول ابن هشام: "وإن كان المحذوف المضاف إليه؛ فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم...، وتارة يبقى إعرابه، ويرد إليه تنوينه؛ وهو الغالب...، وتارة يبقى إعرابه، ويترك تنوينه... ومن غير الغالب...، قراءة بعضهم[2]: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِم﴾[3]؛ أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهِم."[4]

ويقول اللقاني: "قوله : (أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم) غيرُ متعيِّنٍ؛ لجواز أن تكون (لا) نافية للجنس، وفتحةُ (خوف) بناءٌ."[5]

ونقول: اعتراض اللقاني هذا فيما لو كان الكلام على فتح (خَوْفَ) بلا تنوين، لكن الغالب أن ابن هشام جاء بالشاهد على قراءة الضمِّ؛ لاستشهاده بهذا الشاهد في (مغني اللبيب) أيضًا؛ حيث بيَّن القراءة فيه، فقال: "﴿فَلَا خَوْفُ

(١) ألفية ابن مالك ٣٢.

(٢) وهما ابن مُحَيْصِن والأعرج. ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين ٤٨٣، والتصريح لخالد الأزهري ٧٣١/١.

(٣) سورة المائدة، ٦٩.

(٤) أوضح المسالك ١٧١/٣-١٧٤.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٣٥.

عَلَيْهِم﴾ فيمن ضمَّ ولم ينوِّن، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم."[1] وفي الرفع بلا تنوين إهمال (لا)، أو إعمالها عمل (ليس).

وإن كان الاستشهاد في قراءة الفتح (خَوْفَ)[2] بلا تنوين فلا إشكال فيه، ويتعيَّنُ فيه شاهدٌ؛ وذلك إن أُعملت (لا) عمل (إنَّ)، فتنصب (خَوْفَ) اسمًا لها.

وإذا كان في قراءة الفتح شاهدٌ، وفي قراءة الرفع شاهدٌ، فما الذي سيُلجئ ابن هشام للفتح على البناء؟!

(١) مغني اللبيب ٨١٤.

(٢) قرأ بها: الحسن، والجَحدَريُّ، وقَتادة، وأبو السمَّال، ويعقوب، والزَّعفرانيُّ، وابن مِقسَم، ومجاهد. ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين ٤٨٣، والتصريح لخالد الأزهري ٧٣١/١، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٦/١.

الفصل الثاني:

الاعتراضات على منهج ابن هشام

المبحث الأول: الاعتراضات على تقسيم المسائل

المبحث الثاني: الاعتراضات على الأسلوب

المبحث الأول: الاعتراضات على تقسيم المسائل

اعترض اللقاني على تقسيم ابن هشام المسائلَ والفقرات، وترتيبها، واعتراضُه في عدد من الأوجه، منها ما كان على الزيادة أو النقص في التقسيم، ومنها ما كان في تباين الأقسام، ومنها ما هو في ترتيب مسائل ابن هشام.

المطلب الأول: الزيادة أو النقص في التقسيم

هو على المسائل التي جعل فيها ابن هشام زيادة في غير محلها، أو نقصًا في التقسيم مخلًا. وهي على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: أنواع البناء

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- أنْ قَصَر البناءَ على السكون، والفتحِ، والكسر، والضمِّ، بينما لم يُضمِّن القسمة ما يُبنى عليه فعل الأمر، والمنادى، واسم (لا) العاملة عمل (إنَّ)؛ فإنَّ فعلَ الأمر يُبنى في بعض أحواله على الحذف، والمنادى واسم (لا) يبنيان في بعض أحوالهما على الياء؛ فلم تشملها قسمته، قال ابن هشام في أنواع البناء: "وأنواعُ البناءِ أربعة: أحدُها: السُّكُون... والثَّانِي: الفَتْح... والنَّوعان الآخَران هما: الكَسرُ والضَّمُّ".[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (وأنواعُ البناءِ أربعة) ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر، والمنادى، واسم لا (التبرئة) على ما سيذكر في أبوابها[2] من الحروفِ وحذفِها، فإن قيل: هذه فرعية. قلت: الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات -كما سيجيء- فتأمل."[3]

وقد عبَّر ابن مالك في تقسيمه أنواع البناء بقوله[1]:

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٨.

(٢) وذلك أنَّ المنادى واسم (لا) التبرئة يُبْنيان في بعض أحوالهما على الياء، وفعل الأمر يُبنى في بعض أحواله على حذف حرف العلَّة أو على حذف النون. ينظر: أوضح المسالك ١/٣٦، ٤/٤٠، ٢/١٠.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٦.

ومنه ذُو فَتحٍ وذُو كَسْرٍ وضَم كأينَ أمْسِ حَيثُ والسَّاكِنُ كَمْ

فلم يُشعِر في تعبيره بحصر البناء في الأنواعِ الأربعةِ حين قال: (ومنه ذو فتحٍ...)، على العكس من تعبيرِ ابنِ هشام.

وحسَّن ياسين الحمصيُّ تعبير ابن مالك هذا على تعبير ابن هشام، وذلك في تعليقه على اعتراض اللقاني، ثم قال عن ابن مالك: "وسقط عنه الاعتراض بأنَّه فاته أن يقول: (وغير ما ذُكر ينوب) كما قال في أنواع الإعراب[٢]."[٣]

كما ردَّ على اللقاني في موضعٍ آخر بأنَّ ابن هشام لم يُرِد الحصرَ في عبارته، قال: "وليس المقصود الحصر؛ لأن العدد لا مفهوم له، فلا يَرِد بناء الأمر، والمنادى، واسم (لا) على ما يُذكر في أبوابها على أنَّ هذه فرعية، والحصر يعرض قصده للأصول."[٤] لكنَّ اللقاني سأل هذا وأجاب في نَصِّ اعتراضه السابق ذكره، فلا يتَّجه تخريجه.

وأما اعتراضُ اللقاني فمتجِّهٌ؛ لأنَّ ذلك مؤدٍّ إلى اضطراب أحكام ابن هشام، إضافةً إلى نقصِ أقسام البناء في تقسيمه.

الاعتراض الثاني: وجوب الرفع في الاشتغال

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- إخراجه قسم (ما يجبُ فيه الرفع) من أقسامِ الاشتغال، قال ابنُ هشام: "ثم قد يَعْرِض لهذا الاسم ما يوجب نَصْبَه، وما يُرَجِّحه، وما يُسَوِّي بين الرفع والنصب، ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم[٥]؛ لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه".[١]

---

(١) ألفية ابن مالك ١٠.

(٢) حين قال في الألفية ص١٠:

وَاجْزِمْ بِتَسْكِيْنٍ وَغَيْر مَا ذُكِرْ يَنُوْبُ نَحْوُ: جَا أَخُوْ بَنِيْ نَمِرْ

(٣) حاشية ياسين على التصريح ٥٩/١.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ٤٣/١.

(٥) وهو قوله ٢٧:

فردَّ عليه اللقاني معترضًا بقوله: "قولُه: (لأنَّ حَدَّ الاشتغال... إلخ) بل هو صادقٌ عليه، بقطع النظر عما يَعْرِضُ له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلاً. ثم في قوله: (لا يصدق) تجوُّز؛ إذْ حد الاشتغال إنما يصدق على الاشتغال، لا المشتَغَل عنه."[٢]

فجاء اعتراضه هذا على ابن هشام في شقَّين: **الأول**: الاعتراض على إخراج قسم (ما يجب فيه الرفع) من أقسام الاشتعال؛ لغدم صدق حدِّه عليه، بينما يرى اللقاني صدقَه عليه، فيعمل في المسألة بذاته. **الثاني**: الاعتراض على إسقاط صدق حد الاشتغال من عدمه على المشتَغَل عنه، وليس على الاشتغال ذاته.

أما شِقُّ الاعتراض الأول فإنَّ اللقاني في عدِّ وجوب الرفع من أقسام الاشتغال قد تبع ابنَ مالك[٣]، بينما تبع ابنُ هشام في مذهبه سيبويه[٤]، وعدم عدِّه من أقسام الاشتغال بسبب عدم صدق ضابط الاشتغال عليه -كما ذكر-؛ لأنَّ الفعل في مسألة (إذا) الفُجائية إذا فُرِّغ من الضمير لم يصحَّ له نصب الاسم المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوبًا، وليس للفعل أن يقع بعد (إذا).

وقد سار على جَعْلِ وجوب الرفع من أقسام الاشتغال عددٌ من شراح الألفية كابنِ الناظم، وأبي حيَّان، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والمكوديِّ، وابنِ طولون.[٥]

بينما وافق ابنُ القيم، والسيوطيُّ[٦] ابنَ هشام في إخراج (ما يجب فيه الرفع) من أقسام الاشتغال.

وإنْ تَلا السابقُ ما بالابتِدَا يختص بالرفعِ التزمْه أبدا

(١) أوضح المسالك ١٦١/٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣١٦.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك ٢٧، وشرح التسهيل ١٣٩/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٥/١.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٧٤، ومنهج السالك ١٢٠، وتوضيح المقاصد ٦١٤/٢، وشرح ابن عقيل ١٣٥/٢، والمقاصد الشافية ٨٦/٣، وشرح المكودي١٠٢، وشرح ابن طولون ٣٤٤/١.

(٦) ينظر: إرشاد السالك ٣٣٢/١، والبهجة المرضية ٢٥٥/١.

وقد ذكر عددٌ من النحاة أنَّ ابنَ مالك لم يجئ بهذا القسم على سبيل جعْلِه أحد أقسام الاشتغال، بل جاء به إفادةً لتمام القسمة وتبيينًا لكلامه، قال ابن حمدون: "(وإن تلا السابقُ ما بالابتدا) ليس هذا من أقسام الاشتغال؛ بل بيانًا لمفهوم قول الناظم سابقًا: (شَغَل عنه)[(١)]، كأنه قال: فإن لم يكن الضمير شاغلًا لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق فلا يجوز الاشتغال، بل يتعيَّن رفع الاسم السابق على الابتداء، وبه يجاب عن اعتراض الموضِّح." [(٢)]، وبه قال خالد الأزهريُّ، والسيوطي.[(٣)]

وتخريجهم هذا بعيدٌ؛ لأنَّ ابن مالك لم يذكره وهو في غير بابه، بل أشار إليه قاصدًا جعْله قسمًا من الاشتغال، وناقَش الأقوال فيه في (شرح التسهيل)[(٤)]، وأما ابن هشام فقد أخرجه لعدم صدقه على (إذا) الفجائية -فقط-، بينما اللقانيُّ يرى صدقَ الضابط على ذات العامل لا مطلقًا، ولذلك قال بأنَّ في تعبير ابن هشام بقوله (لا يصدق) تجوُّزًا، فإذا عرفنا أنَّ اللقاني يقصد ذات العامل ينحلُّ الاعتراضان ويتوجَّه قولُه، قال الخضري: "والمتَّجِه... عدُّه منه؛ لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه. وإنما امتنع لعارض وقوعه في هذه الأماكن. فقول المصنف في الضابط: (بنصب لفظه، أو المحل)[(٥)] على الإعراب الأول يعني باعتبار حالته الذاتية، وإنْ منَعه مانع عارض...، أفاده سم."[(٦)]، وبه قال ياسين الحمصي -أيضًا-.[(٧)]

الاعتراض الثالث: شروط عمل الاسم في الاشتغال

(١) في قوله ٢٧:

إن مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلًا شَغَل عنه بنَصْبِ لفظه أو المحلّ

(٢) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/١٣٦.

(٣) ينظر: التصريح ١/٤٥٣، والبهجة المرضية ١/٢٥٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٣٩.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٢٩.

(٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/٣٨٩.

(٧) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢/٨٧.

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- أنْ جعَل الوصف شرطًا قسيمًا لصحة العمل متأخرًا عن معموله، قال ابن هشام: "المشْتَغِل عن الاسم السابق كما يكون فعلًا كذلك يكون اسْمًا، لكن بشروطٍ ثلاثة: أحدها: أن يكون وصفًا. الثاني: أن يكون عاملًا. الثالث: أن يكون صالحًا للعمل فيما قبله، وذلك نحو: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ، أوْ غَدًا)، بخلاف نحو: (زَيْدٌ عَلَيْكَهُ)، و(زَيْدٌ ضَرْبًا إيَّاهُ)؛ لأنهما غير صفة، نعم يجوزُ النصبُ عند مَنْ جَوَّز تقديمَ معمول اسم الفعل -وهو الكسائي-[1]، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري، -وهو المبرد والسيرافي-[2]".[3]

فيرى اللقاني أنَّ مَنْعَ ابن هشام المثالين بسبب عدم جواز تقدُّم معموليهما، وهما: اسم الفعل، والمصدر غير العاملين فيما قبلهما، فيُستغنى عن الشرط الأول، وهو: الوصفُ، ويستغنى بالثالث، وهو: صحة العمل فيما قبله؛ لأنَّه لا يكون صالحًا للعمل فيما قبله إلا حيث كان وصفًا، ويقول: "قوله: (نعم يجوز... إلخ) هذا يبيِّن لك أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غير صفتين، بل لأنَّ معموليهما لا [يتقدمان][4] عليهما، فهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما، وحينئذٍ فالشرط الثالث يُغني عن الأولِ كما لا يخفى."[5]

وهو ما أخذه عليه الحفيد والدنوشريُّ، إلا أنَّهما زادا عليه استحسان الاكتفاء بالشرط الثالث عن الشرطين الأولين؛ لأنه لا يصلح للعمل فيما قبله إلا بعد كونه وصفًا عاملًا، قال الحفيد: "قوله: (الثالث: أن يكون صالحًا للعمل في ما قبله): لو أَسقط الشرط الثاني، واكتفى عنه بهذا الشرط لكان حسنًا؛ لأنَّه لا يكون صالحًا للعمل في ما قبله إلا بعد ثبوت كونه عاملًا".[6]

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٤-١٠٧.

(٢) ينظر: المقتضب ١/ ١٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٣.

(٣) أوضح المسالك ٢/١٧١.

(٤) في التحقيق (لا يتقدَّم)، والصواب ما أثبت.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٧.

(٦) حاشية الحفيد ١/٢٧٥.

وقال الدنوشريُّ: "لو اقتصرَ على الشرط الثالثِ لأغنى عن الشرطين قبله، فكان يقول: أنْ يكون اسمًا صالحًا".[1]

وما رآه اللقاني ومن وافقه ظاهرٌ على ابن هشام؛ لأنَّ الاسمَ إنْ صحَّ عملُه فيما قبلَه لزم كونه وصفًا عاملًا.

الاعتراض الرابع: اشتراط العُلْقة بين العامل والاسم السابق في الاشتغال

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- عدَّ العُلْقة من شروط الاشتغال في قول ابن هشام: "الثاني: لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والاسْمِ السابِقِ".[2]

قال اللقانيُّ: "قوله: (الثاني: لا بدَّ... إلخ) لا يحسُنُ عدُّ هذا شرطًا في الاشتغال؛ إذ لا يُعَدُّ من شروط شيءٍ إلا ما يختص ذلك الشيءُ باشتراطه، والعُلْقَةُ لابد منها، رفعتَ أم نصبت."[3]

فيرى أنَّ جعْلَ ابن هشام العلقةَ بين العامل وبين الاسم المشغول عنه شرطًا في صحة الاشتغال غير حسنٍ؛ للزوم العلقة في الرفع، وفي النصب، فشرطه ليس شرطًا لشيء، إلا إنِ اختص المشترَط له بالاشتراطِ صحَّ فيه، بينما العُلقة حاصلة في الاشتغال بلا اشتراط، بل هو قائم عليها.

وقد انفرد اللقاني في هذا الاعتراض -فيما أعلم-، واعتراضه على ابن هشام متَّجِه؛ إذ العُلقة معتبرةٌ في أصل الاشتغال.

الاعتراض الخامس: عدم استيفاء أقسام التعلق

(١) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٣٠٥/١.

(٢) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٧.

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- عدم استيعاب أقسام التعلق لحالاته، قال ابن هشام: "لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والاسْمِ السابِقِ، وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل كـ(زَيْداً ضَرَبْتُهُ)، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر...، أو باسم مضاف...، أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابعٍ مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتًا له، نحو: (زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ)...، أو عطفًا بالواو...، أو عطف بيان".[1]

فيرى اللقانيُّ أنَّ أقسام التعلق التي ذكرها ابن هشام غير مستوعبة، ويقول: "قوله: (أو باسم أجنبي) قصَد المصنف به استيفاء أقسام التعلُّق، وما ذكره غير مستوعبٍ؛ لخروج نحو: (هندًا ضربتُ مَنْ تكلِّمَه)، وبهذا المثال تبين أنَّ الضمير الذي به العُلْقَةُ يكون مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا. فليتأمل."[2]

فالمثال الذي ذكره خارجٌ عن أقسام التعلق المذكورة، فلم يستوفِ ابن هشام أقسام التعلق إذن، وأنَّ الضمير المستتر في (تُكلِّمَه) من المثال يكون مرفوعًا بعودِه على (هندًا)، كما يكون منصوبًا بعودِه على الموصول (مَنْ)، كذلك يصلح كونه مجرورًا، ففبه لم تُستوفَ أقسام العلقة، فالعلقة حاصلة بضمير الاسم السابق المنفصل من العامل بصلة الموصول.

وهذا الاعتراض يلزم ابن هشام؛ لأن ليس ثمة ما يمنع من صحة الاشتغال بتعلق ضمير الاسم السابق المنفصل عن عامله بصلة الموصول.

(١) أوضح المسالك ١٧٢/٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٨.

الاعتراض السادس: إضافة (كِلا) و(كِلتا) لما يدل على اثنين

اعترض اللقاني على قسمة ابن هشام -في (باب: الإضافة)- لما تُضاف إليه (كلا) و(كلتا) من اشتراط الدلالة على اثنين، وذلك حين قال ابن هشام: "مما يلزم الإضافة (كلا) و(كلتا) ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط: التعريف...، الثاني: الدلالة على اثنين، إما بالنص...، أو بالاشتراك...، وإنما صحَّ قوله[1]:

إنّ للخَيْر وللشَّرِّ مَدًى وكِلَا ذلك وَجْـهٌ وقَبَلْ

لأن (ذا) مثناة في المعنى...، الثالث: أن يكون كلمة واحدة".[2]

ويقول اللقاني في اعتراضه: "قوله: (لأن (ذا) مثناة في المعنى) كونها مثناةً في المعنى بواسطة الإشارة إلى اثنين تقدُّمًا لا يجدي نفعًا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنصِّ، أو الاشتراك؛ فإن دلالة (ذا) عليهما ليست بواحد منهما، بل بالقرينة، فلو اقتصر على قوله: (الدلالة على اثنين)، أو زاد على القسمين ثالثًا فقال: (أو غيرهما) لكان أوضح."[3]

فيرى أنَّ في اشتراط الدلالة على اثنين مما تضافُ إليه (كلا) و(كلتا) نقصًا في التقسيم؛ حيث جعل ابن هشام ذلك إما بالنص، وإما بالاشتراك، واللقاني استحسن زيادة قسمٍ ثالثٍ وهو: ما كان دالًّا على اثنين بغير النص، والاشتراك. أو أنْ يتوقف عن تقسيم شرط (الدلالة على اثنين) ويكتفي به دون أقسام، ليشمل المثال المذكور؛ حيث دلت فيه (ذا) بالقرينة على الاثنين السابقين وهما (ألخير والشر)، وليس بالنص، ولا بالاشتراك.

ولا أعلم أحدًا من شراح ألفية ابن مالك —ممن وقفت على شروحهم- انتهج هذا التقسيم، بل كانت قسمتهم في شروط إضافة (كلا) و(كلتا) التعريف، والتثنية في المعنى

(١) من الرمل، لعبد الله بن الزبعرى، والبيت في ديوانه ٤١، وشرح المفصل ٢/٣، والتصريح لخالد الأزهري ٤٣/٢، وشرح شواهد المغني ٥٤٩، والدرر اللوامع ٢٥/٥، وبلا نسبة في المقرب ٢١١/١، ومغني اللبيب ٢٠٣، وهمع الهوامع ٥٠/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٣٧/٣-١٤٠.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٤.

واللفظ، أو المعنى دون اللفظ، وعدم التفرقة بالعطف[١]، وهم بذلك متابعون لابن مالك.[٢] فلم يشترط أحدٌ -غير ابن هشام- النصَّ والاشتراك.

وقد وافق الصبَّانُ اللقانيَّ في عدم ارتضاء قسمة الدالِّ على اثنين، فأوجد قسمًا ثالثًا وهو: (الدالُّ على اثنين بحسب القصد)، وجعل منه البيت الذي مثَّل به ابن هشام لإرادة المثنى من اللفظ المفرد (ذا)، فقال: "قوله: (أو بالاشتراك) بقي قسمٌ ثالث، وهو: الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان، نحو: (كِلَا رُؤُوسِ الكَبْشَيْنِ)، والمفرد المراد به اثنين نحو:

..... **وكِلَا ذلك وَجْـهٌ وقَبَلْ**

وإلى هذا القسم أشار بقوله: (وإنما صحَّ... إلخ)[٣]."[٤]

والـذي يظهـر صـحَّة رأي اللقـانيِّ؛ لأن الدلالـة علـى الاثنـين لا تنحصـر في نـصٍّ أو اشتراكٍ دون ما سواهما.

الاعتراض السابع: تمام جملة أوزان الاسم بـ(فُعِل)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التصريف)- قوله: "ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد... وإلى مَزِيدٍ فيه...وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر... وزعم قوم إهمال (فُعِل) أيضًا، وأجابوا على (دُئِلٍ) و(رئمٍ) بأنهما منقولان من الفعل، واحتج المثبتون

(١) ممن انتهج هذا التقسيم ابنُ الناظم، والمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، والشاطبي. ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٨٢، وتوضيح المقاصد ٢/٨١٠-٨١١، وإرشاد السالك ١/٤٩٧، وشرح ابن عقيل ٣/٦٢، والمقاصد الشافية ٤/١٠١-١٠٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٤٠-١٤١، وشرح الكافية ٢/٩٣٠.

(٣) يعني الأشموني في شرحه على الألفية ٢/١٥٤-١٥٥ حين قال: "وإنما صح قوله:

إنّ للخَيْر وللشَّرِّ مَدًى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

لأنَّ (ذا) مثناة في المعنى".

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٣٩٢.

بـ(وُعِل) لغة في الوَعِل، وإنما أُهمل أو قلَّ لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول. والرباعيُّ المجردُ مفتوح الأول والثالث...، وللخماسي المجرد أربعة... فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون."[1]

فاعترض اللقاني تمام العشرين بإهمالهم الوزن (فُعِل)، ويقول: "قوله: (فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون) إنما يتم هذا العدد بإدخال (فُعِل) وقد تقدم فيه الخلاف."[2]

ولا يمكن الاعتداد بهذا الاعتراض؛ لأن ابن هشام لم يورد إهمالهم الوزن على الموافقة، ولذا عبَّر بقوله: (زعم)، بل جاء به مرتضيًا به، مضعِّفًا إهمالهم إياه، وقال خالد الأزهري: "وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقًا عليه؛ إما لضعف القول بإهماله، ولذا قال: (وزعم قوم إهمال فُعِل))، وإما للتغليب."[3]

الاعتراض الثامن: وقوع الياء في (مَفْعُوْل) طرفًا رابعة فأكثر

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الإبدال)– في قوله: "فصلٌ في إبدال الياء من أختيها الألف والواو... وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائل:... الرابعة: أن تقع طَرَفًا رابعة فصاعدًا... الثامنة: أن تكون لام مفعوله الذي ماضيه على (فَعِلَ) –بكسر العين– نحو: رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ... فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح، نحو: (مَغْزُوٌّ) و(مَدْعُوٌّ)"[4]

قال اللقاني: "قوله: (أن تقع رابعة فصاعدًا) ينبغي أن يستثني من هذا لام (مَفْعُوْل) الذي ماضيه على (فَعَل) –بفتح العين–، كـ(مَغْزُوٌّ)، و(مَدْعُوٌّ)؛ فإنه يجب فيهما التصحيح، على ما سيأتي في المسألة الثامنة، وكأنَّ المرادَ بهذه الواوِ المذكورةِ في المسألة الرابعة الواوُ الواقعةُ

(١) أوضح المسالك ٤/٣٦٠-٣٦١.
(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٨٨.
(٣) التصريح ٢/٦٦٠.
(٤) أوضح المسالك ٤/٣٨٥-٣٩٠.

في ماضٍ، أو اسمِ مفعولٍ له مضارعٌ، أو اسمِ فاعلٍ قُلِبَت فيه لسببٍ، وإلا فالمسألةُ الثامنةُ داخلةٌ في المسألة الرابعة، فتأمله."[1]

فرأى اللقاني أنَّ بين المسألتين الرابعة والثامنة تداخلًا، وأنْ لو استثنى من القول في الرابعة لام (مَفْعُول) الذي ماضيه على (فَعَل)، لسلِم من التداخل.

وما رآه اللقاني أقرب في صحة التقسيم، ولو التزمه ابن هشامَ لما قام عليه مثل هذا الاعتراض.

الاعتراض التاسع: منع وجواز إدغام أُولى التاءين أوَّل المضارع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإدغام)- في قوله: "يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطًا:... وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام... ويجوز الوجهان أيضًا في ثلاث مسائل أخر: ... إحداهن: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع".[2]

ويقول اللقاني: "قوله : (ففي هذه الأنواع السبعة... إلخ) سيأتي أن أُولى التاءين الزائدتين في أول المضارع يجوز فيها الفك والإدغام، فينبغي استثناؤها من قوله هنا: (ففي هذه الأنواع السبعة ... إلخ)."[3]

فاعترض اللقاني على ذِكْرِ ابنِ هشام شروطَ إدغام أوَّل المثلين على سبيل الوجوب، ثم ذَكَر التاءين في أول المضارع على سبيل جواز إدغامهما، وكان عليه أن يستثنيهما أولًا من الأنواع السبعة.

ويجاب عن اعتراض اللقاني بأنَّ ابن هشام استثنى ذلك في الشرط الثاني حين قال: "الثاني: أن لا يتصدَّرَ أولهما كما في: (دَدَنٍ)."[1]

---

(١) حواش على توضيح الألفية ٤٩٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/٤٠٨-٤١٠.

(٣) حواش على توضيح الألفية ٤٩٨.

المطلب الثاني: عدم تبايُن الأقسام

فيه اعتراضات اللقاني على قِسْمة ابن هشام، فتارةً لا تتباين أقسامه، وتارة تتداخل، وتارة يقسِّم الشيء إلى نفسه، وتارة يجعل القسم قسيمًا. والمآخذ هي على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: اشراك لفظ (النكرة) بين نوعيه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- إشراك لفظ (نكرة) لكلٍّ من نوعي الاسم النكرة، وذلك حين قال: "الاسم نكرةٌ، وهي الأصل، وهي عبارةٌ عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل (أَلْ) المؤثرة للتعريف، كـ(رَجُلٌ، وفَرَسٌ، ودَارٌ، وكِتَابٌ).

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أَلْ) المؤثِّرة للتعريف، نحو: (ذِيْ، ومَنْ، ومَا)."[٢]

ويرى اللقاني أنَّ في تعبيره إشعارًا بأنَّ اللفظ وُضع لكل قسم من القسمين على حِدة، بينما الأَوْلى القول بأنَّ النكرة مما شاع في جنس موجودِه؛ لأنَّه موضوع لمعنى واحد ينقسم للنوعين، قال اللقاني: "قوله: (عبارةٌ عن نوعين) مقتضاه أنَّ لفظَ (نكرةٌ) مشترك بين النوعين، أي موضوع لكل منهما بمفرده، والحقُّ أنه متواطئٌ، أي موضوع لمعنى واحد كلِّي ينقسم إليهما، فالوجه أن يقول: عبارةٌ عما دلَّ على شائعٍ، وهو نوعان."[٣]

وهو مما استدرك به خالد الأزهري على ابن هشام؛ حيث حدَّه بقوله: "الاسم ضربان على الأصح، نكرة؛ وهي الأصل...، وهي بالحدِّ عبارةٌ عما شاعَ في جنسٍ موجودِهِ مقدَّر"[٤]، والزهري قال ذلك لما رأى أنَّ ابن هشام قسَّم النكرة مشتركةً بين النوعين.

وصنيع ابن هشام هنا في تقسيمه هو عين ما فعله ابنُ القيم، والمرادي[١] في شرحهما الألفية.

---

(١) أوضح المسالك ٤٠٩/٤.

(٢) أوضح المسالك ٨٢/١-٨٣.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٧٠.

(٤) التصريح ٩٣/١.

بينما عَدَل ابن هشام عن جعل النكرة بهذا اللفظ المفضي إلى اشتراكٍ بين القسمين في (قطر الندى)، وشرح (اللمحة البدرية)، و(الجامع الصغير)[٢]، حيث أردفَ التقسيمَ بالقول بدلالة شيوعه في جنسه.

واعتراض اللقاني في هذا التقسيم قائمٌ على ابن هشام؛ لأن لفظ (النكرة) موضوع للمفهوم الكلي الصادق على كل من أفراد جنس النوعين، فلا يخص بعضًا دون بعض، بل يُستعمل في كلٍّ منهما؛ لأصالة وضعه في معنى واحد، إضافةً إلى إقرار ابن هشام بعدوله عن هذا التقسيم المباشر إلى التعبير بالشيوع.

الاعتراض الثاني: ما يُؤلَف من الأعلام

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: العَلَم)- جعْلَ (القبائل) تحت قسم (ما يُؤْلَف) من مسمى العلم، قال ابن هشام: "ومسماه نوعان:

أولو العلم من المذكرين كـ(جَعْفَر)، والمؤنثات كـ(خِرْنِق).

وما يؤلف: كالقبائل كـ(قَرَن)، والبلاد كـ(عَدَن)".[٣]

ويقول اللقاني: "قوله: (كالقبائل) لا يخفى أنها من أولي العلم؛ إذ القبيلة نوعٌ من الناس، فلو قال: (ما يؤلَفُ من غيرِهم كالبلدان... إلخ) لأجاد."[٤]

ووجه اعتراض اللقاني عائد إلى شقين:

الأول: أنَّ الأَوْلى جعل القبائل من قِسم (أولو العلم)، بينما عدَّها ابن هشام من (ما يؤلف) من الأعلام.

(١) ينظر: إرشاد السالك ١/١١١، وتوضيح المقاصد ١/٣٥٦.

(٢) ينظر: قطر الندى ٨، وشرح اللمحة البدرية ١/٣٣١، والجامع الصغير ١٨.

(٣) أوضح المسالك ١/١٢٣.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٨.

الثاني: أنَّ الأوْلى التعبير عن هذا النوع الآخر بالقول: (ما يؤلف من غيرهم) -أي: من غير أولي العلم-؛ إذ هو أجود في التسمية.

وقد تبع ابنُ الناظم، وابنُ القيمِ، والشاطبيُّ، وابنُ طولون[1] -ممن وقفت عليهم من شُراح الألفية-، ابنَ هشام في جعل (القبائل) ضمن النوع الذي يؤلف من الأعلام، أما المكوديُّ[2] فقد اتفق مع اللقانيِّ في أنْ جعل (القبائل) من (أولو العلم).

والذي يظهر أنَّ تضمين ابن هشام (ما يؤلف) بـ(القبائل) أوْلى مما اعترض عليه اللقاني عليه؛ حيث قصد التقسيم إلى أولي العلم قسمًا مستقلًا من أنواع مسمى العلم، واقتصر فيه على المذكَّرِيْن والإناث دون غيرهم، ثم أدخل في القسم الآخر كل ما سواهم، و عليه يُقدَّم شِقُّ اعتراض اللقاني الثاني، وهو الذي استحسن فيه تسمية النوع الآخر من مسى العلم بـ(ما يؤلف من غير الأعلم)، وقد مشى على هذه التسمية المكوديُّ، وابن عقيل، وابن طولون، والأشموني في شرحهم للألفية.[3]

الاعتراض الثالث: حرفية الموصول (الذي).

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الموصول)- عدَّ الموصول (الذي) قسمًا من الموصول الحرفي، وهو الداخلة عليه (أَلْ) التي هي من خصائص الاسم، قال ابن هشام في أقسام الموصول: "وهو ضربان: حرفيٌّ، واسميٌّ:
فالحرفيُّ: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو ستة: أنَّ، وأنْ، وما، وكي، ولو، والذي."[4]

ويقول اللقاني: "قوله: (ولو، والذي) يُشكل كون (الذي) حرفًا بكون (أَلْ) داخلة عليه؛ لأنها بجميع أقسامها من خواصِّ الاسمِ."[5]

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٨، وإرشاد السالك ١٣١/١، والمقاصد الشافية ٣٥٦/١، وشرح ابن طولون ١١٧/١.

(٢) ينظر: شرح المكودي ٢٨.

(٣) ينظر: شرح المكودي ٢٨، وشرح ابن عقيل ٦٢/٣، وشرح ابن طولون ١١٧/١، وشرح الأشموني ١٥٩/٢.

(٤) أوضح المسالك ١٣٧/١.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠١-١٠٢.

واعتراض اللقاني موجَّهٌ إلى قِسمة ابن هشام، حيث جعل الموصول (الذي) قسمًا من الموصول الحرفيِّ.

وابن هشام في حرفيَّته متابعٌ لابن مالك[1]، أما اللقاني فبرأيه موافقٌ للرضي الذي قال: "وأما (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها؛ للَّام فيها".[2]

وقد خرَّج بعضهم هذا الإشكال بأنَّ مرادَ الرضيِّ من اسميتِها هو المحلُّ لها، وأما مراد ابن هشام من حرفيتها أنها تؤول بالمصدر، فلا منافاة بينهما.[3]

لكن يبقى إشكالٌ-أيضًا- في هذا التخريج، وهو أنَّ ابنَ هشام قد عدَّها ضمن قسم الاسميِّ أيضًا، يعني أنها مشتركة بينهما، واللقاني لا يرى حرفيتها مطلقًا. والصحيح اسمية (الذي)؛ لأنَّها في أصلها مركبة من (ألْ) وما بعدها، و(أل) لا تدخل إلا على الأسماء، فلا يصحُّ عدُّها من القسم الحرفي.

الاعتراض الرابع: أقسام (ألْ) العهدية

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرف بالأداة)- أنْ جَعَل (العلميَّ) قسيمًا للعهد، وذلك في أقسام (ألْ)، حيث قال ابن هشام فيها: "وهي: إما جنسية...، وإما عهدية، والعهد إما ذكريٌّ...، أو عِلميٌّ...، أو حضوري."[4]

واللقانيُّ يرى أنَّ (العِلمي) هو (العهدي)، فلزم من قسمة ابن هشام تقسيم الشيء إلى نفسه، والأصوب عنده التعبير بمصطلح (الحضوريِّ)؛ إذ هو أقرب لصحة القسمة من

(١) ينظر: رح التسهيل ٢١٨/١. وينظر في هذه المسألة: المسائل الشيرازيات ٣٦٠/١-٣٦١ ، والتذييل والتكميل ١٨/٣، وارتشاف الضرب ٩٩٦/٢، ومغني اللبيب ٧٠٩، وتعليق الفرائد ٢٥٨/٢، والتصريح للأزهري ٤١٤/١.

(٢) شرح الكافية ٢٥٦/٣.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٣٠/١.

(٤) أوضح المسالك ١٧٩/١.

(العِلمي)، ويقول: "قوله: (أو عِلميٌّ) العلميُّ: هو العهديُّ؛ إذ العهد هو العِلم، فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه، فالصواب: (أو حضوريّ)،كما عبّر به في عَلَم الجنس[١]."[٢]

وقد وافق اللقانيَّ الفاكهيُّ، والسجاعيُّ[٣] في إثبات العهد (الحضوري) مكان العهد (العلمي)، لكنهم في قسمتهم وافقوا ابن هشام في (مغني اللبيب)[٤]، حيث جعل للعهد ثلاثة أقسام هي: (الذِكري، والعِلمي، والحُضوري)، بينما لم ينصَّ على القسم الثالث (الحضوري) في شرحيْ (قطر الندى)، و(شذور الذهب)[٥]، وجعل قسمة (ألْ) العهدية ثنائية من: العهد الذكريِّ، والعهد الذهني، دون إيراد للحضوريِّ أو العلمي!

كما وافق خالدُ الأزهري[٦] ابنَ هشام في أقسام العهد التي في (التوضيح)، بينما قسَّم بعضُ شراح الألفية العهديةَ إلى قسمين -فقط- هما: الذكريُّ، والعِلمي، كابنِ الناظم، وأبي حيَّان، والشاطبي.[٧]

واعتراض اللقاني يبدل القسم الثاني من أقسام العهد عند ابن هشام وهو (العلمي) بـ(الحضوري)، والقسم الثالث عند ابن هشام هو (الحضوري) ففي اعتراضه إشكالٌ أيضًا!

لكن الذي يظهر أنَّ نسخة اللقاني أُثبت فيها مصطلح (العِلمي)، بينما في غيرها (الحُضوري)، وهو ما نصَّ عليه ياسينُ الحمصي حيث قال معقِّبًا على اعتراضه: "وهذا على ما في بعض النسخ، وفي بعضها: (أو حضوري) كما قال الشارح[٨]، ولا إشكال في هذا

(١) حيث قال١/١٣٢: "والعَلم الجنسيُّ: اسم يعيّن معناه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية".

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٤.

(٣) ينظر: مجيب الندا ١/٢٢٧، وحاشية السجاعي ٣٩، ب

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٢.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ١١٢، وشرح شذور الذهب ١/١٩٥.

(٦) ينظر: التصريح ١/١٨٢.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٠، ومنهج السالك ٣٣، والتذييل والتكميل ٣/٢٣٠-٢٣١، والمقاصد الشافية الشافية ١/٥٥٣.

(٨) يعني الأزهري في التصريح، حيث قال: "وفي بعض النسخ: إسقاط (حضوري) وإثبات (علمي) مكانه". التصريح١/١٨٢.

النوع، لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني؛ فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بـ(حضوري) يظهر ما في غالب النُسخ من التعبير عنه بـ(عِلمي)، وعلى ذلك شرح الشارح، وأما على نسخة التعبير عن الثالث بـ(علمي) لا يظهر التعبير عنه بذلك، فلعلَّ المصنف عبر عنه بـ(ذهني) فليحرر."[1] فتصير أقسام (أَلْ) العهدية إلى (ذِكريٍّ) و(ذِهنيٍّ) و(عِلميٍّ)، ووجه اعتراض اللقاني أنَّ العِلم هو العهدُ، فالأَوْلى جعْلُ العلميِّ حضوريًا.

واعتراض اللقاني يندفع إذا علمنا أنَّ في غير نسخته قد أُثبت الحضوريُّ مكان العلميِّ.

الاعتراض الخامس: حالات الخبر

اعترض اللقاني على تقسيم ابن هشام الخبر -في (باب: المبتدأ والخبر)-، حيث قال ابن هشام: "وللخبر ثلاث حالات:

إحداها: التأخر، وهو الأصل كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ) ويجب في أربع مسائل:...، الحالة الثانية: التقدم...، الحالة الثالثة: جواز التقديم والتأخير."[2]

فاعترض اللقاني تقسيمه الخبر إلى ثلاث حالات؛ حيث ينقسم الخبر في الأصل إلى حالتين، وذلك باعتبار حالِه في نفسه، وأما باعتبار حكم حالِه فثلاث حالات، لكنَّ الإشكالَ يبقى في تعبير ابن هشام الذي أدَّى إلى تداخلٍ بين تلك الأقسام؛ إذ جعل القسم الأول من تقسيمه الثلاثي (التأخرُ)، ثم أردفه بمواضع وجوب تأخره، فبذلك جمع بين القسمتين، فيقول اللقاني: "قوله: (للخبر ثلاثُ حالات) اعلم أن للخبرِ باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير، وهما: التقدم، والتأخر، والأصل منهما هو التأخر، أي: من حيث هو، أي: مع قطع النظر عن كونه واجبًا أو جائزًا، وباعتبار حكم هذه الحال ثلاثُ أحوالٍ: وجوبُ التأخر، ووجوبُ التقدم، وجوازُهما، والأصل منهما الجواز؛ إذ الأصل عدم الموجب والمانع.

فالمصنف إن أراد الحالات باعتبار الأول لم يصح قوله: (ثلاث)؛ إذ هي حالتان لا غير، وإن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول: إحداها: وجوب التأخر، وذلك في أربع

(١) حاشية ياسين على التصريح ١/١٤٩.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٠٥-٢١٣.

مسائل؛ لأنَّ قوله: (إحداها: التأخر)، هو أحد القسمين بالاعتبار الأول، وقوله بعد ذلك: (ويجب)، و(يمتنع)[1]، و(الثالثة: جواز الأمرين)، هو أقسام حال الخبر بالاعتبار الثاني."[2]

فاعتراض اللقاني في هذا موجَّهٌ إلى جعل ابن هشام حالات الخبر ثلاثًا، وهما في وضعهما حالتان، كما خلَط بين أقسام أحكام الخبر وبين أقسام حاله في نفسه.

والظاهر صحة اعتراضه هذا؛ ولعله من سهوِ ابن هشام في التقسيم، وإلا فلن يجهل الفرقَ بين الحكم والحال.

ثم وجَّه اللقاني اعتراضًا آخر على تعبير ابن هشام في التقسيم على ذات الموضع، حيث قال: "ثم إنَّ قولَه: (إحداها: التأخر) إن أراد بالتأخرِ فيه الجائزَ كان قولُه: (الثالثة: جواز الأمرين) تكرارًا، وإن أراد الواجب كان تكرارًا مع قوله: (ويجب في أربع مسائل)، وكان قوله: (وهو الأصل) غير صحيح، إذ الأصلُ هو التأخرُ من حيث هو، لا بقيد كونه واجبًا، وكذا قوله: (كـ: زَيْدٌ قَائِمٌ) لا يصحُّ التمثيل به؛ إذ التأخير جائزٌ، فإن أراد: التأخيرُ أعم من كلٍ منهما، اندرج فيه الجائز والواجب، فلا يصح جعْلُ الحالة الثالثة -أعني جواز التقدم والتأخر- مقابلًا؛ أما أولًا: فلأنَّ جواز الأمرين من حيث هو جوازٌ لا يقبل شيئًا من التقدم والتأخر، بل يجامعه، وأما ثانيًا: فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزَين يستدعي أن التأخر الجائز قسيم لمطلق التأخر، وقِسم الشيء لا يكون قسيمًا له."[3]

فيرى أنَّ بتعبير ابن هشام في قسمته تكرارًا من شِقَّين: حين ذكر الحال الأولى من أحوال الخبر في نفسه وهو التأخر، ثم ذكر الحال الثالثة وهي (جواز التقدم والتأخر)؛ إذ التأخر جائزٌ فحصل التكرار. وإن أراد بالحال الأولى التأخر الواجب فالتكرار يحصل مع قوله: (يجب في أربع مسائل)، وهذا يفضي إلى الخطأ في تعيين الأصل لتأخير الخبر.

---

(١) في غالب النسخ أُسقطت الحالة الثانية وهي تقدم الخبر، وأُثبت محلها: ويمتنع: يعني تأخير الخبر. ينظر: التصريح للأزهري ٢١٨/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤٩.

(٣) المصدر السابق ١٥٠.

أما قوله الأخير فلا يتعيَّن؛ لأنَّ ابن هشام لم يقصد بالأصل الوجوب، بل أراد به التأخير، فلم يحصل بذلك خطأ في أصالة التأخير.

واعتراضه الموجَّه إلى تكرار وجوب التأخر فهو ظاهر على ابن هشام؛ لأنَّه أوجب التأخير في مسائل، وهو التقسيم الذي سار عليه غالب النحاة، وجعْله القسمَ الثالث: (جواز الأمرين) يدلُّ على أن القسيمين الآخرين هما الوجوب في التأخير والوجوب في التقديم.

وأما عدم صحة التمثيل بـ(زَيْدٌ قَائِمٌ) لجواز التأخير، فهو اعتراض صائب، لكنَّ ابن هشام قد خلط في التقسيم، فليس من المستبعد أن يكون المثال نتاج ذلك الخلط والسهو.

ثم اعتراضه على جعل (جواز الأمرين) قسيمًا مقابلًا لوجوب التأخر ووجوب التقدم قد أجاب عنه بما يزيل الاعتراض، فقال: "وغاية ما يتمحَّل له أن يقال: (قولُه: إحداها التأخر) على حذف مضاف، وهو (وجوب)؛ وقوله: (وهو) عائد على مطلق التأخر، والتقدير: إحداها وجوب التأخر، والتأخر من حيث هو هو الأصل.
قوله بعد ذلك: (ويجب) بيانٌ لمواضع الوجوب السابق فليتأمل، والله سبحانه أعلم."[1]

المطلب الثالث: ترتيب المسائل

فيه اعترض اللقاني على ترتيب ابن هشام، وذلك حين قدَّم مسألة من حقها التأخير، والمسألة هي:

رفع الضمير بـ(أفعل التفضيل)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- أنْ عدَّ (أفعل التفضيل) مما يرفع المستتر وجوبًا، قال ابن هشام: "وينقسم المستتر إلى: مستترٍ وجوبًا، وهو: ما لا

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٠.

يخلُفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد...، أو بأفعل التعجب، أو بأفْعَلِ التفضيلِ، كـ(مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ)، و ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[1]". [2]

ويرى اللقاني أنَّ من الخطأ عدَّه ضمن ما يرفع المستتر، وهو الذي جعل رفعه للضمير البارز على قلَّة، وفي (مسألة الكحل)[3] باطراد، ويقول: "قولُه: (أو بأفْعَلِ التفضيل) سيأتي في بابِه[4] أنَّ رفعه للظاهر قليلٌ، وأنَّ رفعه له في (مسألة الكُحل) كثيرٌ، ففي عدِّه هنا نظرٌ."[5]

وقال الفاكهيُّ: "وعدَّ في (الأوضح) مما يجب فيه استتار (أفعل التفضيل) نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾ ...، وهو غير ظاهرٍ؛ لأنه قد يرفع الظاهر في (مسألة الكحل)".[6]

وهذا مما يظهر فيه قول اللقاني على ابن هشام، ويؤخذ على الآخَر في اضطراب الأحكام، وعدم استقامة الترتيب.

(١) سورة مريم، ٧٤.

(٢) أوضح المسالك ٨٧/١.

(٣) ضابط مسألة الكحل: أن يكون (أفعل) صفة لاسم جنس مسبوقٍ بنفي أو شبهه، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي-صلى الله عليه وسلم-: "ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"، وقول العرب: "ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ". ينظر: أوضح المسالك ٢٩٧/٣-٢٩٨، وشرح شذور الذهب ٣٨٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٦/٣.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٠.

(٦) مجيب الندا ١٦٥.

المبحث الثاني: الاعتراضات على الأسلوب

وقف اللقاني على أسلوب ابن هشام وتعبيراته، ما بين معترض عليها، ومنتقدٍ، وآخذٍ على إطلاق أحكامه أو تقييدها، وعدم دقته في اختيار بعض الألفاظ، أو ترتيبها، وعلى إشكال عباراته، أو عدمِ الوضوح فيها، وعلى ما فصَّل القول في موضع عليه أن يجمل فيه، ويجيء تفصيل ذلك في الآتي:

المطلب الأول: إطلاق الأحكام أو تقييدها

فيه اعترض على تعبير ابن هشام فيما أطلق العبارة فيه، وكان حق موضعها التقييد، أو قيَّدها فيما عليه فيه أن يُطلق، وتفصيل الاعتراضات على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: صدق علامات الاسم على (كَيْفَ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- إطلاق القول في علامات تمييز الاسم، في قول ابن هشام: "يتميز الاسم عن الفعل والحرف بخمس علامات..."[1]

ويرى اللقاني أنَّ حقَّ القول التقييد، فاللام في (الاسم) للعهد الذهني؛ حيث لم تصدُق العلامات على جميع أفراد الاسم، بل ميَّزَت بعضَ أفراده عن حقيقة الفعل والحرف؛ لحقيقة وشمول اللام فيهما؛ وذلك لأن كل فعلٍ يجب أن تنطبق عليه إحدى العلامات التي ذُكِرت للفعل، وكل حرف لا يصح أن يدخل عليه شيءٌ من علامات الاسم أو علامات الفعل، ويقول: "قوله: (يتميزُ الاسمُ) اللام ليست للحقيقة؛ إذ لا يتميز بها في (كيف) مثلًا، ولا للشمول لذلك، فيتعينُ أنها لما يَصْدُقُ عليه الاسمُ في الجملة. وأما اللام في قوله: (عن الفعل والحرف) فللحقيقة، أو الشمول بلا ريبة."[2]

(١) أوضح المسالك ١/١٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٦.

وقد عزا الشهاب القاسمي قول اللقاني هذا إلى السهو منهُ؛ إذ ما يتميز به بعض الأفراد هو تمييز للجنس، فعلَّق على قول اللقاني: (إذ لا يتميز بها في (كيف)) بقوله: "ينبغي أنْ لا يكون هذا الكلام إلا سهوًا؛ إذ الجنسُ يوجد ويتحققُ في ضمن بعض الأفراد، فالتمييز لبعض الأفراد تمييزٌ للجنس قطعًا؛ لوجودِه في ضِمْنِهِ".[1]

وقد ذكر العُكبريُّ أنْ لا خلاف بين النحويين في اسمية (كيف)، كما ذكر خمسة أدلةٍ على كونها اسمًا، هي: دلالتها على المعنى في نفسها، والإجابة عنها بالاسم، وإبدال الاسم منها، ودخول الجارِّ عليها، وعدمُ صدق ضابطَي الحرف والفعل عليها.[2]

وأما قول اللقاني بأن اللام في (الاسم) ليست للحقيقة فلا وجه له؛ حيث إن المراد صدق أحد العلامات على أحد أفراد الجنس المميَّز، أما نفي كونها للشمول فمتجهٌ فيه اعتراض اللقاني؛ للسبب نفسه، فإنها إن صدقت علامة واحدة على فرد من أفراد الاسم صحَّ القول عنه بأنه اسم، وليس المراد صدقَ جميع العلامات على جميع الأفراد بالأخصِّ كما في العهد الذهني.

كما أنَّ بعض النحويين قال بأنَّ ما ذُكر من علاماتٍ خمس لم تستوفِ جميع علامات الاسم، واستدرك عليها ما منه: صحة إبدال الاسم الصريح منه[3]، وهو واقعٌ على (كيف)، علاوة على دخول الجارِّ عليها كما في قول بعض العرب: (على كيفَ تبيعُ الأحمَرَيْن؟) و(انظر كيفَ يصْنَع)[4]، وهذا كافٍ في إسقاط اعتراض اللقاني.

(١) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٢٩/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ١٢٩-١٣١. وينظر: أسرار العربية ٤١-٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٤.

(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٥/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣، وأوضح المسالك ٥٠/١، وحاشية ياسين على التصريح ٤٢/١.

أما ما قال الشهاب القاسمي بأنها للشمول "بناءً على أن المراد بتَمَيُّزِ الاسم بهذه الخمسة تمييزُهُ بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه"[(١)] فغير موفَّقٍ في الرد على اللقاني لما ذُكر.

الاعتراض الثاني: ما لا يختص من الحروف ولا يعمل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- حصر الحروف بثلاثة أنواع، ليس فيها (ما) و (لا) العاملتين عمل (ليس)، قال ابن هشام: "ويُعرفُ الحرف بأنَّه لا يحسنُ فيه شيءٌ من العلامات التِّسع، كـ(هَلْ)، و(فِي)، و(لَمْ).

وقد أُشير بهذه المُثل إلى أنواعِ الحروف، فإنَّ منها ما لا يختصُّ بالأسماء، ولا بالأفعالِ فلا يعملُ شيئًا".[(٢)]

ويعترض اللقاني على النوع الأول؛ فإنَّ من الحروف ما لا يختص، ولا يعمل، ويقول: "قوله: (ما لا يختص...، فلا يعمل) منقوضٌ بـ(ما) و(لا) النافيتين العاملتين عمل (ليس)؛ فإن خبرهما لا يلزم اسميته."[(٣)]

حيث عملت (ما) و(ما) النافيتين في الاسمِ، مع عدم اختصاصهما به، وتدخلان على الفعل وتُهملان، بينما الخبر فيهما يكون اسمًا، كما يكون جملةً فعلية فعلها مضارعٌ.[(٤)]

وهذا على النظر لمذهب (الحجازيين) وهو إعمالهما، أما (تميم) فيهملونهما مطلقًا، وعلى مذهبهم فلا اعتراض.[(٥)]

(١) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٢٩/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٥/١-٢٦.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٠.

(٤) ينظر: التهذيب الوسيط ١٣٦، والأشباه والنظائر ١٨٠/٢.

(٥) تنظر المسألة في: المقتصد ٤٢٩/١، والتخمير ٥٢١/١، وأسرار العربية ١٢٠، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر ٤٥٢/٢، وترشيح العلل ١٤٨.

وقد استدرك خالد الأزهري، والفاكهيُّ على ابن هشام فذكرا من الأقسام ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال، ويعمل، وذكر تحته (ما، ولا، ولات، وإنْ) المشبهات بـ(ليس).[1]

ثم إنَّ ياسينَ الحمصي قد أجاد في بيان المسألة، فذكر بأنَّ حقَّ المختصِّ العملُ الخاص، لا الإهمال، ولا العمل غير الخاص، وجعل أنواع الفعل إلى: مشترك، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال. ثم يقول: "والظاهر أنَّ حقَّه [يعني المشترك] عدم العمل الخاص، لا عدم العمل مطلقًا، حتى إذا عمل عملًا غيرَ خاصٍّ لا يحتاج لنكتة".[2]

وعلى ذلك ففي عبارة ابن هشام إطلاقٌ -كما انتقدها اللقاني- وتحتاج لتقييد لئلا ترِد عليه (ما) الحجازية.

الاعتراض الثالث: ما يختص من الحروف بالأسماء ويعمل فيها

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- عدمَ دقة التعبير في أثناء تعيين النوع الثاني من أنواع الحروف، حيث عبر بما يسمح بدخول غير أفراد النوع، قال ابن هشام: "ويُعرفُ الحرف بأنَّه لا يحسنُ فيه شيءٌ من العلامات التِّسع، كـ(هَلْ)، و(فِي)، و(لَمْ).

وقد أُشير بهذه الـمُثل إلى أنواعِ الحروف...، ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كـ(في)، نحو: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾[3]، و﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾[4]".[5]

قال اللقاني: "قوله: (فيعمل فيها كـ(في))كان عليه أن يقول: إن لم يكن كالجزء منها؛ لئلا يَرِدَ عليه لامُ التعريف، على أنه ينتقض بلام الابتداء على القول بأنها خاصة بالأسماء، بل بالمبتدأ كما عليه ابن الحاجب[6] وجماعة[1]."[2]

(١) ينظر: التصريح ٣٧/١، ومجيب الندا ٦٠.

(٢) حاشية ياسين على مجيب الندا ٨٦/١.

(٣) سورة الذاريات، ٢٠.

(٤) سورة الذاريات، ٢٢.

(٥) أوضح المسالك ٢٥/١-٢٧.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٣/٢.

ووجه اعتراض اللقاني أنَّ (لام التعريف) واردة على هذا النوع من أنواع الحروف، فكان من الأفضل أن يضيف: (إن لم يكن كالجزء منها)؛ تحرزًا. والنوع منتقضٌ –أيضًا– بلام الابتداء على قول من خصصها بالاسم، والمبتدأ.

وقد تنبَّه خالد الأزهريُّ، والفاكهيُّ[٣] لـ(لام التعريف) فأفرداها في نوعٍ آخر، غير المختصِّ بالأسماء العاملِ فيها، وأنزلاها منزلة الجزء، وجعلاها فيما يختص بالأسماء، ولا يعمل فيها، وهذا مما ينقض اعتراض اللقاني؛ إذ (لام التعريف) مختصة بالاسم، ولا تعمل فيه؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطي العامل لها.[٤]

أما نقضه النوع الثاني من الحروف بـ(لام الابتداء)، فإنَّه أوردها على القول بمن خصصها بالمبتدأ، كابن الحاجب، والزمخشري، وابنِ جني وغيرهم، لكن ابن هشام يرى جواز دخولها على المضارع؛ لمضارعته الاسم، وعلى الماضي المقرون بـ(قد) لشبهه بالمضارع[٥]، فلا نقض عنده.

الاعتراض الرابع: اختصاص وعمل بعض الحروف بالأفعال

اعترض اللقاني على تعبير ابن هشام –في (باب: الكلام وما يتألف منه)– في أثناء تعيين النوع الثالث من أنواع الحروف، حيث عبر بما يسمح بدخول غير أفراد النوع، قال ابن هشام: "ويُعرفُ الحرف بأنَّه لا يحسنُ فيه شيءٌ من العلامات التِّسع، كـ(هَلْ)، و(فِي)، و(لَمْ).

(١) كالزمخشري، وابن جني، وابن الخباز. ينظر: الكشاف ٤/٧٧١، وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٧٠، ومغني اللبيب٣٠٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢١.

(٣) ينظر: التصريح ١/٣٧، ومجيب الندا ٦٠.

(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل٢٢٧، واللباب للعكبري ١/٢٠٧، والكناش ٢/١٤٠، وشرح الأشموني ١/٤٩٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٤٦. وينظر: أسرار العربية ٤٩، والمفضل في شرح المفصل ٣٩٦.

وقد أُشير بهذه المُثل إلى أنواعِ الحروف، فإنَّ منها ما لا يختصُّ بالأسماء، ولا بالأفعالِ فلا يعملُ شيئًا...، ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ(لم)، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[1]"."[2]

ويقول اللقاني: "قوله: (فيعمل فيها كـ(لم))كان عليه أن يقول: إن لم يكن كالجزء؛ احترازًا من حروف المضارعة، على أنَّه ينتقض بحروف التحضيض، فإن أجيب بأنَّ المرادَ بـ(الأفعال) الأفعالُ المضارعةُ، وحروف التحضيض لا تختص بالمضارعة، انتقض ذلك بـ(إن) الشرطية؛ لعملها مع عدم اختصاصها بالمضارع."[3]

فيرى أنه لو عبَّر عن النوع الثالث بقوله: ما يختصُّ بالأفعال، فيعمل فيها كـ(لم) (إن لم يكن كالجزء منها)، لكان ذلك التعبير أفضل؛ لئلا يُفهم منه دخول حروف المضارعة، مع أنَّ النوع منتقض بحروف التحضيض. ثم يورد احتمال إجابة، وهي المرادُ بالأفعالِ أفعالَ المضارَعة التي لا يختص بها التحضيض، وينقض هذه الإجابة بـ(إنْ) الشرطية؛ حيث تعمل بالمضارع وهي غير مختصة فيه، وفيه اعتراض آخر على تقسيمه لأنواع الحروف، حيث تنقص عنه قسم (ما لا يختص، ويعمل).

لكنَّ حروف المضارعة لا تعمل في الأفعال؛ لكونها منها، وقد علل الأشموني عدم عملها بالأفعال مع اختصاصها بها؛ لكونها كالجزء منها فيقول: "لتنزيلهنَّ منزلة الجزء من مدخولهنَّ، وجزء الشيء لا يعمل فيه."[4] فالعامل يتخطاها ولا يعمل فيها. وحروف التحضيض مختصة بالأفعال، كالماضي، والمضارع لكنها مهملة فلا عمل لها.[5]

ثم إنَّ نقضه هذا النوع من الحروف بـ(إنْ) الشرطية هو اعتراض قائم على ابن هشام، حيث لم يجعل من قسمته (ما لا يختص، ويعمل).

---

(١) سورة الإخلاص، ٣.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٥-٢٧.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢١.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/٣٧، وينظر: حاشية الصبان عليه ١/٦٦.

(٥) ينظر: المفصل ٤٣١، والتخمير ٤/١٢٩.

وقد قسَّم بعض النحويين الحروف –من حيث العمل– إلى أقسامٍ ستة، أحدها الذي لا يختص لا بالأسماء، ولا بالأفعال، ويعمل، بينما يرى بعضهم التقسيم إلى مشتركٍ، ومختصٍّ بالأسماء، ومختصٍّ بالأفعال.(١)

الاعتراض الخامس: فعليَّة (خلا) و(عدا) المقرونتين بـ(ما) المصدرية

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: النكرة والمعرفة)– التمثيل بـ(خلا) و(عدا) مسبوقين بـ(ما) المصدرية، ثم القول بتقديرهنَّ أفعالًا، وذلك على وجوب لزوم نون الوقاية إذا نُصب ياء المتكلم بالفعل، أو باسم الفعل، أو بـ(ليت)، قال ابن هشام: "مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلَّي النصب والخفض.

فإنْ نصَبَها فعلٌ، أو اسمُ فعلٍ، أو (لَيْتَ)، وجب قبلها نون الوقاية، فأما الفعل فنحو: (دَعَانِيْ) و(يُكْرِمُنِيْ) و(أَعْطِنِيْ)، وتقول: (قَامَ القَوْمُ مَا خَلَانِيْ، ومَا عَدَانِيْ، وحَاشَانِيْ) إن قدَّرتهنَّ أفعالًا".(٢)

فكان اعتراض اللقاني عليه كونه مثَّل بـ(خلا) و (عدا) وهما مقرونتان بـ(ما) المصدرية، ثم أردف بقوله: (إن قدَّرتهن أفعالًا)، بينما قد ثبتت لهنَّ الفعلية باقترانهن بـ(ما) المصدرية؛ فلا يظهر تقدير الحرف فيهما، ولم يتحقق الشرط إلا مع (حاشا)، يقول اللقانيُّ: "قوله: (إن قدَّرتَهنَّ أفعالًا) هذا الشرط ظاهرٌ في (حَاشَا) دون (مَا خَلَانِيْ) و(مَا عَدَانِيْ)؛ إذ الظاهر في ذلك أنَّ (ما) مصدرية لا زائدة، و(ما) المصدرية لا يليها إلا فعل."(٣)

وقد حاول الصبَّانُ تخريج قول ابن هشام، والإجابةَ عنه بعد أن أورد اعتراض اللقاني، حيث قال: "قوله: (إن قدرتهن أفعالًا) فإن قدرتهن حروفًا أسقطتَ نون الوقاية. وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في (ما خلا) و (ما عدا) لوجود (ما) المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل، ولا يظهر جعل (ما) زائدة. فقوله: (إن قدرتهن أفعالًا) لا يظهر إلا في (حاشا)،

(١) ينظر: مجيب الندا للفاكهي ٦٠، وحاشية ياسين عليه ٨٦/١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ٣٦/١.
(٢) أوضح المسالك ١٠٦/١.
(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٤.

كذا في ياسين عن اللقاني، ولهذا قال في (المغني): "وحاشا إن قُدِّرَت فعلًا"[1]. ويمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير (حاشا) باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه (ما) فتأمل."[2]

لكن قوله الأخير غير مجدٍ في الإجابة عن الاعتراض؛ إذ لا يمكن اعتبارَ تركيبٍ آخر، بينما نصَّ ابن هشام على التمثيل بما اقتُرن بـ(ما)، وقد تحقق كونها مصدرية لا زائدة بنصبها للضمير (ياء المتكلم).

ثم إنَّ تخصيص ابن هشام في (المغني) تقدير الفعلية لـ(حاشا) يُلمح إلى مراده في (التوضيح)، وهو الذي وضَّحه خالد الأزهري حين فصَّل الشرح، وأكمل القول بإنْ قُدِّرت (خلا، وعدا، وحاشا) حروفًا، وجُعلت فيها (ما) زائدة أُسقطت نون الوقاية منها، ويقول: "وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية: (قَامَ القَوْمُ مَا خَلَايْ، ومَا عَدَايْ، وحَاشَايْ) -بنون الوقاية- إن قدَّرتَهنَّ أفعالًا، فإنْ قدرتَهنَّ أحرف جر و(ما) زائدة؛ أسقطتَ النون، وتقديرُ الفعلية هو الراجح، فتثبتُ النون."[3] وبقوله يتوجَّه مراد ابن هشام، ويتضح سهو اللقاني عن ذلك.

الاعتراض السادس: لحاق (كل) بـ(أَلْ) التي لبيان الحقيقة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرف بالأداة)- تعيين (أَلْ) الجنسية لبيان الحقيقة، وهي التي لا يصلح لـ(كل) أن تلحقها، وذلك في قوله: "وهي: إما جنسية، فإن لم تخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة".[4]

فيرى اللقاني عدم الدقة في تخصيصه ذاك؛ إذ يُمكن أن لا تخلفها (كُل)، ولا تكون (أَلْ) فيها للحقيقة، بل يُقصد بها فردٌ مبهم، ويقول: "قوله: (فهي لبيانِ الحقيقة) ينتقضُ

(١) مغني اللبيب ٤٥٠.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٨٠.

(٣) التصريح ١/١١٥.

(٤) أوضح المسالك ١/١٧٩.

بنحو قولك: (أُدْخُلِ السُّوْقَ)؛ حيث لا عهد في سوقٍ خاصٍّ، أي: أُدخل سوقًا، فإنَّ (كُلاًّ) لا تخلُف (أَلْ) فيه، واللام فيه ليست للحقيقة، بل المراد بمدخولها فَرْدٌ مبهم، فليتأمل."[١]

وأجاب ياسين الحمصيُّ بأنَّ (أَلْ) في (أُدْخُلِ السُّوْقَ) هي للحقيقة، لكنهم حملوها على فردٍ لوجود قرينة، قال: "ويمكن أن يجاب بأن (أل) فيما نقض به للحقيقة في الحقيقة، لكن حُمِلت على فَرْدٍ بسبب القرينة، وأن الدخول لا يكون إلا فيه."[٢]

وإجابته هذه تبعد عن الصواب؛ لأنه لا قرينة فيما نقض به، والقول الأقرب هو أنَّ من (أل) الجنسية ما يشار به إلى فرد غير معيَّنٍ من جنسٍ معلوم للمخاطب، كمثل (أُدْخُلِ السُّوْقَ)، فجنس السوق معلوم للمخاطب، غير أنه لم يُرَد به واحدٌ بعينه. ذكر ذلك الخضريُّ[٣] وأحسَنَ حين ذكره، فيلزم ذلك الاعتراض ابنَ هشام.

الاعتراض السابع: قبول ما أصله الفعل لـ(أَلْ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرف بالأداة)- منع قبول ما أصله الفعل لـ(أَلْ) دون تقييد لنوعها، قال ابن هشام: "وقد ترد (أَلْ) زائدة -أي: غير معرِّفة-، وهي إما لازمةٌ...، وإما مجوَّزة لِلمْح الأصل؛ وذلك أن العلَم المنقول مما يقبل (أَلْ) قد يُلمح أصله فتدخل عليه (أَلْ)، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفةٍ كـ(حَارِث)، و(قَاسِم)، و(حسَن)، و(حُسَيْن)، و(عَبَّاس)، و(ضحَّاك)، وقد يقع في المنقول عن مصدرٍ كـ(فَضْل)، أو اسم عينٍ كـ(نُعْمان)...، ولم تقع في نحو: (يَزِيْد)، و(يشْكُر)؛ لأنَّ أصله الفعل، وهو لا يقبل (أَلْ)".[٤]

فيرى اللقاني أنه منع قبول (أَلْ) دون تحديد لماهيتها، وفيه إيرادان، **الأولُ**: إن كان مراده من (أَلْ) الموصولة، فالفعل يقبله على قلة. **والثاني**: إن كان مراده من (أَلْ) المعرِّفة فلم

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٣.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/١٤٩.

(٣) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٩٩.

(٤) أوضح المسالك ١/١٨٠-١٨٣.

يُشترط في (أَلْ) التي للمح الأصل أن يقبلها الفعل –أي: المعرِّفة–، فيقول: "قوله (وهو لا يقبل (أَلْ)) يَرِد عليه إنْ أُريد (أَلْ) من حيث هي: أي معرِّفة أو غيرها، فقولُه: لا يقبلها الفعل، ممنوعٌ؛ لأنه يقبل (أَلْ) الموصولة، وإن كان قليلًا، كما قال الناظم[1]:

..... وَكَوْنُهُ بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

وإن أُريد (أَلْ) المعرِّفة، فقبول الأصل الملموح لها غيرُ مشترط في هذا النوع، أي (أَلْ) المزيدة للمح الأصل، بدليل (الحارث)، و(القاسم)، وأصلهما اسم فاعل، و(أَلْ) الداخلة عليه موصولة، فتدبر."[2]

وقد لمح خالد الأزهري هذا الاعتراضَ فاستدرك بتقييدِ القول بـ(أَلْ) الموصولة، فقال في أثناء شرحه: "ولم يقع دخول (أَلْ) في نحو: (يَزِيْد)، و(يشْكُر) علمين؛ لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل: (أَلْ) غير الموصولة له"[3]، فلا وجه لاعتراض اللقاني؛ إذ دَفْعَه بجملتِه هذا الاستدراكُ.

ثم إنَّه يبعد أن يُريد ابن هشام بـ(أَلْ) المعرِّفة في موضعِ الحديث عن الزائدة، وهي التي قد نبَّه على كونها غير معرِّفة في قوله: (وقد ترد (أَلْ) زائدة، –أي: غير معرِّفة–).

الاعتراض الثامن: تعيين الابتدائية للوصف المتقدم غير المطابق ما بعده

اعترض اللقاني على ابن هشام –في باب (باب: المبتدأ والخبر)– تعيين الابتدائية للوصف المتقدم إن لم يطابق ما بعده، حيث قال ابن هشام: "ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفيٍ، أو استفهام...، وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعيَّنت ابتدائيته، نحو: (أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟)".[4]

(١) ألفية ابن مالك ١٥.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٧–١٢٨.

(٣) التصريح ١٨٦/١.

(٤) أوضح المسالك ١٨٨/١–١٩٢.

ويقول اللقاني: "قوله: (وإذا لم يطابق) يَرِدُ عليه (أفعل التفضيل) مجردًا نحو: (مَا أَفْضَلَ مِنْكَ هَذَانِ؟)؛ فإنَّ رفعَه للظاهر جائزٌ-وإن كان قليلًا-، فتجوز فيه الابتدائية، والخبرية."[(١)]

فيرى أنَّ في تعيين ابن هشام الابتدائية للوصف الذي لم بطابق ما بعده تقييدًا للحكم بما قال؛ إذ يجوز في (أفعل التفضيل) المجردِ الابتدائيةُ، والخبرية؛ لجواز رفعه الظاهر على اللغة الضعيفة.

وقد وافق الدنوشريُّ اللقانيَّ في اعتراضه، بل أفاده منه، حيث علق على قول ابن هشام بتعيُّن الابتدائية للوصف غير المطابق لما بعده بأنَّه في غير (أفعل التفضيل)، قال: "قوله: (تعينت ابتدائيته) محل ذلك في غير نحو: (مَا أفضلَ منكَ الزيدانِ)، فـ(أفضل) خبرٌ مقدم -وإن كان ما بعده مثنى-."[(٢)]

بينما نصَّ الحفيد والخضري[(٣)] على دخول (أفعل التفضيل) ضمن الوصف المذكور؛ لرفعه الظاهر باطرادٍ، فعلى ذلك يصح له الابتداء، قال الخضري: "قوله: (كل وصف) أي: اسمُ فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو صفةٌ مشبهةٌ، أو أفعلُ تفضيلٍ؛ فإنه يرفع الظاهر باطراد في (مسألة الكُحْل) ولا مانع حينئذٍ من كونه مبتدأ، نحو: (هل أَحْسَنَ في عَينِ زيدٍ الكُحْلُ منهُ في عينِ غيرِه؟)، فـ(الكحلُ) فاعل (أحسنَ) أغنى عن الخبر."[(٤)]

والذي يظهر هو تعيُّن الابتدائية دون الخبرية للوصف الذي لم يطابق ما بعده، ومن عدَّ أفعل التفضيل منه فعلى اللغة الضعيفة، ولا تُقدَّم على تعيين ابن هشام.

الاعتراض التاسع: جواز الابتدائية أو الخبرية في الوصف المطابق لما بعده

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- تجويز الابتدائية، والخبرية لما طابق الوصف فيه ما بعدَه إفرادًا، قال ابن هشام: "ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفيٍ أو

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥.

(٢) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١٥٩/١.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد ١٥!/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٠٨/١.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

استفهام...، وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعيَّنت ابتدائيته، نحو: (أَقَائِمٌ أَخَوَاكَ؟)، وإن طابقه في غير الإفرادِ تعينت خبريته، نحو: (أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ؟)، وإن طابقه في الإفراد احتملهما، نحو: (أَقَائِمٌ أَخُوْكَ؟)."[1]

فيرى اللقاني أن احتمال الابتدائية، والخبرية لذلك ينتقض بما كان المقدَّم فيه رافعًا لضميرٍ مجازيِّ التأنيث، أو حقيقيِّه، فتتعين ابتدائيته دون الخبرية، ويقول: "قوله: (احتملهما) ينتقض بنحو: (أَطَالِعٌ الشَّمْسُ؟) و(أَقَائِمٌ عِنْدَكَ هِنْدٌ؟)، فإن الوصف مبتدأٌ لا خبر."[2]

ولا يجوز إعرابه خبرًا مقدَّما؛ لاختلاف الوصف مع مرفوعه في التذكير والتأنيث؛ لأن الإخبار بالمذكر عن المؤنث ممتنعٌ، فوجبت له الابتدائية، ولما بعده أن يكون فاعلًا سدَّ مسدَّ خبره.

وتوجيه الإشكال أنَّ الوجهين يجوزان إنْ لم يمنع من أحدهما مانعٌ، وإلا فالأصل عدم التقديم والتأخير، كما منعوا الخبرية في (أَرَاغِبٌ) من: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[3] للزوم الفصل بينه وبين معموله[4]. قال الدنوشري: "محلُّ جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما، ففي نحو: (أَطَالِعٌ الشَّمْسُ؟) تتعين ابتدائية الوصف، ولا يجوز أن يكون خبرًا؛ لأنه كان يجب تأنيثه حينئذٍ؛ لإسناده إلى ضمير المؤنث...، وينتقض أيضًا بنحو: (أَقَائِمٌ عِنْدَكَ هِنْدٌ؟)، فإن الوصف مبتدأ لا خبر."[5]

وعلى ذلك فلا إشكال فيما نقض به اللقاني؛ لامتناع الإخبار بالمذكر عن المؤنث، لكن على ابن هشام تقييد القول بـ(إن لم يعرِض لأحدهما مانع).

(١) أوضح المسالك ١/١٨٨-١٩٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥.

(٣) سورة مريم، ٤٦.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٩٨، وحاشية الخضري عليه ١/٢١٢.

(٥) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/١٥٩.

الاعتراض العاشر: تحمُّل الخبر المشتق ضمير مبتدئه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- تقييد تحمُّل الخبر المشتق لضمير مبتدئه، قال ابن هشام في الخبر: "وهو: إما مفرد، وإما جملة.

والمفرد: إما جامدٌ فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: (هَذَا زَيْدٌ)...، وإما مشتقٌ فيتحمل ضميره، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)... ويبرُز الضمير المتحمل إذا جرى الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له، سواء ألبَسَ، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ) إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلبسْ، نحو: (غُلَامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ)".[1]

ويرى اللقاني أنَّه قد قيَّد الحكم بتحمُّله لضميرِ مبتدأِ الخبر دون سواه، بينما قد يتحمل الخبرُ ضميرَ مبتدأ ليس له، ويقول: "قوله: (فيتحمَّل ضميره) أي ضمير المبتدأ ذلك الخبرُ، ولا يخفى أنه منتقضٌ بنحو: (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو)، فإن الضمير الذي رُفِع بـ(ضاربُه) ليس لمبتدئه، بل لمبتدأ الجملة، أعني (زيدًا). على أن مثالي الموضح في الوصف الجاري على غير من هو له، الضمير فيهما عائدٌ على غير مبتدئه البتة."[2]

كما يرى أنَّ في مثاليه فيما جرى الوصفُ على غير من هو له نقضًا لما سبق من حكمه؛ حيث عاد فيهما الضمير على غير مبتدأ الخبر.

ونقل ياسين الحمصيُّ اعتراضَ اللقاني ثم علَّق -موافقًا له- بأنَّ الضمير عائدٌ على عموم المبتدأ، لكن ذلك عند غير عبارة المنصف؛ لأنَّه قيَّده بقوله: (ضمير المبتدأ)، فلو لم يقيده لكان أسلمَ من النقض، يقول: "وقد يقال بأن الضمير في غير المصنف ضميره عائد

(١) أوضح المسالك ١/١٩٣-١٩٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٧.

على المبتدأ أعم من مبتدئه، فلو لم يقيِّد بضمير ذلك المبتدأ -كالنظم[1]- لسلم من الانتقاض."[2]

وذكر الصبَّان أن المراد هو رجوع الضمير على مبتدأ ذلك الخبر، ولا يرِد عليه نحو: (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو)؛ لأن الكلام على الغالب، ولأن القول فيما بعدُ بإبراز الضمير المتحمَّل تنبيه على خلاف الغالب.[3]

لكن الذي يظهر أنَّ قولَ ابن هشام: (وإما مشتقٌّ فيتحمل ضميره) فيه عودٌ على المبتدأ عمومًا، وليس للخاص به؛ بدليل تعبيره بعدم التقييد فيما بعدُ بقوله: (ويبرز الضمير المتحمَّل إذا جرى الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له)، فعلى ذلك لا ينتقض بمثاليه -أيضًا- حكمه.

الاعتراض الحادي عشر: امتناع تحمل الخبر المشتق ضمير مبتدئه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- منع تحمل الضمير العائد على المبتدأ إنْ رفع الخبرُ المشتقُّ ظاهرًا، في قوله عن الخبر: "وهو: إما مفرد، وإما جملة.

والمفرد: إما جامدٌ فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو: (هَذَا زَيْدٌ)...، وإما مشتقٌ فيتحمل ضميره، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ)... إلا إن رفع الظاهر نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ)".[4]

ويقول اللقاني: "قوله (إلا إن رفع الظاهر) ينتقض بنحو: (زيدٌ ما قَائِمٌ إلا هو)، إذا قُدِّر (هو) مرفوعًا بـ(قائم) لا مبتدأ، أي بدلًا من المبتدأ[5]."[6]

---

(١) حيث قال ابن مالك، ١٧:

..... وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/١٦١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٩٠.

(٤) أوضح المسالك ١/١٩٣-١٩٤.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١/٣٦٧، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١/١٧٩.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٧.

فيرى أنَّ ابن هشام لم يُصبْ حين قيَّد القول باشتراطه للخبر المشتق تحمُّل ضمير المبتدأ الذي لم يرفع ظاهرًا، فينقض تقييده بمثل: (زيدٌ ما قَائِمٌ إلا هو)؛ إذ المشتق (قائمٌ) رَفَعَ ظاهرًا وهو (هو) على أنه بدل من المبتدأ.

ويُجاب عن اللقاني بأنَّ الحصر مما عرض على القاعدة، فاقتضى بروز الضمير، وإلا فحقُّه الاستتار كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، وتحمُّل المشتق ضميرًا عائدًا على المبتدأ.[1]

الاعتراض الثاني عشر: ظهور الضمير المتحمَّل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- عدم تخصيصه القول بوجوب إبراز الضمير، قال ابن هشام: "وهو: إما مفرد، وإما جملة. والمفرد: إما جامدٌ فلا يتحمل ضمير المبتدأ...، وإما مشتقٌ فيتحمل ضميره... ويبرُز الضمير المتحمَّل إذا جرى الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له، سواء ألبَسَ، نحو: (غُلَامُ زَيْدٍ ضَارِبُهُ هُوَ) إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يُلبسْ، نحو: (غُلَامُ هِنْدٍ ضَارِبَتُهُ هِيَ)".[2]

فيرى اللقاني ضرورة النصِّ على التخصيص بظهور الضمير المتحمَّل إذا لم يُلبس الاستتار، دلَّ عليه قولُ ابن مالك بعدم تأتِّي المنفصل في موضعٍ يمكن فيه استعمال المتصل، قال: "قوله: (أو لم يُلبس) ينبغي أن يُخَصَّ بظهوره إذا لم يُلبس استتارُهُ عمومُ قوله[3]:

وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ .....إلخ."[4]

وقد نقل ياسين الحمصي، والصبان[5] اعتراض اللقاني، وعلَّق الحمصي حين نَقَله بقوله: "وإنما يحتاج إلى التخصيص إذا لم يقل بظاهر كلام الرضيِّ[1] من أن البارز تأكيدٌ لمستترٍ."[2]، بينما سكت الصبان عن اعتراض اللقاني في نقله.[3]

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٠/١.

(٢) أوضح المسالك ١٩٣/١-١٩٤.

(٣) ألفية ابن مالك ١٣.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٦٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩١/١.

الاعتراض الثالث عشر: اشتراط حصول الفائدة للابتداء بالنكرة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- اشتراط حصول الفائدة للابتداء بالنكرة، في قوله: "ولا يبتدأ بنكرة، إلا إن حصلت فائدة؛ كأن يخبر عنها بمختصٍّ مقدم ظرفٍ، أو مجرور".(٤)

فيصحِّح اللقاني شرطَه من حصول الفائدة إلى العلم بحصولها؛ لأن الحصول متأخرٌ عن الابتداء، ويقول: "قوله (إلا إن حصلت فائدة) ينبغي أن الشرط هو العلم بالحصول لا الحصول؛ لتأخُّرِه عن الابتداء، والشرطُ مقارن."(٥)

فالابتداء مُقدَّم وبه يُعلمُ عن حصول الفائدة، فكيف يشترط الحصولَ والعلم بحصول الفائدة لم يحصل بعد!

وقد نقل ياسين الحمصي اعتراض اللقاني(٦)، وسكت عنه، وأجاب الصبان بعد نقل الاعتراض بأنَّه يتجه ويظهر إن أُريد الحصولُ بالفعل، أما إن أُريد الحصولُ بالشأن فلا وجه له، قال: "قوله: (إلى حصول الفائدة) أي: عِلْمُ حصولها؛ إذ نفس الحصول متأخر عن الابتداء والشرط مقارن. قاله الناصر. وهو إنما يظهر إذا أُريدَ الحصولُ بالفعل، لا الحصولُ بالشأن، فافهم."(٧)

(١) ينظر: شرح الكافية ٤٢٦/٢.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١٦٣/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩١/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٠٣/١.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤٦.

(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٣٥/١.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٩/١.

ومنه يتضح مرادُ ابن هشام من التعبير بحصول الفائدة، لا بالعلم بحصولها، ومما يؤيد القول أن ما من شراح الألفية استخدم التعبير بالعلم بالحصول –حسب ما توصلت إليه–، وأنَّ ابن مالك قد عبر في الشرط بحصول الفائدة، ولم يعبر بالعلم بحصولها.(١)

الاعتراض الرابع عشر: تساوي المبتدأ والخبر ومعرفتهما

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: المبتدأ والخبر)– القول بمعرفة، أو تساوي المبتدأ والخبر لما يجب فيه تأخر الخبر، قال ابن هشام: "وللخبر ثلاث حالات:

إحداها: التأخُّر، وهو الأصل، كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجب في أربع مسائل:

إحداها: أن يُخاف التباسُه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة".(٢)

فيرى اللقاني أفضلية الاقتصار على القول بتساويهما دون إيرادٍ لمعرفتهما؛ حتى يدخل في قوله ما كان الخبر فيه نكرةً؛ لجواز تقدُّمه، وابتدائيته، أو خبريته عند سيبويه، ويقول: "قوله: (أو متساويين)، لو اقتصر على قوله: (وذلك إذا كانا متساويين)، وأراد به التساوي في جواز الابتداء، لكان أولى، ليندرج فيه نحو: (زيدٌ رجلٌ صالحٌ)؛ لأنَّه لو قدم الخبر فيه وقيل: (رجلٌ صالحٌ زيدٌ)، لجاز عند سيبويه في المقدَّم أنْ يكون خبرًا ومبتدأً."(٣)

وعلَّل ياسين الحمصي عدم اكتفاءِ ابن هشام بالمتساويين لصحة الابتداء بهما عن المعرفتين، وذلك للاحتراز عن توهم التساوي في رتبة التعريف، ويقول: "وقد يقال: لم يكتف بقوله: (متساويَيْن)، مع قوله: (المعرفتين) لتساوِيْهِما بصحة الوقوع مبتدأ؛ لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف."(٤)

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٠٥.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥١.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ١/١٧٢.

ثم إن مِن شراح الكافية مَن رمى إلى أنَّ المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص، وأنَّ المراد بالمعرفتين أعمُّ من تساويهما في رتبة التعريف، ومرادهم من التخصيص أنَّ المبتدأ أَزْيَد تخصيصًا من الخبر، فيمتنع تقديم الخبر. أفاد ذلك الشهاب القاسمي.(١)

وعلى كلٍ، فإنَّ قول ابن هشام بـ(المعرفتين) و(المتساويين) يطلبهما المقام، ولكلٌ منهما دلالته عند ابن هشام، كالتساوي في مراتب التعريف، فلا يمكن لـ(المتساويين) القيام بالمحل ليدخل فيه ما لا يدخل بـ(المعرفتين).

الاعتراض الخامس عشر: لزوم تأخير مخصوص (نِعْمَ) و(بِئْسَ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- تقييد خبر (نِعْمَ) و(بِئْسَ) بالتأخير، قال ابن هشام: "وأما حذفه وجوبًا فإذا أُخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ لمجردِ مدحٍ...، أو بمخصوصٍ بمعنى (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) مؤخرٍ عنهما نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) و (بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو) إذا قُدِّرا خبرين، فإن كان مقدمًا نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) فمبتدأ لا غير".(٢)

فاعترض عليه اللقاني زيادة قيد تأخير مخصوصِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، ويقول: "قوله: (مؤخَّرٍ عنهما) هذا القيد وإن كان لا يضر، لكنَّه غيرَ محتاجٍ إليه؛ إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوصُ خبر مبتدأ، ولا يكون كذلك متقدمًا، فليتأمل."(٣)

ووجه اعتراضه أنَّ الخبر مخصوصُ (نِعْم) و(بِئْسَ) لازم التأخير، وإلا لكان مبتدأً خبره الجملة، كما أوضح ابن هشام فيما بعد حين قال: (فإن كان مقدمًا نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) فمبتدأ لا غير).

(١) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ١/١٧٢.

(٢) أوضح المسالك ١/٢١٧-٢١٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٥.

واعتراض اللقاني هذا وارد على ابن هشام، أما من قال بأنَّه من بيان واقعه كالصبَّان في قوله: "قوله: (المؤخَّر) بيانٌ للواقع؛ إذ لا يكون المخصوصُ خبرًا إلا إذا أُخر."[1] فلا يزيل الاعتراض عليه؛ لأنه وإن أبان الواقع فالمقام غير محتاج إليه؛ للزوم التأخير.

الاعتراض السادس عشر: تصرُّف الفعل الناسخ (دام)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: كان وأخواتها)- التعبير بما يُفهم الإطلاق في تصرف الفعل الناسخ (دام)، وذلك في أقسام تصرف الأفعال الناسخة، حيث قال: "وهذه الأفعال في التصرف ثلاثة أقسام:

١- ما لا يتصرف بحالٍ، وهو (ليس) باتفاق، و(دام) عند الفراء، وكثير من المتأخرين.

٢- وما يتصرف تصرفًا ناقصًا، وهو (زال) وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمرٌ، ولا مصدر، و(دام) عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعًا."[2]

فذكر اللقاني أنَّ في تحريد لفظ (الأقدمين) إشعارًا باتفاق النحويين على استعمال (دام) متصرفًا، مما فيه مخالفة لقوله السابق فيما لا يتصرف، يقول: "قوله: (عند الأقدمين) لو قال: عند جمهور الأقدمين، وبعض المتأخرين مراعاةً لما قبله كان أظهر."[3]

وذلك لأنَّ من النحويين مَن وافق الفراءَ في عدم تصرف (دامَ) مطلقًا، كابنِ الدهان، وابن الخبَّاز، وغيرهم.[4]

وقد تنبَّه خالدُ الأزهريُّ لإغفال ابن هشام ذكر (بعض المتأخرين) فاستدرك عليه بأنْ قال: "و(دام) عند الأقدمين، وقليل من المتأخرين"[5]، ففي تقييده تنكيت على نص ابن هشام، والظاهر توجهه، ويبقى النقد على قول ابن هشام: (عند الأقدمين)، فلو أضاف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٣٢٤.

(٢) أوضح المسالك ١/٢٣٨.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٦٥.

(٤) ينظر: توجيه اللمع ١٣٥، وارتشاف الضرب ٣/١١٥٨، النكت الحسان ٦٩.

(٥) التصريح ١/٢٣٩.

(جمهور) لكان أحسن وأظهر في المعنى كما استحسنه اللقاني. قال ياسين الحمصي: "ولو مزج الشارح بين (عند) ولفظ (الأقدمين) (جمهور) وفى بالتنكيت."[1]

الاعتراض السابع عشر: إفادةُ الإضافة التخفيفَ ورفعَ القبح

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- جعْلَ النوع الثالث من أنواع الإضافة مما يفيد التخفيف، أو رفع القبح، قال ابن هشام: "...وإنما تفيد هذه الإضافَةُ التخفيفَ أو رَفْعَ القُبْحِ."[2]

فنقَضَ اللقاني قوله بما لا يفيد شيئًا من ذلك، فقال: "قوله: (وإنما تفيد هذه... إلخ) قد يقال: هذا منقوضٌ بنحو قوله[3]:

الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ .....

فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفًا، ولا رفْعَ قبحٍ."[4]

فيرى أنَّ ما قاله ابن هشام من إفادة التخفيف، أو رفع القبح، لم يتأتَّ في هذا البيت، مع كون الإضافة فيه داخلة تحت الإضافة التي لا تفيد التعريف، ولا التخصيص، فإنها لم تفد التخفيف لامتناع التنوين مع (أَلْ) في (المستحقة)، كما أن جواز النصب فيها بإعمال المضاف لم يفد رفع القبحِ.

ويجاب عنه بأنَّ اقتران المضاف بـ(أَلْ) من الصور القليلة، وذلك مما دفع ابن مالك لإهمال ذكرها مع ما يغتفر فيه إضافة ما فيه (أل) إلى ما كان فيه ضميره[5]، كما أنَّ النحويين اختلفوا في جواز الإضافة[1]، فكان التقعيد على ما يغلب.

---

(١) حاشية ياسين على التصريح ١/١٨٧.

(٢) أوضح المسالك ٣/٩٢.

(٣) من الكامل، لم أقف على قائله، وهو صدر بيت عجزه: (مِنِّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا). ينظر البيت في: توضيح المقاصد ٢/٧٩٣، والمساعد ٢/٢٠٣، والمقاصد النحوية ٣/٣٩٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٩٤-٣٩٥.

(٥) حيث قال في ألفيته ٣٦:

الاعتراض الثامن عشر: تعريف (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وتنكيرهما

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- إطلاق القول في تعريف (قَبْلُ) و(بَعْدُ) دون تقييد بكون المضاف إليه معرفة، قال ابن هشام: "ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ:

إحداها: أن يُصرَّح بالمضاف إليه...

الثانية: أن يُحذَف المضاف إليه، ويُنوى ثبوتُ لفظه، فيبقى الإعراب، وترك التنوين، كما لو ذكر المضاف إليه...

الثالثة: أن يُحْذَفَ، ولا يُنْوَى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير...، وهما نكرتان في هذا الوجه؛ لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا، ولذلك نُوِّنَا، ومعرفتان في الوجهين قبله".[٢]

وقال اللقاني: "قوله: (ومعرفتان في الوجهين... إلخ) إطلاقٌ حقه التقييد بما إذا كان المضاف إليه معرفةً. ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبنيٌّ على أن المعنى تَغَيَّرَ."[٣]

ووجه اعتراضه قائم على أنَّ ابن هشام وصفَ (قَبْلُ) و(بَعْدُ) في الوجهين الأولين بأنهما معرفتان، دون أن يقيِّد الأمر بتعريف المضاف إليه. وقد لمح خالد الأزهري هذا الإطلاق، فاستدرك وبيَّن حين قيَّده بتعرُّفهما بالإضافة، قال: "وهما معرفتان في الوجهين قبله بالإضافة لفظًا في الأول، وتقديرًا في الثاني".[٤] ويمكن الإجابة عن هذا الاعتراض بأنَّ في الإضافة إفادة تعريف، وبقاء المضاف إليه في الوجهين الأولين يغني عن التقييد بكون المضاف إليه معرفة.

ووصلْ أل بذا المضافِ مُغتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٧٩٣/٢، وهمع الهوامع ٥٠٨/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٥٤/٣-١٥٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٢٤.

(٤) التصريح ٧٢٠/١.

الاعتراض التاسع: تحويل الصيغ للمبالغة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: إعمال اسم الفاعل)- تقييد القول بما تُحَوَّلُ صيغته بالفاعل، قال ابن هشام: "تُحَوَّل صيغةُ (فاعلٍ) للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعَال بكثرة، وإلى فَعِيلٍ، أو فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ، فيعمل عَمَلَه بشروطه..."[١]

فيرى اللقاني أنَّ في تعبيره دلالةً على اقتصار تحويل الصيغة للمبالغة والتكثير بصيغة (فاعل) دون غيره، بينما عُلم أنَّ غيرَها مُحوَّل لذات الغرض، ويقول: "قوله: (تُحَوَّل صيغةُ فاعلٍ) يدل على أن غيرها لا يُحَوَّل، ومعلومٌ أنَّ (شَبِيْهَة) محول من (مُشْبِهَه)؛ لأن فعلها (أَشْبَهَه)."[٢]

وقد أجاب ياسين الحمصي بما يدفع اعتراض اللقاني، بأنَّ في قول ابن هشام إشارة إلى اسم فاعل الثلاثي، وليس قصرًا على صيغة (فاعل)، قال: "فيه إشارة إلى أنها إنما تحول عن اسم فاعل الثلاثي، وهذا باعتبار الغالب كما أشار إليه في التسهيل، فقال: "وربما بُني (فَعَّال)، و(مِفْعَال)، و(فَعُوْل)، و(فَعِيْل) من (أَفْعَل)" [٣]، يشير إلى قولهم: (دَرَّاك)، و(سَآّل)، و(مِعْوَان)، و(مِهْوَان)، و(نَذِيْر)، و(سَمِيْع)، و(زَهُوْق)، فاندفع قول اللقاني."[٤]

ويجاب عن إعمال (شَبِيْهَة) التي من (أَشْبَه) أنها على تقدير حرف جر، أي: شبيهةٌ بالشيء؛ لأن (شَبِيْه) يتعدَّى بالباء. أفاد ذلك أبو حيَّان.[٥]

والظاهر أنَّ مراد ابن هشام من صيغة الفاعل هي اسم فاعل الثلاثي المتعدي -كما قال به الحمصي-، وذلك ليس على وجه القصر، بل الغلبة؛ بدليل مجيء الصيَغ من الرباعي (أَفْعَلَ)، ولو على نُدرة.[١]

---

(١) أوضح المسالك ٢١٩/٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٧٢/٣.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٦٨/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٣/١٠.

الاعتراض العشرون: النعت بالمصدر

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النعت)- تعيينه المصدر أحد الأشياء التي يُنعت بها، دون تقييد، في قوله: "والأشياءُ التي يُنْعت بها أربعةٌ...، الرابع: المصدَرُ."[٢]

فقال اللقاني: "قوله: (الرابع: المصدر) أورد على إطلاقه المصدرُ المبدوءُ بميم زائدة كـ(مَزار)، و(مَسير)؛ فإنه لا ينعت به."[٣]

وقد تنبه لهذا الاعتراض خالد الأزهري، فاستدرك على ابن هشام بتقييد النعت بالمصدر بشروطٍ ثلاثة، فقال: "الرابع: مما ينعت به (المصدر) سماعًا، بشروط: أحدها: أن لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع. الثاني: أن يكون مصدر ثلاثي، أو بزنة مصدر ثلاثي. الثالث: أن لا يكون ميميًّا."[٤]

وأشار إليه ابن مالك بقوله[٥]:

ونَعتُوا بمَصْدَرٍ كَثِيَرا فالَتَزَمُوا الإفْرَادَ والتَّذِكْيَرا

الاعتراض الحادي والعشرون: امتناع تفريق نعت الإشارة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النعت)- قوله: "وإذا تَعَدَّدت النعوتُ: فإن اتَّحَد معنى النعت اسْتُغْنِى بالتثنية والجمع عن تفريقه...، وإن اختلف وَجَبَ التفريقُ فيها بالعطف."[٦]

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٩/١٠، ومنهج السالك لأبي حيان ٣٣٢، وحاشية ياسين على التصريح ٦٨/٢.
(٢) أوضح المسالك ٣١٢/٣.
(٣) حواش على توضيح الألفية ٤٥٤.
(٤) التصريح ١١٧/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ١٩١٩/٤ ، وتوضيح المقاصد ٩٥٧/٢، وحاشية الخضري ١٣٤/٢.
(٥) ألفية ابن مالك ٤٥.
(٦) أوضح المسالك ٣١٣/٣.

فذكر اللقاني أنه لم يستثنِ الإشارة؛ حيث لا يتأتى تفريق نعته: "قوله: (وإن اختلف وجب التفريق... إلخ) أورد على إطلاقه اسم الإشارة؛ فإنه ممتنع تفريق نعته، فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير ."[1]

وقد قال بذلك سيبويه، والمبرد، والزجاج، والسيرافي، والزيادي[2]، كما نبه لذلك غير واحد من النحويين، كأبي حيان، والمرادي، وناظر الجيش، والشاطبي، والأشموني، وغيرهم.[3]

كما أن ابن هشام قد استثنى نعت الإشارة منه في (مغني اللبيب)[4]، وذلك مما يدلل على عدم إغفاله المسألة، بقدر سهوه عن ذكرها.

المطلب الثاني: عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ، أو ترتيبها

فيه ناقش اللقاني أسلوب ابن هشام من حيث إيهام عبارته، أو خطأ في استعمالها، أو لعدم دقته في اختيارها، أو أنَّ استعمال غيرها أولى من استعمالها في هذا الموضع، أو إسهاب غير مجدٍ.

الاعتراض الأول: لحاق تنوين الترنم بالقوافي

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الكلام وما يتألف منه)- أنْ جعل تنوين الترنم ما يلحق حرف المد، قال ابن هشام: "وأنواع التنوين أربعة:...، وزاد جماعةٌ (تنوينَ التَّرَنُّمِ) وهو: اللاحِقُ للقوافي المطْلَقَة، أي: التي آخرها حرف مدٍّ".[5]

(١) حواش على توضيح الألفية ٤٥٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٨/١، والتعليقة ٢٢٣/١، وينظر: ارتشاف الضرب ٥٨٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٧٥/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٨٩/٢، وتوضيح المقاصد ٩٧٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٣٥٠/٧، المقاصد الشافية ٦٦٥/٤، وشرح الأشموني ٣٢٣/٣، وينظر: التصريح للأزهري ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٧٤٩.

(٥) أوضح المسالك ١٥/١.

فاللقاني يعترض لحاق تنوين الترنم بآخر القوافي؛ إذ آخرها حروف المدِّ، والتنوين بدل منها، وليس لاحق بها، فيقول: "قوله: (اللاحق للقوافي) أي آخر القوافي بقرينة ما سبق[١]، وفيه إشكالٌ حينئذٍ؛ إذ آخرها على ما سيصرح به حروف المد، فتنوينُ الترنم يلحقُ حروف المد المذكورة بقضية ما ذكر[٢]، وليس الأمر كذلك؛ إذ التنوين بدلٌ من حرف المدِّ، لا لاحقٌ به."[٣]

وينقض هذا الاعتراض ما سيذكره ابن هشام بعد التمثيل على تنوين الترنم بقول القائل[٤]:

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

ثم يقول موضِّحًا: "الأصل (العِتابَا) و(أصَابَا)، فجئ بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم."[٥]، ولعلَّ اللقاني غفل عن ذلك، وكان على ابن هشام أنْ يذكره في الحدِّ -لا بعده-؛ ؛ حتى لا يلبس على أحد كما في اللقاني.

الاعتراض الثاني: أصالة المبني وفرعية المعرب

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- التعبير بالفرعية لـ(المبني) في قوله: "الاسم ضربان: مُعْرَب، وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّنًا. ومبنيٌّ، وهو الفرع، ويسمى غير متمكن."[٦]

ويرى اللقاني أنَّ عليه التعبير عمَّا يقابل المعرب بـ(خلافه)؛ لأن التعبير بـ(الفرع) يؤكد معنى الأصالة للمعرب، وليس الأمر كذلك، بل المراد بـ(الأصل) في المعرب هو الراجحُ؛ إذ لو

(١) وذلك في قوله ١٤/١: "التنوين وهو: نون ساكنةٌ زائدة تلحق الآخر".

(٢) عند قوله: "المطلقة أي: التي آخرها حرف مدٍّ".

(٣) حواش على توضيح الألفية ١٢.

(٤) سبق تخريجه ص١٤٠ من البحث

(٥) أوضح المسالك ١٦/١.

(٦) المصدر السابق ٢٩/١.

استقام التعبير بالفرعية للمبني لصحَّ اعتبار المعرب أولًا يُبنى عليه ثانٍ[١]، يقول اللقاني: "قوله: (وهو الأصل) يعني الراجح، فالمتجه أن يقال في مقابله: (وهو خِلافُهُ) لا الفرع -كما قاله المصنف-؛ إذ الفرع إنما يناسبُ الأصلَ، بمعنى ما يُبْتَنى عليه غيره."[٢]

وأجاب الشهاب القاسمي عن هذا الاعتراض، فقال: "قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع: من أن للمرجوح ابتناءً على الراجح -إلى أن قال- ففي قوله: (وهو الفرع) إشارة إلى أنه متصف بضدِّ الأصالة المذكورة، وذلك فائدة أي فائدة، ولو عبَّر بقوله (وهو خلافه) لم يُفهم ذلك، وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه".[٣]

وقد عبَّر ابن هشام في (قطر الندى) عن المبني بأنه خلاف المعرب، بينما في شرحه عبر عنهما بأنهما أصل وفرع[٤]، قال في (قطر الندى): "فأما الاسم... ضربان: معربٌ، وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، كـ(زيد). ومبنيٌ، وهو بخلافه".[٥] أما في (جمع الجوامع) فقد استعمل لفظ (الضد) للتعريف بالمبني، أي بأنه ضد المعرب.[٦]

ومما سبق يتبين أنَّ ابنَ هشام قد تنوع في تعبيره عن المبني بين مصنفاته، فتارة يستعمل لفظ (الضد)، وتارة (الفرع)، وأخرى (الخلاف).

والحاصل أنَّ تعبير ابن هشام بالفرع أو بخلافه هو مراد لمعنًى واحد، حيث عرَّف الجرجانيُّ (الفرع) بقوله: "الفرع: خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يبنى على غيره."[٧]،

(١) ينظر: الحدود للرماني ٧٣، والحدود الأنيقة ٦٦.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤.

(٣) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ٤٧/١.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى ١٣.

(٥) قطر الندى ٤.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٦٤/١.

(٧) التعريفات ١٦٦.

والخلاف هو الضد لا الخلاف بمعناه الاصطلاحي؛ لأن الضدين لا يجتمعان على العكس من الخلافين، أفاد ذلك الخضري.[١]

وعليه فلا وجه لاعتراض اللقاني، كما أنَّ ما قاله الشهاب بأنَّ التعبير بـ(الخلاف) يُفهم المخالفة غير متأتٍّ لما تبيَّن.

الاعتراض الثالث: بين حد الإعراب وعلاماته

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- حده للإعراب بأنَّه أثرٌ ظاهر، ثم التعبير بلفظ (علامات) للضمة، والفتحة، والكسرة، والحذف، قال ابن هشام: "الإعراب أَثَرٌ ظاهرٌ، أو مُقَدَّرٌ، يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ، ونصبٌ، وجَرٌّ، وجَزْمٌ. ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أُصول وهي: الضمة للرفع..."[٢]

ويرى اللقاني أنَّ حده للإعراب هو الحد اللفظي، بينما التعبير بـ(علامات) متجهٌ للحد المعنوي، الذي هو: تغيير في أواخر الكلم، ويقول: "قوله: (علامات) إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي لا لفظي، كما هو مقتضى حده السابق، وقولُ بعضهم يتجه عليه أيضًا؛ إذ العلامات جمع (علامة) بمعنى (عَلَمٌ) مردودٌ بأن الضمَّ وأخواتِه أسماءُ أجناسٍ، لا أعلامٌ؛ لقبولها التعريف بأل، ودخول (رُبَّ)، وبصدق حد النكرة، وهو: "ما دل على شيءٍ، لا بعينه"[٣] على كل منها."[٤]

وقد قال خالد الأزهري: "(علامات)، جمع (علامة)، بمعنى (عَلَم)، أو جمع (عَلَم)، كـ(اصطبلات) جمع (اصْطَبْل)، فالضمة علمٌ ومسماه الرفعُ، وكذا الباقي، وبهذا يندفع ما يُقال: إنَّ في كلامه تناقضًا؛ وذلك أنَّه جعل الإعراب أولًا نفس الحركات، وما ناب عنها

(١) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٧٣/١.

(٢) أوضح المسالك ٣٩/١.

(٣) قال ابن الخباز في توجيه اللُّمع ٢٩٧: "وقال غيره (يعني غير ابن جني): النكرة ما دلَّ على شيء لا بعينه".

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨.

بقوله: (أثر... إلخ). وجعلها ثانيًا علاماتٍ للإعراب بقوله: (ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول، وهي: الضمة للرفع)".[1]

والأزهري أراد الرد عن ابن هشام، لكن اللقاني احتج بقوله هذا على ابن هشام؛ حيث جعل تخريج الأزهري يتجه على الإعراب المعنوي لا اللفظي الذي حد به ابن هشام الإعراب، كما أنَّه نقَض تخريجه في أثناء اعتراضه.

وأجاب الصبَّان عمَّا اعترض به اللقاني بأنَّ الإعراب وعلامة الإعراب بينهما عموم وخصوص، فلا منافاة بين تعيين الضمة وغيرها إعرابًا، وبين تعيينها علامةً للإعراب، فيقول: "...أنه لا منافاة بين جَعْلِ الشيء إعرابًا وجعلِه علامة إعراب؛ لأنَّ جعْلَه إعرابًا من حيث عموم كونه أثرًا جلبه عامل، وجعله علامة إعراب من حيث خصوصه، فاندفع ما أطال به البعض."[2]

و يظهر أن اعتراض اللقاني على ابن هشام متجهٌ هنا؛ إذ العلامات تلزم المعنوي، بخلاف اللفظي الظاهر.

الاعتراض الرابع: حذف اللام في (هنو)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الأسماء الستة)- القول بأنَّ إعراب (هنو) بالحركات الظاهرة على النون بعد حذف لامها أفصح من إعرابها بالحروف، قال ابن هشام: "والأفصحُ في الهَنِ النقصُ، أي: حذفُ اللامِ فيعربُ بالحركات".[3]

فاعترض اللقاني على قوله؛ حيث إنَّه يقتضي كون الحروف التي في أواخر الأسماء الستة الأخرى على لغة التمام هي لاماتها كما عبَّر به في (هنو)، فكيف تكون لامُ الكلمة إعرابًا؟ يقول اللقاني: "قوله: (أي: حذفُ اللامِ) قضيته أن الأسماء الستة على الوجه الأول تامة -أي

(١) التصريح ٥٧/١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٥/١.

(٣) أوضح المسالك ٤٤/١.

ثابتة اللامِ-، فالحروف المذكورة في أواخرها لاماتُها، أو منقلبة عنها، فيشكل كونها إعرابًا، إذ هو أثر في آخر الكلمة، وهذه الأحرف هي نفس الأواخر، على أنَّ التمام بهذا المعنى غير ممكن في (ذو) و(فو)؛ إذ اللام محذوفة فيهما."[١]

لكنَّ في ذكر ابن هشام للهنِ مع الأسماء الستة تنبيهًا على قلة إعرابه بالأحرف، فلا يصحُّ قياسها عليه كما فعَل اللقاني حين وَهَمَ المساواة في الاستعمال، وقد قال ابن مالك: "وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهنَ مع هذه الأسماء، فيُوهم ذلك مساواتُه لهنَّ في الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهورُ فيه إجراؤه مُجْرَى (يدٍ) في ملازمة النقص إفرادًا وإضافةً، وفي إعرابه بالحركات".[٢]

الاعتراض الخامس: اطِّراد جمع المذكر السالم فيما عُوِّض عن لامه بهاء التأنيث

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: جمع المذكر السالم)- التعبير بالاطراد لما هو شائعٌ، في قوله: "ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:...

وحملوا على هذا الجمع أربعةَ أنواع:...

الثاني: جموع تكسير...، فإنَّ هذا الجمع مطَّرد في كل ثلاثيٍّ حُذفت لامُهُ وعوِّض عنها هاء التأنيث ولم يكسر".[٣]

واعتراض اللقاني عليه موجَّهٌ إلى كون الاطراد يتنافى مع الاشتراط بسبب عدم تحقق الشروط، ويقول: "قوله: (فإن هذا الجمع مطَّرِدٌ) لو قال: (شائع) كما قال الرضي[٤]، كان أنسب بقوله أولًا: (ويُشْتَرَطُ... إلخ) فليتأمل، فإنَّ الاشتراطَ مع الاطرادِ فيما انتفت فيه الشروطُ منافٍ له."[٥]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١.

(٢) شرح التسهيل ٣١٦/١.

(٣) أوضح المسالك ٥٢/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية ٦٧٨/٣. وعبارته: "واعلم أنّه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنّه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عُوِّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها... نحو: سَنَة، سِنُون".

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٠.

وقد عبَّر بالشياع ابنُ مالك فيما عُوِّض عن لامه هاء التأنيث ولم يُكسَّر، حيث قال: "وما أُعْرِب مثل هذا الجمع غيرَ مستوفٍ للشروط فمسموع...، وشاع هذا الاستعمالُ فيما لم يُكسَّر من المُعَوَّض من لامه هاءُ التأنيث، بسلامة فاء المكسورها، وبكسر المفتوحها، وبالوجهين في مضمومها، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر، ونحو: رِقة، وأضاة، وإوَزَّة."[1]

وتبع الزرقانيُّ اللقانيَّ في هذا الاعتراض، ثم حاول الإجابة عنه فقال: "ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاطراد الاطراد اللغوي، وهو الكثرة، لكن يبعد هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ؛ فإنه يراعى فيه التعبيرَ بالاطراد، وإلا فكان يُعبَّر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل."[2]

وأما شراح الألفية فلا أعلم ممن استعمل منهم التعبير بالاطراد مع الاشتراط كما فعل ابن هشام، عدا ابن طولون.[3]

وما عبر به ابنُ مالك والرضيُّ، واعترض اللقاني على ابن هشام التعبير بخلافه هو الأظهر؛ إذ لا إشكال في الشياع مع انتفاء الشروط. وعدول الزرقاني عن تخريج المراد بالاطراد اللغوي هو الكثرة لتنافيه مع الشذوذ فغير مستقيم؛ لِما قال الصبان: "قوله: (اطرد فيه الجمع) أي: كثر وشاع استعمالًا، فلا ينافي قوله آنفًا: (شذَّ قياسًا)"[4]، ولِما عبَّر به ابن مالك من السماع؛ والمسموع لا يستلزم القلة، بل منه ما هو شائع كما ذَكر.[5]

(١) تسهيل الفوائد ١٤، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٨٠-٨٣.

(٢) ينظر قول الزرقاني في حاشية ياسين على التصريح ١/٧٤.

(٣) ينظر: شرح ابن طولون ١/٧٥-٧٦.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٢٦.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/٧٤.

الاعتراض السادس: تأويل الإضافة البيانية

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النكرة والمعرفة)- التعبير بالإضافة بما يمكن الاستغناء عنها، قال ابن هشام: "وإنْ نصَبَها بقيةُ أخواتِ (ليت) و(لعلَّ) وهي: (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ)، و(كأنَّ)، فالوجهان".[1]

وقال اللقاني: "قوله: (وإنْ نصَبَها بقية أخوات) لو حذف لفظ (بقية) لأجاد، وسلم من تكلف التأويل بأنَّ الإضافة بيانية."[2]

ووجه اعتراض اللقاني عليه هو أنَّه أضاف لفظ (بقية) إلى أخواتِ (ليت) و(لعلَّ)، مما يُلجئ إلى الكلفة بتأويل تلك الإضافة بأنها بيانية، ولو أنه اقتصر على التعبير بقوله: (وإن نصَبَها أخوات (ليت) و(لعل)) لكان أجود، وأسلم.

وابن هشام قد أفاد هذا التعبير من ابن مالك حين قال[3]:

وَ(لَيْتَنِيْ) فَشَا، وَ(لَيْتِيْ) نَدَرَا وَمَعْ (لَعَلَّ) اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِيْ البَاقِيَاتِ، ....

وفيه أراد ابنُ مالك ما بقي من أخوات (ليت) و(لعل)؛ لتقدُّم الحديث عنهما، والتعبير به يضطرُّ لتأويل الإضافة البيانية، فقد قال المكودي شارحًا بيتي ابن مالك بقوله: "وقوله: (وكُنْ مُخَيَّرًا فِيْ البَاقِيَاتِ) يعني: من أخوات: (ليت ولعل)...)."[4]

(١) أوضح المسالك ١/١١٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٦.

(٣) ألفية ابن مالك ١٣.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٨٢.

لكن تقدُّم الحديث عن (ليت) و(لعل) كافٍ –أيضًا– عن التعبير ببقية أخواتهما، لأنَّ القسم الثالث فيه استيفاءٌ وذكرٌ لما بقي من أخواتهما، فحصل التكرار والتكلف الذي اعترض على وجوده اللقاني.

الاعتراض السابع: إسناد إعراب المركب المزجي لجزئه الثاني

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: العلم)– تفصيل حكم جزئَي المركب المزجي؛ حيث جعل الفتح للجزء الأول، وجعل الجزء الثاني معربًا، إلا إن كان كلمةَ (وَيْه) فيبنى. يقول ابن هشام: "... ومركَّبٌ مَزجيٌ، وهو كلُّ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول أن يفتح آخره...، وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة، إلا إن كان كلمة (وَيْه) فيبنى على الكسر، كـ(سِيْبَوَيْهِ) و(عُمَرَوَيْهِ)."[1]

ويرى اللقاني أنَّ في تفصيله هذا إشكالًا؛ حيث اقتضى الإعراب للجزء الثاني دون الأول، بينما الصواب إعراب المركب بجملته –أي: بلا تفصيل كما فعل ابن هشام–، قال اللقاني: "قوله: (وحكم الثَّاني... إلخ) هذا الصنع يقتضي أن المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط، وهو لا يصحُّ؛ إذ المزجيُّ المختوم بغير (ويه) معربٌ بجملته، والإعراب يظهر أو يقدر في آخر الجزء الثاني؛ لأنه آخر المعرب حقيقة، وكأنه تسامح في إسناد الإعراب إلى الثاني؛ لأن مقابلَهُ–وهو البناء على الكسر– مختصٌّ به، كما قال: (فيبنى على الكسر)."[2]

ومنشأ اعتراضه أنَّ المختوم بـ(ويه) مبنيٌّ على الكسر، فكأن ابن هشام في تعبيره مشى في غير المختوم بـ(وَيْه) على المقابلة بحكمه، وهو إسناد الإعراب للجزء الثاني.

أما مسلك ابن هشام فقد سلكه عددٌ من شراح الألفية كابن الناظم، وابن القيم، والأشموني، وابن طولون.[3]

(١) أوضح المسالك ١/١٢٦.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٠.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٥٠، وإرشاد السالك ١/١٣٤، وشرح الأشموني ١/١١٦، وشرح ابن طولزن ١/١٢٦.

وقد وافق الصبانُ اللقاني في هذا الاعتراض، حيث رأى أن حركة الجزء الأول ليست للبناء، بل تبقى على ما هي عليه، يقول: "قوله: (يبنى على الفتح... إلخ) كان الأولى والأخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون؛ لأنهما ليسا للبناء."[١]

ثم إنه نقل اعتراض اللقاني وأردف بأنَّه لو أُلزِم الجزءُ الأول حالة واحدة، وأُجريَت حركات الإعراب على الجزء الثاني ولو محلًّا لما نشأ الاعتراض.[٢]

واللقاني قد استمد اعتراضه من سيبويه الذي يرى أن المزجيَّ شيءٌ واحدٌ[٣]، وعليه المكوديُّ، وأبو حيَّان[٤]، وفي منهجهم الأولوية؛ إذ المركب المزجي مشبَّهٌ بهاء التأنيث، فهي كلمة واحدة، لا يصح فيها التجزئة في الإعراب، بل يقع الإعراب عليها جملة.

ومن قول اللقاني يؤخذ أنَّ قول ابن مالك[٥]:

..... **ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا**

أحسن من قول ابن هشام؛ لما فيه من نسبة الإعراب إلى جملة المركب، لا الجزء الثاني وحده.[٦]

الاعتراض الثامن: إطلاق لفظ المذكر على اسم الله –جل وعلا–

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الموصول)– عدولَه عن التعبير بالعاقل للعالم، دون تحاشي التعبير بـ(المذكر)، قال ابن هشام في الموصول الاسمي: "والاسميُّ ضربان:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٩٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٩٧.

(٤) ينظر: شرح المكودي ٢٩، ومنهج السالك ٢٢.

(٥) ألفية ابن مالك ١٤.

(٦) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/١١٩.

نصٌ، ومشترك، فالنصُّ ثمانية: منها للمفرد المذكر: (الذي) للعالِم وغيرِه، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾[1]..."[2]

ويقول اللقاني: "قوله: (للعالم) عدل إليه عن العاقل؛ لإطلاقه على الباري -تعالى-، كما أشار إليه بالمثال، والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ (المذكر) -أيضًا-، مع أنَّه يستحيل اتصافه -تعالى- به!"[3]

فيرى اللقاني ضرورة العدول عن لفظ (المذكَّر) مثل ما فعلوا في (العاقل) إلى (العالِم)؛ لدخول أسماء الله -تعالى-، فهي أعلام عليه -تقدَّس اسمه-، لكنها خارجة عن لفظ (المذَكَّرِيْن)؛ لعدم صحةِ إطلاق لفظ (المذكر) عليه -جلَّ وعلا-، وقد نبَّه اللقاني على هذا الاستعمال في (باب: العلم) حيث قال ابن هشام: "ومسماه نوعان: أولو العِلْم من المذكَّرِيْن... والمؤنثات"[4]، فانتقد اللقاني صنيعه؛ إذ وقع فيما فرَّ منه، قال: " قوله: (من المذكرين... والمؤنثات) هذا التبيين يُبْطِلُ ما لأجله عدل عن (أولي العقل) إلى (أولي العِلم) من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه."[5]

وهذا ما اعترض عليه -أيضًا- الحفيد، والروداني[6]، قال الحفيد: "قوله: (الذي للعالِم وغيره)، قد أحسن في قوله: (للعالِم)؛ لأنَّه على هذا يدخل فيه الباري -تعالى-، بخلاف ما لو قال: للعاقل؛ فإنَّه لا يطلق عليه -تعالى- عاقلٌ، إلا أنَّه قد قال: (المذكر)، والأولى ألَّا يذكِّره حين يكون كلامه شاملا للباري، وغيره"[7].

وقد استحسن ياسين الحمصيُّ العدولَ عن لفظ (المذكر) إلى (المفرد) من وجهين:

(١) سورة الزمر، ٧٤.

(٢) أوضح المسالك ١/١٣٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠٢.

(٤) أوضح المسالك ١/١٢٩.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٨.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد ١/٩٣، ورأي الروداني في حاشية الصبان ١/١٤٧.

(٧) حاشية الحفيد ١/٩٣.

لسلامة التعبير من إطلاق (المذكر) على اسم الله –جل وعلا–، ولتحصُّل الفائدة بالتعبير بـ(العالِم).[١]

كما نقلَ تخريجًا في الإجابة عن هذا الاعتراض، وهو أنَّ المراد بـ(المذكر) هنا ما ليس مؤنثًا، قال: "أجاب بعضهم: بأنَّهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنثٍ هنا".[٢]

وهذا التخريج غير مقبولٍ؛ لأنَّ القول به يُسوِّغ استعمال صفة (العاقل) مرادًا بها (العالِم) على السَّعة في التعبير، قال الروداني: "والعَجبُ كيف لا يتحاشون عن لفظ (المذكر) –أيضًا–! وقول بعضهم: (إنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث) لا يدفع البشاعة اللفظية، فهو كقول القائل: (المرادُ بالعاقل العالِمِ مجازًا؛ لعلاقة اللزوم)".[٣]

الاعتراض التاسع: إبهام الصلة المعهودة

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الموصول)– استعمالَ لفظ (الإبهام) على سبيل الضدِّ من المعهودِ المعلوم، واستثناءه منه، قال ابن هشام: "والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة، إلا في مقام التهويل والتفخيم، فيحسنُ إبهامُها".[٤]

فيرى اللقاني أنَّ هذا التعبيرَ غير صائبٍ؛ إذ استثنى الشيءَ من ذاته، وهو يريد الضد، فالمبهم معهودٌ للمخاطبِ، قال اللقاني: "قوله: (إلا في مقام التهويل... إلخ) اعلم أن المبهَمةَ ضِدُّ المفصَّلةِ المعيَّنة، والمجهولةَ ضدُّ المعهودة، أي: المعلومة، فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي؛ إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام، أي: الإجمال، ولو من الكلام الذي قبل الموصول، فالوجه أن يقول: (معهودة مفصلة إلا في مقام... إلخ)."[٥]

(١) حاشية ياسين على التصريح ١/١٣١.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١/٢٠٧.

(٣) ينظر قوله في حاشية الصبان ١/١٤٧.

(٤) أوضح المسالك ١/١٦٤.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١١٦.

واعتراض اللقاني ظاهر على ابن هشام، لبيان علاقة المبهم من المعهود، وأحسن من ذلك عدم تقييد جملة الصلة بالمعهودة؛ لأن الموصول قد يراد به المعهود فتكون صلته معهودة، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم معه الصلة، وهذا ما رآه ابن مالك.[1]

الاعتراض العاشر: ذكر حكم الخبر قبل التصور

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- ذكر حكم الخبر وهو الارتفاع بالمبتدأ، قبل تصوره، قال ابن هشام: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرُّدُ للإسنادِ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما".[2]

ويقول اللقاني: "قوله: (وارتفاع الخبر) فيه الحكم قبل التصور."[3]

فيرى أن صنيع ابن هشام أوقعه في الدورِ؛ لأنَّ الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفة المحكوم عليه، إذ إن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره[4]، وابن هشام ذَكَر الحكم قبل أن يتم التصور.

واعتراض اللقاني متجهٌ ويلزم ابن هشام، وقد اعترض -فيما تقدمَ- ذِكْرَ ابن هشام حكم الفاعل -وهو التقديم- في حدِّه[5]، لكن كان غرض ابن هشام منه الرد على الكوفيين، ولا يظهر لابن هشام هنا دليلٌ في ذكر حكم الفاعل قبل تصوره، واستيفاء معرفته.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٨٧.

(٢) أوضح المسالك ١/١٩٤.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٦.

(٤) ينظر: طرق الاستدلال ومقدماتها ١٥٥، والضوء المشرق على سلم المنطق ٨٢.

(٥) ينظر: ص٦٩ من هذا البحث.

الاعتراض الحادي عشر: قصور لفظ (الوصف) عن شمول ما يدخل في الحكم

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- التعبير بـ(الوصف) دون (الخبر) في قول ابن هشام عن الخبر: "وهو: إما مفرد، وإما جملة.

والمفرد: إما جامدٌ فلا يتحمل ضمير المبتدأ...، وإما مشتقٌ فيتحمل ضميره... ويبرُز الضمير المتحمل إذا جرى الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له".[١]

فقال اللقاني: "قوله: (إذا جرى الوصفُ) أحسنُ منه (إذا جرى الخبرُ) ليشملَ نحو: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَرَبهُ هُوَ)."[٢]

ووجه اعتراضه أنَّ لفظ (الخبر) أعم من (الوصف)؛ حيث شمل ما لم يكن وصفًا وقد تعينت له الخبرية كالاسم.

وقد استعمل التعبير بـ(الخبر) فيما جرى على غيرِ مَن هو له ابنُ الناظم، وأبو حيان، وأبو عقيل، والأشموني، وابن طولون، من شُرَّاح الألفية.[٣]

وجعل الحفيد قولَ ابن هشام بـ(الوصفِ) احترازًا من الفعل[٤]. كما علَّل ياسين الحمصي استعمال لفظ (الوصف) هنا دون (الخبر) بأنَّ الكلام في الخبر المفرد، وحكم المشتق إذا وقع حالًا أو نعتًا كحكمه إذا وقع خبرا.[٥]

لكن تعليله لا يتجه؛ إذِ (الخبر) أعم من ذلك كله، فما رآه اللقانيُّ هو المتجه.

---

(١) أوضح المسالك ١/١٩٤-١٩٥.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٧٨، ومنهج السالك ٤١، وشرح ابن عقيل ١/٢٠٧، وشرح الأشموني ١/١٨٨، وشرح ابن طولون ١/١٨٥.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد ١/١١٨.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١/٢٣٧. وينظر: شرح الرضي للكافية ٢/٤٣٤.

الاعتراض الثاني عشر: صور حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- التعبير بالكاف تمثيلًا على النكرة التي تحصل بها الفائدة فيصح الابتداء بها، حيث قال: "ولا يُبتدأ بنكرة، إلا إن حصلت فائدة؛ كأن يُخبر عنها بمختصٍّ مقدَّم... ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها، نحو: (قصَدَك غُلامُهُ رَجُلٌ)..."[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (ويقاس على هذه... إلخ) فيه إيماءٌ إلى أن الصورَ المقيس عليها هي صورُ حصول الفائدة، فكان الأولى أنْ يقول أولًا: (بأن يخبر عنها بمختصٍّ) -بالباء-، لا الكاف المؤذنة بعدم الحصر، فتأمل."[2]

فاعترض عليه التعبير بالكاف حين أراد التمثيل، والكاف تؤذِن بعدم حصر الصور التي يقاس عليها، مع أنَّ في قوله: (ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها) إشعارًا بانحصار الصور فيما ذكر.

وقد عبر ابن مالك بما يُشبه ذلك في ألفيته، حين قال[3]:

وَلا يَجُوزُ الابْتِدَا بالنَّكره مَا لم يُفِدْ كَعِنْدَ زَيدٍ نَمِرهْ

....وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

فمثَّل بالكاف على أولى الصور: (كعند زيدٍ نمرة)، ثم نبَّه على أن الصور غير منحصرة بما ورد، فباقيها يُقاس على ما ذُكر.

كما أن ابن هشام قد ذكر في (مغني اللبيب)[4] ما يزيد عن الصور المذكورة، حيث ذكر عشر صور من مسوِّغات الابتداء بالنكرة، وذلك ما يدلِّل على عدم حصره إياها في

(١) أوضح المسالك ١/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤٨.

(٣) ألفية ابن مالك ١٧- ١٨.

(٤) مغني اللبيب ٦٠٨-٦١٣.

الأوجه المذكورة هنا. كما أنَّ النحويين قد تفاوتوا في حصرها حتى بلغ منهم الخمسين وجهًا.[١]

ولتعدد الصور عبَّر ابن هشام بالكاف إشارة إلى إدخال بقية أمثلة الأنواع. أفاد بذلك ابن قاسم العبادي.[٢]

كما أوضح ياسين الحمصي سبب استعمال ابن مالك الكاف عند ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال: "(وليُقَس ما لم يُقَل) لما أشار إلى ضوابط إفادة النكرة بالأمثلة التي ذكرها أشار بهذا أنَّ تلك الضوابط لا تنحصرُ فيما أشار إليه. وأما الكافُ في قوله: (كعند زيد نمرة) فهي إشارة لما عدا تلك الأمثلة."[٣]

الاعتراض الثالث عشر: تقدير (ما) بمصدر ما دخلت عليه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: كان وأخواتها)- قوله: "وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تُقَدَّر بالمصْدَر، وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة."[٤]

فرأى اللقاني أنه لو قال (كالدوام) بدلًا من (وهو الدوام)، لكان أحسن؛ حيث قال ابن هشام بأنها تقدر بالمصدر، وليست هي المصدر، أي: الدوام، فيقول: "قوله: (هو الدوام) الأحسن أن يقول: كالدوام؛ لأنَّ (ما) هذه لا تختص بدوام، فهي مقدرة بمصدر من مادة ما دخلت عليه."[٥]

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢١٦/١، وحاشية ياسين على الألفية ٨٦/١، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٦٦/١، ٢٣٣.

(٢) ينظر قول ابن قاسم العبادي في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٥/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٦٦/١.

(٣) حاشية ياسين على الألفية ٨٦/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٣٨/١.

(٥) حواش على توضيح الألفية ١٦٤.

فإن من قال: سرَّني ما صنعتَ، فتقدير القول هو (ما) مع مصدر ما دخلت عليه، أي: سرَّني صُنْعُكَ، فلم تختص (ما) بالدوام، بل قُدِّرت مه الفعل.

والمتأمل للتعبير يرى صحة ما ذهب إليه اللقاني.

الاعتراض الرابع عشر: اقتران خبر أفعال الرَّجَاء بـ(أنْ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)- اشتراط اقتران خبر (حرى) أو (اخلولق) بـ(أنْ)، قال ابن هشام في عمل أفعال المقاربة: "ويعملْنَ عمل (كان)، إلا أنَّ خبرهنَّ يجب كونه جملة...، وشرط الجملة: أن تكون فعلية...، وشرط الفعل ثلاثة أمور:... الثالث: أن يكون مقرونًا بـ(أَنْ) إنْ كان الفعل (حرى) أو (اخلولق)، نحو: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيْ) و(اخْلَوْلَقَت السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ)".[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (أن يكون مقرونًا بأنْ) لا يخفى أنَّ الحرف المصدري يُخرج ما اقترن به عن الجملة إلى الإفراد، بدليل امتناع وقوعه جواب شرطٍ أو قسمٍ، أو خبرًا عن جثة، فاشتراط الجملية غير صحيح، بل الوجه أن يقال: (يشترط في خبرها أن يكون فعلًا... إلخ)."[2]

واعتراض اللقاني قائم على أنَّ الخبر حين يقترن بـ(أنْ) فإنه يُعسبك مع ما بعده بالمصدر، فينتقل من الجملة إلى الإفراد، وينتقض به اشتراط الجملة لخبر أفعال المقاربة، وأن الاشتراط الصحيح أن يكون الخبر فعلا مقترنًا بـ(أنْ).

ولمح خالد الأزهري الإشكال فذكر أنَّ في أفعال الرجاء معنى التراخي بالحدوث، فجيء بـ(أنْ) لتناسب الإشعار بالاستقبال، قال: "والأمر الثالثُ: أن يكون المضارع مقرونًا

(١) أوضح المسالك ١/٣٠٢-٣١٠.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩٢.

بـ(أنْ) المصدرية وجوبًا، إن كان الفعل الدال على الترجي (حرى) و(اخلولق)؛ لأن الفعل المرجى وقوعه قد يتراخى حصوله، فاحتيج إلى (أنْ) المشعرة بالاستقبال."[١]

وحقَّق ابن عصفور أنَّ (أنْ) ليست مؤولة بالمصدر مع الفعل الذي يليها، وإنما يجاء بها للدلالة على الترجي والتراخي، قال: "(أنْ) هنا لا تتقدر بالمصدر؛ لأنها إنما أُتي بها لتدل على أنَّ في الفعل ترجِّيًا."[٢]، وقد قال بمثله السيوطي.[٣]

ويظهر أنَّ اللقاني قد أصاب في اعتراضه على ابن هشام؛ لاستيفاء (أنْ) والفعل معنى المفرد، وكون الأصل في الخبر الإفراد.

الاعتراض الخامس: اقتران اسم (ما) المشبهة بـ(ليس) بـ(إنْ) الزائدة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (في باب: ما، ولا، ولات، وإنْ، المشبهات بـ(ليس))- تسمية المقترن بـ(إنْ) بعد (ما) المشبهة بـ(ليس) باسمها، قال ابن هشام: "أما (ما)، فأعملها الحجازيون، وبلُغتهم جاء التنزيل ...، ولإعمالهم إياها أربعة شروط: أحدها: أن لا يقترن اسمها بـ(إنْ) الزائدة".[٤]

فيرى أنَّ ما اقترن بـ(إنْ) لم يعد اسمًا لـ(ما)؛ حيث أصبحت غير عاملة، بعد أن فُصل بينها وبين اسمها بفاصل، قال اللقاني: "قوله: (اسمها) لو قال: المرفوع بعدها، كان أولى؛ إذ المقترن بها ليس باسم لها."[٥]

ووافق اللقانيَّ ياسينُ الحمصي فاعترض بمثل اعتراضه[٦]، أما ما استعمله ابن هشام من تسمية المرفوع بعدها باسمها إنما جاء على اعتبار أصله، أي: قبل إلغاء (ما) بدخول (إنْ)

(١) التصريح ٢٨٢/١.
(٢) شرح الجمل ٢٨٩/٢. وينظر: حاشية ياسين على الألفية ١٢٠/١.
(٣) همع الهوامع ٤٧٤/١.
(٤) أوضح المسالك ٢٧٤/١.
(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٩.
(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢١/٢.

على الذي كان اسمها، وحملًا على تشبيهه باسم (ليس)، وإلا فالحق أنَّه ليس باسم لها بعد الاقتران والإلغاء.

الاعتراض السادس عشر: اشتراط خفاء إعراب الاسم للعطف بالرفع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: إنَّ وأخواتها)- قوله: "ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكنَّ)...، ولم يشترط الكسائيُّ والفراءُ الشرطَ الأولَ؛ تمسُّكًا بنحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[1]، وبقراءة بعضهم: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائِكتُهُ يُصَلُّوْنَ عَلَى النَّبِي﴾[2]...، ولكن اشترط الفراء -إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ- خَفَاءَ إعراب الاسم، كما في بعض هذه الأدلة."[3]

ويقول اللقاني: "قوله: (تمسكًا بنحو... إلخ) فيه أنَّ: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائِكتُهُ﴾ كيف يتمسَّك به الفراءُ وهو يدلُّ على نقيض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم!"[4]

فقد ذكر ابن هشام قبلُ اشتراطَ الفراء خفاءَ إعراب الاسم المعطوف عليه بالرفع، فكيف يستدل بالقراءة: ﴿إِنَّ اللهَ ومَلائِكتُهُ﴾ -بالرفع- على تمسُّك الفراء بها في عدم اشتراط استكمال الخبر!

والجواب عن هذا الاعتراض ظاهرٌ في نصِّ ابن هشام حيث استدرك بقوله: (ولكن اشترط الفراء -إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ- خَفَاءَ إعراب الاسم، كما في بعض هذه الأدلة)، ولو لم يستدرك ويستثنِ لقام عليه الاعتراض، والفراءُ قد أجاز العطف بالرفع إذا كان الاسم مبنيًا، ويمنعه إذا كان معربًا؛ لاختلاف المتعاطفَين في الحركة اللفظية.[5]

(١) سورة المائدة، ٦٩.

(٢) سورة الأحزاب، ٥٦.

(٣) أوضح المسالك ٣٦٢/١.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٢١.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣١١/١. وينظر: التسهيل ٦٦، والتصريح للأزهري٣٢٣/١.

الاعتراض السابع: منع اقتضاء توسط العامل في الإلغاء

اعترض اللقاني على تعبير ابن هشام -في (باب: ظن وأخواتها)- إذ قال الآخَر: "ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافا للكوفيين والأخفش، واستدلوا بقوله[1]:

..... **أَني رَأَيْتُ ملاكُ الشيمَةِ الأَدَبُ**

وقوله[2]:

..... **ومـا إخَالُ لدينا منك تَنْوِيـلُ**

وأُجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدَّرة...

والثاني: أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسُّطَ المبيحَ للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتضٍ أيضا، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق بـ(أني) وبـ(ما) النافية، ونظيره (متى ظننت زيدًا قائمًا) فيجوز فيه الإلغاء."[3]

ويقول اللقاني: "قوله: (مُقتضٍ أيضًا) يوهم أنه قسيم للأول، ولو حذف (أيضًا) ليفيد أنَّه أعمُّ من الأول كان أظهر، على أنه لو حذف (مقتضٍ)، واكتفى بما قبله، ناصبًا (توسُّطَ العامل) كان أولى؛ إذ لا اقتضاء للتوسط في الإلغاء، كما مرَّ."[4]

---

(١) من البسيط، عجز بيت لرجلٍ من الفزاريين، وصدره: (كَذَاكَ أُدِّبْتُ حتى صَارَ مِنْ خُلُقِي)، والبيت في خزانة الأدب ١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠، والدرر اللوامع ٢٥٧/٢، وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٦، والمقرب ١١٧/١، والأشباه والنظائر ١٣٣/٣، وتحرير الخصاصة٢٤٦/١.

(٢) من البسيط، عجز بيت لكعب بن زهير، وصدره: (أرجو وآمُلُ أن تدنو مَوَدَّتُها)، والبيت في ديوانه٦٢، وتوجيه اللمع ١٨١، والمقاصد النحوية ٤١٢/٢، وخزانة الأدب ٣١١/١١، والدرر اللوامع ٣٤٢/١،٨٠١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٧٥/١، وارتشاف الضرب ٤٢٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨، وهمع الهوامع ٥٣/١، ١٥٣.

(٣) أوضح المسالك ٦٨/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦٦.

ووجه اعتراضه قائم في أمرين: **الأول**: إيهام التعبير بـ(مقتضٍ أيضًا) بأنَّ الوجه الثاني قسيم للأول، أي أنْ يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، ولو أنه عبَّر بالاقتضاء دون لفظ (أيضًا) لكان أظهر في كون الوجه الثاني أعم من سابقه. **الثاني**: أن في لفظ (مقتضٍ) دلالةً على اقتضاء التوسط في الإلغاء، وذلك ممتنعٌ، فلو حذفه واكتفى بأنْ يقول: (أن يكون من الإلغاء؛ لأن التوسُّطَ المبيحَ للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسطَ العامل) لكان أولى؛ لامتناع اقتضاء التوسط في الإلغاء.

أما إيهام لفظ (أيضًا) بأنَّ الوجه قسيم لسابقه، وأن حذفه أقرب للدلالة على كونه أعم فلا إيهام في تداخلِ القسمين؛ لأن الحديث في الثاني عن الإلغاء، وفي سابقه عن التعليق، وكل منهما له أحكامه التي لا تتداخل، لكن الأَوْلى حذفه؛ ليس لإيهامه، بل لإفادة كونه أعم. وأما اقتضاء التوسط فما ذكره اللقاني ظاهر على ابن هشام، فالأَوْلى إذن حذف (مقتضٍ أيضًا) لدلالة العموم، ولامتناع اقتضاء التوسط في الإلغاء.

الاعتراض الثامن عشر: التعبير بالأفعال للأنواع

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)- استعمال لفظ (أفعال) لأنواع أفعال المقاربة، في قوله: "وحقيقةُ الأمر أنَّ أفعال الباب ثلاثة أنواع..."[(١)]

فقال اللقاني: "قوله: (ثلاثة أفعال) صوابه: ثلاثة أنواع."[(٢)]

والاعتراض موجه على لفظ (أفعال)، حيث إنَّ الصواب (أنواع)، ولا وجود لقول ابن هشام (أفعال) في النُسَخ التي بين يديَّ من أوضح المسالك[(٣)]، ولا المصنفات التي عليه، كـ(التصريح) لخالد الأزهري، وحاشية ياسين عليه، و(ضياء السالك)، و(منار السالك)[(٤)]،

(١) أوضح المسالك ١/٣٠١.

(٢) حواش على توضيح الألفية ١٨٩.

(٣) ينظر: عدة السالك١/٣٠١، وتحقيق بارتجي: ٨٢، وتحقيق البقاعي:١/٢٩٠.

(٤) ينظر: التصريح ١/٢٧٧، وحاشية ياسين على التصريح ١/٢٠٤، وضياء السالك ١/٢٧٤، ومنار السالك ١/١٣٩.

بل قال بما وجهه اللقاني، ولعل اللقاني اطلع على نسخة وجدت فيها، لكن رأيه يتفق مع النسخ التي اعتمد عليها البحث، فلا يقوم اعتراضه.

الاعتراض التاسع عشر: تقدير ضمير الفاعل

اعترض اللقاني على تعبير ابن هشام -في (باب: الفاعل)- حين خص تقدير الأمثلة بالضمير، سوى واحدٍ منها، قال ابن هشام في أحكام الفاعل: "وله أحكام:... الثالث: أنه لا بد منه، فإن ظهر في اللفظ نحو: (قَامَ زَيْدٌ)، و(الزَّيْدَانِ قَامَا) فذاك، وإلا فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور، كـ(زَيْدٌ قَامَ) -كما مر-، أو لما دل عليه الفعل، كالحديث: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"[1] أي: ولا يشرب هو، أي: الشارب، أو لما دل عليه الكلام أو الحال المشاهدة، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[2]، أي: إذا بلغت الروح، ونحو قولهم: "إِذَا كَانَ غَدًا فَأْتِنِيْ"، وقوله[3]:

فإن كان لا يُرضيكَ حتى تَرُدَّني .....

أي: إذا كان هو، أي: ما نحن الآن عليه من سلامة، أو فإن كان هو، أي: ما تشاهده مني".[4]

فأخذ اللقاني عليه أنْ قدَّر كل مثال بضمير مستتر، عدا تقدير الآية: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ فلم يقدر لها ضميرًا، بل اسمًا ظاهرًا، ويقول: "قوله: (أي: إذا بلغت الروح) لو قال:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب: الحدود، باب: لا يشرب الخمر، برقم (٦٧٧٢)، وباب: السارق حين يسرق، برقم (٦٧٨٢)، وباب: إثم الزناة، برقم (٦٨١٠)، وكتاب: المظالم، باب: النهبى بغير إذن صاحبه، برقم (٢٤٧٥)، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، برقم (١٠٠).

(٢) سورة القيامة، ٢٦.

(٣) من الطويل، صدر بيت لسوار بن مضرب السعدي، وعجزه: (إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضيا)، والبيت في الكامل ٧٧/٢، والمقاصد النحوية ٤٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، وبلا نسبة في المحتسب ١٩٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١، خزانة الأدب ٤٧٩/١٠.

(٤) أوضح المسالك ٩٠/٢-٩١.

بلغت هي، أي: الروح ، لكان أوفق لقوله: (وإلا فهو ضمير مستتر)، ولما ذكره في الأمثلة الباقية."[1]

ويرى اللقاني أن الأفضل موافقة الأمثلة الأُخَر في تقدير ضمير لها، فلو قدَّر (هي) لوافق التعبير الذي في غيره من الأمثلة، ولقوله (فهو ضمير مستتر).

ولهذا الاعتراض تنبه خالد الأزهري فأشار إلى أن الأَوْلى للمصنف القول بها حين أضاف (هي) قبل (الروح).[2]

ولعلَّ هذا كان من سهو ابن هشام، حيث لم يُسقط تقدير الضمير في أيٍ من مواضع تقدير الأمثلة الأُخر، ونبَّه على كونه ضميرًا مستترًا، فلن يكون ذلك إلا سهوًا منه، والله أعلم.

الاعتراض العشرون: وجوب رفع نائب الفاعل، وعمْديته، وتأخيره

اعترض اللقاني على عبارة ابن هشام -في (باب: النائب عن الفاعل)-، حيث قال فيما ينوب عن الفاعل: "فينوب عنه -في رَفْعِهِ، وَعُمْدِيته، ووجوبِ التأخير عن فعله، واستحقاقِه للاتِّصَال به، وتأنيثِ الفعل لتأنيثه- واحدٌ من أربعة:..."[3]

فاستحسن اللقانيُّ تقديمَ لفظ (وجوب) ليشمل الرفع، والعُمْدية، مع التأخير عن الفعل، ويقول: "قوله: (في رفع الفاعل، وعُمْدِيَّتِهِ، ووجوب التأخُّر) لو قال: (في وجوب الرفع، والعُمْدية، والتأخر) لكان أحسن؛ إذْ كلٌّ من الثلاثة واجبٌ، والنيابة في مطلق الرفع والعُمْدية، لا في رفع الفاعل وعمديته."[4]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٧.

(٢) التصريح ٣٩٨/١.

(٣) أوضح المسالك ١٣٧/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٠٧.

ففي اعتراضه أمران: **الأول**: في استحسان تقديم لفظ الوجوب للرفع، والعمدية، والتأخير. **الثاني**: في إطلاق الرفع، والعمدية، لا تقييدهما بالفاعل؛ لاختلافهما عن الذي في الفاعل؛ إذ رافع الفاعل ليس ذاته رافع نائبه، ولكون النائب مرتفعًا بعد انتصابه، وعمدة بعد فضلة.[١]

ووافقه الدنوشري في اعتراضه، فجعل الأَوْلى القول بوجوب الرفع للثلاثة، والأحسن إطلاق الرفع، قال: "لم يعبِّر في الأولين بالوجوب، وكان الأولى ذلك، ولو قال: (في وجوب الرفع) كان أحسن؛ لأنَّ الرفع الذي في نائب الفاعل ليس عين الرفع الذي في الفاعل."[٢]

أما اقتصار الوجوب على التأخير، دون الرفع والعمدية فلثبوت وجوبهما، والخلاف في وجوب التأخر، فجاء به تأكيدًا لمذهبه. قال الصبان: "قوله: (ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الأولين."[٣]

وأما اعتراضه على تقييد الرفع والعمدية للفاعل فلفظ ابن هشام على اعتبار إحلال النائب محل الفاعل، وليس أصل أحكامه.

الاعتراض الحادي والعشرون: تعدية المجهول إلى مرفوعه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التعدي واللزوم)- التعبير بما يدل على تعدية فعل المجهول إلى مرفوعه، قال ابن هشام في حكم المتعدي: "وحكمه أن ينصب المفعولَ به، كـ(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و(تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)، إلا إنْ ناب عن الفاعل كـ(ضُرِبَ زَيْدٌ)، و(تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ)."[٤]

ففي استثناء ابن هشام النيابة عن الفاعل إشعار بتعدية المجهول إلى المرفوع، والتعدية هي النصب، ونائب الفاعل مرفوع لا منصوب، قال اللقاني: "قوله: (إلاَّ إن ناب... إلخ)

(١) ينظر: التصريح لخالد الأزهري ١/٤٢٢.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/٢٨٦.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٨٨.

(٤) أوضح المسالك ٢/١٧٧.

مقتضاه: أن فعل المجهول متعدٍّ بالنسبة إلى مرفوعه، وفيه نظر؛ إذ التعدي إلى شيء هو نصبه إياه، ومرفوعه ليس منصوبًا لفظًا ولا محلًّا."[١]

وقد أورد الصبان اعتراض اللقاني، ثم دفعه بأنَّ الكلام على حسب الأصل، في تعدية فعل المجهول، ومرفوعه، قال: "واعترض اللقاني كلام المصنف بأن مقتضاه أن فعل المجهول متعد وفيه نظر لأن التعدي إلى شيء نصبه إياه، ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا، وهو مدفوع بأنه متعد بحسب الأصل، ومرفوعه منصوب بحسب الأصل، بناءً على الأصح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم." [٢]

ويمكن تخريج قول ابن هشام بالقول: (إلا إن ناب عن الفاعل) فإن ناب عنه كان لازمًا.[٣] وبذلك يندفع ما قيل فيه.

الاعتراض الثاني والعشرون: تأويل إضافة الشيء لمرادفه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- حين أوَّل ما أُضيف لمرادفه بما لا يخرجه عن ما منع، قال ابن هشام: "لا يضاف اسم لمرادفه، كـ(لَيْثُ أَسَدٍ)، ولا موصوف إلى صفته، كـ(رَجُلُ فَاضِلٍ)، ولا صفة إلى موصوفها، كـ(فَاضِلُ رَجُلٍ) فإن سُمع ما يوهم شيئا من ذلك، يؤول.

فمن الأول قولهم: (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ)، وتأويله: أن يُراد بالأول المُسمَّى، وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمَّى هذا الاسم."[٤]

فأخذ عليه اللقاني وقوعه فيما فرَّ منه بالتأويل؛ فتأويله المراد من (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ) بـ(جاءني مسمى هذا الاسم) هو ذاته إضافة الاسم لمرادفه، لكنَّه لو عبر بغير الإضافة إلى المرادف لصح التأويل، يقول اللقاني: "قوله: (وتأويله أن يراد بالأول) هذا التأويل لا يخرجها

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٦.

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٤٤٦/١، وحاشية الصبان عليه ١٣٨/٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٦/٢-١٢٨.

(٤) أوضح المسالك ١٠٧/٣-١٠٨.

عن إضافة الاسم إلى مرادفه، نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه، فكان الصواب أن يقول الموضح أولًا: لا يضاف اسم إلى ما أريد به معناه، -كما في النظم-[1]، فتدبر."[2]

كما يرى اللقاني أنْ لو تبع ابنُ هشام في تعبيره ابنَ مالك فقال بعدم إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه لكان أسلم، وأصوب.

وقد عمل بصنيع ابن هشام بعضٌ من شراح الألفية، كابن الناظم، والمرادي، وابن عقيل، والأشموني.[3]

والذي يظهر أن الاسم خلاف المسمى، فالتأويل بمسمى الاسم مُخرجٌ عن إضافة الشيء لمرادفه، قال المكودي: "فيؤول الأول بالمسمى، والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى"[4]، وعلى ذلك لا خلاف في تعبير ابن هشام بالإضافة إلى المرادف.

الاعتراض الثالث والعشرون: معنى التكثير للمصادر المثناة لفظًا

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- أن عبَّر بلفظ (التكرار) للمصادر المثناة التي تلازم الإضافة لفظًا، حيث قال: "وما يلزم الإضافة لفظًا، وهو ثلاثة أنواع: ما يُضَاف للظاهر والمضمر...، وما يختص بالظاهر...، وما يختص بالمضمر وهو نوعان: ما يُضَاف لكل مضمر...، وما يختصُّ بضمير المخاطَبِ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظًا، ومعناها التَّكْرَار".[5]

---

(١)حيث قال ابن مالك ٣٦:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنى وَأَوِّلْ مُوْهِمًا إِذَا وَرَدْ

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٠١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٧، وتوضيح المقاصد ٧٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩/٣، وشرح الأشموني ١٤١/٢.

(٤) شرح المكودي ١٦٢.

(٥) أوضح المسالك ١١١/٣-١١٦.

ويرى اللقانيُّ أنَّ لفظ (التكرار) صادقٌ على ما كُرِّر مرتين، والأصوب القول بـ(التكثير)؛ فإنه لا حدَّ له، فيقول: "قوله: (ومعناها التكرار) المطابقُ لما سيجيء[1] أن يقول: التكثير، وهو أخَصُّ من التكرار الصَّادقِ بمرتين."[2]

وقد عبَّر بـ(التكثير) للمراد بهذه المصادر المثناة غير واحد من شُرَّاح الألفية.[3]

وما استخدم ابن هشام هذا اللفظ –أعني: التكرار– إلا لكون لفظ المصادر مثنىً، والمثنى أول تضعيف العدد وتكثيره، فلمَّا قصدوا التكثير جعلوا التثنية عَلَمًا عليه، فاستعملوا (التكرار). أفاد ذلك خالد الأزهري، ووافقه الصبان[4]، فاندفع بقوله اعتراض اللقاني، وساغ تعبير ابن هشام.

الاعتراض الرابع والعشرون: عدم تأول الحال الجامدة بالمشتق

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الحال)– مخالفة قوله بوقوع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق لما ذكره في الحد من أن الحال المؤسِّسة صفة، قال ابن هشام: "الحالُ نوعان مُؤَكِّدَة...، ومُؤَسِّسَة، وهي: وَصْفٌ، فَضْلَة، مذكورٌ لبيان الهيئة...، وتقع جامدةً، غير مؤولة بالمشتقِّ في سبع مسائل..."[5]

فيرى اللقاني أن الحال جميعها تقع مؤولة بالمشتق، حيث قال: "قوله: (جامدة، غير مؤولة بالمشتق) ينافي قوله في الحدِّ: (وصف)، والحقُّ أنَّ ذلك كله مؤول بالوصف كما لا يخفى."[6]

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٢٠/٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٠٦.

(٣) كابن عقيل، والأشموني، ينظر: شرح ابن عقيل ٤٥/٣، وشرح الأشموني ١٤٣/٢،

(٤) ينظر: التصريح ٦٩٤/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٩/٣.

(٥) أوضح المسالك ٢٩٣/٢-٢٩٩.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٦٩.

وهو برأيه تابع لرأي ابن الناظم[١]، حيث جعل مسائل الباب جميعها مؤولة بالمشتق – ولا أعلم أحدًا غيرهما قال بمثل هذا–، بينما فصَّل القول بها ابن هشام إلى ما وقع جامدًا مؤولًا بالمشتق، وما لا يؤول بالمشتق، ونعت صنيعَ ابن الناظم بالتكلف، وجعل قول ابن مالك[٢]:

ويَكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ، وفي مُبْـدي تـأوُّلٍ بـلا تكـلُّفِ

مما يُفهم أنها غير مؤولة بالمشتق، فيقول: "وَيُفْهم منه أنها تقع جامدةً في مواضعَ أُخَرَ بِقلّةٍ، وأنها لا تُؤَوَّلُ بالمشتق"[٣]، لكن الظاهر أنه مِن عطف العام على الخاص.[٤]

والذي يظهر صحة انتقاد اللقاني في اضطراب القول بين الوصف في الحد، وبين منع تؤولها بالمشتق، إلا أنْ يُحمل عدم التأويل بالمشتق على عدم الكثرة، وعلى التكلف فلا مخالفة بين قوليه.

الاعتراض الخامس والعشرون: التعبير بما مضى، وما يأتي

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الإضافة)– في قوله: "فصل: وما كان بمنزلة (إذْ) أو (إذَا) –في كَوْنِهِ اسمَ زَمانٍ مُبْهَم لما مضى، أو لما يأتي– فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه".[٥]

فرأى اللقاني أنَّ في قوله (لما مضى، أو لما يأتي) تطويلًا، وعدم وضوح؛ وأنَّ في التعبير بالماضي والمستقبل اختصارًا، وإظهارًا للمراد، فيقول: "قوله: (لما مضى) نعتٌ لـ(اسم زمان)، لا لـ(زمان)، والتقدير: موضوعًا لما مضى، ولو قال بَدَلَه وبَدَلَ ما بعده: ماضٍ أو مستقبل، لكان أخصرَ وأظهر."[٦]

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩.

(٢) ألفية ابن مالك ٣٢.

(٣) أوضح المسالك ٣٠٠/٢.

(٤) ينظر: شرح المكودي على الألفية ١٣٤، وشرح الأشموني ٦/٢.

(٥) أوضح المسالك ١٣١/٣.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١١.

وما رآه اللقاني أفضل في التعبير من جهة الاختصار، لكنه لا يضرُّ بوضوح المعنى وظهوره، فلا إشكال فيه.

الاعتراض السادس والعشرون: تقدير الجمع بين (أي) والمفرد بعده

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- أنْ منَع إضافة (أيٌّ) إلى المفرد، ثم استثنى من ذلك أنْ تُضاف إلى ما قُدِّر بينها وبين المفرد جمعٌ، قال ابن هشام: "ومنها: (أيٌّ) وتُضاف للنكرة مطلقًا...، وللمعرفة إذا كانت مثناة...، أو مجموعةً ...، ولا تضاف إليها مفردة، إلا إن كان بينهما جمعٌ مُقَدَّر نحو: (أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ؟) إذ المعنى: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسن؟".[1]

قال اللقاني: "قوله: (إلا إن كان بينهما جمع) هذا الاستثناء في التحقيق منقطعٌ لا حاجة إليه؛ إذ المضاف إليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر، وكذا لو قال المصنف: (إذ التقدير: أيُّ أجزاء...) كان أحسن من قوله: (إذ المعنى)."[2]

فاستثناء ما قُدِّر فيه الجمع من إضافة (أي) للمفرد استثناء منقطع؛ لأنَّ المقدر بين المفرد و(أي) هو الجمع، أيْ أنَّ الإضافة إلى الجمع لا إلى المفرد. كما أنَّه عبَّر عن التقدير بـ(المعنى)، فلو قال: (إذ التقدير) لكان أحسن، وهو أنسب لقوله قبلُ: (جمعٌ مقدر).

أما ما قال به اللقاني من أن المضاف إليه هو الجمع المقدر حقيقة، فلا وجه فبه؛ لأن الجمع على التقدير لا على حقيقة وجوده في الجملة. وأما استحسان لفظ (التقدير) على المعنى) فيلزم اعتراضُ اللقاني فيه ابنَ هشام؛ لأن (التقدير) يراد به اللفظ لا مفهوم الجملة، كما في (المعنى).

(١) أوضح المسالك ٣/١٤١-١٤٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٥.

الاعتراض السابع والعشرون: انتصاب (غُدوة) بعد (لَدن)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- القول بنصب (غدوة) إن أفردت قبلها (لدن)، ونصبها على التمييز، قال ابن هشام: "ومنها (لَدنْ) بمعنى (عِنْد)، إلا أنها تختصُّ بستة أمور:... الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدْوَةٍ)، فتنصبها: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها..."[1]

ويرى اللقاني أنَّ قوله (على التمييز) مشعر بأنها تمييز حقيقة، وليس كذلك أمرها؛ لعدم تحقق التمييز فيها، بل الصواب على تشبيهها بالتمييز، قال: "قوله: (فتنصبها إما على التمييز) قال الرضي: "أما النصبُ فإنه وإن كان شاذًا، فوجهُهُ كثرة استعمال (لدن) مع (غدوة)، دون سائر الظروف، كـ(بُكْرَة) و(عشيةً)، وكون دال (لَدن) قبل النون الساكنة تُفْتَح وتضمُّ وتكسر كما سبق في لغاتها، ثم قد تُحذف نونُه فتشابه حركاتُ الدَّال حركاتِ الإعراب من جهة تبدُّلِها، وشابه النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها، فصار (لدن غدوة) في اللفظ كـ(راقودٍ خلًّا)، فتنصبها تشبيهًا بالتمييز، أو تشبيهًا بالمفعول في نحو: (ضاربٌ زيدًا)، و(غدوةٌ) بعد (لدن) لا تكون إلا منونةً، وإن كانت معرفةً أيضًا."[2] انتهى.

وبه يظهر لك أن قول الموضح: (إما على التمييز) ليس على ما ينبغي، فإن قضيته أنه تمييزٌ حقيقةً، وليس مُبَيِّنًا لحقيقة (لدن) ولا لنسبتها، فالصواب أن يقول: (على التشبيه بالتمييز)، والله أعلم."[3]

وقد سار أكثر شُرَّاح الألفية على أنَّ انتصاب (غدوة) بعد (لدن) على التمييز لا على التشبيه بالتمييز[4]، ويقول الشاطبي: "مَنْ نَصَبَ شبَّه نون (لَدُنْ) بنون (عشرين)، حين كان بعض العرب يقول: لَدُ، من غير نونٍ، فانتصب (غُدوةً) انتصابَ الاسم بعد المقادير،

(١) أوضح المسالك ٣/١٤٥-١٤٧.

(٢) شرح الرضي للكافية ٣/٤٧١-٤٧٢.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٩-٤٢٠.

(١) ينظر: منهج السالك لأبي حيان ٢٩٤، وشرح المكودي ١٦٩، وإرشاد السالك ١/٥٠٠، وشرح ابن عقيل ٢/٥١٦، وتوضيح المقاصد ٢/٨١٥، والبهجة المرضية ٢٨١، وشرح الأشموني ٣/٨٥٩ .

كقولك: (عشرون درهمًا). هذا معنى تعليل سيبويه[1]، فيكون على هذا (غدوة) منصوبًا على التمييز لإبهام لدن، كما استُبْهِم (العشرون) فَفُسِّرَ..."[2]

وما وضَّحه الشاطبي فحسنٌ في توجيه نصب (غدوة) على التمييز، ويقوِّي النصب عليه لا على الشبه به أنْ قال به كثير من النحاة.

الاعتراض الثامن والعشرون: إضافة المصدر إلى المفعول

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: إعمال المصدر)- قوله: "ويَكْثر أن يضاف المِصْدَرُ إلى فاعله ثم يأتي مفعولهُ...، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول، وبالعكس فكثيرٌ، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾[3]، ونحو: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[4]، ولو ذُكِرَ لقيل: دعائي إياك، ومن دعائه الخير."[5]

فيرى اللقاني أنَّ في تقدير ابن هشام (ومن دعائه الخير) لا يوافق ما قال من إضافة المصدر إلى الفاعلِ ثم لا يُذكر المفعول، أو إضافته إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، والأنسب أن يقدَّر بـ(ومن دعاء الخير)، فيقول: "قوله: (ومن دعائه الخير) الأنسب لقوله: (وعكسه)[6] أن يقول: ومن دعاء الخير؛ إذ معنى (عكسه): أن يضاف إلى المفعول، ثم لا يذكر الفاعل."[7]

لكن ابن هشام لم يأتِ به مثالًا على إضافة المصدر إلى المفعول، ثم حذْف الفاعل، بل مثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾، وهي منطبقة على إضافته إلى

(١) حيث قال ١/٢١٠: "كما أن (لدن) في (غُدْوَةً) حالٌ ليست في غيرها تُنْصَبُ بها، كأَنّه أَلحقَ التنوينَ في لغة من قال: لَدُ، وذلك قولك: (من لَدُنْ غُدْوَةٌ)."

(٢) المقاصد الشافية ٤/١٢٣.

(٣) أوضح المسالك ٣/٢١٢-٢١٤.

(٤) سورة إبراهيم، ٤٠.

(٥) سورة فصلت، ٤٩.

(٦) يلاحظ الاختلاف بين المتن ونص اللقاني، حيث ذكر في المتن (وبالعكس)، وفي اللقاني (وعكسه).

(٧) حواش على توضيح الألفية ٤٣٦.

المفعول وحذف الفاعل، كما قال هو بذلك –أيضًا–، وإنما جاء بقوله: (ومن دعائه الخير) على تقدير إضافة المصدر إلى المفعول مع ذكر الفاعل، وقد مثَّل بالآية الكريمة وقدَّر هذا التقدير الفارسيُّ[1]، مما يدل على التباس النص عند اللقاني، أو قد يعود سبب اعتراضه إلى اختلاف نسخته من (أوضح المسالك)، وهو محتملٌ؛ لاختلافها –أيضًا– في كلمة (وعكسه).

المطلب الثالث: الإشكال في العبارة، أو عدم وضوحها

هو ما اعترض فيه اللقاني على عبارة ابن هشام لإشكالٍ فيها، من حيث إفهامها لغير المراد، أو لعدم وضوح مرادها.

الاعتراض الأول: أقل ائتلاف الكلام

اعترض اللقاني على تعبير ابن هشام –في (باب: الكلام وما يتألف منه)– في ائتلاف الكلام من قوله: "وأقلُّ ما يتألَّف الكلام من اسمين...، ومن فعل واسم".[2]

فيرى اللقاني أنَّ في عبارته إفهامًا بأن الكلام متركبٌ من أكثر من كلمتين، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يأتلف إلا من اسمين، أو اسم وفعل، ويقول: "قوله : (وأقل... إلخ) إشارة إلى أنَّ الكلامَ قد يتركب من أكثر من كلمتين.

قال ابن الحاجب: "الكلام ما تَضَمَّنَ كلمتين بالإسناد".[3]

قال في المتَوَسِّط[4]: لم يقلْ ما تَرَكَّبَ؛ ليشمل ما تركب من أكثر من كلمتين، فإنه يصدق عليه ما تَضَمَّنَ دون ما تركب.[5]

وفي حاشية السَّيِّد على المتوسط: أن الكلامَ التعويلُ فيه على الإسناد، والتعويلُ في الإسنادِ على المسند والمسند إليه، وذلك كلمتان، وما عداهما خارجٌ عن حقيقة الكلام.[1]

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ١١٣.

(٢) أوضح المسالك ١١/١.

(٣) الكافية ٧.

(٤) يعني مؤلفه السيد ركن الدين الحسن الاستراباذي.

(٥) ينظر: الوافية في شرح الكافية (المتوسط) ٧–٨ ، وقد نقل اللقاني القول بالمعنى.

والحاصلُ أن الكلامَ لا يتألَّف إلا من اسمين، أو اسمٍ وفعلٍ، كما صرَّح به بعضهم[٢]، فلا حاجة إلى قول المصنِّف: (وأقل)، فليتأمل."[٣]

وفي شرح ابن هشام لـ(قطر الندى) ذكر ستَّ صورٍ لتأليف الكلام، ثم قال بعد ذلك: "وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم –كما ذكرتُ–، وما صرَّحتُ به من أنَّ ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام، هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم".[٤]

ويعني بقوله: (بعضهم) ابنَ الحاجب ومتابعَيْه اللذَين نقل أقوالَهم اللقاني في نَصِّ اعتراضه.

فبقول ابن هشام السابق ردٌّ على اعتراض اللقاني، بتأكيد قصده من أنَّ أقل ائتلاف الكلام من اسمين، أو اسم وفعل، ويزيد عن ذلك في الصور الأربع المتبقية، وهي: أن يتألف إما من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء.[٥]

فيبدو أن تعبير ابن هشام قُصد فيه الإطلاق ليشمل تأويلات ابن الحاجب ومن تبعه، حتى لا يلجأ إلى ما لجؤوا إليه.

الاعتراض الثاني: صدق علامات الحرف على غيرها

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: الكلام وما يتألف منه)– التعبير بما يُفهم اضطرابَ أحكامه، وذلك في أنواع الفعل، حين قال ابن هشام: "والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:... الثالث: الأمر، وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر...، وإن دلت

(١) ينظر: ٢، أ–ب، وقد نقل اللقاني قول السيد الجرجاني بالمعنى.

(٢) كالزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك، والسيوطي. ينظر: المفصل٢٣، والكافية ٧، وشرح التسهيل ٣/١، والبهجة المرضية ١٤/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢–٤.

(٤) شرح قطر الندى ٤٤–٤٥. وينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢٢/١.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ٤٤.

على الأمر ولم تقبل النونَ فهي اسم كـ(نَزَال) و(دَرَاكِ)، بمعنى أنْزِلْ وأدْرِكْ، وهذا أولى من التمثيل بـ(صَهْ) و(حَيَّهَلْ)[1]، فإن اسميتهما معلومة مما تقدم؛ لأنهما يقبلان التنوين."[2]

فاعترض عليه اللقانيُّ نعتَه المثالين (صَهْ) و(حَيَّهَلْ) بتحقُّق معرفة الاسمية لهما؛ لأنهما قد قَبِلا علامةً من علامات الاسم وهي (التنوين)، وذا يؤدي إلى نقض علامة الحرف، وهي: عدم حُسن شيء من علامات الاسمِ، وعلامات الفعل؛ لتحققها في المثالين اللذَين فضَّلهما، وهما: (نَزَالِ) و(دَرَاكِ) مع أنهما غير حرفين. يقول اللقاني: "قوله: (فإن اسميتهما معلومة) يعني بخلاف مثاليه؛ فإنَّ اسميَّتَهُمَا غيرُ معلومة مما تقدم، بل من هذا الكلام، ويَرِدُ عليه أنَّ هذا يفضي إلى بطلان العلامة التي ذكرها للحرف؛ لصدقها على مثاليه، وهما غير حرفين."[3]

وأجاب ياسينُ الحمصي عن إيراد اللقانيِّ بأنَّ العلامات التي ذكرها ابن هشام للحرف هي بالنظر إلى عمومها، ويقول: "وأجيبُ بأنَّ غايةَ ما يلزم هو من قَبيل التعريف بالأعمِّ، وقد أجازه القدماء؛ لأنه يفيد التمييزَ في الجملة."[4]

فيظهر من ذلك أنْ لا خلل في تعبير ابن هشام، ولا صدق لعلامات الحروف على المثالين.

الاعتراض الثالث: ما تُردف به الضمائر المنفصلة

اعترض اللقاني على ابن هشام –في (باب: النكرة والمعرفة)– القول بأنَّ الضمير (إيَّا) يُردف بالمعنى المراد، وقوله يقتضي أنَّ الضمائر الأخرى مرتجلة، قال ابن هشام في ذلك:

(١) يعني تمثيل ابن مالك بهما حين قال في الألفية ص١٠:

والأمر إنْ لمْ يَكُ للنون محلّ فيهِ هو اسمٌ نحوَ: صَهْ وحَيَّهَلْ

(٢) أوضح المسالك ١/٢٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٢-٢٣.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ١/٤٦.

"وينقسم المنفصل-بحسب مواقع الإعراب- إلى قسمين:
١. ما يختص بمحل الرفع، وهو: (أَنَا)، و(أَنْتَ)، و(هُوَ)، وفروعهن...
٢. ما يختص بمحل النَّصب، وهو: (إيَّا) مُردفًا بما يدل على المعنى المراد."[١]

ويقول اللقاني: "وقوله: (وهو (إيَّا) مُردَفًا... إلخ) صُنْعُهُ هذا يقتضي أنَّ كلاًّ من (أَنْتَ) وفروعه صيغة مرتجلة، وليس كذلك؛ بل الضمير فيها كلها (أنْ) مُردفةً بما يدل على أحوال المخاطَب."[٢]

فينفي كونها مرتجلة وهو ما أوهمه تعبير ابن هشام حين خصَّص (إيَّا) بما يردفها دالًّا على معناها.

وتوجيه تعبير ابن هشام هو القول بأنَّ (إيَّا) مشتركًا للمتكلم والمخاطب والغائب، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والمجموع، فلمَّا شملت كل ذلك ظهرت الحاجة إلى تمييزها عن سابقها بذلك التعبير، بخلاف ما اختص بالرفع فإنَّ لكل من المتكلم، والمخاطَب، والغائب ضميرًا يختص به، فكان المراد واضحًا، على العكس من المشترك (إيَّا).[٣]

الاعتراض الرابع: اتِّحاد الخبر الجملة بالمبتدأ معنًى

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- جعل الخبر الجملة نفس المبتدأ في المعنى، قال ابن هشام: "وهو: إما مفرد، وإما جملة...، والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط..."[٤]

وقال اللقاني: "قوله: (في المعنى) إن أراد به المفهومَ فلا يصح؛ لعدم الفائدة. أو الخارجَ فكل خبرٍ كذلك، ليصح الحمل، وقد يختار الثاني. وقولك: كلُّ خبرٍ كذلك ممنوعٌ؛ إذ الجملة

(١) أوضح المسالك ٨٩/١.
(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٢.
(٣) ينظر: التصريح لخالد الأزهري ١٠٤/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧١/١.
(٤) أوضح المسالك ١٩٤/١-١٩٧.

في نحو: (زيدٌ يقومُ أبوهُ) مضمونها إسناد القيام إلى الأب، وهو غيرُ زيدٍ مفهومًا وخارجًا، لكنها تؤول بمفردٍ صادقٍ على المبتدأ، أي: قائمُ الأبِ."[١]

فيرى أنَّ في قوله: (نفس المبتدأ في المعنى) إشكالًا، وهو إن كان مراده من قوله هذا نفس المبتدأ في المعنى (مفهومًا) فغير مستقيم. وإن أراد بنفسه في المعنى (خارجًا) فكل خبر يقع كذلك، وهو ممتنع؛ لأنَّ من الأخبار الجمل ما يؤول بالمفرد الذي يصدق على المبتدأ.

وقد نقل ياسين الحمصي اعتراض اللقاني، ثم علق رادًّا إيَّاه عليه بأنَّ المراد من كلام ابن هشام هو أنَّ مدلول المفرد المخبر عنه بالجملة جملةٌ، قال: "ويُدْفَع بأنَّ المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرًا عن مفردٍ مدلوله جملة".[٢]

وقال ابن مالك بما يكفي لنقض الاعتراض: "الجملة المتحدة بالمبتدأ معنًى كل جملة مخبَر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام، ومنه (ضمير الشأن)."[٣]، ونقل قوله الحمصي ثم قال: "وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه إن أريد بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في الماصدق[٤] ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع- فكل مبتدأ وخبر كذلك، أو في المفهوم فباطل؛ لأنه يؤدي إلى إلغاء الحمل."[٥]، كما علق الصبَّان مؤيدًا إسقاطه الاعتراض بهذا القول.[٦]

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٩-١٤٠.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/١٦٢.

(٣) شرح التسهيل ١/٣١٠-٣١١.

(٤) (الماصدق) عند المناطقة الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلي. المعجم الوسيط ١/٥١١.

(٥) حاشية ياسين على الألفية ١/٧٧.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨٨.

الاعتراض الخامس: تكرار القول بوجوب كسر همزة (إنَّ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: إنَّ وأخواتها)- أن كرَّر وجوب كسر همزة (إنَّ) إن وقعت جوابًا لقسم، وذلك حين ذكر جواز الكسر والفتح إنْ وقعت بعد فعل قَسَمٍ، ولا لام بعدها، ثم قال: "ولو أُضْمِرَ الفعلُ، أو ذُكِرَتَ اللام تعيَّن الكَسْرُ إجماعًا"[1]

فقال اللقاني: "قوله: (ولو أُضْمِر الفعل) هنا تكرار مع قوله سابقًا[2]: أو (جوابًا لقسم)."[3]، فاعترض عليه التكرار في ذكر وجوب كسرها.

ولعل ابنَ هشام ما كرر وجوب كسر همزتها في هذا الموضع إلا تنبيها على سلوكه مذهب البصريين في الخلاف فيه، حيث افترق النحويون على وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين مع اختيار أحدهما، إن وقعت (إنَّ) جوابًا لقسم، فاختار هو وجوب الكسر على مذهب البصريين.[4]

وعلى ذلك فلا إشكال في التكرار هنا، ولا يتجه الاعتراض عليه.

الاعتراض السادس: إيهام إجازة الكوفيين تخفيف (إنَّ)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: إنَّ وأخواتها)- أن عبَّر بما يوهم المراد، حيث قال ابن هشام: "وإنْ ولي (إنْ) المكسورة المخففة فعلٌ كُثرَ كونه مضارعًا ناسخًا...، وأكثر منه كونه ماضيًا ناسخًا...، ونَدَر كونُه ماضيًا غيرَ نَاسخٍ...، ولا يُقَاس عليه: (إنْ قَامَ لأنَا، وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ)، خلافًا للأخفش والكوفيين."[5]

(١) أوضح المسالك ٣٤٢/١.

(٢) في مواضع وجوب كسر همزة (إنَّ) ينظر: المصدر السابق ٣٣٤/١.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢١٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، والتصريح للأزهري ٣٠٧/١.

(٥) أوضح المسالك ٣٦٨/١-٣٦٩.

ويقول اللقاني: "قوله: (خلافًا للأخفش والكوفيين) هذا يوهم أنَّ الكوفيين وافقوا على أنَّ (إنْ) مخففةٌ، وقال الرضي: "فَصَل[1] الكسائيُّ بين (إن) مع اللام في الأسماء وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء: المخففةَ، وأما في الأفعال فقال: (إنْ) نافيةٌ، واللام بمعنى (إلاَّ)؛ لأن المخففة بالاسم أَوْلى، نظرًا إلى أصلها...، وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافيةٌ مطلقًا."[2] انتهى."[3]

فاعترض كون تعبيره بالعطف على (الأخفش) موهم بأنَّ الكوفيين يجيزون تخفيف (إنَّ)، وهم لا يجيزون ذلك، بل يجعلون ما ورد منها محمولًا على أنَّ (إنْ) نافية بمعنى (ما)، واللام إيجابية بمعنى (إلا).

وقد ذكر ابن هشام في (مغني اللبيب) إجازة الأخفش لـ(إنْ) المخففة من (إنَّ)[4]، قياسًا على البيت[5]:

شُلَّت يَمِينُكَ إنْ قَتَلْت لمُسْلِمَا كُتِبَتْ عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ثم ذكر في موضع آخر أن الكوفيين لا يجيزون تخفيفها[6]، ثم يجيء هنا بعطف الكوفيين وهم قد منعوا تخفيفها، على الأخفش الذي أجاز التخفيف.

وقد انتقد الأزهريُّ[7] هذا العطف عند ابن هشام، وكذا الصبَّان انتقد الأشموني الذي تبع في عزوه ابن هشام.[8]

---

(١) في شرح الرضي: وفرَّق.

(٢) شرح الرضي للكافية ٤/١٢٨٤-١٢٨٥.

(٣) حواش على توضيح الألفية ٢٢٩.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٣٧. وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٥.

(٥) من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في المقاصد النحوية ٢/٢٧٨، وشرح شواهد المغني ١/٧١، والدرر اللوامع ٢/١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/ ٢٧٧، وبلا نسبة في رصف المباني١٠٩، والجنى الداني ٢٠٨، وتخليص الشواهد ٣٧٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٣٠٦.

(٧) ينظر: التصريح ١/٣٢٨.

(٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٤٢٧.

والذي يظهر صحة اعتراض اللقاني، وسهو ابن هشام حين عبَّر بالعطف؛ لإقراره باختلاف مذهب الكوفيين عن (الأخفش) في غير هذا المصنف.[١]

وبذلك يتضح إقرار ابن هشام في الأمر، وإجماله في هذا الشرح دون غيره.[٢]

الاعتراض السابع: وجوب رفع الاسم المشتغل عنه

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الاشتغال)- في قوله عن الاسم المشتَغَل عنه: "ثم قد يَعْرِض لهذا الأسم ما يوجب نَصْبَه، وما يُرَجِّحه، وما يُسَوِّي، بين الرفع والنصب، ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم[٣]؛ لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه، وَسَيَتَّضحُ ذلك." [٤] ثم قال: "(تنبيهان): الأول: ليس من أقسام مسائل الباب الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة (إذا) الفجائية[٥]؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها، وكلامُ الناظم يوهم ذلك"[٦]

فيقول اللقاني "قوله: (ليس من أقسام... إلخ) هذا محض تكرار مع ما تقدم، وليس فيه زيادة عليه -كما ترى-، وقوله سابقًا: (وسيتضح) يُوهم ذلك، ثم قوله سابقًا: (كما ذكره الناظم) خلاف قوله هنا: (وكلام الناظم يوهم ذلك)."[٧]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٠٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٣٧ و٣٠٦.

(٣) حيث قال في ألفيته ص٢٧:

وإن تلا السابقُ ما بالابتدا يختَصُّ فالرفعَ التَزِمْهُ أبَدا

كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِد ما قبلَه معمولًا لما بَعْدُ وُجِد

وينظر: شرح التسهيل ١٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦١٥/٢.

(٤) أوضح المسالك ١٦١/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٧٠/٢.

(٦) المصدر السابق.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٥.

واعتراضه واقع في شقَّين:

أولهما: تكرار خروج وجوب رفع الاسم المشتَغَل عنه من أقسام مسائل الباب، مع عدم إفادةٍ في الزيادة، على أنَّه قد أشار إلى أنَّه سيوضح الأمر فيما بعد، ولم يفعل، فأوهم قولُه زيادةً في التكرار التالي.

الثاني: اختلاف قوله، بأنْ صرَّح أولًا بذكر ابن مالك وجوبَ الرفع قِسمًا من أقسام مسائل باب الاشتغال، ثم خالف بأنْ ذَكَر أنَّ كلام ابن مالك يوهم كون وجوب الرفع قسمًا.

ووافق خالدُ الأزهري اللقانيَّ في الأول، حيث قال: "وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة إلى ذكره."[(١)]، وأجاب عن إيهام كلام ابن مالك بأنَّ ضرورة تتميم الأقسام هي ما ألجأته لذلك.[(٢)]

كما وافقَ الدنوشريُّ اللقانيَّ في شِقِّ اعتراضه الثاني.[(٣)]

واعتراضه هنا قائم على ابن هشام، ولعلَّ عدم إيضاحه فيما بعد من السهو، لكنَّ ذلك لا يدفع مجمل الاعتراض.

الاعتراض الثامن: كون الحمل على المبني من أسباب البناء

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- قوله: "ويجوز في الزمان المحمول على (إذَا) أو (إذْ) الإعرابُ على الأصل، والبناء حَمْلاً عليهما".[(٤)]

حيث أفهم قوله أنَّ من أسباب البناء الحملُ على المبني، وهو قد حصر أسباب البناء في (باب: المعرب والمبني)[(٥)] ولم يكن منها الحمل على المبني، ويقول اللقاني: "قوله: (حملا

(١) التصريح ٤٥٣/١.

(٢) التصريح ٤٥٣/١.

(٣) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٠٤/١.

(٤) أوضح المسالك ١٣٣/٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٩/١.

عليهما) يؤخذ من هذا أنَّ الحمل على المبني سببٌ للبناء، فتزيد الأسباب على العدد المذكور أولَ الكتاب، ولو جعل سببَ البناءِ الاعتدادَ بالافتقار العارض، وتنزيلَه منزلةَ الأصلي كان أضبط."[1]

ويرى أنْ لو جعل سبب بنائه الافتقار العارض إلى الجملة لكان أضبط، وسلم من الاعتراض.

ويُعتذر عن ابن هشام بأن ما ذَكَره من أسبابٍ في أول الكتاب إنما هي للبناء الموجبِ، لا الجائز، وإنَّ ما هنا من البناء الجائز، غير المذكور أولًا، ذَكر ذلك ياسين الحمصي[2]، لكنه لا يفيد في رفع الاعتراض عن عبارة ابن هشام المفهمة بذلك، وما رآه اللقاني متجه على ابن هشام.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٢.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٤٢/٢.

المطلب الرابع: التفصيل في موضع الإجمال، أو عكسه.

في هذه الاعتراضات وقف اللقاني على مواضع فصَّل ابن هشام فيها القول، بينما كان حقها أن يُجمل فيها، أو أنه أجمل القول فيما عليه أن يُفصِّل، والمسائل مبيَّنة على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: عدم لزوم نيابة الاسم عن الفعل وأصالة الافتقار

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرب والمبني)- زيادة قيدِ عدم دخول العامل المؤثر فيما ناب عن الفعل في الشبه الاستعمالي، وقيدِ أصالة الافتقار إلى الجملة، في قول ابن هشام: "وأنواع الشبه ثلاثة:... الثالث: الشبه الاستعمالي، وضابطُه: أن يلزم الاسُم طريقةً من طرائق الحروف، كأن يَنُوبَ عن الفعل، وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه، وكأن يَفْتَقِرَ افتقارًا متأصِّلًا إلى جملة."[(١)]

فيعترض اللقاني على تقييد ابن هشام الأمرين لعدم الحاجة إليهما؛ حيث النيابة والافتقار لا لزوم فيهما، ويقول: "قوله: (كأن ينوب)، وقوله: (وكأن يفتقر) مثالان لِـ(طريقة)، لا لـ(أن يلزم)؛ إذ النيابةُ والافتقارُ لا إشعار فيهما باللزوم، وحينئذٍ فلا حاجةَ إلى قوله: (ولا يدخل عليه عامل)، ولا قوله: (متأصلًا)، فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه، و(يوم) في: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[(٢)] لا يلزم الافتقار إلى الجملة، أي: لا يلازم ذلك."[(٣)]

وقد أقرَّ ابنُ هشام أنَّ في قيد الأصالة احترازًا من مثل (يوم)، إذ افتقاره عارض في بعض التراكيب، فلا لزوم فيه[(٤)]، فما تنبه إليه اللقاني وارد على ابن هشام في هذا الضابط.

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٢.

(٢) سورة المائدة، ١١٩.

(٣) حواش على توضيح الألفية ٣١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣.

الاعتراض الثاني: حد الفاعل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الفاعل)- التعبير بالإطالة لما يمكن فيه الاختصار، قال ابن هشام: "الفاعل: اسمٌ أو ما في تأويله، أُسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله، مُقدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة."[1]

فيرى اللقاني أنَّ في عبارة (أو ما في تأويله) إطالةً كان يمكن له اختصارها بـ(أو ما يؤول به)، وذلك لتكرر التعبير بها، يقول: "قوله: (أو ما في تأويله) (ما) واقعةٌ على لفظ، و(في) للظرفية، و(تأويله) مصدر بمعنى اسم المفعول، عامٌّ، مضافٌ، أي: لفظٌ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم، ومثله في ذلك ما بعده، ولو قال بدل ذلك: (أو ما يؤول به)، كان أظهرَ وأخصرَ".[2]

وقد عبَّر بتلك العبارة ابنُ القيم، وابن طولون[3] في شرحهما الألفية، بينما انفرد اللقاني في اعتراضه على عبارة ابن هشام في الفاعل، والظاهر صحَّة مقالِه؛ ويُسنده تكررُّ استعمال ابن هشام هذا التعبير، فلو أنه استعمل (أو ما يؤول به) لسلم من الاعتراض، والتطويل.

الاعتراض الثالث: التمييز الواقع بعد التعجب

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: التمييز)- تعيين التميز الواقع بعد ما يفيد التعجب مميِّزًا للنسبة، قال ابن هشام: "من مميز النسبة: الواقع بعد ما يفيد التعجب، نحو: (أَكْرِمْ بِهِ أَبًا)، و: (مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا)، و(للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)".[4]

(١) أوضح المسالك ٨٣/٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٧٩.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ٢٩٥/١، وشرح ابن طولون ٣١٢/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٩٥/٢.

فيعترض اللقاني هذا التعيين؛ لإمكان مجيء الواقع بعده مميِّزًا للفرد لا للنسبة، ويقول: "قوله: (بعد ما يفيد التعجب) هذه الكُلِّيةُ منقوضةٌ بقولك: يا لها قصةً، ونحوها مما يقع بعد التعجب مميِّزًا لضميرٍ مبهم، فإنه عن مفرد لا نسبة."[1]

وقد لمح خالد الأزهري هذا المأخذ فبيَّنه في شرحه، نقلًا عن ابن هشام في (الحواشي)، وكذا بن قاسم العبادي نقَل هذا التوضيح عن شرح التسهيل، والصبان عن الرضيِّ.[2]

وبه يتضح صحَّة بيانهم، ونقل الأزهري التبيين عن ابن هشام نفسه.

(١) حواش على توضيح الألفية ٣٨٣-٣٨٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٢، والتصريح ٦٢٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٥/٢.

الفصل الثالث:

الاعتراضات على آراء ابن هشام

المبحث الأول: الاعتراضات على آراء ابن هشام

المبحث الثاني: الاعتراضات على أحكام ابن هشام

المبحث الأول: الاعتراضات على آراء ابن هشام.

اختلفت اعتراضات اللقاني على آراء ابن هشام وتعددت، وانحصرت فيما يتعلق بالأسماء منها، وما يتعلق بالأفعال، وما يتعلق بالحروف، وتفصيلها على النحو الآتي:

المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء

اعترض اللقاني على آراء ابن هشام النحوية في المسائل المتعلقة بالأسماء في مواضع متعددة، مفصلة على النحو الآتي:

المسألة الأولى: إعراب (كِلَا) و(كِلْتَا) حين إضافتهما إلى المضمر

قال ابن هشام: "المثنى: وهو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، كـ(الزَّيْدَانِ) و(الهِنْدَانِ)، فإنه يُرفع بالألف، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحملوا عليه أربعة ألفاظ: (اثنين) و(اثنتين) مطلقا، و(كِلَا) و(كِلْتَا) مضافين لمضمر، فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف."[(١)]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وكِلَا، وكِلْتَا مضافين إلى المُضمر) فيه إشكال؛ لأن ألف (كِلَا) منقلبةٌ عن واو، وألف (كِلْتَا) للتأنيث، وتاؤها منقلبةٌ عن الواو، -وكلُّ ذلك عند سيبويه[(٢)]-، فالألف أصليَّة لا مجتَلَبة للعامل، فكيف تكون إعرابًا؟".[(٣)]

الدراسة:

اختار ابن هشام إعرابَ (كِلَا) و(كِلْتَا) بالحروف؛ فيرفعان بالألف، ويجرَّان وينصبان بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، وذلك إذا أُضيفا إلى الضمير.

---

(١) أوضح المسالك ١/٥٠.

(٢) الكتاب ٣/٣٦٤

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٣-٤٤.

وقد اختلف النحويون في ألف (كِلَا) و(كِلْتَا)، فذهبوا إلى ثلاثة أقوال، هي على النحو الآتي:

القول الأول: ذهب البصريون، ومنهم سيبويه[١] إلى أنَّ الألف من (كِلَا) منقلبة عن واو؛ لانقلابها تاءً في (كِلْتَا)، والألف في (كِلْتَا) للتأنيث، وعلى ذلك ابن جني، والجرجاني، وابن عصفور، والرضي[٢]، ويتبعهم اللقاني في هذا المذهب، ولأصالة الألف فيهما يمنع إعرابهما بالحروف.

القول الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنَّ ألف (كِلَا)، زائدة للتثنية، والتاء زيدت للتأنيث في (كِلْتَا)، وعلى هذا الجرميُّ.[٣]

القول الثالث: ذهب السيرافيُّ، والفارسيُّ[٤] إلى أنَّ الألف في (كِلَا)، والتاء في (كِلْتَا) منقلبتان عن ياء.

ويترجح القول الأول على قول الكوفيين؛ لما عُلِّل من عدم صحة مجيء علامة التأنيث وسطًا، ولا يسوغ لها المجيء إلا بعد مفتوح، أو ألف. كما يترجح القول الأول على القول الثالث بأن الألف والتاء انقلبتا عن ياء؛ لجهل أصل الألف، فقُلبت واوًا.[٥]

ولذلك فإنَّ الأقرب للصواب ما سار عليه ابن هشام من أنَّ الألف أصلية، ووقعت إعرابًا للكلمة؛ فإن أصالتها لا تمنع من كونها إعرابًا، كما في الأسماء الستة، والمثنى، والجمع، فإنها قبل دخول العامل كانت دالة على تثنية، أو على جمع، أو لم تدل على شيء كما في الأسماء الستة، وحين دخل العامل تغير الآخر، فصارت إعرابًا.[٦]

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٦٤، وينظر: الخصائص ١/٢٠٢-٢٠٣، والإنصاف ٢/٣٥٩، وتوضيح المقاصد ١/٣٢٨.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٦٢، والمفتاح ٩٧، والممتع ١/٣٨٥، وشرح الرضي للكافية ١/٨٧.

(٣) ينظر رأي الجرمي في التعليقة على كتاب سيبويه ٣/١٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١٦١، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤/١١٧، والتعليقة ٣/١٩٠

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٤٦٨، تمهيد القواعد ٩/٤٦٩٢.

(٦) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/٦٨، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١١٥.

المسألة الثانية: الخلاف في إعراب المفعول به مفعولًا مطلقًا

قال ابن هشام: "الجمع بألف وتاء مزيدتين كهندات ومسلمات، فإنَّ نَصْبَه بالكَسرة، نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]"[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ قال ابن الحاجب: "المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل."[3]، قال الرضي: "هو لفظ جار الله، يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع؛ ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيدًا، وأوجدت ضربًا، وأحدثت قتلًا)، فكأنك أوقعت عدم الضرب على (زيدٍ)، وكأنَّ الضربَ كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد."[4] انتهى. وعلى هذا فـ(ٱلسَّمَٰوَٰتِ) في الآية الكريمة مفعولٌ به.

وقال الموضح في المغني: هو مفعول مطلق[5] يعنى: لأن كونه مفعولًا به يقتضي إيقاع الخلق، أي الإيجاد عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل.

وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجودَ الموقَعِ عليه حال الإيقاع، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل، ولا استحالة فيه، إنما المستحيل تحصيله بحصولٍ سابق عليه، وذلك غير لازمٍ، فليتأمل."[6]

الدراسة:

اختلف النحويون في إعراب (ٱلسَّمَٰوَٰتِ) في الآية الكريمة: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على رأيين:

(١) سورة العنكبوت، ٤٤.

(٢) أوضح المسالك ٨٦/١.

(٣) الكافية ١٣.

(٤) شرح الرضي للكافية ٣٩١/١ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٨٦٧.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٨.

الرأي الأول: أعرب الجمهور (ٱلسَّمَٰوَٰتِ) مفعولا به، منصوبًا بالكسرة، وعلى ذلك ابن هشام في (شرح شذور الذهب)[1]، وكذا اللقاني يرى المفعولية لها.

الرأي الثاني: إعرابها مفعولًا مطلقًا، وهو قولٌ آخر لابن هشام، خالف فيه النحويين؛ فنصَّ على تصويب إعرابها في (مغني اللبيب)، موضحًا رأيه بأنَّ المفعول المطلق هو ما وقع عليه اسم المفعول بلا قيد، وأنَّ العامل فيه هو فعل إيجاده.[2] وقد ذهب إلى هذا القول عددٌ ممن سبقه، كالرمَّاني، والجرجاني، والزمخشريُّ، وابن الحاجب.[3]

أما ما ذهب إليه ابن هشام في (شرح الشذور) فيمكن القول بأنَّه عدل عن رأيه آخِرًا، ثم وضَّحه في (المغني).

وقد اختار اللقاني مخالفة رأي بن هشام الأخير؛ معلِّلًا ذلك بأنَّ في الإيجاد على الخلق يقتضي وجودَ الموقَعِ عليه حال الإيقاع.

والصواب ما ذهب إليه اللقاني، وهو مذهب الجمهور؛ حيث إنَّ صنيع ابن هشام ومن سار على ذلك يقتضي كون كل ما أُوجد وأُنشئ مفعولًا مطلقًا، والأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا -كما صرح بذلك ابن هشام-[4]، فجلب ذلك التناقض. وإن قيل: إنهم تحرزوا بالمفعول المطلق عن ما يصيب العقيدة، من أنَّ المفعول به ما كان موجودًا، ثم أَوجد الفاعل فيه شيئًا آخر، فيُجاب عنه بأن جمهور النحويين لم يشترطوا ذلك للفمعول به.[5]

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ٤٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٨٦٧.

(٣) ينظر رأي الرماني في الأشباه والنظائر للسيوطي ١٢٢/٤، وينظر: أسرار العربية ٣٦٩، ورأي الزمخشري في التصريح للأزهري ٨٠/١، وفي حاشية ابن حمدون على شرح الأزهري للآجرومية ٦٧، وينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٠٢/٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٨٢/٢.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري ٨١/١-٨٢، حاشية الصبان على الأشموني ١٦١/٢

المسألة الثالثة: انقسام الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزِه

قال ابن هشام في أقسام الضمير المستتر: "وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا، وهو: ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل...، وإلى مستتر جوازًا، وهو: ما يخلفه ذلك...

تنبيه: هذا التقسيم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش، وغيرهما، وفيه نظر؛ إذ الاستتار في نحو: (زَيْدٌ قَامَ) واجب؛ فإنه لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه)، أو (ما قام إلا هو) فتركيب آخر، والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر، كـ(أَقُوْمُ)، وإلى ما يرفعه وغيره كـ(قَامَ)."[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وفيه نظر) اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه: (ما يخلفه ذلك)[2]، ليس معناه أن ذلك يخلفه في تأدية معناه، بل في رفع عامله إياه؛ فمعنى وجوبِ الاستتار وجوازِه عندهم، وجوبُ كون المرفوع بالعامل ضميرًا مستترًا وجوازُه، لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبًا وجائزًا؛ إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره، فقول المصنف: (إذِ الاستتار... إلخ) إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أريد بمعناه عنده كان مشاحَّةً في الاصطلاح، على أن التقسيم بالمعنى الذي بيَّناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق، لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسَّم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه، فليتأمل."[3]

الدراسة:

عرَض ابن هشام قسمي الضمير المستتر، وفصَّل القول في شرحهما، ثم اعترض على هذا التقسيم وأوجد تحقيقًا. وظاهر الخلاف الذي يراه في هذه المسألة على قولين:

(١) أوضح المسالك ١/٨٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٢١ .

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٨١.

القول الأول: انقسام الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وإلى جائز الاستتار. وهذا التقسيم هو ما ذهب إليه ابن يعيش، وابن مالك[(١)]، ووافقهما في هذا التقسيم ابن هشام في (شرح قطر الندى)[(٢)].

القول الثاني: انقسام العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر، وإلى ما يرفعه وغيره، وهذا التقسيم الذي يراه ابن هشام في (التوضيح) [(٣)].

وقد انتقد اللقاني نظر ابن هشام؛ حيث بنى الآخَر اعتراضه على لبسٍ في فهم تقسيم ابن مالك، وابن يعيش؛ إذ إن مرادهما من أنْ يخلفه ظاهرٌ أو مستتر في تعريفهما للضمير المستتر جوازًا هو أنَّ أحدهما يخلُف المستتر في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحدًا، وليس كما وهم ابن هشام من أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه[(٤)]. وإذا اتضح ذلك تبيَّن أنَّ تقسيمهما هو ذات التحقيق الذي ذكره هو، وعلى ذلك فلا خلاف في التقسيم.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٦٦/١، وشرح المفصل ١٠٨/٣-١٠٩، وشرح قطر الندى ٩٤.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٩٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٨٨/١.

(٤) ينظر: التصريح للأزهري١٠٢/١-١٠٣، وعدة السالك لأبي حيان ٨١/١-٨٢.

المسألة الرابعة: تقسيم الضمير المنفصل حسب موقعه الإعرابي

قال ابن هشام: "ينقسم المنفصل-بحسب مواقع الإعراب- إلى قسمين..."[(١)]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وينقسم... إلخ) منقوض بضمير الفصل؛ فإنه لا محل له عند البصريين، وهو الصحيح."[(٢)]

الـدراسَــة:

اعترض اللقاني جَعْل ابن هشام محلًّا من الإعراب للضمير المنفصل؛ حيث قسَّمه بحسب ذلك، بينما الضمير عند البصريين ليس له محل.

وقد انقسم النحويون في الحكم على ضمير الفصل إلى مذهبين:

الأول: ما ذهب إليه البصريون، من أنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وأسموه بـ(ضمير الفصل)؛ لفصله بين الصفة والخبر.[(٣)]

الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون من أن جعلوا له محلًّا من الإعراب، وأسموه بـ(ضمير العماد)؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنى.[(٤)]

واعتراض اللقاني قام على أنَّ البصريين قد نفوا أن يكون للفصل محلًا -وهو الأرجح-، فكيف يُجعل للمنفصل تقسيما بحسب مواقع الإعراب؟

(١) أوضح المسالك ٨٩/١.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٢.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣٩٥/١، والأصول ١٢٥/٢-١٢٦، والتخمير ١٦٣/٢، وشرح الإيضاح لابن الحاجب ٤٦٩/١-٤٧١، وشرح الرضي للكافية ٤٥٥/٢.

(٤) ينظر: المفصل ١٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور٦٥/٢، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي ٥٠٧/١.

ويجاب عن ما قيل هنا بأنَّ الخلاف في (ضمير الفصل) الذي ليس له من المنفصل إلا لفظ المرفوع[1]، ثم إنَّ للفصل أحكامًا وشروطًا ميَّزته عن المنفصل، فلا يكون فصلًا إلا بتحقيق الشروط الآتية[2]:

١. يشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ، في الحال، أو في الأصل، وأن يكون معرفة.
٢. يشترط فيما بعده أن يكون خبرًا لمبتدأ، في الحال، أو في الأصل، وأن يكون معرفة، أو كالمعرفة في عدم قبوله (أَلْ).
٣. يشترط فيه أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يطابق ما قبله.

فبذلك يتضح أنَّ اللقاني قد خلط في الأمر؛ إذ جعل الفصل من المنفصل دون شروط.

(١) ينظر: تسهيل الفوائد ٢٩، وتمهيد القواعد ٥٦٥/١.

(٢) شرح ابن هشام في مغني اللبيب ٦٤١-٦٤٦ حال (ضمير الفصل)، وتكلم عن أربع مسائل فيه: شروطه، فائدته، محله، ما يحتمل من الأوجه.

المسألة الخامسة: تعيين الخبرية للوصف المقدم

قال ابن هشام: "ولا بد للوصف المذكور من تقدُّم نفي أو استفهام...، وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته...، وإن طابقه في غير الإفراد تعينت خبريته، نحو: (أَقَائِمَانِ أَخَوَاكَ؟)، و(أَقَائِمُوْنَ إِخْوَتُكَ؟)"[(١)].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله (تعينت خبريته) لا يستقيم على مذهب الناظم في تجويز تثنية الفعل وجمعه- وإن كان قليلًا-، على ما يصرح به في الفاعل."[(٢)]

الـدراسَــة:

ذهب ابن هشام إلى تعيين الخبرية للوصف المتقدم، إذا طابق في التثنية والجمع ما بعده، أي: المبتدأ المؤخر؛ لامتناع كون الوصف مبتدأً، وما بعده فاعلًا سد مسد الخبر؛ إذ يلزم الوصف الإفراد، وحكمه حكم الفعل في لزوم ذلك.

واعترض اللقاني ما ذهب إليه ابنُ هشام؛ كون هذا الصنيع يخالف مذهب ابن مالك، والذي هو جوازُ تثنيةِ الفعل، وجمعِه -على لغةٍ-[(٣)]، للدلالة على حال الفاعل.[(٤)]

لكن ابن مالك قد أجاز الأمرين، فمن لم يكن من أهل هذه اللغة-وهي لغة (أكلوني البراغيث)- له أن يجعل المقدَّم خبرًا، ويؤخر المبتدأ، حيث قال: "وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرًا مقدمًا ومبتدأً مؤخرًا...، وهذا غير ممتنعٍ، إن كان مَن سُمع ذلك منه مِن أهل غير اللغة المذكورة."[(٥)] وقال في موضع آخر: "ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة:

(١) أوضح المسالك ١/١٨٨-١٩٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥.

(٣) هي المسماة بـ(أكلوني البراغيث)، وهي لغة طيئ، وقيل لغة أزد شنوءة. ينظر :الكشاف ٤/٤٣٢، وارتشاف الضرب ٢/٧٣٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩، ٢/١١٧.

(٥) المصدر السابق ٢/١١٧.

(أكلوني البراغيث)، لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح."[1]

كما أورد ابن هشام جواز الأمرين في (شرح شذور الذهب)، و(مغني اللبيب).[2]

وما اعترض به اللقاني غير قائم على ابن هشام، من تجويز ابن مالك تثنية الفعل، وجمعه؛ لتجويزه -أيضًا- تعيين الخبرية للمقدَّم.

(١) شرح التسهيل ٢٨٩/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٢٨/١، ومغني اللبيب ٤٧٩.

المسألة السادسة: تقدير متعلق الظرف، والجار والمجرور الواقع خبرًا.

قال ابن هشام: "ويقع الخبر ظرفًا...، ومجرورًا...، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره (كَائِنٌ) أو (مُسْتَقِرٌّ)، لا (كان) أو (استقرَّ)".[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وأَنَّ تقديره (كائنٌ)) الخلاف في الراجح، لا في الجواز، كما هو مقتضى صنعه، إذ كل منهما جَائِزٌ اتفاقًا."[2] فاعترض عليه أنْ صحَّحَ أحد مذاهب مُقَدَّر متعلق الظرف أو الجار ومجروره.

الدراسَة:

اختار ابن هشام من اختلاف النحويين في الخبر الواقع ظرفًا، أو مجرورًا، أن يكون متعلقهما المحذوف هو الخبر، ثم اختلفوا في تقدير هذا المتعلق، فذهب ابن هشام إلى أنَّ التقدير هو اسم الفاعل (كائنٌ)، أو (مستقرٌّ).

وقد بُني اعتراض اللقاني على أصالة مذهبَي الاختلافِ في تقديرَي متعلق الظرف أو الجار مع مجروره؛ فإن النحويين قد افترقوا إلى تقديرين:

التقدير الأول: ذهب بعضهم إلى تقديرهما بالفعل (كَانَ)، أو (استقرَّ)، واحتجوا بأنَّ المحذوف هو عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل، ومن لفظه، وأن تقدير الأصل أَوْلى.[3] وعلى هذا المذهب أكثر البصريين، ومنهم سيبويه، والأخفش، والفارسي، والزمخشري، وابن الحاجب.[4]

(١) أوضح المسالك ١/١٩٩-٢٠٠.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣٢-٢٣٣، وشرح الرضي للكافية ١/٢٤٥، والتصريح للأزهري ١/٢٠٦.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه٢/٨٧-٨٩، والإيضاح٤٧، وقول الأخفش في شرح الكافية الشافية لابن مالك١/٣٤٩، وقول الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ١/٢٣٣، والكافية ١٦.

التقدير الثاني: من البصريين من ذهب إلى تقديرهما باسم الفاعل (كائنٌ)، أو (مستقرٌّ)، واحتجوا بأنَّ المحذوف هو الخبر، وأن الظرف، أو الجار مع مجروره أُقيم مكانه، والأصل في الخبر أن يكون مفردًا، كما أنَّ الإخبار بالظرف من قَبيل المفردات، ولا شك أن الإخبار بالأصل أَولى، وأنَّ التقدير إن كان فعلًا فالخبر جملة، وإن كان اسمًا فالخبر مفردا. وعلى هذا المذهب ابنُ السراج، وابن جني، والعبدي، وابن يعيش، كما نقل هذا التقدير أبو حيان عن ابن عصفور، ورجحه ابن مالك في شرحي (التسهيل) و(الكافية)، وتبعهم السيوطي[(١)]، ورأى ابن هشام أنَّ التقدير على هذا المذهب، وصححه.

بينما اعترض اللقاني على صنيع ابن هشام في تصحيحه المذهبَ الثاني؛ إذ كل من أصحاب المذهبين قد استند على أصل صحيح[(٢)]، وأنَّ الخلاف ليس في صحة جوازهما؛ بل في الراجح منهما.

ثم إنَّ ابن هشام قد أجاب عن هذا الاعتراض في (اللمحة البدرية)، بأنْ لا خلاف عند المقدِّرين بالفعل، أو اسم الفاعل، حيث قال: "ولا خلاف عن المقدِّرين في جواز كون المقدَّر فعلًا، نحو: (استقرَّ) و(حصل)، أو اسمًا، نحو: (مستقرٌّ) و(حاصلٌ)، وإنما الخلاف في الراجح منهما؛ فمن رجَّح الأول فحجته أن المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال، ومن رجَّح الثاني فحجته أن المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الإفراد."[(٣)]

ولعلَّ الأقرب ما ذهب إليه بعض النحويين من تجويز التقديرين -اسمًا كان، أو فعلًا-؛ أي باعتبار المعنى؛ فإنه إن أُريد به الحال، أو الاستقبال قُدِّر باسم الفاعل، وإن أُريد المضي فيقدَّر بالفعل، وهذا ما مال إليه ابن هشام في (مغني اللبيب)، فقال: "والحقُّ عندي أنه لا

(١) ينظر: الأصول ٦٣/١، وينظر رأي العبدي في هوامش الإيضاح ٤٧، وينظر: اللمع ٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش٢٣٢/١-٢٣٣، والتذييل ٨/١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١-٣٥٠، وهمع الهوامع١٣٨/٢.

(٢) حيث يجوز جعلهما من قبيل المفرد؛ فيكون المُقدَّر اسم الفاعل، ويجوز أن يُجعلا من قبيل الجملة؛ فيكون المقدر الفعل. ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية٢١١/١.

(٣) شرح اللمحة البدرية ٤٥/١.

يترجح تقديره اسمًا، ولا فعلًا؛ بل بحسب المعنى"[1]، وهو ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته، فقال[2]:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرفِ جَرّ ناوِينَ مَعنَى كَائِنٍ أَو اسْتَقَرّ

(١) مغني اللبيب ٥٨٤.

(٢) ألفية ابن مالك١٧.

المسألة السابعة: الإخبار بالزمان العام عن الذات الخاص

قال ابن هشام: "ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني، نحو: (الصَّوْمُ اليَوْمَ)، و(السَّفَرُ غَدًا)، لا عن أسماء الذوات، نحو: (زَيْدٌ اليَوْمَ)، فإن حصلت فائدة جاز؛ كأن يكون المبتدأ عامًّا، والزمان خاصًّا، نحو: (نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا)، وأما نحو: (الوَرْدُ فِيْ أَيَّارَ) ، و(اليَوْمَ خَمْرٌ)، و(اللَّيْلَةُ الهِلَالُ)، فالأصل: خروجُ الوردِ، وشربُ خمرٍ، ورؤيةُ الهلالِ."[(١)]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (كأن يكون المبتدأ عامًا... إلخ) هذا كلامٌ لا يظهر له معنى يوجَّه به، ولا مستند له في كلام الأئمة، والمعوَّل عليه ما في الرضي[(٢)]."[(٣)]

الـدراسَــة:

مَنع ابن هشام الإخبار بالزمان عن اسم الذات، واستثنى حصول الفائدة من الإخبار بالزمان عن الذات، فجعل حصولها بأن يكون المبتدأ عامًّا، ويُخصَّصُ بالزمان، كـ(نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا).

فاعترض عليه اللقاني هذا الاستثناء بعموم المبتدأ، وخصوص الزمان؛ لعدم قول الأئمة به، واختار أن يُخبَر بالزمان عن الذات في حالتين: أُولاهما: أن تشبه الذاتُ المعنى في التجدد والحدوث. الثانية: أن يُقدَّر للذات معنًى مضافًا. وقد أفادهما اللقانيُّ من الرضي.[(٤)]

وقد اختلف النحويون في الإخبار عن اسم الذات بالزمان، فمنهم من منع مطلقا، وجعل ما ورد من ذلك يتأول على حذف مضافٍ، فذكروا الإخبار بالزمان عن الجثة ولم

(١) أوضح المسالك ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) حيث قال في شرحه للكافية ١/٢٤٨: "واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين...؛ لعدم الفائدة، إلا في موضعين: أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت...، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا".

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٤٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية ١/٢٤٨.

يستثنوا، كابن السراج، وابن جني، وابن مالك في (الكافية)[١]، وكذا ابن هشام في (شذور الذهب)، و(قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[٢]، وعلى ذلك جمهور البصريين.[٣]

ومنهم من قيَّدَ، وجعل الإخبار بالزمان عن الذات ممكنًا فيما كان المبتدأ فيه عامًّا، والزمان خاصًّا، كما فعل ابن هشام في (التوضيح)، وسبقه بذلك ابن الطراوة[٤]، وجماعة منهم ابن مالك في (التسهيل) وشرحه، وبان الناظم، وأبو حيَّان[٥]، وتبعهم ابن القيم، والسيوطي، وغيرهم.[٦]

ثم إنَّ من أجاز الإخبار بالزمان عن الذات اشترط حصول الفائدة، وحُصرت مواضعها في ثمانية[٧]: أن يُشبِه اسمُ الذاتِ اسمَ المعنى في التجدد والحدوث، وأن يكون الزمان موصوفًا، وأن يكون المبتدأ عامًا واسم الزمان خاصًّا، وأن يوصف المبتدأ، وأن يكون المقصود ما أُضيف إليه ظرف الزمان، وأن يكون في باب النفي العام، والغرض منه التأريخ، وأن يرفع ظرف الزمان ظاهرًا غير ذات. فبحصول شيء منها يتحقق الشرط، فلا فائدة في ترجيح أحد المواضع على الآخر، كما فعل اللقاني.

ويظهر صحة ما ذهب إليه مَن اشترط حصول الفائدة؛ لأن المقصود من الكلام إفادة المتكلم للسامع.

وأما اعتراضه بعدم ظهور معنى يُوجَّه به كون المبتدأ عامًّا في المثال: (نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا) وما شابهه، فقد سبقه ناظر الجيش، والدماميني في ذات الاعتراض على ابن مالك[٨]،

(١) ينظر: الأصول ٧٠/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢٣٥/١-٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٣٧، وشرح قطر الندى ١٢٠، والجامع الصغير ٤٨.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد٤٨٠/١، النكت للسيوطي ٢٣٨/١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٤/١، وينظر قول ابن الطرواة في المقاصد الشافية ٣٠/٢.

(٥) ينظر: التسهيل٤٩، وشرح التسهيل ٣٢٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٠/١، وارتشاف الضرب١١٢٤/٣.

(٦) ينظر: إرشاد السالك١٧١/١، والبهجة المرضية ١٣٣/١، والمساعد ٢٣٨/١، وتعليق الفرائد ١١٤/٣، وهمع الهوامع ٣٧٧/١.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٢٣/٢-٢٥.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ١٠١١/١، وتعليق الفرائد ١١٤/٣.

والصحيح ما رآه ابن مالك، وابن هشام من عموم (نحن)؛ فإنَّه وإن كان ضميرًا للمتكلم وحده، أو المشارك غيره، فإنَّ العموم يصح فيه بصلاحيته في نفسه لكل متكلم. كما مثَّل بمثال ابن هشام عددٌ من النحاة، ووجَّه كلامه بعض الشيوخ بهذا التوجيه المذكور، وليس كما اعترضه اللقاني.[1]

(١) ينظر: رفع الستور ٩٩/١، والتصريح للأزهري٢٠٨/١، وحاشية ياسين على مجيب الندا ٢٤٦/٢-٢٤٧.

المسألة الثامنة: الخلاف في ذكر الخبر، وحذفه بعد (لولا)

قال ابن هشام في وجوب حذف الخبر: "وأما حذفه وجوبا ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كونًا مطلقًا، والمبتدأ بعد (لولا)، نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك)، أي: لولا زيد موجود، فلو كان كونًا مقيدًا، وجب ذكره إن فُقد دليله...، وفي الحديث: "لولا قومكِ حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيت الكعبة على قواعدِ إبراهيم"(١)، وجاز الوجهان إن وجد الدليل...، ومنه قول أبي العلاء المعري(٢):

فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

وقال الجمهور: لا يُذكر الخبرُ بعد (لولا)، وأوجبوا جعْل الكون الخاص مبتدأ...، ولحَّنوا المعرّي، وقالوا: الحديث مرويٌ بالمعنى".(٣)

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (ولحَّنُوا المعري... إلخ) يغني عن هذا الجواب أن يقول: و(يمسكه) على تقدير (أنْ)، وبطل عملها لحذفها، فهو بدل من (الغمد)، و(حديثو عهد) بدل من (قومك)، والخبر حينئذٍ كونٌ عام محذوف، فليتأمل."(٤)

الـدراسَــة:

(١) رواية البخاري: "عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسِرّ إليك كثيراً في حديثك في الكعبة، قلت: قالت لي: قال النبي ﷺ: يا عائشة، لولا قومُك حديث عهدهم -قال ابن الزبير: بكفر- لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين، بابٌ يدخُل الناس، وبابٌ يخرجون، ففعله ابن الزبير"، صحيح البخاري، كتاب: العلم، باب: من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر، برقم (١٢٦)، وللحديث روايات أخرى، في باب: الحج، برقم (١٥٠٦) و(١٥٠٩)، وفي صحيح مسلم، كتاب: الحج، باب: نقض الكعبة، برقم (١٣٣٣)، وسنن الترمذي، أبواب الحج، باب: ما جاء في كسر الكعبة، برقم (٨٧٥)، وسنن الترمذي، كتاب: مناسك الحج، باب: بناء الكعبة، برقم (٢٩٠٠)، ولم أجد الرواية التي ذكرها ابن هشام فيما بين يدي من كتب الحديث.

(٢) من الوافر، عجز بيت لأبي العلاء المعري، وصدره: (يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُل عَضْبٍ)، والبيت في ديوانه سقط الزند ٤٥، وينظر: شذور الذهب ٦٦/٦، والجنى الداني ٦٠٠، والتصريح للأزهري ١٧٩/١، وهمع الهوامع ١٠٤/١. وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٤٢، ٢٧٣، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، وشرح الأشموني ٢٠٦/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٢٠/١-٢٢١.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٨-١٥٩.

ذكر ابن هشام وجوب ذِكْر الخبر بعد (لولا) إذا فُقد له الدليل، وأجاز ذكر الخبر وحذفه إن وُجد الدليل، واستشهد بحديث النبي -ﷺ- لعائشة -رضي الله عنها-، وبيت المعرِّي، ثم أورد رأي الجمهور المخالف له، وذكر أنهم نقضوا الشاهد بأنه رُوي بالمعنى، وأنَّ البيت لحنٌ، وانتقد اللقاني عدم توجيه ابن هشام الحديث، والبيت بتقدير البدل فيهما، و(أنْ) محذوفة قبل (يُمسِكه).

وقد ذهب النحويون في ذكر الخبر بعد لولا إلى مذهبين:

المذهب الأول: رأى أصحاب هذا المذهب التفصيل في وجوب ذكر وحذف الخبر بعد (لولا)؛ فقيدوا وجوب الحذف بالكون المطلق. وإن كان كونه مقيَّدًا فذِكْره واجبٌ إن فُقِد دليله، وإن وُجد الدليل فالذكر والحذف سواء. وممن ذهب إليه من الأئمة الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك[1]، وابن هشام تبعهم في هذا المذهب.

المذهب الثاني: رأى أصحاب هذا المذهب وجوب حذف الخبر بعد (لولا)، بناءً على أنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا. وأنَّ الحديث الذي استشهد به من يرى وجوب ذكر الخبر بعد (لولا) المفقود دليله قد روي بمعناه، وليس لفظه، وأنَّ بيت المعرِّي الذي اجتحوا به على جواز ذكر الخبر وحذفه إن وُجد دليلُه هو من اللحن. وعلى هذا المذهب الجمهور، منهم الأخفش، وابن أبي الربيع.[2]

ويتبع اللقانيُّ أصحاب المذهب الثاني، غير أنه يخالفهم في إخراجهم الحديثَ، لكونه مرويًّا بالمعنى، وتلحينهم البيت؛ فوجَّه بيت المعرِّي على حذف (أنْ) التي بطل عملها، و(يُمسِكُه) بدل من (الغِمْد)، وأنَّ (حديثُو عَهْد) بدل من (قومُك) في الحديث الشريف.

(١) ينظر: شرك الكتاب للرماني ٦٤٠، وأمالي ابن الشجري ٦٢/٢، وحواشي المفصل للشلوبين ٧٠/١-٧١، وشرح التسهيل ٢٧٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل٥٩٦/١، وينظر رأي الأخفش في الجنى الداني ٦٠٠، ورأي الجمهور في ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣، وتوضيح المقاصد ٤٨٧/١.

وقد ذكر هذا التخريج ابن هشام في (مغني اللبيب)، وتوجيهًا آخر، وهو تقدير (يُمسِكُه) جملةً معترضة بين المبتدأ والخبر المحذوف.[1]

والذي يظهر أنَّ رواية الحديث ذُكرت بالمعنى، فلا يتأتى فيه التأويل، وقد قال عنه ابن أبي الربيع: "لم أر هذه الرواية؛ -يعني بهذا اللفظ- من طريق صحيح."[2]، فلا يصح الاحتجاج به، وأنَّ ما تأولوه في بيت المعري قد صح؛ ولا وجه لما قيل عن عدم تأتِّيه فيه لكونه من المولَّدين؛ لأنَّ من أورده فعلى وجه التمثيل، لا الاحتجاج، ولورود مثله في الشعر الموثوق به.[3]

فعلى ذلك يصحُّ تأويل اللقاني في البيت، ولا يتجه تأويله في رواية الحديث، وأنَّ الأرجح ما ذهب إليه جمهور البصريين مِن منْع ذكر الخبر بعد (لولا)، وأنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا.

(١) ينظر: مغني اللبيب ٣٦٠. وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٩٠.

(٢) البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١.

(٣) كقول الشاعر:

لولا زهيرٌ جفاني كنت معتذرًا .

ينظر: التصريح للأزهري ٢٢٦/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٣٦/١.

المسألة التاسعة: تعدد الخبر لمبتدأ متحد

قال ابن هشام: "وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله[1]:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

لأن (يَدَاكَ) في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَر، ومن نحو قولهم: (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ)؛ ما بمعنى خبر واحد، أي: مُزٌّ؛ ولهذا يمتنع العطف على الأصحِّ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما."[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وليس من تعدد الخبر... إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المعتبرَ عند ابن الناظم في اتحاد المبتدأ اتحادُه بحسب الاصطلاح[3]، فـ(يداك) في البيت مبتدأ واحد قطعًا، وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد، وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية، فـ(حلوٌ حامضٌ) خبران قطعًا، لا خبرٌ واحد، وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة، وما رَدَّ به من قوله: (لأنهما بمعنى خبر واحد) لا ينافي الحكم على لفظ كل واحد منهما بالخبرية؛ إذ المُعرِبُ إذا سُئِلَ عن وجه الرفع في (حلوٌ) لا يسعه إلا أن يقول: على الخبرية، وكذا في حامض."[4]

الدراسة:

ذكر ابن هشام أنَّ تمثيل ابن الناظم بالبيت:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

---

(١) من المتقارب، لطرفة بن العبد، وهو في ملحق ديوانه ١٥٥، والمقاصد النحوية ٥٥٣/١، والتصريح للأزهري٢٣١/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٤٠,٣٢٦/١، ولسان العرب٤٥٤/٧ مادة (غيظ)، وتخليص الشواهد ٢١٢، وخزانة الأدب ١٣٣/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٢٩/١-٢٣٠.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٩.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٦١.

وتمثيله بقولهم: (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ) على تعدد الخبر لمبتدأ واحد هو خارج عن المراد.

وقد اختلف النحويون في هذا الأمر، فذهبوا في تعدده لفظًا ومعنى بدون عطفٍ، مع اتحاد مبتدئه لفظًا ومعنىً إلى قولين:

القول الأول: جواز تعدد الخبر لفظًا ومعنى مطلقًا، دون عطف، وهو قول جمهور النحويين، منهم سيبويه، والنحاس، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك[1]، وكذلك الفراء[2]، وعلى هذا القول سار ابن هشام، واللقاني.[3]

القول الثاني: منْع تعدد الخبر، وهو قول الخليل، وابن عصفور، وأبي حيان، وكثير من المغاربة، ويجعلون الأول خبر المبتدأ، وما بعده أوصاف له، أو يقدرون لها مبتدآت محذوفة.[4]

وقد قسَّم ابن الناظم أنواع تعدد الخبر إلى أقسام ثلاثة، هي[5]:

- ما تعدد لتعدد ما هو له، إما حقيقة، أو حكمًا، وهذا مما يجب فيه العطف، ومثاله البيت المذكور.
- ما تعدد لفظًا دون معنى، ويجب فيه ترك العطف، ومثاله: (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ).
- ما تعدد لفظًا ومعنى، دون تعدد ما هو له، ويجوز فيه العطف، وتركه.

وقسمةُ ابن الناظم هذه في مطلق التعدد، وبعض أقسامه خارج عن محل الخلاف، بينما نقْد ابن هشام جارٍ على أنَّ المراد من التعدد في قسمة ابن الناظم هو ما اختلف في جوازه العلماء، فقصَرَ التعددَ على تعدد الخبر لفظًا ومعنًى بغير عطف، مع اتحاد المبتدأ لفظًا

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٨٣، وإعراب القرآن ١/٢٣-٢٤، والمفصل ٤٦، والكافية ١٦، والتسهيل ٥٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/٩-١٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٢٣، ومغني اللبيب ٥٦٢، وحواشٍ على توضيح الألفية ١٦١.

(٤) ينظر: رأي الخليل في كتاب سيبويه ٢/٨٣، وينظر شرح الجمل١/٣٤٣، والتذييل والتكميل ٤/٨٩، وينظر: تمهيد القواعد٢/١٠٣٣، وهمع الهوامع ١/٣٦٦.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٩-٩٠.

ومعنى، وهذا القول قد فصَل اللقاني فيه اختلاف ابن هشام مع ابن الناظم[1]، وفي فصْله الحقُّ؛ حيث لم يذكر ابن هشام أقسامًا للتعدد كالتي ذكرها ابن الناظم، وأبيه.[2]

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٦٣-١٦٤، وعدة السالك ٢٠٧/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/١، وشرح الكافية الشافية ٣٧٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٩-٩٠.

المسألة العاشرة: علة بناء اسم (لا)

قال ابن هشام في علة بناء اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ): "قيل: وعلة البناء تَضَمُّنُ معنى (مِنْ)؛ بدليلِ ظهورِها في قوله[1]:

..... **وَقَالَ: أَلاَ لاَ مِنْ سَبِيْلٍ إِلَى هِنْدِ**

وقيل: تركيب الاسم مع الحرف كـ(خَمْسَةَ عَشَرَ)."[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وعلة البناء... إلخ) هذا القول اختاره الرضي، وقال: إنه الحق[3]...، لكن قد يُضعِف هذه العلة أنَّ (مِنْ) إذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة؛ لتنصيص عموم النفي، ولا يدفعه إلا دعوى أنَّ كلاً من (لا) و(مِنْ) نصٌّ في النفي الاستغراقي، فإذا أوردت (مِنْ) بعد (لا) كانت زائدةً مؤكدةً، وإذا لم ترد تضمَّن اسمُ (لا) معناها، وفيه من الضعف ما لا يخفى."[4]

الدراسة:

أورد ابن هشام علتين قال بهما النحويون لبناء اسم (لا) العاملة عمل (إنَّ) حال إفراده، وقد اختلف النحويون في علته بين علتين، والعلتان هما:

الأولى: تضمن اسم (لا) معنى (مِنْ) الاستغراقية، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُني؛ لأنه أدى ما يؤديه الحرف، وعلى هذا القول الخليل، والمبرد، والورَّاق، وابن عصفور، والرضي،

(١) من الطويل، لم أقف على قائله، وصدر البيت: (فقامَ يذودُ الناسَ عَنْها بسيفِهِ)، والبيت من شواهد العين ٣٥٢/٨، ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك٥٤/٢، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٩/١، والتذييل٢٢٢/٥، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص الشواهد ٣٩٦، والمقاصد النحوية ٣٣٢/٢، وشرح الشذور للجوجري ٢٤٧/١.

(٢) أوضح المسالك ١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي للكافية ٨١٦/٢.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٣٨.

وابن مالك، وابن يعيش[(١)]، ورجَّح ابن هشام هذا القول في (مغني اللبيب) و(شرح اللمحة البدرية)[(٢)]، واعترض هذا القول ابن الضائع[(٣)]، وكذا اللقاني ضعَّف قولهم بأنَّ مجيء (مِنْ) بعد (لا) زائدة لتأكيد النفي، وإن لم تأتِ فيتضمن اسم (لا) معنى (مِنْ).

الثانية: تركُّب (لا) مع اسمها، كتركيب (خمسةَ عشر)، والتركيب يوجب البناء؛ لأنه يُجعل فيه الشيئان كالشيء الواحد على وجهٍ يلزم فيه الاتصال، فيجري مجرى الحرف، واستدلوا بالإعراب عند فصلهما، وعلى هذا القول سيبويه، والفارسي، وجمهور البصريين.[(٤)]

ويظهر أن ما ذهب إليه ابن هشام، ومن رأى العلة الأولى هو الراجح؛ لكثرة ورود ما تضمن معنى (مِنْ)، فهو مألوف معروف، بخلاف ما جرى مجرى المركَّب، وأنَّ (مِنْ) موضوعة لبيان الجنس، والنفي للجنس كله في مثل: (لا رجلَ في الدار)، و(لا) لا تنفي الجنس بنفسها، فأثبتت (مِنْ) في اللفظ معنى لا يثبت إلا بالحرف.

(١) ينظر رأي الخليل في الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٤، وينظر: المقتضب ٤/٣٥٧، وعلل النحو ٤٠٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٧، وشرح الرضي للكافية ٢/٨٢٤، وشرح التسهيل ٢/٥٣، وشرح المفصل ١/٢٦٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٣٣٦، وشرح اللمحة البدرية ٢/٥٩-٦٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الضائع ١/١٠٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٤٧٤، والإغفال ١/١٥٤، ورأي الجمهور في مغني اللبيب ٣١٣، وشرح ابن عقيل ٢/٨، والتصريح للأزهري ١/٣٤٣-٣٤٤.

المسألة الحادية عشرة: جواز التذكير والتأنيث لما لم يسلم مفرده

قال ابن هشام في جوازِ تأنيثِ الفعلِ وتذكيره: "ويجوز الوجهان في مسألتين:... الثانية: المجازي التأنيث...، إلا أنَّ سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في نحو: (قام الزيدون)، والتأنيث في نحو: (قامت الهندات)، خلافًا للكوفيين فيهما، وللفارسي في المؤنث، واحتجوا بنحو: ﴿إِلَّآ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[1]...، وقوله[2]:

فبكى بناتي شجوَهُنَّ وزوجتي .....

وأُجيبَ بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد".[3]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (لم يسلم... إلخ) قضيته أنَّ نحو: (جاءت الحُبْلَيَاتُ)، يجوز عنده فيه التذكير، وهو محل نظر."[4]

الدراسة:

ذهبَ ابن هشام إلى وجوب تأنيثِ الفعلِ لجمعِ التصحيح المؤنث، وتذكيرِه لجمع التصحيح المذكر، بينما افترق النحويون في هذا الأمر إلى ثلاثةِ مذاهب:

المذهب الأول: وجوبُ تذكير الفعل لجمع التصحيح المذكر، وتأنيثه لجمع التصحيح المؤنث، وإليه ذهب سيبويه، وجمهورُ البصريين[5]، وتبعهم ابنُ هشام.[6]

---

(١) سورة يونس، ٩٠.

(٢) من الكامل، صدر بيت لعبدة بن الطبيب، وعجزه: (وَالطَّامِعُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا) والبيت في ديوانه ٥٠، وينظر: المفضليات١٤٨، ونوادر أبي زيد ٢٣، ولأبي ذؤيب في المقاصد النحوية ٢/ ٤٧٢، وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٩٥، والتذييل ١٩٨/٦، وشرح الأشموني ١/ ١٧٥، والتصريح للأزهري ٤١١/١.

(٣) أوضح المسالك ١١٦/٢-١١٩.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٩٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨/٢، والمقاصد الشافية ٥٨٤/٢.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٢١٤، وشرح قطر الندى ١٨٠، ومغني اللبيب ٤٧٨.

المذهب الثاني: جوازُ التذكير والتأنيث للفعل مع كلٍّ من جمعي التصحيح، وعلى هذا المذهب الجزولي، والكوفيون.[1]

المذهب الثالث: جواز التذكير والتأنيث للفعل مع جمع التصحيح المؤنث، ووجوب تذكيره مع جمعِ التصحيح المذكر، وعليه الفارسيُّ، والزمخشريُّ، وابنُ يعيش، وابنُ الحاجب، وابنُ مالك، وأبو حيان.[2]

وقد عارضَ أصحابُ المذهب الأول احتجاج أصحاب المذهب الثالث بقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[3]؛ حيث أوجبوا به تذكيرَ الفعل لجمع التصحيح المذكر، وبـ(فبكى بناتي) لجواز تأنيث الفعل لجمع التصحيح المؤنث، فنقَضَ أصحاب المذهب الأول حجَّتَهم بأنَّ لفظَ (بنو) قد حُذفت لامه عن مفردِه، وأُلحقت به علامةُ جمع المذكر، أو المؤنثِ، فأُلحق لذلك بجمعِ التكسير.

واعترض اللقاني على أصحابِ المذهب الأول -منهم ابن هشام- بأنَّ في تعليلهم تجويزًا لتذكيرِ الفعل في نحو: (جاءت الحُبْلَيَاتُ)؛ حَمْلًا على (بنو)، إذْ لم يسلمْ مفرد (الحُبْلَيَات) حين أُريد جمعُه؛ وتفصيلُ ذلك أنَّ (الحُبلى) عند جمعه قُلبت ألفه ياءً[4] فلم يسلم المفرد.

ويدفعُ اعتراضه بأنَّ المراد بالتغيير الذي اشترطوه في جمع التكسير هو التغييرُ الاعتباطيُّ، كما في (بنات)، لا التغيير التصريفيِّ كما في (الحُبْلَيَات)؛ فإنه لكونه عن علةٍ فهو كلا تغيير.[5]

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية ٥٠، والتذييل ١٩٨/٦، وهمع الهوامع ١٧١/٢.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٣٠٥/٢، والمفصل ٩٣/٢، وشرح المفصل ٣٧٧/٣-٣٧٨، الإيضاح في شرح المفصل ٥٦٠/١-٥٦١، وشرح التسهيل ١١٣/٢، وارتشاف الضرب٧٣٤/٢.

(٣) سورة يونس، ٩٠.

(٤) ينظر: علل النحو ١١٢/١، وشرح الشافية للرضي ١٩٥/١.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٣٩/٢.

المسألة الثانية عشرة: عائد الضمير المستتر في الاستثناء بـ(لَيْسَ) و (لا يكون)

قال ابن هشام: "والمستثنى بـ (لَيْسَ) و (لا يكون) واجبُ النصبِ...، وَاسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعضِ المدلول عليه بكلِّه السابق، فتقدير: (قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا) (ليس القَائِمُ) أو (ليسَ بعُضهم)..."[1].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (أو البعض) يَرِدُ عليه أنَّ المستثنى ح ليس بعضًا من المستثنى منه وهو بديهي البطلان، فإن أُجِيبَ بأنه ليس بعضًا من المستثنى منه المتصل بالفعل كان هو الوجه الأول بعينه."[2]

الـدراسَــة:

قال ابن هشام بعود الضمير في الاستثناء بـ(لَيْسَ) و (لا يَكُون) الذي هو اسمٌ لهما على البعض المدلول عليه بالكلِّ، ويعترض اللقاني على كونِ البعض الذي يعود على الكلِّ السابق مُدخِلًا للكل في البعض، ومُخرِجًا المستثنى، وهو غير متحققٍ.

وابن هشام فيما ذَكر من عَوْد الضمير في (لَيْسَ) و(لا يَكُون) و(خَلا) و(عَدا) متابعٌ لمذهب جمهور البصريين[3]، لكنه متبايَن الرأيِ والموقفِ في مصنفاته؛ إذ ضعَّف هذا الرأي في شرح (اللمحة)، فقال: "وفيه بُعدٌ؛ لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع، إلا واحدًا."[4]، بينما اختاره في شرح (الشذور).[5]

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٣.
(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧١.
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/٣٤٧.
(٤) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٣١.
(٥) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٤٥.

وقد سبق اللقانيَّ الرضيُّ في هذا النظر على البصريين، حيث قال: "وفاعل (خلا)، و(عدا)، عند النحاة (بعضهم)، وفيه نظرٌ؛ لأن المقصود في: (جاءني القوم خلا زيدا، وعدا زيدا) أن زيدًا لم يكن معهم أصلًا، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه، وخلو بعضهم منه، مجاوزة الكل وخلو الكل".(١)

وهو ما اعترض به خالدُ الأزهري على ابن هشام، حيث قال: "فتقدير: (قاموا ليس زيدًا): ليس هو...، أي: (ليس بعضهم زيدًا) على القول الثاني، وفيه بُعدٌ، لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدًا".(٢)

ولم يتبع ابنُ هشام ابنَ مالك في هذا؛ إذ ذهب ابنُ مالك إلى أن اسمهما مضمرٌ مستتر(٣)، وضعَّف عودَه على البعض(٤)، بينما غالب شُرَّاح ألفيته، كالمكوديِّ، وابن الناظم، وأبو حيان، والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والأشمونيُّ، وابن طولون، ذهبوا إلى أنَّ اسمهما ضمير عائد على البعض المدلول عليه بكلِّه السابق.(٥)

والذي يظهر أنَّ ما ذهب إليه اللقاني من عدم تحقق البعض في المستثنى هو وجهٌ بيِّنٌ، وأنَّ ابن هشام قد جانب الصحَّةَ فيه، ويقوِّي ذلك تردُّدُه في هذا الرأي بين الموافقة، والردِّ.

(١) شرح الكافية ٨٩/٢.

(٢) التصريح ٥٦١/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٧٢١/٢. ونقل عنه أبو حيان أنَّ الضمير محذوف لقوة دلالة الكلام عليه. ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٠/١، ومنهج السالك ١٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣١١/٢.

(٥) ينظر: شرح المكودي ١٣١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٢٤، ومنهج السالك ١٧٣-١٧٤، وتوضيح المقاصد ٦٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٢/٢، والمقاصد الشافية ٤٠٦/٣، وشرح الأشموني ٥٢٢/١، وشرح ابن طولون ٤٠٠/١.

المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في جملة الاستثناء بـ (لَيْسَ)، و (لا يَكُون)

قال ابن هشام: "والمستثنى بـ (لَيْسَ)، و (لا يَكُون) واجبُ النصبِ؛ لأنه خبرهما...، وَاسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أو البعضِ المدلول عليه بكله السابق...، وجملتا الاستثناء في موضع نصبٍ على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما."[1].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (على الحال) يَرِدُ عليه أنَّ الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو وبالضمير، أو بهما، وصاحبُ الحال هنا المستثنى منه، وليس ثَمَّ رابط به؛ إذ الضمير في (لَيْسَ) و(يَكُون) إما لبعضه، وإمَّا لوصفٍ مشتقٍّ من الفعل المتعلق به، وكلٌّ منهما غيره، وتقدير ضمير آخر يأْبَاهُ، وكونُ المرجع -أي: (بعضهم)- مشتملاً على الرابط لا يحصل به الربط، كما نصوا عليه في ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[2] الآية."[3]

الـدراسَــة:

اختار ابن هشام لاسم (لَيْسَ)، و (لا يَكُون) أن يكون ضميرًا مستترًا فيهما عائدًا على البعض المفهوم من الكلِّ السابق، وذهب غيرُهُ من النحويِّين إلى مذهبين آخَرين في تقديره، فافترقوا في اسم (لَيْسَ)، و (لا يَكُون) على المذاهب الآتية:

المذهب الأول: أن يكون اسمُهما ضميرًا مستترًا، يعود على اسم فاعلٍ مأخوذٍ من الفعل العامل في المستثنى منه، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه في أحد قوليه.[4]

(١) أوضح المسالك ٢/٢٨٢-٢٨٤.

(٢) سورة البقرة، ٢٣٤.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧١.

(٤) ينظر: رأي الخليل في الكتاب ٣/٩٤، وينظر: الكتاب ٢/٣٤٧، والمقرب ١/١٧٤.

المذهب الثاني: أن يكون اسمُهما ضميرًا مستترًا، يعود على البعضِ المدلول عليه بكلِّه السابق، وهذا مذهبُ جمهورِ البصريين، ومنهم سيبويه في أحد قوليه، والمبرد، والزجاجي، والسيرافي، وابن عصفور، وأبو حيان[1]، وابن هشام.[2]

المذهب الثالث: أن يكون اسمهما ضميرًا مستترًا، يعود على مصدر الفعل السابق، وعلى هذا المذهب الفراءُ، وجمهورُ الكوفيوين.[3]

ثم يعترض اللقاني على هذه المذاهب بأنَّ ما ذكره ابن هشام من كون جملة الاستثناء في موضع نصب على الحال إنما هو يتنافى مع هذه المذاهبِ المذكورة؛ إذ الضمير في الجملة الحاليَّة عائدٌ على صاحب الحال، وهو المستثنى منه، وليس فيه ما يربط بجملة الحال، فالضمير فيها عائدٌ على البعض من الكلِّ المدلول عليه مسبقًا، كما أنَّ الضميرَ العائد على اسم الفاعل المشتق من الفعل المذكور لم يصحَّ في جملته الربطُ؛ إذ كلٌّ منهما غير صاحب الحال، ولا يستقيم تقدير ضميرٍ عائد على مصدر الفعل؛ لأن الربط في الجُمَل الحالية لا يحصل إلا بالواو مع الضمير، أو بأحد منهما، وهنا لم يحصل أيٌّ منها[4]، وهو بذلك يذهب إلى كون جملة الاستثناء مستأنفةً، وليست حالية، ويتبع بذلك ابن عصفور الذي صحَّح كونها مستأنفة.[5]

ويُعلم من قول ابن هشام أنَّ في جملة الاستثناء خلافًا بين النحويين، وانقسموا إلى رأيين:

(١) ينظر: الكتاب ٣٤٧/٢، والمقتضب٤٢٨/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٤/٢، والمقرب ٢٤١، والنكت الحسان ١٠٥، وارتشاف الضرب ١٥٣٨/٣.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب ٣٣٨، وشرح اللمحة البدرية ٢٢٨/٢.

(٣) ينظر رأي الفراء والكوفيين في ارتشاف الضرب ١٥٣٨/٣، والتذييل ٣٣٢/٨، والجنى الداني ٤٩٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦٥٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٤/٢.

الرأي الأول: كون جملة الاستثناءِ في موضع نصبٍ على الحال من المستثنى منه، وبهذا الرأي قال السيرافي، وعليه ابن هشام.[1]

الرأي الثاني: كون جملة الاستثناء مستأنفة، فلا محلَّ لها من الإعراب، وصحَّح هذا المذهب ابنُ عصفور، وهو اختيار أكثر النحويين[2]، وتبعهم اللقاني.

والذي يظهر صحة كونها مستأنفة؛ لعدم الربط في الحال، ولا يُقال لقوة تعلقهما حصل الربط بالمعنى؛ لأنه لا ينقاس على ما حصل في البدل. [3]

(١) ينظر: شرح الكتاب ٩٧/٣، ومغني اللبيب ٥٠٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢، وارتشاف الضرب ٣١٩/٢، والتصريح للأزهري٥٦٢/١.

(٣) ينظر: النكت الحسان ١٠٤، والتصريح للأزهري ٥٦٢/١، وحاشية ياسين على التصريح ٣٦٤/١، وحاشية الصبان ٢٤١/٢.

المسألة الرابعة عشرة: انتصاب (طِينًا) على الحال أم على نزع الخافض؟

قال ابن هشام: "وتقع جامدة غير مُؤَوَّلة بالمشتق في سبع مسائل:...، أو أصلاً له نحو: (هذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا)، و﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينًا﴾[1]"[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: ((أأسْجُدُ)... إلخ) (طِينًا) حالٌ من الضمير المحذوف المنصوب بـ(خَلَقْتَ)، لا مِن (مَنْ)؛ إذ الحال قيد في عاملها، والطين ليس قيداً في (أسجد)؛ لعدم مقارنته له، على أنه ليس مقارنًا أيضًا لـ(خَلَقْتَ)؛ إذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية، فلو قيل: إنه منصوب مفعولًا به على إسقاط الخافض، أي: خلقته من طين، لكان أظهر."[3]

الدراسة:

جعل ابن هشام الآية الكريمة: ﴿ءَأَسۡجُدُ لِمَنۡ خَلَقۡتَ طِينًا﴾ مثالًا على الحال الجامدة غير المؤوَّلة بالمشتق؛ أي أنَّ (طِينًا) منتصبٌ على الحال، بينما ذهب النحويون فيها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن تكون حالًا، إما مِن (مَن)، وعاملها (أأسجد)، أو من الضمير المنصوب المحذوف العائد على الموصول، وعاملها (خَلَقْتَ)، وأجاز القول بانتصابها على الحال الزجَّاج، وقال به الحوفيُّ، والزمخشريُّ، والعكبري[4]، وتبعهم ابن هشام.

القول الثاني: أن تكون تمييزًا، وبه قال الزجاج، وتبعه ابن عطية، والهمذاني.[1]

---

(١) سورة الإسراء، ٦١.

(٢) أوضح المسالك ٢٩٩/٢.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣، وينظر رأي الحوفي في البحر المحيط في التفسير ٧٧/٧، وينظر: الكشاف ٦٧٦/٢-٦٧٧، والتبيان للعكبري ٨٢٦/٢.

القول الثالث: أن تكون مفعولًا به منصوبًا على نزع الخافض، فيكون التقدير: (خلقته من طين)، وقال به ثعلب عن الأخفش، وأجازه الحوفيُّ[٢]، وعليه اللقاني.

وقد نقل الصبَّان رأي اللقاني مؤيدًا نصب (طِينًا) على نزع الخافض[٣]، بينما فضَّل خالد الأزهري انتصابه على الحال، وخرَّجه على تقدير كون الطين أصلًا للمخلوق، وحسَّنه على القول بنزع الخافض؛ لتوقفه على السماع، بينما ردَّ عليه ياسين الحمصيُّ بأنَّ ما ورد هنا من السماع أيضًا![٤] ولعله مما فات الأزهري.

ويظهر أنَّ ما عيَّنه أصحاب القول الثالث لـ(طِينًا) أَوْلى من القول بانتصابه على الحال؛ لأنَّ الطين غير مقارنٍ بحال كونه بشرًا، فهو سابق له.

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣، وينظر رأي ابن عطية في البحر المحيط ٧٧/٧، وينظر: الكتاب الفريد ٢٠٢/٤.

(٢) لم أجد رأي ثعلب ولا الأخفش في مصنفاتهما ونقله عنهما السمين الحلبي في الدر المصون ٣١٢/٨، وينظر رأي الحوفي في البحر المحيط ٧٧/٧، واللباب ٣١٢/٨.

(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر: التصريح ٥٧٧/١، وحاشية ياسين عليه ٣٧٣/١.

المسألة الخامسة عشرة: تأول مسألة التسعير في الحال

قال ابن هشام في تفسيره لقول ابن مالك[1] في الحال:

وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبدِي تأوُّلٍ بِلَا تَكَلُّف

فقال ابن هشام: "أكثرُ هذه الأنواع وُقوعًا مسألةُ التَّسعير، والمسائلُ الثلاث الأول، وإلى ذلك يُشيرُ قوله:

وَيَكثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ، وَفِي مُبدِي تأوُّلٍ بِلَا تَكَلُّف

ويُفهمُ منه أنَّها تقعُ جامدةً في مواضعَ أُخَر بقلَّة، وأنَّها لا تؤول بالمشتقِّ كما لا تؤول الواقعة في التسعير، وقد بيَّنتُها كلَّها، وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق[2]، وهو تكلُّفٌ".[3]

فاعترض اللقاني عليه بقوله: "قوله: (وأنَّها لا تؤول بالمشتق) فيه نظرٌ؛ إذ المفهوم أنها تؤول بتكلف؛ إذ القيد في قوله[4]: (بلا تكلُّف) هو محل التخالُفِ بين المنطوق والمفهوم، وإذا أُثبت أنها تؤول بتكلف فلا بِدْعَ في ارتكابه بالدليل، فقوله في الرد على ابن الناظم: (وهو تكلف) قلنا: نعم، ولا محذور في ذلك."[5]

الدراسَة:

جعل ابن هشام التسعيرَ من الحال غير المؤولة بالمشتقِّ، ثم فسَّر قول ابن مالك في البيت بأن التسعير من الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق (بلا تكلف)، وأنَّ الحال المؤولة

(١) ألفية ابن مالك ٣٢.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩.

(٣) أوضح المسالك ٢/٣٠٠.

(٤) يعني قول ابن مالك في ألفيته.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٢.

بالمشتق قد تقع غير مؤولة بمشتقٍ، كما في التسعير؛ لأنه عطفه على المؤول بلا تكلف، ثم ذكر رأيَ ابن الناظم على سبيل الاعتراض عليه، وهو تكلُّفُ كوْنِ الجميع مؤولًا بالمشتق.

ووجه اعتراض اللقاني عليه أنه أخطأ فهم بيت ابن مالك؛ إذ ما يفهم منه هو أنَّ الحال الجامدة المؤولة بالمشتق قد تؤول بتكلف، وإن ثبت ذلك فلا إشكال من استعماله بدليل، فهو تكلفٌ غير محذورٍ، وبه رَد على اعتراض ابن هشام على ابن الناظم.

واعتراض اللقاني قد تنبه له بعضٌ من المتأخرين الأشموني، والحفيد، قال الأخير: "إنَّما يُفهمُ منه أن الكثيرَ كونها جامدةً مؤولة بالمشتق، أو دالةً على تسعير، وأن ما عدا هذين قليلٌ، سواء أمكنَ تأويله أم لا."[(١)]

فبذلك افترق ابن مالك وبعض شُرَّاح ألفيته في تأويل مسألة السعر، إلى ثلاث:

الرأي الأول: تأويل مسألة السعر بتكلفٍ، وهو رأي ابن مالك السابق الذكر، وقد تبعه اللقاني.

الرأي الثاني: تأويل مسألة السعر بلا تكلف، وهو رأي ابن الناظم، والمراديُّ، والمكوديُّ، والأشموني، وابن طولون[(٢)].

الرأي الثالث: جعل مسألة السعر مما لا يؤول أصلا، وهو رأي ابن هشام.

ويظهر أنَّ ابن مالك إنما كان عطفه بالواو من باب عطف العامِّ على الخاص، كما قال بذلك المكوديُّ، فظاهر لفظه يُفهِم أنَّ التسعير غيرُ داخلٍ في ـمُبدي التأول، وليس كذلك، بل داخل منه[(٣)]، وبذلك فسَّر العطفَ بعضُ شُرَّاح النظم.[(٤)]

(١) حاشية الحفيد ١/٣٤٠.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٩، وتوضيح المقاصد ٢/٦٩٤، وشرح المكودي ١٢٣، وشرح الألفية للأشموني ١/٢٤٣، وشرح الألفية لابن طولون ١/٤٠٦.

(٣) ينظر: شرح المكودي ١٢٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها، وشرح الألفية للأشموني ١/٢٤٣، وحاشية الخضري ١/٤٣٢، وشرح الألفية لابن طولون ١/٤٠٦.

المسألة السادسة عشرة: مجيء المصدر حالًا

قال ابن هشام: "وقد جاءت مصادر أحوالًا بِقِلَّةٍ في المعارف...، وبكثرة في النَّكِرَاتِ، كـ(طَلَعَ بَغْتَةً)، و(جَاءَ رَكْضًا)، و(قَتَلْتُهُ صَبْرًا)؛ وذلك على التأويل بالوصف؛ أي: مُبَاغِتًا، ورَاكِضًا، ومَصْبُورًا".[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (بغتةً، ورَكْضًا، وصَبْرًا) التمثيل بها للحال لا يدلُّ على تعيُّن ذلك فيها، بل يجوز أيضًا جعْلها مفاعيلَ مطلقة؛ إذ هي نوع من عاملها، فهي كـ(رجع القهقرى)."[2]

الدراسة:

مثَّل ابن هشام للمصادر التي تجيء أحوالًا وهي نكراتٍ بـ(بغتةً، ورَكْضًا، وصَبْرًا)، وجعلها على التأويل بالوصف، أي: مُبَاغِتًا، ورَاكِضًا، ومَصْبُورًا، وذهب النحويون فيها إلى ثلاثة مذاهب، وهي على النحو الآتي:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى القول بأنها أحوال مؤولة بالوصف، وعليه سيبويه، وابن السراج، وابن مالك، وجمهور البصريين[3]، وهو اختيار ابن هشام.

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى القول بأنها منصوبةٌ على المصدرية، والعامل محذوف، وعليه الأخفش، والمبرد، والزجاج.[4]

المذهب الثالث: ذهب أصحابه إلى جعلها مفاعيل مطلقة للفعل المذكور، وقال بهذا القول الكوفيون[1]، وتبعهم اللقاني.

---

(١) أوضح المسالك ٣٠٥/٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٠/١، والأصول١٦٣/١، والمفصل ٩٠، وشرح التسهيل ٣٢٨/٢، وهمع الهوامع ٢٩٨/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٣٤/٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٠٧/٤، وينظر رأي الأخفش في: شرح الأشموني ٩/٢.

والظاهر أنَّ الأصْوَب هو ما قال به جمهور البصريين، لقرْب التأويل بالصفة من المسموع، وبُعد تقدير الفعل في القولين الآخرَين.

(١) ينظر: شرح المفصل ٦٢/٢، والمساعد ١٣/٢، والتصريح للأزهري ٥٨١/١، وهمع الهوامع ٢٩٨/٢، وشرح الأشموني ٩/٢.

المسألة السابعة عشرة: تقدُّم الحال على صاحبها المجرور

قال ابن هشام: "﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[1]...، (كَآفَّةً) حالٌ من الكاف، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث، ويلزمُه تقديم الحال المحصورةِ، وتعدي (أَرسَلَ) باللام، والأول ممتنعٌ، والثاني خلافُ الأكثر."[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله :(ممتنع) ممنوع؛ إذ المنصوص عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه، ولا يقاس هذا عليه؛ لحصول الالتباس بالأول دون الثاني يعرف بالتأمل."[3] وقوله: "(والثاني خلاف الأكثر) قلنا: لا محذور فيه؛ إذ هو كثير، إذ المحذوف خلاف الكثير، إذ هو قليل، على أنه لا محذور فيه أيضا؛ لوقوعه؛ قال الله تعالى:﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾[4]".[5]

الدراسة:

اعترض ابن هشام على ابنِ مالك في بحث جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ غير زائد، حين استدلَّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾، حيث قال ابن مالك: "(كَآفَّةً) حال من (النَّاسِ)، والأصلُ: (للناسِ كَافةً)، أي: جميعًا، وهذا هو الصحيحُ."[6]، ويرى ابن هشام خلاف ذلك فـ(كَآفَّةً) حالٌ من الكاف عنده؛ لأن ابن مالك تتقدم الحال المحصورة على صاحبها، وتتعدى (أَرسَلَ) باللام، وهو مخالف للجمهور.

(١) سورة سبأ، ٢٨.

(٢) أوضح المسالك ٣٢٤/٢.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٥.

(٤) سورة النساء، ٧٩.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٥-٣٧٦.

(٦) شرح التسهيل ٣٣٧/٢.

وابن هشام قد تبع الزجَّاج[1] في هذا القول، ولم يرتضه ابن مالك، وردَّه لجعْله (كَآفَّةً) حالًا مفردة، وذلك غير معروف في غير محلِّ النزاع، كما أنَّثَ الحال من مذكَّرٍ، وذلك لا يعرف إلا في المبالغة على الغالب، وهو مقصورٌ على السماع في أمثلة المبالغة، فإن حمُلت على روايةٍ حمُلت على شاذِّ الشاذِّ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذِّ الشاذ![2]

وفي (كَآفَّةً) من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ أقوال ثلاثة افترق عليها النحويون:

الأول: أنها حال من (الناس)، وأنَّ الأصل: للناسِ كَافةً، أي: جميعًا، وهو مذهب ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان، وابن مالك، وعليه الحفيد، ومحيي الدين عبد القادر المكي، وخالد الأزهري[3]، وهو اختيار اللقاني.

الثاني: أنها حالٌ من الكاف، والتاء فيها للمبالغة، وهو قول الزجاج، وابن هشام.[4]

الثالث: أنها صفة لـ(إرسالة)، فحُذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه، وهو رأي الزمخشري.[5]

وما ذهب إليه اللقاني من رد اعتراض ابن هشام على ابن مالك هو الأولى، إذ لا يُعد اقتران المحصور بـ(إلا) مما يجبُ فيه التأخير؛ بل يجوز تقديمه؛ لأن ذلك دليلٌ على المقصود، لتقدم نظير ذلك في أبواب أُخَر، كالمبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول. وأما تعدية (أَرسَلَ) باللام فلا خلاف فيه، بل صحيحٌ كثيرٌ واقعٌ في كلام الله –تعالى–.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، والكشاف ٥٨٣/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٧/٢-٣٣٨.

(٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان١٣٧/١-١٣٨، وشرح الكافية الشافية ٧٤٤/٢، والبحر المحيط ٢٨١/٧، والمساعد ٢١/٢، وحاشية الحفيد ٣٤٥/١، ورفع الستور ٢٧٨/١، والتصريح للأزهري ٥٩١/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، وشرح التسهيل ٣٣٧/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٨/٢-١٤٩، وهمع الهوامع ٢٤١/١.

(٥) ينظر: الكشاف ٥٨٣/٣، ومغني اللبيب ٨٣٣، وتاج علوم الأدب ٧٢٦/٢.

المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في كون الواو للحال، أم العطف، أم المعية

قال ابن هشام: "تقع الحال اسمًا مفردًا... وجملةً بثلاثة شروط: أحدها: كونها خبرية، وغلط من قال في قوله[1]:

اطلبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ .....

إنَّ (لا) ناهية، والواو للحال، والصواب أنها عاطفة"[2].

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (أنها عاطفة) غير متعينٍ؛ لجواز كونها للحال و(لا) نافية، وبمعنى (مع) و(لا) نافية أيضًا." [3]

الـدراسَــة:

أورد ابن هشام البيت:

اطلبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ .....

معترضًا به على الأمين المحلِّي[4]، حيث جعل الواو للحال، و(لا) ناهية، وصحَّحه بأنْ جعل الواو عاطفة، و(لا) إما نافية، وإما ناهية، قال في (مغني اللبيب): "وأما قول بعضهم في قول القائل: (اطلبْ ولا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ...) إن الواو للحال، وإن (لا) ناهية فخطأ؛ وإنما هي عاطفة، إما مصدرًا يُسبك من (أنْ) والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكن منك طلبٌ وعدم الضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة

(١) من السريع، صدر بيت نُسب لبعض المولَّدين، وعجزه: (فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا)، ينظر: المقاصد النحوية ١١٧٣/٣، والتصريح للأزهري٦٠٩/١، والدرر اللوامع ١٢/٤، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٥١٩,٧٦٣، وشرح الأشموني٢٩/٢، وهمع الهوامع ٣٢٠/٢.

(٢) أوضح المسالك ٢٨٥/٢-٢٨٦.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨١.

(٤) ذكر ابن هشام في مغني اللبيب، والأزهري في التصريح أنَّ قول المحلي ورد في كتابه المفتاح، ولم أجده فيه، وقد ذكرا أنهما اطلعا عليه بخطه. ينظر: مغني اللبيب ٧٦٣، والتصريح للأزهري ٦٠٩/١.

(تضجرَ) إعراب و(لا) نافية...، وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجرنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فحُذفت للضرورة، و(لا) ناهية".[1]

وقد اعترض اللقاني ما رد به ابن هشام على المحلِّي بامتناع كون الواو عاطفة، وجواز كون (لا) نافية، والواو إما حالية، وإما للمعية.

ونقل ابن هشام هذا الرأي في (الحواشي) عن بعض الطلبة، وقال عنه: "لو صحَّ لكان حسنًا"[2]، وعلَّل المنع لعدم صحة دخول (لا) النافية على المفرد، ولامتناع الجمع بين المثبت له الحكم، والمنفي عنه الحكم، وذلك في قولك: (ولا)، فالواو للجمع، و(لا) للنفي.

وقد رجَّح ابن هشام كون الواو عاطفة، و(لا) نافية، بعد أنْ ذكر احتمال صحة كونها ناهية.[3]

وأما ما ذهب إليه المحلِّي مخالف للإجماع؛ لاشتراطهم كون جملة الحال خبرية، ومنعِ مجيئها طلبية، فالذي يترجح هو أن تُجعل الواوُ للمعية، و(لا) بعدها نافية؛ ليطابق القولُ الإجماع، فيتَّجه بذلك رأي اللقاني.

(١) مغني اللبيب ٥١٩.

(٢) ذكر عنه ذلك ياسين الحمصي في حاشيته على التصريح ١/٣٩٠-٣٩١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٧٦٣-٧٦٤.

المسألة التاسعة عشرة: إضافة (لـمَّـا) الاسمية إلى الجملة الفعلية

قال ابن هشام في الإضافة: "ومنها ما يختصُّ بالجمل الفعلية وهو (لَمَّا) عند مَنْ قال باسميتها ..."[(١)]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "في قوله: (وهو (لمَّا) عند مَنْ قال باسميتها) نظر؛ إذ القول باسميتها لا يلزم منه إضافتها إلى الجملة الفعلية بعدها، وأيُّ مانعٍ يمنع من كونها منصوبةً بالفعل بعدها، كالظرف في: (مَتَى تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ)، على ما هو التحقيق عندهم، وكذا تقول في (إذا): إنها منصوبةٌ بشرطها".[(٢)]

الـدراسَــة:

جعل ابن هشام (لمَّا) الوجوديَّة مما يختص بالجمل الفعلية حين إضافتها، عند من يرى لها الاسمية، كابن السراج، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك[(٣)]، ومال إلى رأيهم ابن هشام، كما استحسن قول ابن مالك الذي يراها بمعنى (إذ)[(٤)]، لكنه أورد رأي سيبويه، ومن تبعه ممن يرى لها الحرفية[(٥)]، دون ترجيح لأحد الرأيين.

وللقاني نظرٌ في قوله بالاسمية؛ إذ لا يلزم من اسميتها الإضافة للجملة الفعلية بعدها؛ كون المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وهي بذلك كالظرف المنصوب على الظرفية، ومثل (إذا) المنصوبة بشرطها. وقد صرَّح ابن هشام بأنَّ القائلين باسمية (لـمَّـا) منعوا إضافتها إلى ما

(١) أوضح المسالك ١٢٧/٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٠.

(٣) ينظر: الأصول ١٥٧/٢، والإيضاح ٣١٩/١، والكشاف ٤٢٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣، وشرح التسهيل ١٠١/١، وينظر رأي الجرجاني والزمخشري في التصريح للأزهري ٧٠٠/١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٣٦٩، وشرح التسهيل ١٠١/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤، وشرح قطر الندى ٤٣، وينظر: البحر المحيط ١٣٤/٥، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ٥٦٩/١، ١٤/٥.

بعدها، وذلك في (إذا) على قول المحققين بأنَّ العامل فيها شرطُها، وذلك في (مغني اللبيب) حيث قال: "لأن (إذا) عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع إذا جزمت".[1]

والراجح أنَّ (لـمَّـا) ظرفُ زمان منصوب على الظرفية، فالعامل فيها شرطُها -كما استحسنه ابن هشام-، لا الفعل بعدها، لامتناع إضافتها إلى ما بعدها؛ حيث لا يعمل المضاف إليه في المضاف.

(١) ينظر: مغني اللبيب ١٣٠-١٣١.

المسألة العشرون: تعريف (قَبْلُ) و(بَعْدُ) حين الإضافة

قال ابن هشام: "ومنها (قَبْلُ) و(بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ:

إحداها: أن يُصرَّح بالمضاف إليه...

الثانية: أن يُحذَف المضاف إليه، ويُنوى ثبوتُ لفظه، فيبقى الإعراب، وترك التنوين، كما لو ذكر المضاف إليه...

الثالثة: أن يُحْذَفَ، ولا يُنْوَى شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير...، وهما نكرتان في هذا الوجه؛ لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا، ولذلك نُوِّنَا، ومعرفتان في الوجهين قبله"[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (ومعرفتان... إلخ) فيه نظر؛ لأن المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة، كما قد يكون معرفة."[2]

الدراسة:

جعل ابن هشام (قَبْلُ) و (بَعْدُ) معرفتين في حال إضافتهما إلى ملفوظ أو محذوف منويٍّ، واعترض اللقاني التعريف؛ كونهما قد يضافان إلى نكرة، كما يضافان إلى المعرفة.

ومما يؤيد إضافتها إلى النكرة ما قاله الحوفي: "إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، وأما إذا كان نكرة فإنهما معربان سواء نويت معناه أو لا."[3]

ويُرَدُّ على اعتراض اللقاني بأنَّ في الإضافة إفادةَ تعريف، وهما معرفتان، بالإضافة إلى معرفةٍ منوية، وبقاء المضافِ إليه في الوجهين الأولين يؤكد كونهما معرفتين.

(١) أوضح المسالك ٣/١٥٤-١٥٦.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٢٤.

(٣) ينظر قول الحوفي في التصريح للأزهري ١/٧٢٠.

المسألة الحادية والعشرون: المُشتقُّ المنعوت به

قال ابن هشام: "والأشياءُ التي يُنْعت بها أربعةٌ: أحدها: المشتق، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه"[١]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (والمراد ما دل... إلخ) أشار بقوله: (والمراد به) إلى دفع اعتراض ابن الناظم[٢] على أبيه، بأنَّ المشتق ما أُخِذَ من لفظ المصدر، للدلالة على معنى منسوب إليه، فشمل أسماء الزمان، والمكان، والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفةً، أو مضمنًا معناها، فأجاب الشارح الموضح: بأن المراد بالمشتق هنا الوصف، وهو ما دل... إلخ، ويُرَدُّ هذا الجواب بأنَّ المراد لا يدفع الإيراد، فالجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال: "المشتق الموصوف به: ما دل على فاعلٍ، أو مفعول به، متضمنًا معنى فِعْلٍ وحروفه"[٣]، وح فالمشتقُّ له إطلاقان."[٤]

الـدراسَــة:

ذكر ابن مالك في ألفيته المشتقَّ ضمن ما يُنعت به، حيث قال[٥]:

وانْعَتْ بِمُشتقٍّ، كصَعْبٍ وذَرِبْ وشِبْهِهِ كذا وذي والمُنْتَسِبْ

فاعترض عليه ابنه بأنَّ المشتقَّ هو ما أُخذ من لفظ المصدرِ للدلالة على معنًى منسوبٍ إليه، فقد شمِل أسماء الزمان، والمكان، والآلة، وهي التي لا يُنعت بها، فلو قال بالصفة بدلًا من المشتقِّ لكان أمثل، وهي ما دلت على حدثٍ، وصاحبه.[٦]

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣٠٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١١٥٨.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٥١-٤٥٢.

(٥) ألفية ابن مالك ٤٥.

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٣٥٢.

وذكر ابنُ هشام بأنَّ المراد بالمشتقِّ هو ما دلَّ على حدثٍ، وصاحبه، فالمشتقُّ هو الوصف الذي ذكره ابن الناظم.

ثم ذكر اللقاني في اعتراضه أنَّ ما أورده ابن هشام هو ردٌّ على اعتراض ابن الناظم، وإجابةٌ عن ابن مالك، بأنَّ الوصفَ هو المراد بالمشتقِّ المذكور في الألفية، ويردُّ اللقاني إجابته بتفصيل ابن مالك الذي قال فيه: بأنَّ المشتق الموصوف به ما دل على فاعلٍ، أو مفعولٍ به، مُضمَّنًا معنى فعل وحروفه[1]، فالمشتق إذن له إطلاقان-حسب ما رآه اللقاني-.

وقد ذهب البصريون إلى تعريف المشتق بالتعريف الذي ذكره ابن الناظم، وأنَّ أصله المصدر، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ أصل الاشتقاق الفعلَ.[2]

وتعريف المشتق بما أُخذ من لفظ المصدر، للدلالة على معنى منسوبٍ إلى المصدر هو تعريفٌ للمشتق في أصله، وما ذكره ابن هشام من أنَّه الدال على الحدث وصاحبه هو ما يراد به هنا، وابن مالك في ألفيته قد قصد ما أشار إليه ابن هشام؛ لاشتراطه قَبْلُ الوسمَ، والوسمُ لا يحصل بأيٍّ من اسم الزمان، أو المكان، أو الآلة، كما أنه قد قيَّد المشتق بحصر الأمثلة التي تدل على أنَّ المراد هو ذاتُ ذِكْر ابن هشام، وقد قصد كلُّ ذلك ابن هشام فعبَّر بقوله (المراد به)، ليُعلم أنَّه يريد المعنى الخاصِّ وليس العام.

وإذا علمت ذلك علمت أنَّه لا فرق بين قول هشام، وبين قول ابن مالك الذي أورده اللقاني رادًّا به إجابة ابن هشام؛ لأن المشتق يُطلق عليه إطلاقان؛ أحدهما المعنى النحوي الذي يدل على معنى الفعل ويجري مجراه في الاستعمال، والآخر الصرفي الذي يدل على معنى الفعل في الأصل لا الاستعمال.[3]

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٥٨/٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية ١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/٤.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٦٢٦/٤-٦٢٧، وحاشية ياسين على التصريح ١١٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٩١/٣.

المسألة الثانية والعشرون: جواز توكيد النكرة

قال ابن هشام: "وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحْصُلُ الفائدةُ بأن يكون المؤَكَّدُ محدودًا، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ(اعْتَكَفْتُ أسْبُوعًا كُلَّهُ)."[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وتحصُل الفائدة) فيه نظر؛ لأن الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز تأكيد النكرة، واختلفوا بعد ذلك، هل يُشترط توقيت النكرة أم لا، على قولين لهم، فعلم أن الفائدة عندهم غير منحصرة في التَّأقيت، بل إنها غيره، فتأمل."[2]

الدراسَــة:

ذهب النحويون في توكيد النكرة إذا أفاد التوكيدَ إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز توكيد النكرة إذا كانت مؤقتة، وإليه ذهب الكوفيون، وتبعهم الأخفش، وابن مالك[3]، وصححه ابن هشام في (التوضيح).

المذهب الثاني: جواز توكيد النكرة مؤقتة كانت أم غير مؤقتة، وإليه ذهب بعض الكوفيين، ووافقهم ابن مالك في ألفيته.[4]

المذهب الثالث: منع توكيد النكرة مطلقًا، وإليه ذهب جمهور البصريين، وتبعهم الزمخشري[1]، وابن هشام في (شذور الذهب)، و(قطر الندى)، و(شرح اللمحة البدرية)، و(مغني اللبيب).[2]

---

(١) أوضح المسالك ٣/٣٣٢.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٦٢-٢٦٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٩٦، وتوضيح المقاصد ٢/٩٧٦، والإنصاف٢/٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٢٧-٢٢٨، وارتشاف الضرب ٤/١٩٥٣.

(٤) ينظر: ألفية ابن مالك ٤٦، وشرح المكودي على الألفية ٢١٩، وهمع الهوامع ٣/١٧٠.

وابن هشام حين صحح مذهب الكوفيين في تجويز توكيد النكرة ردَّ حصولَ الفائدة إلى توقيت النكرة، فاعترض عليه اللقاني بأنَّ الكوفيين لم يشترطوا حصول الفائدة وحدها حين جوزوا التوكيد، بل لم يكن خلافُهم في حصول الفائدة، وإنما في شرطِ توقيت النكرة المؤكدة التي أفادت، أم عدم توقيتها، فالفائدة شرطٌ لصحة توكيد النكرة عندهم، وبعدها الخلافُ.

وما اعترضه اللقاني يلزم ابن هشام؛ حيث افترق الكوفيون إلى مذهبين في حصول الفائدة، فمنهم من لا يشترط التوقيت، لكنه يشترط حصول الفائدة.

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨٦,٣٩٦، والمفصل ١٤٧، والتذييل ٧/ ٣٠٥-٣٠٦، وائتلاف النصرة٦١-٦٢، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤.

(٢) ينظر: شذور الذهب ٣٠، وقطر الندى٢٢، وشرحه ٢٩٦، وشرح اللمحة البدرية ٢٩١/٢، ومغني اللبيب ٦٤٧.

المسألة الثالثة والعشرون: ما يخرج عن البدل بعطف (لكن) بعد الإثبات

قال ابن هشام: "وأما النَّسَقُ فثلاثة أنواع:...

النوع الثالث: ما هو مقصودٌ بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ(بَلْ)[1] بعد الإثبات، نحو: (جَاءَنِيْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)."[2]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وهذا هو المعطوف بـ(بل)، و(لكن)) ذِكْرُ (لكن) مشكلٌ حتى على مذهب الكوفيين القائلين بأنها عاطفة بعد الإثبات؛ لأنَّ الحكم السابق ح هو الإثبات، والمقصودُ به إنما هو الأول."[3]

الـدراسَــة:

اعترض اللقاني على ذكر ابن هشام لـ(لكنْ) إذا جاءت عاطفة للمقصود بالحكم دون ما قبله، بعد إثبات الجملة في البدل؛ حيث يرى اللقاني أنَّ ذكره لها في غيرِ محلِّه؛ إذ يُشكل عطفها حين الإيجاب على مذهب البصريين، وحتى الكوفيين، فإن نحاة البصرة قد أجمعوا على منع العطف بها في الإيجاب، إلا في حال مخالفةِ الجملة التي بعدها للتي قبلها. بينما أجاز الكوفيون العطف بها في الإيجاب.[4]

ووجه اعتراضه أنَّ في ذكر (لكن) إشكالًا على القائلين بجواز العطف بها في الإيجاب؛ إذ المقصود بالحكم هو الأول السابق لها، لأن العطف بها يثبت الحكم للثاني كما أثبته للأول، فالإيجاب ثبت للأول.

---

(١) في بعض النسخ عُطفت (لكنْ) على (بل)، كالتي اعتمد عليها اللقاني، وما ذكره الأزهري في التصريح من إثباتها في بعض نسخ أوضح المسالك، ينظر: التصريح ١٩١/٢

(٢) أوضح المسالك ٤٠٠/٣.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٧٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٩٦/٢.

وذِكْرُ ابن هشام لـ(لكن) الذي وجَّه اللقاني اعتراضه عليه، قد خلت منه النسخ المطبوعة التي بين يدي[1]، ونسخة (ضياء السالك)، و(منار السالك)[2]، وذكر خالد الأزهري أنها مثبتة في بعض النسخ، فقال: "وفي بعض النسخ ذكر (لكن) بعد (بل) وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين."[3]، كما أنها مثبتة في النسخ المخطوطة التي وقف عليها البحث، فذُكرت بعد (بَلْ)[4]، وما ذُكر فيه (لكن) اتبع ابن هشام فيه رأي الكوفيين.

لكن اعتراض اللقاني لا يلزم ابن هشام؛ فإنَّ الكوفيين يجوِّزون العطف بها بعد الإثبات، وهي تصيِّر الحكم إلى الثاني، ويكون الأول مسكوتًا عنه.[5]

فلو ثبت ذكر ابن هشام لـ(لكن) فهو على مذهب الكوفيين، ولا إشكال عليه.

(١) ينظر: عدة السالك ٤٠١/٣، وتحقيق بارتجي: ٢٨٢، وتحقيق البقاعي ٣٦٣/٣.

(٢) ينظر: ضياء السالك٢٣٠/٣، ومنار السالك ١١٤/٢.

(٣) التصريح ١٩١/٢

(٤) ينظر: نسخة أياصوفيا: ٦٣، ب، ونسخة جامعة الملك سعود: ١٠٧، ب.

(٥) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٥٢/٢.

المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال

اعترض اللقاني على آراء ابن هشام النحوية في المسائل المتعلقة بالأفعال في مواضع متعددة، مفصلة على النحو الآتي:

المسألة الأولى: دخول علامات الفعل على (لَيْسَ، وعَسَى) و(نِعْمَ، وبِئْسَ).

قال ابن هشام: "يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

إحداها: تاءُ الفاعل...، الثانية: تاءُ التأنيثِ الساكنة...

وبهاتين العلامتين رُدَّ على مَنْ زعم حرفية (لَيْسَ) و(عَسَى)، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ)."[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (وبهاتين العلامتين) فيه بحث؛ إذ تاء الفاعل هي التاءُ الواقعةُ فاعلًا في الاصطلاح، أو التاءُ الدالةُ على الفاعل لغةً، وهو مَنْ فَعَلَ الفِعْلَ، والتاءُ اللاحقة لـ(عسى) و(ليْسَ)، ليست فاعلاً اصطلاحًا، بل اسمٌ لهما، ولا لغةً؛ إذ مسماها: لم يفعل النفيَ، ولا الرجاء، فليتأمل...، فالمتوجِّه أنَّ (لَيْسَ) و(عسَى) لنفْيِ النسبة الكلامية، ورجائِها، و(نِعْمَ) و(بِئْسَ) لمدح الجنس، أو ذَمِّه، ودخلت التاءُ فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها، فما قاله المخالف من الحرفية، والاسمية لم ينهض ردُّه، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب."[2]

الدراسة:

جاء اعتراض اللقاني على ردِّ ابن هشام بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة على زاعِميْ حرفية (لَيْسَ) و(عَسَى)، واسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ).

---

(١) أوضح المسالك ١/٢٢-٢٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥-١٨.

فأما في حرفية (لَيْسَ) و(عَسَى) فقد اختلف النحويون فيهما، وتفصيل آرائهم على النحو الآتي:

أولًا– (ليس): اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهورُ البصريين، منهم سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن يعيش، وابن مالك، وغيرهم[١]، إلى أنَّ (ليس) فعل لا يتصرف؛ وذلك للحاق تاء التأنيث الساكنة به، وكذا الضمير المرفوع، وعلى هذا الرأي ابن هشام.[٢]

القول الثاني: ذهب أبو بكر بن شقير، والفارسي[٣]، إلى أنَّ (لَيْسَ) حرف نفي بمنزلة (ما)، ولعدم تصرُّفها أصبحت كالحروف.

القول الثالث: ذهب المالقي[٤] إلى أنَّ (لَيْسَ) ليست محضة في الفعلية، ولا محضة في الحرفية.

ثانيًا– (عسى): اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أنها فعل[٥]؛ للحاق تاء التأنيث الساكنة، والضمير المرفوع بها، وإلى فعليتها ذهب اللقاني.[٦]

القول الثاني: ذهب الكوفيون، ومنهم ثعلب، وكذا ابن السراج[١] إلى أنها حرف، وعلَّلوا ذلك بعدم تصرفها، وكونها بمنزلة (لعل) في الدلالة على الترجي.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٥/١-٤٦، والمقتضب ٨٧/٤، والأصول ٨٢/١-٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٣/١. وينظر: الجنى الداني ٤٩٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٧، وشرح قطر الندى ٢٨.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات ٢١٠-٢١١، وينظر رأي ابن شقير في مغني اللبيب ٣٨٧، وينظر: شرح ابن عقيل ٢٦٢/١، وارتشاف الضرب ١١٤٦/٣.

(٤) ينظر: رصف المباني ٣٠٠-٣٠١.

(٥) ينظر: أسرار العربية ١٠٨، وشرح ألفية ابن معط ٨٩٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٤.

(٦) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٥-١٨.

القول الثالث: ذهب سيبويه، والسيرافي إلى التفصيل فيها[٢]، فإن عملت عمل (لعل) فهي حرف، وإلا ففعل.

وأما (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فقد اختلف النحويون في اسميتهما، أو فعليتهما على قولين:

القول الأول: ذهب البصريون، وتبعهم الكسائيُّ[٣] إلى أنهما فعلان؛ للحاق الضمير المرفوع، وتاء التأنيث الساكنة بهما. وعلى ذلك ابن هشام[٤].

القول الثاني: ذهب الكوفيون[٥] إلى أنهما اسمان؛ لدخول الجر، والنداء عليهما.

والذي يترجُّح هو فعلية (لَيْس) و(عسى)؛ لما رآه البصريون من اتصال علامات الفعل بهما، وهما الضمير المرفوع، وتاء التأنيث، إضافة إلى كون (لَيْسَ) تتحمَّل الضمير، وذلك لا يكون إلا للفعل دون الحرف، ولجواز تقديم خبرها على اسمها.

أما (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فالصحيح أنهما فعلان؛ لثبوت حجة البصريين من دخول التاءين عليهما، وبطلان ما احتج به الكوفيون من دخول الجر والنداء عليهما؛ وذلك لدخول حرف الجر على معمول الصفة بعد حذف الموصوف، وصفته، فدخل على الاسم حقيقة وليس على (نِعْمَ) أو (بِئْسَ).[٦]

(١) ينظر: مجالس ثعلب١/٦٤، والأصول ١/٧٦، ٢٥٩، ٢/٢٠٧، وينظر: مصابيح المغاني ٢٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب٢/٣٧٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٣٩، وينظر: أوضح المسالك ١/٣١٦-٣١٩، ومغني اللبيب١ ٢٠١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٤١، والإنصاف ١/٨١-٨٢، وينظر رأي الكسائي في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١٠٢، والتعليقة لابن النحاس ١/٢٣٤.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب ١٩٦، وشرح قطر الندى ٢٧-٢٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/١٤١. وينظر: أمالي ابن الشجري ٢/٤٠٤، وأسرار العربية ١٠٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١٧٥-١٧٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٥٦-٥٧، ٢٢١، ٢٦٧، ولمقتضب ٢/١٤٠-١٥١، والأصول في النحو ١/١١١-١٢١، والتصريح للأزهري ١/٣٤-٣٥.

المسألة الثانية: إعمال (ما) الحجازية في خبر (ظنَّ) المُعلقة

قال ابن هشام في عمل (ظنَّ) وأخواتها: "تقول في الإعمال: (أَظُنُّ زيدًا قَائِمًا)...، وفي الإلغاء: (زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ)...، وفي التعليق: (أَظُنُّ ما زَيْدٌ قَائِمٌ)".[1]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (أظن ما زيدٌ قائمٌ) نصْبُ (قائم) خبرًا لـ(ما) الحجازية أرجحُ من رفعِه."[2]

الـدراسَــة:

أورد ابن هشام المثال: (أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) على ما يُعلَّق به القلبي المتصرف من أخوات (ظنَّ)، فرفع المبتدأ والخبر لفظًا، واعترض اللقاني رفْع الخبر به؛ حيث يرى له النصبَ بـ(ما) الحجازية.

ولا أعلم أحدًا قال بهذا القول –حسبما وقفت عليه–؛ كون (ما) أحد أسباب التعليق، وذلك بتعدي الفعل القلبيِّ المتصرف معنًى لا لفظًا إلى ما بعده على سبيل الوجوب، فمثال ابن هشام مماثل لـ(ما) التي في قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[3].[4]

قال ابن مالك[5]:

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا .....

(١) أوضح المسالك ٢/٦٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦١.

(٣) سورة فصلت، ٤٨.

(٤) ينظر: التعليقة ٢/١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٩، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٨-١٤٩، وارتشاف الضرب ٤/٢١١٤.

(٥) ألفية ابن مالك ٢٣.

ويقول الشاطبيُّ معلِّقًا: "فيه تنبيه على أنَّه لا يكون الحكمُ إلا ملتزمًا، فلا تظن أنه جائز، ولا أنَّه قد يأتي في الكلام خلافُ ذلك"[1]، وإن جاء فعلى التوهُّم، كما في اعتراض اللقاني.

وعلى ذلك فلا وجه لما رآه اللقاني؛ لكون (ما) نافية، وهي سببٌ في تعليق (ظنَّ) عن النصب في (قائم)، لا عاملة فيه.

(١) المقاصد الشافية ٤٨٢/٢. وينظر: اللباب للعكبري ٢٥٠/١،

المسألة الثالثة: جواز إلغاء الفعل القلبي ووجوبه

قال ابن هشام: "الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين:...
والثاني: أنَّ سبب التعليق مُوجِبٌ...، وسبب الإلغَاء مُجَوِّز".[1]

فأوردَ على قوله: (وسبب الإلغَاءِ مُجَوِّز) أنَّ سببَ الإلغاء قد يكون موجِبًا.[2]

الـدراسَــة:

ذهب ابن هشام إلى أنَّ سببَ تعليق عمل (أفعال القلوب) موجبٌ، وأنَّ سبب إلغائها مجوِّزٌ -للإعمال، والإهمال-، وسكت عن الوجوب، وهو بتجويزه على مذهب الجمهور، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك[3]، فأورد عليه اللقاني أن سبب الإلغاء قد يكون -أيضًا- موجبًا.

وقد ذكر النحويون حالاتٍ يجب فيها الإلغاء، وحالات يمتنع فيها[4]، وممن أوجب الإلغاء مِن النحويين سيبويه، والأخفش، وابن كيسان، وابن درستويه، وأبو القاسم ابن القاسم، وابن أبي الربيع.[5]

ومجمل ما ذكروه مما يجب فيه الإلغاء[6]:

---

(١) أوضح المسالك ٢/٦٣-٦٥.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) ينظر رأي الجمهور في الإيضاح ١٣٤-١٣٥، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، والمقرب ١/١١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٥، وتوضيح المقاصد ١/٥٦٠.

(٤) يمتنع الإلغاء إذا تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء، وإذا كان الفعل الناسخ منفيًا -سواءً كان متوسطًا، أم متأخرًا-، وإذا تقدمه حرف استفهام، وإذا ابتدأ المتكلم قصده بالشك. ينظر: الكتاب١/١١٩، وارتشاف الضرب ٤/٢١١٣، والتذييل ٢/ ٩٨٦، وهمع الهوامع ١/٥٥١.

(٥) ينظر: الكتاب ١/١١٩، والكافي في الإفصاح ٢/٩٥٨، وينظر رأي ابن كيسان وابن درستويه وأبي القاسم في التذييل ٦/٥٤-٥٥، ورأي الأخفش في تمهيد القواعد ٣/١٤٨٨.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١٢٠، وأسرار العربية١٦٠، وشرح الكافية للرضي ٤/٩٩٤-٩٩٥، والتذييل ٢/ ٩٨٦، وتمهيد القواعد ٣/١٤٨٧، وهمع الهوامع ١/٥٥١-٥٥٢.

- أن يكون العامل مصدرًا، -متوسطًا كان أم متأخرًا-؛ لأن المصدر لا يعمل في شيء متقدم عليه.
- أن يكون في المفعول المتقدم لام ابتداءٍ، أو غيرها من ألفاظ التعليق.
- أن يقع الناسخ بين اسم (إنَّ) وخبرها، أو بين (سوف) ومصحوبها، أو بين معطوف ومعطوف عليه.
- أن يتقدم الفعل لام التأكيد.
- أن يكون في قصد المتكلم اليقين، ثم يشك.

ومما سبق يتبين أنَّ ابن هشام لم يُصِبْ حين جوَّز الإلغاء، دون الوجوب؛ إذ بعض أحوال الأفعال المذكورة لا يمكن فيها غير الإلغاء، كتأخر العامل المصدر، أو تقدم ألفاظ التعليق على المفعول المتقدم-وهو قد أقرَّها-، ولعل عدمَ ذكره للوجوب إغفال منه.

المسألة الرابعة: حذف أحد مفعولي (ظنَّ) اقتصارًا

قال ابن هشام في حكم حذف أحد مفعولَي (أفعال القلوب): "ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارًا، وأما اختصارًا فمنعه ابن مَلْكُون، وأجازه الجمهور، كقوله[١]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ المُكْرَمِ"[٢]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قولُه: (ويمتنع بالإجماع) فيه نظر، قال الرضيُّ: "وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعولٍ واحد، مع كونه بالمعنى المذكور، نحو: علمتُ زيدًا خارجًا[٣]، وعلمتُ خروجَ زيدٍ، أي: عرفتُه، وبعضها يَقِلُّ فيه ذلك، نحو: ظننتُ، وحسبتُ، قال:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: فلا تظني شيئًا غيرَ نزولِكِ كذا. قال الفراء: وقد يقوم الضميرُ واسمُ الإشارة مَقامَ مفعولَيْها[٤]، تقول لمن قال: أظن زيدًا قائمًا: أنا أيضًا أظنُّه، أو أظنُّ هذا، وكذا باقي أفعال القلوب"[٥] انتهى. لا يُقال: لعلَّ هذا الحذف من حذف أحدهما اختصارًا؛ لأنَّا نقول: حذفُه اختصارًا ذَكَرَه بعدُ".[٦]

---

(١) من الكامل، لعنترة بن شداد من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١١٨، وينظر: جمهرة أشعار العرب٣٥١، والخصائص ٢١٨/٢، وكتاب الأفعال ٣٢٨/١، والمقرب ١٧٩، وبلا نسبة في البديع ٤٥٠/١، وإرشاد السالك ٢٨٢/١ ، وشرح ابن عقيل٥٦/٢، وشرح الشذور للجوجري٦٦٩/٢.

(٢) أوضح المسالك ٧٠/٢.

(٣) (خارجًا) غير موجودة في شرح الرضي، وفيه: (علمتُ زيدًا).

(٤) في شرح الرضي (مفعوليهما).

(٥) شرح الرضي للكافية ٩٨٨/٤.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦٧-٢٦٨.

الـدراسَــة:

ذهـب جمهـور النحـويين إلى امتنـاع حـذفِ أحـد مفعـولي (أفعـال القلـوب) اقتصـارًا، وتبعهم ابن هشـام في هـذا الـرأي، واعـترض اللقـاني قـول ابـن هشـام بمنـع الجمهـورِ للحـذف اقتصارًا؛ إذ نَقل عن الرضيِّ ما يرى به اللقاني خلاف ذلك، وفي نصِّ الرضي نقلٌ عن الفراء فيه جواز حذف أحد المفعولَين، فيثبت اللقاني بذلك النقل مَن يرى خلاف الجمهور، وهو جوازُ حـذف أحـد المفعـولين اقتصـارًا، لكنـه أخطـأ في فهـم نـص الرضـيِّ؛ إذ كـان مـداره في الحذف اختصارًا؛ لما دلَّ عليه قوله: (مع كونه بالمعنى المذكور)، الذي يقصد به أن مضمونها هو المفعول به حقيقة، واللقاني نفسه علَّق فيما بعدُ بأنَّ وجهَ ذِكْر ابن هشام لمَنْع ابن مَلكون الحذفَ اختصارًا هو ما أشار إليه الرضي في نقله السابق عنه "من أنَّ مضمونَهما هو المفعولُ به على الحقيقة، فلو حُذِفَ أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة. وهذا هو الفارق بين حذفهما معًا اقتصارًا، وحذف أحدهما، حيث اتُّفِقَ على المنع في الثاني، واختُلف فيه في الأول."[(١)] والصبانُ تبع اللقانيَّ في هذا القول.[(٢)] كما يدلُّ على مجيء كلام الرضي في الحذف اقتصارًا بيتُ عنترة الذي استشهد به النحويون على ذلك[(٣)]، وليس كما ظنَّ اللقاني على الحذف اختصارًا.

ويؤيدُ القولَ ما ذكره أبو حيان من أنَّ اسم الإشارة من الحذف اقتصارًا، كما نقله عن عدد من النحويين، كسيبويه، والفراء، وابن درستويه، والفارسي، وابن خروف، وأبو زيد[(٤)]: "وأما (ظننتُ ذاك) مقتصرًا عليه، فهو إشارةٌ إلى المصدر، هذا مذهب سيبويه، والبصريين،

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٨/٢.

(٣) منهم ابن عصفور، وابن مالك، والمرادي، وابن عقيل، وغيرهم. ينظر: شرح الجمل ٢٩٢/١، والمقرب ١٨٩، وشرح التسهيل ٧٣/٢، وتوضيح المقاصد ٥٦٧/١، وشرح ابن عقيل ٥٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤٥/١، ١٤٦، الكتاب ٤٠/١، الإيضاح العضدي ١٣٧، وينظر رأي ابن خروف وأبو زيد في شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٢، ورأي ابن درستويه في التذييل والتكميل ١٩/٦-٢٠، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٢/١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٩٨.

وقال الفراء، وابن كيسان، والمازنيُّ، وجماعة من الكوفيين هو إشارة إلى الحديث، أجرته العرب مجرى المفعولين، يقول القائل: كان من الأمر كذا وكذا، فتقول: (ظننت ذاك)."[1]

(١) ارتشاف الضرب ٤/٢٠٩٨.

المسألة الخامسة: صحة التنازع فيما إذا كان المفعول الثاني مثنى، والأول مفردًا.

قال ابن هشام: "والذي[1] يَظْهر لي فَسَادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين؛ لأن (يَظُنُّنِي) لا يطلبه؛ لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد..."[2]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (والذي يظهر لي... إلخ) الحقُّ أنه لا فساد في ذلك؛ إذْ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادَّة لفظه، وأمَّا صورةُ لفظه فمرجعُها إلى الواقع في نفس الأمر، على أنَّ صورةَ التثنية إنما حصلت بعد تسلط (أظن) وإعمالها."[3]

الدراسَة:

أورد ابن هشام مسألةً في التنازع قال فيها: "إذا احتاج العاملُ المهْمَلُ إلى ضميرٍ، وكان ذلك الضميرُ خبرًا عن اسم، وكان ذلك الاسم مخالفًا في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاسم المفَسّر له – وهو المتنازَع فيه –، وجب العدولُ إلى الإظهار، نحو: (أظُنُّ وَيَظُنَّانِنِي أخًا الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنِ). وذلك لأن الأصل: (أظنُّ ويظنُّني الزَّيديْن أخوين)..."[4]

فأخرجَها من باب التنازع؛ لكوْن العامل الثاني لا يطلُبُ (الأخوين) مفعولًا ثانيًا؛ حيث عمِل في المفعول الأول وهو الضمير مفردًا، و(الأخوين) مثنى، ولا يصح ذلك.

(١) في تحقيق البقاعي ١٨٠/٢، وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد٢٠٥/٢: (ولم يظهر لي)، بينما في تحقيق بارتجي١٥٧: (والذي)، وكذا في التصريح للأزهري٤٨٩/١، وضياء السالك١١٧/٢، ومنار السالك٢٧٤/١.

(٢) أوضح المسالك ٢٠٥/٢.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) أوضح المسالك ٢٠٤/٢.

وقد ذهب إلى إخراجها من باب التنازع غيرُه من شارحي الألفية كالمرادي، وابن القيم، وابن عقيل، وكذا الحفيد، وابن قاسم العبادي[1]، وجعل الحفيدُ[2] منْعَها مِن منْعِهم لبيت امرئ القيس[3]:

..... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

بينما رأى اللقاني أنْ لا فسادَ في دعوى التنازع في (الأخوين)؛ حيث إنَّ التنازع وقع في مطلق الأخوَّة، أي في معنى المعمولِ، ومادةِ لفظِه، لا في صورة لفظه؛ فالصورة عائدة إلى الواقع. وبمثل جوابه قد أجاب الأزهري.[4]

والذي يظهر أنَّ التنازع غيرُ واقعٍ في المسألة في (الأخوين)؛ لنزولِ المانعِ المعنوي منزلة المانع اللفظيِّ؛ لأنه لا يكفي تعلق العاملين من جهة المعنى فقط، بل ينضمُّ إلى ذلك اشتراط عدم منْع العامل اللفظي أيضًا.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٦٤٣/٢، وإرشاد السالك ٣٥٢/١، وشرح ابن عقيل ١٦٨/٢، وحاشية الحفيد ٢٩٣/١-٢٩٤، وينظر رأي العبادي في حاشية الصبان١٥٧/٢.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد٢٩٤/١. وينظر تفصيل القول عن التنازع الواقع في البيت في: مغني اللبيب ٦٦٠-٦٦١.

(٣) من الطويل، عجز بيت لامرئ القيس وصدره: (فلَوْ أنَّ مَا أسعَى لأدنى مَعِيشَةٍ) وهو في ديوانه ١٤٥، والكتاب لسيبويه ٧٩/١، وسمط اللآلي ٨٥/١، والمفصل٤٠، والبديع في علم العربية ١١٢/١، وبلا نسبة في المقتضب٧٦/٤، والإيضاح ٦٧، والخصائص ٣٨٩/٢، وقطر الندى ١٥.

(٤) ينظر: التصريح ٤٨٩/١.

المطلب الثالث: الاعتراضات المتعلقة بالحروف

اعترض اللقاني على آراء ابن هشام النحوية في المسائل المتعلقة بالحروف في مواضع متعددة، مفصلة على النحو الآتي:

المسألة الأولى: تعيين الابتدائية للمرفوع المعطوف على اسم (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ).

قال ابن هشام في العطف بالرفع على اسم (إنَّ): "ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكنَّ)، نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، وقوله[2]:

..... **فَـإِنَّ لَـنَـا الأمَّ النَّـجِـيـبَـةَ وَالأَبُ**

وقوله[3]:

..... **وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ وَالخَالُ**

والمحقِّقُونَ على أنَّ رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كَان بينهما فاصل، لا بالعطف على محل الاسم"[4]

(١) سورة التوبة، ٣.

(٢) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو عجز بيت صدره: (فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ)، والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٤٨/٢، وتحرير الخصاصة ٢٢٣/١، وتخليص الشواهد ٣٧٠، والمقاصد النحوية ٧٤٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٩/٣، والتصريح ٣٢٠/١.

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، وهو عجز بيت صدره: (وَمَا قَصَّرَتْ بِي فِي الْتَّسَامِي خُؤُولَة)، والبيت في التذييل ١٩١/٥، وإرشاد السالك ٢٤٧/١، وتمهيد القواعد١٣٨٧/٣، والمقاصد الشافية ٣٧٨/٢، والمقاصد النحوية ٧٧٩/٢، والدرر اللوامع ٢٠٢/٢.

(٤) أوضح المسالك ٣٣٥٨/١.

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (مبتدأ حُذفَ خبرُه) يَرُدُّه أنه لو كان صحيحًا لم يختص بالأحرف الثلاثة؛ إذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الإنشاء على الخبر، وهو صحيحٌ عند غير أهل المعاني، ولتعيُّن أَنَّ الجملةَ إذ قُدِّمت على الخبر تكون اعتراضًا، لا معطوفةً مقدمةً؛ إذ المعطوف لا يتقدم. فليتأمل."[1]

الدراسة:

اشترط ابن هشام للعطف على اسم (إنَّ) وأخواتها بالرفع استكمال الخبر، وأن يكون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكنَّ)، ثم ذكر التحقيق في سبب رفعه.

وقد اختلف النحويون في تخريج الرفع للمعطوف على اسم (إنَّ) على مذهبين:

المذهب الأول: ذهبوا فيه إلى أنَّ المرفوع معطوف على محلِّ اسم (إنَّ) باعتبار أصله، وعلى هذا المذهب المبرد، والزجاجي، والفارسي، وابن أبي الربيع، والشلوبين.[2]

المذهب الثاني: ذهبوا فيه إلى أنَّ المرفوع معطوفٌ على الضمير في خبر الناسخ، إنْ فصلَ فاصلٌ بين الخبر والمعطوف، وإن لم يفصلْ فاصلٌ فالمرفوع مبتدأ محذوف خبره، وعلى هذا المذهب سيبويه، والفراء، وابن السراج، وابن أبي العافية، وابن مالك[3]، وتبعهم في هذا المذهب ابن هشام هنا، بينما يرى اللقاني صحة العطف على الضمير، دون تعيين الابتداء وحذف الخبر.

فاعترض اللقاني مذهب ابن هشام وهو القول بأنَّ المرفوع مبتدأ حُذف خبره؛ لاختصاصه بالأحرفِ الثلاثةِ دون بقية أخوات (إنَّ)، ووجهه أنْ ليس ثَمَّ ما يمنع؛ كون بقية الأحرف جاز فيها عطفُ الإنشاء على الخبر عند غير أهل المعاني! ويجاب عليه بأنَّ الأحرف

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٢٠.

(٢) ينظر: المقتضب٤/٣٧١، والجمل ١٥٣، والإيضاح ١١٦، والبسيط ٧٩٨، والتوطئة ٢٠٥، وينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٨٠١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٤٤، ومعاني القرآن ١/٣١٠، الأصول ١/٢٤٠، وينظر رأي ابن أبي العافية في شرح الجمل لابن الفخار ٩٩، وينظر: شرح التسهيل ٢/٤٧.

الثلاثة خُصَّت لإبقائها معنى الجملة على ما هي عليه قبل دخولها، بخلاف (ليت)، و(لعلَّ)، و(كأنَّ)؛ فإنها تنقل المعنى إلى التمني، وإلي الترجي، وإلى التشبيه.[1] ثم في قوله عن تقدم الجملة على الخبر يجعلها اعتراضًا، فيُرَد عليه بأنَّ المحققين ما اشترطوا الشرطين إلا لأنَّ الأصلَ عدم تقديم المعطوف، وعدم الحذف، إلا لحاجةٍ إليه، فلو لم يشترطوا ما اشترطوه لاقتضى جواز العطف قبل استكمال الخبر على أنه من التقديم والتأخير، أو حذف الأول لدلالة الثاني عليه.[2]

(١) ينظر: إرشاد السالك ٢٤٧/١، وشرح المكودي على الألفية ٧٤، وهمع الهوامع ٢٤١/٣.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٢٢٩/١.

المسألة الثانية: الخلاف في إعمال (كأنْ) مخففة

قال ابن هشام: "وتخفَّف (كأنَّ) فيبقى –أيضًا– إعمالُهَا، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها."[(١)]

وقد اعترض عليه اللقاني بقوله: "قوله: (فيبقى أيضًا... إلخ) ظاهرُهُ وجوبُ إعمالها، وابن الحاجب قال في كافيته: "وتُخَفَّفُ فتلغى على الأفصح"[(٢)]، وقال في شرحها: (على الوجه الأفصح)[(٣)] بعد أن قال: (وح قد تعمل)[(٤)]."[(٥)]

الدراسَة:

أوجب ابن هشام إعمال (كأنْ) المخففة من (كأنَّ)، كما اختار هذا القول في (شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى)، و(الجامع الصغير)[(٦)]، وقال في (شرح اللمحة)[(٧)] بعملها وجوبًا في ضمير الشأن المحذوف، ولا تعمل في الاسم الظاهر إلا في الضرورة، بخلاف اختياره في (التوضيح) ومصنفاته آنفة الذكر، فإنها تعمل وجوبًا، سواء أكان الاسم ضمير شأنٍ، أم ظاهرا.

وذهب النحويون في إعمال (كأنْ) إلى أربعة أقوال:

القول الأول: وجوب عملها في الظاهر، والمضمر، وغالبًا اسمها ضمير شأنٍ محذوف، وبه قال ابنُ خروف، وابن الدهان، وابن عصفور –في أحد قوليه–، وأبو حيان،

(١) أوضح المسالك ١/٣٧٥.

(٢) الكافية ٤٢.

(٣) قوله في شرح الكافية ٣/٩٧٥: "لأنها ملغاة على الأصح".

(٤) لم أعثر على هذا القول في شرح ابن الحاجب لكافيته.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٥٥، وشرح قطر الندى ١٨٠، والجامع الصغير ٦٥.

(٧) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/٤٤.

والشلوبين[١]، وغيرهم[٢]، وعليه الجمهور[٣]، وقد اختار هذا القول ابن هشام في مصنفاته المذكورة سابقا.

القول الثاني: وجوب عملها في ضمير الشأن المحذوف، ولا تعمل في الظاهر إلا في الضرورة، وعلى هذا القول سيبويه، والزمخشري، والخوارزمي، وابن يعيش، وابن الحاجب –في أحد قوليه–، وابن عصفور –في أحد قوليه–، والرضي، والتنسي[٤]، كذا ابن هشام في (شرح (شرح اللمحة)،[٥] واختار هذا القول اللقاني، محتجًا بالبيتين[٦]:

..... **كـأنْ وَريــدَيْهِ رِشــاءُ خُــلْبِ**

وقوله[٧]:

..... **كأنْ ظبيةً تعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ**

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٦٥/١، والغرة لابن الدهان ٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، وتقريب المقرب ٥٥، والتوطئة ٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٣١، ورصف المباني ٢١١، وشرح التسهيل للمرادي ٣٥٧، والجنى الداني٥٧٤، وإرشاد السالك ٢٥٦/١، والمساعد ٣٣٢، وشفاء العليل للسلسيلي ٣٧٢، وتمهيد القواعد١٣٨٠، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨٠/٢، وشرح الألفية للمكودي ٧٢، وتعليق الفرائد للدماميني ٧٥/٤، والبهجة المرضية ١٧٣، وشرح الألفية للأشموني ١٤٧، وشرح الألفية لابن طولون ٢٦٥/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٧٨/١.

(٣) ينظر: مجيب الندا ٢٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦٤/٣، والمفصل ٣٨٦، والتخمير ٧٠/٤، والكافية ٥٣، وشرح نظم الوافية لابن الحاجب ٣٩٥، والمقرب١١٠/١، وشرح الكافية للرضي ٣٧٠/٤، وشرح التسهيل للتنسي ٤٨١/٢.

(٥) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٤٤/٢.

(٦) من الرجز، عجز بيت لرؤبة بن العجاج، وصدره: (ومُعتَدٍ فَـظٍّ غليظِ القَلْبِ)، والبيت في ديوانه ١٦٩، وينظر: شرح الكتاب لابن خروف ٢٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٤٩، والتوطئة للشلوبين ٢٣٨، والمقاصد النحوية ٧٦٦/٢ وهو بلا نسبة في الكتاب ١٦٤/٣، والأصول ٢٣٨/١، والمفصل ٣٩٩/١، وتحرير الخصاصة ٢٣٢/١.

(٧) من الطويل، وصدره: (ويومًا تُوافينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ)، نُسب إلى باغت بن صريم اليشكري في: الكتاب ١٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٦/٤، والتصريح للأزهري ٢/ ٣٦٤، وإلى علباء بن أرقم اليشكري في: شرح الكتاب للسيرافي ٣٦٦/١، والمقاصد النحوية١٨٦٤/٤، وبلا نسبة في: التعليقة ٢٧٣/٢، والمحتسب ٣٠٨/١، والتوطئة للشلوبين ٢٣٨.

قال اللقاني: "قوله: (لكن يجوز ثبوت) ظاهرُ الاقتصارِ على جواز الثبوت عدمُ جوازِ الإظهار، وليس كذلك؛ لما ذُكر من البيتين."[(١)]

القول الثالث: جواز إعمالها وإلغائها، والإلغاءُ أكثر من الإعمال، قال به ابن الحاجب -في أحد قوليه-، وتبعه الحفيد[(٢)].

القول الرابع: إهمالها، فلا تعمل لا في ظاهرٍ، ولا في مُضمر، وعلى هذا القول الكوفيون.[(٣)]

والراجح أنَّ ما ذهب إليه ابن هشام في (أوضح المسالك)، وما عليه الجمهور من وجوب عملها سواء أكان اسمها ظاهرًا، أم كان ضميرَ شأن محذوفا؛ لاستصحاب حال الأصل في (كأنَّ) غير المخففة، ولبقاء اختصاصها بالأسماء الموجب للإعمال، فالتزم الفصل بينها وبين الفعل بحروف الفصل، ولو لم تعمل لم يُحتجْ إلى الفصل؛ لوجوب الاختصاص[(٤)]، الاختصاص[(٤)]، ولِما وجب من إعمال (أنْ) مخففة استُصحب الحال لـ(كأنْ) مخففة -أيضًا- أيضًا-؛ لكونها مركبة من (أنَّ) وكاف التشبيه[(٥)]، فوجب إعمالها لذلك.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٣٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢، وحاشية الحفيد ٢٠٧/١.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في التبيين عن مذاهب النحويين ٣٥١، ، وارتشاف الضرب ١٢٧٨/٣، وهمع الهوامع٥١٦/١. الهوامع٥١٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٦/١، والمقرب لابن عصفور ١١٠/١. ١١٠/١.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ١٦٤/٣: "وهذه الكاف إنَّما هي مضافةٌ إلى (أنْ)".

المبحث الثاني: الاعتراضات على أحكام ابن هشام

يرى اللقاني في بعض أحكام ابن هشام خلاف ما حكم به، فاعترض عليه مبيِّنًا رأيه في الحكم، وتفصيل ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء

اعترض اللقاني على أحكام ابن هشام النحوية في المسائل المتعلقة بالأسماء في مواضع متعددة، مفصلة على النحو الآتي:

الاعتراض الأول: شروط جمع المذكر السالم

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: جمع المذكر السالم)- أن وضَع شروطًا للجمع بهذا الجمع في قوله: "باب جمع المذكر السالِم... فإنه يرفع بالواوِ، ويجرُّ وينصب بالياء... يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط: أحدها: الخلوُّ من تاءِ التأنيث...، الثاني: أنْ يكونَ لذَكرٍ...، الثالث: أنْ يكونَ لعاقلٍ... ثم يشترط أن يكون إما علمًا...، وإما صفة...

وحملوا على هذا الجمعِ أربعةَ أنواع: أحدُها: أسماءُ جموع... والثاني: جموعُ تكسيرٍ... والثالث: جموعُ تصحيح لم تستوفِ الشروط: كـ(أَهْلُوْن) و(وَابِلُوْنَ)؛ لأن (أهلًا) و(وابلًا) ليسا عَلَمَين ولا صفتين، ولأنَّ (وابلًا) لغير عاقل. والرابع: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، وما أُلحق به".[1]

ويرى اللقاني انتقاض الشروط المذكورة من وجهين يُوضِح تفصيلَهما في قوله: "قولُه: (ويُشترط في كلِّ ما يُجْمَعُ هذا الجمع... إلخ) الإشارةُ بـ(هذا الجمعِ) يُحْتَمَل أن تعود إلى جمع المذكر السالم في قوله: (بابُ: جمع المذكر السالم)، وإلى الرفع بالواو، والجر والنَّصب بالياء في قوله: (فإنها تُرْفَعُ... إلخ)، وأيًّا ما كان فهو منقوضٌ؛ أمَّا الأولُ: فلأن (أَهْلًا) و (وَابِلًا)

(١) أوضح المسالك ١/٥١.

ونحوَهما مما تناوله النوعُ الثَّالثُ من المحمولات، جُمِعَتْ جمعَ سلامةٍ مع انتفاءِ الشروطِ، كما اعترف المصنف بجميع ذلك[1].

وأما الثاني: فلأنَّ الأنواعَ الثَّلاثةَ أُعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في (سَنَة)، أو بعضِها كما في غيرها.

فإن قيل: يُخْتَارُ الثاني[2]، ولا نَقْضَ بالأنواعِ المذكورة؛ لأنَّها محمولة كما صرَّح به، قلت: الحملُ –وهو (القياس)– يتوقفُ على تساوي المحمول والمحمول عليه في علَّة الحكم، وثبوتِ شرطِه، وانتفاءِ مانعِه، كقياس الحُلِيِّ على المسْكُوكِ[3] في وجوب الزكاة، لمساواته له في بلوغ النصابِ، وثُبوتِ الحولِ، وانتفاءِ الدَّيْنِ، على القول بمانعيَّتِه، وإعرابُ الجمع بالواو والياء مشروطٌ بالشُّروط الخمسة، فإلحاق الأنواع الثلاثة به في ذلك الإعراب يتوقف على وجود شرطه فيها، وإذ لا وجودَ فلا إلحاق، فليتأمَّلْ."[4]

وأجاب ياسين الحمصي على الوجهين اللذين أورد اللقاني احتمال عود الإشارة عليهما بإمكان اختيارهما بلا نقضٍ؛ وذلك كون المشار إليه بالأصالة، وهو محمول على إلحاق ما حُمل على جمع المذكر السالم باسم الباب، يقول الحمصي: "يمكن أن يختار الأول والثاني، والمشارُ إليه: جمع المذكر السالم أصالةً، أو: الذي يرفع بالواو ويجرُّ وينصب [بالياء][5] أصالةً، والقرينة على ذلك قوله: (وحملوا على هذا الجمع... إلخ)، وأنَّ كثيرًا من الجماعة يقول: (باب جمع المذكر السَّالم، وما أُلحق به)، وقد جرى على ذلك المصنِّف في الكلام على حركة النُّون[6]."[7]

(١) حيث قال: الثالث: جموعُ تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون ووابلون.

(٢) وهو عَود الإشارة إلى الرفع بالواو، والجرّ والنصب بالياء، وليس إلى قوله: (جمع المذكر السالم).

(٣) (المسْكوك): هو الدينار أو الدرهم المضروبين. ينظر: لسان العرب ١٠/٤٤٠ مادة: (سكك).

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٣-٤٥.

(٥) (بالياء) ساقطة من الطبعة.

(٦) لم أجده في النسخ التي بين يدي، لكنه جرى على ذلك في نون المثنى، ينظر: أوضح المسالك ١/٦٣.

(٧) حاشية ياسين على التصريح ١/٦٩.

ثم إنِّ ما ذُكر من الملحقات هي شاذة قياسًا؛ ولذا أُلحقت به، قال الصبَّان :"جميع الملحقات شاذة قياسًا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم، لا منه حقيقة"[(١)]، فليس لانتقاده وجهٌ على ابن هشام. كما أنَّ ما ردَّ به عوْدَ الإشارة في قول ابن هشام على الرفع بالواو، والجر والنصب بالياء من التعليل بالقياس الأصوليِّ مردودٌ عليه، لاشتراط القياس النحويِّ التساوي علة جامعة فقط، لا كما عليه الأصولي، يقول ياسين الحمصي: "وما ذكره من توقُّف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في القياس الأصوليِّ[(٢)] لا النحوي، فإنَّ الشرط فيه إنما هو التساوي في علَّة الحكم فقط[(٣)]".[(٤)]

الاعتراض الثاني: جمع وصف المؤنث بجمع المذكر السالم

اعترض اللقاني على شروط ابن هشام -في (باب: جمع المذكر السالم)-، حيث قال: "يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:

أحدها: الخلوُّ من تاءِ التأنيث...، الثاني: أنْ يكونَ لذَكرٍ...، الثالث: أنْ يكونَ لعاقلٍ".[(٥)]

فاعترض اللقاني شروطَ ما يُجمع على جمع المذكر السالم بأنْ أورد عليها ما ينقضها، وهو جمع (طائِعَة)، ويقول: "قوله: (ثلاثةُ شروطٍ) الثلاثةُ منقوضة بقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾[(٦)]، ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك، أي عن كونه لغير عاقل."[(٧)]

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٢٥.

(٢) ينظر: الحدود في الأصول ١٢١، ومفتاح الوصول للتلمساني ١٥٨.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ٤٠.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ١/٧٠.

(٥) أوضح المسالك ١/٥١.

(٦) سورة فصلت، ١١. والضمير في (قالتا) يعود إلى السموات والأرض، وهما مؤنثان، غير عاقلين ، وصفهما يكون على (طائعة) وهي صفةٌ مختومة بتاء التأنيث.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٥.

فالجمع لما لم يخلُ من تاء التأنيث، وهو وصفٌ لمؤنَّثَيْن، غيرِ عاقلين هما (السماوات والأرض)، وقد جُمع بهذا الجمع.

قال الموصلي: "وقيل في (طَآئِعِينَ): إنَّه على حذف مضاف، أي: أهلُ السموات والأرض، وقيل: على التغليب، أي: أتينا وما فينا طائعين".[1]، لكن الأوجه منهُ ما قاله ابن هشام من أنَّ القول في الآية التي ذكرها اللقاني على معنى حكاية ما يشهد به لسانُ الحال، وذلك في مِثل ما قال الراجز[2]:

امْتَلأَ الْحَوْضُ وَقَال: قَطْنِي مَهْلًا رَوَيدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْني

ففيه قولٌ لغير عاقل، أُريد به الامتلاء وبلوغ النَّهاية، فكأنَّه بذلك قد تكلَّم.[3]

الاعتراض الثالث: جمع (ذو) بجمع المذكر السالم

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: جمع المذكر السالم)- حين وضع شروطًا للمجموع بجمع المذكر السالم، في قوله: "يشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط: أحدها: الخلوُّ من تاءِ التأنيث...، الثاني: أنْ يكونَ لذَكرٍ...، الثالث: أنْ يكونَ لعاقلٍ... ثم يشترط أن يكون إما علمًا...، وإما صفة".[4]

ويرى اللَّقانيُّ نقض الشرطين بجمع (ذو) التي ليست بالعلم ولا بالصفة، يقول: "قوله: (وإما صفة... إلخ) الشرطان منقوضان بجمع (ذو) هذا الجمع، مع أنها ليست بعلم ولا صفة، وإن كانت بمعنى الصفة أي: صاحب."[5]

(١) شرح الكافية للموصلي ٤٥١/٢.

(٢) من الرجز، لم أقف على قائله، وينظر البيت في: اللامات ١٤٠، والخصائص ٢٤/١، وأمالي ابن الشجري ٣١٣/١، ١٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١، وتخليص الشواهد ١١١، والمقاصد النحوية ٣٣٠/١ وشرح الأشموني ٥٧/١.

(٣) ينظر: تخليص الشواهد ١١١-١١٢. وينظر: اللباب للعكبري ١١٣/١، والمقاصد النحوية ٣٣٠/١.

(٤) أوضح المسالك ٥١/١.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٥.

ويجاب عن اعتراضه بأنَّ في (ذو) يُقال بما قيل في غيره من الملحقات، وجمْعها بهذا الجمع شذوذ، وما أُلحقت به إلا لذلك، قال ياسين الحمصي: "جَمْعُ (ذو) شاذٌّ؛ لأنّه ليس بعلم ولا صفة، فهو من الملحق."[١]، وبه قال الصبان أيضًا.[٢]

الاعتراض الرابع: إعراب ما سمي بالمؤنث المجموع جمعه.

اعترض اللَّقانيُّ على ابن هشام -في (باب: ما لا ينصرف)- إعراب ما لا ينصرف بأن يُجرَّ بالفتحة، وذلك في قوله: "ما لا ينصرف، وهو ما فيه علتان من تسع كـ(أَحْسَن)، أو واحدة منها تقوم مقامهما، كـ(مَسَاجِد) و(صَحْرَاء)، فإن جره بالفتحة".[٣]

فيرى اللقانيُّ أنَّ الجر بالفتحة ينتقض بجمع المؤنَّث، فيقول: "قوله: (فإنَّ جرَّه بالفتحةِ) منقوضٌ بما سُمِّيَ به مؤنثٌ من الجمع بألف وتاء، والملحقِ به، على أنه معربٌ بإعراب أصله."[٤]

وأجاب الصبَّان عن اعتراض اللقاني بعد أن أورده بأنَّ ما سمي بالمؤنثِ وجُمعَ بالألف والتاء، والملحق به المعرب بإعراب أصله قد استُثنيا قبل الحديث عن الذي لا ينصرف، قال: "ويمكن دفعُه بأنّه عُلِمَ استثناؤه من قولِه [أي: ابن مالك] سابقًا[٥]:

... والذي اسمًا قد جُعِل ..... إلخ." [٦]

والقول على ابن مالك هو ذاته على ابن هشام.

وأحسن منه القول بأنَّ إعراب ما لا ينصرف –أي: الجر بالفتحة– غير منتقض بما قال اللقاني؛ لأنَّ ما ذُكر مسبقًا مما سمي بالمؤنث المجموع جمعه، والملحق به، المعرب إعراب أصله

(١) حاشية ياسين على مجيب الندا ١/١١١.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٢٥.
(٣) أوضح المسالك ١/٧٢.
(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٩.
(٥) ألفية ابن مالك ١١.
(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤١.

فيه مزيدُ بيانٍ لما ذُكر تاليًا في (باب: ما لا ينصرف)، كما أنَّه محمولٌ على الأعلام المحكية، فلا إشكال فيه، أفاد ذلك ياسين الحمصي، ونصُّه: "لا نقض بما سُمي به (مؤنث) من الجمع بألف وتاء، وما ألحق به، بناءً على أنه معرب إعراب أصله؛ لأنَّا لا نسلم أنه غير منصرف...، أو لا يوصف بالانصراف وعدمه...، ولكن ما سبق يخصِّص ما هنا؛ فإنه يفيد أنه على اللغة الفصحى يُعرب بإعراب جمع المؤنث السالم."[(١)]، ثم قال في موضع آخر: "وقد يجاب بأنَّ هذا ونحوَه من الأعلام المحكية، ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلمُ المبنيُّ."[(٢)]

وفيه الإجابة الشافية عن اعتراض اللقاني.

الاعتراض الخامس: موصولية (ذا) وإشاريتها

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الموصول)- اشتراط موصولية (ذا) أن لا تكون للإشارة، قال ابن هشام: "وأما (ذا) فشرط موصوليتهَا ثلاثة أمور: أحدها: أن لا تكُون للإشارة".[(٣)]

فجعل اللقاني شرط ابن هشام المذكور لموصولية (ذا) مرجوحًا؛ لصحة اجتماع معرِّفين على شيء واحد، ويقول: "قوله: (أن لا تكون للإشارة) لا يخفى أنَّ (ذا) مشتركةٌ بين الإشارية والموصولية كما في الرضيِّ[(٤)]، وقد نصَّ الأصوليون على صحة إطلاق المشترَك على معنييه معًا حقيقة على الصحيح[(٥)]، وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون (ذا) للإشارة إنما ينبني على المرجوح؛ إذ لا استحالة في اجتماع مُعرِّفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين."[(٦)]

(١) حاشية ياسين على مجيب الندا ١/١٣٠.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/٨٤.

(٣) أوضح المسالك ١/١٥٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية ٣/٢٢٠

(٥) ينظر: الكليات٨٤٧.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١١٠-١١١.

واعتراض اللقاني يلزم ابن هشام؛ لكون (ذا) لا تجيء إلا على أحد هذين الوجهين، وإنها إن تلاها مفردٌ فهي إشاريَّةٌ؛ لأن المفرد لا يصح أن يكون صلة لغير (أل)، والموصولية تُوصل بالجملة، وإن انتفى أحدهما ثبت الآخر.(١)

الاعتراض السادس: التحاق المعرف بـ(أل) العهدية بالأعلام للغلبة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المعرف بالأداة)- تعيين بعض ما عُرِّف بالأداة العهدية علمًا؛ لغلبته عليه، قال ابن هشام: "من المعرَّف بالإضافة، أو الأداة، ما غلب على بعض مَنْ يستحقه حتى التحق بالأعلام."(٢)

فاللقانيُّ ناقضٌ كونَ المعرَّف بالأداة العهدية قد يغلب عليه العهد فيلتحق بالأعلام؛ إذ المعرف بالعهدية واحدٌ معهود لم يُشترَك في استعمال التعريف مع أفرادٍ غيرهِ وغلب على بعضها، حيث لم يستعمل العلم بعد التعريف بلام العهد إلا في فرد مخصوص، ويقول: "وقوله: (أو الأداة) يعني (العهدية)، كما في المغني(٣)، إلا أنَّ لقائلٍ أن يقول: اللفظُ الذي يستحقه كلٌّ من الأفراد، هو الاسمُ المجرد، لا المقرون بـ(أل) العهدية، إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المخاطبين دون من عداه، والعهدُ قد لا يتفق إلا في ذلك الفرد، فلا دليل على أنه علمٌ له غالبٌ عليه، فتدبَّر."(٤)

وقد أسقط الصبَّانُ اعتراض اللقاني بتحقيقٍ أفاد فيه دخول (أل) العهدية على البدل في كلَّ فرد عُهد بين المتخاطبين، حتى خُصِّص بالغلبة، قال: " قوله: (العهدية) أي بحسب الأصل، وإلا فهي الآن زائدة. ولا يخفى أن (أل) العهدية تدخل على كل فرد عُهِد بين المتخاطبين على البدل، فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك، مثلا: لفظ (العَقَبَة) المعرف

(١) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢١٨/١، وعدة السالك ١٥٧/١.

(٢) أوضح المسالك ١٨٤/١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٧٤.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٨.

بـ(أل) العهدية وُضع في الأصل لأن يُستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل، فخصصته الغلبة بعقبةِ (أَيْلَة)".[1]

وقال الشهاب القاسمي بعد أن علَّل عدم صحة مجيء (أل) الجنسية باعتبار وجود الجنس ضمن جميع أفراده، أو في فرد مبهم، ثم رجَّح كونَها للعهد بقوله: "إذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا إشكال فيه؛ لأن الموضوع للمفرد المعهود يصلح له كل فرد؛ إذ ما من فرد إلا ويصح أن يستعمل فيه، لأن العهد فإن كثُر استعماله في بعض المعهودات صار علمًا له بالغلبة."[2]

وبقوله وقول الصبَّان تتضح صحة عبارة ابن هشام؛ إذ ما وُضع للمفرد المعهود يصدُقُ على كل فردٍ، ثم خُصِّص بالغلبة لواحد فصار من الأعلام.

الاعتراض السابع: تجويز تقديم الخبر مع اللبس

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- أن أوجب تأخير الخبر إذا خيفَ التباسه بالمبتدأ، ثم جوَّز التقديم مع اللبس في موضع تالٍ، قال ابن هشام: "وللخبر ثلاث حالات: إحداها: التأخرُ، وهو الأصل، كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجب في أربع مسائل: إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة، نحو: (زَيْدٌ أَخُوْكَ)"[3]

ويقول اللقاني معترضًا: "قوله: (زَيْدٌ أَخُوْكَ) يرد عليه: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾[4]؛ حيث جَوَّزَ فيه كون (تِّلْكَ) اسمها، و(دَعْوَىٰهُمْ) خبرًا، وعكسه[1] -كما سيجيء- وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس."[2]

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٩/١.

(٢) ينظر قول الشهاب في حاشية ياسين على التصريح ١٥٣/١-١٥٤.

(٣) أوضح المسالك ٢٠٦/١.

(٤) سورة الأنبياء، ١٥.

وقد علَّق المرادي على احتجاج ابن الحاج بنقل الزجاج تجويز اعتبار (تِلْكَ) الاسم، و(دَعْوَىٰهُمْ) الخبر؛ أو العكس، وتجويز ذلك الحكم على الفاعلِ والمفعول، قياسًا على الآية، فقال: "ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في: ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول، ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها وذلك واضح."(٣)

والأظهر وجوب تأخير الخبر إن خيف الالتباس، ولا وجه لصحة جواز التقديم والتأخير؛ وأنَّ في قولي ابن هشام اضطرابًا لا يخفى.

الاعتراض الثامن: تأخر الخبر خوف التباس المبتدأ بالفاعل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: المبتدأ والخبر)- لزوم تأخير الخبر إن خيف التباس المبتدأ بالفاعل، قال ابن هشام: "وللخبر ثلاث حالات: إحداها: التأخرُ، وهو الأصل كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ) ويجب في أربع مسائل:... الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)".(٤)

فأورد اللقاني على تأخر الخبر مخافة لبس المبتدأ بالفاعل الوصف المستفهَم عنه في قولك: (أقائمٌ زيدٌ؟)؛ فيجوز في الفاعل (زيدٌ) أن يكون مبتدأً -أيضًا-، وذلك يستلزم تجويز تقديم الخبر مع خوف اللبس، ويقول: "قوله: (التباس المبتدأ بالفاعل) يَرِد عليه أنَّ نحو: (أقائمٌ زيدٌ؟)، يجوز في (زَيْدٌ) منه أنه فاعل ومبتدأ، وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوفه اللبس."(٥)

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١١٩/٢، وقد ذكر في باب الفاعل أن الزجاج نقل أنه لا خلاف في جواز نحو: ﴿فَمَازَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ كون (تِلْكَ) اسمها، و(دَعْوَىٰهُمْ) الخبر، والعكس. وينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٣١/٢، ومغني اللبيب ٧٨٠.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٤.

(٣) توضيح المقاصد ٥٩٥/٢. وينظر: البحر المحيط ٢٧٠/٤، ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٥٨/١٣، وشرح الأشموني ١٧٦/١.

(٤) أوضح المسالك ٢٠٦/١-٢٠٨.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٤.

وأجاب ياسين الحمصي عن إيراد اللقاني بأنَّ في مثال التأخير خوف الالتباسِ الخبرَ فعلٌ، بينما ما كان في إيراد اللقاني من المثال: (أقائمٌ زيدٌ؟) فالخبر المقدم صفة مشبهة، وأنَّ امتناع التقديم يلزم إلغاء الفعل لقوته، وإعمال الابتداء لضعفه، قال: "والحق أنَّ المانع من التقديم لزوم إلغاء العامل القوي وهو الفعل، وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء...، وببيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب إيراد اللقاني."[1]

وذكر الصبانُ أنَّ في لزوم التأخير إلباسًا، وأما ما أورد اللقاني فثمة إجمال، وإن ألبَسَ فلا ضررَ؛ لأنَّ اسمية الجملة أفادت الثبوت في كلا الحالين، على العكس من (زَيْدٌ قَامَ) فتارة اسمية أفادت الثبوت والدوام، وأخرى فعلية أفادت التجدد والحدوث، يقول: "وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في (أقائمٌ زيدٌ؟) إجمالٌ، لا إلباس، بخلاف اللازم على التأخير في (زَيْدٌ قَامَ)، ولئن سلم أنه إلباسٌ فليس فيه كبير ضررٍ؛ لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في (زَيْدٌ قَامَ)".[2]

والظاهر أن مثال اللقاني لا يَرِدُ على ابنِ هشام؛ لما فيه من وجوب التقديم لاقترانه بالاستفهام، بخلاف (زيد قام) فلا ضرورة توجب التقديم، وأنَّ المقدَّم في إيراده صفةٌ لـ(زيد)، بينما في مثال ابن هشام فعلٌ، -كما أوضح ذلك الحمصي-.

الاعتراض التاسع: عامل الحال المضمَّن معنى الفعل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الحال)- التمثيل على عامل الحال المتضمن معنى الفعل بالمثال: (ولَيْتَ هِنْدًا مُقِيْمَةً عِنْدَنَا)، قال ابن هشام: "وللحال مع عاملها ثلاثُ حالات أيضًا:... الثالثة: أن تتأخر عنه وجوبًا، وذلك في ستِّ مسائل: وهي: أن يكون العامل فعلًا جامدًا...، أو لفظًا مُضمَّنًا معنى الفعل دون حروفه، نحو: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾[3]، وقوله[1]:

(١) حاشية ياسين على التصريح ١/١٧٤.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨٢.

(٣) سورة النمل، ٥٢.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْبًا وَيَابِسًا .....

وقولك: (لَيْتَ هِنْدًا مُقِيْمَةً عِنْدَنَا)".[٢]

فجاء اعتراض اللقاني لعدمِ استقامة المعنى إن قُدِّر (مقيمةً) في المثال حالًا من (هند)، وصوَّب ذلك بجعله حالًا من ضمير (هند)، حيث قال: "قوله: (ولَيْتَ هِنْدًا مُقِيْمَةً عِنْدَنَا) فيه نظرٌ؛ إذ جعل (مُقيمةً) حالًا من (هند)، وكون العامل معنى (ليت) يُصَيِّر المعنى: أتمنى هندًا في حال إقامتها أن تكون عندنا، ولا يخفى أنَّ هندًا إذا كانت مقيمةً لا يتمنى كونها عنده، والصواب أنَّها حالٌ من ضمير (هند) المستتر في الظرف، أي: أتمنى الكون في حال الإقامة."[٣]

ونظر ياسين الحمصي في المعنى الذي قدَّره اللقاني إن جُعلت (مقيمة) حالًا من هند، من تمني الكون حال الإقامة، وردَّ على نظر اللقاني بأنَّ الإقامة لا تستلزم كونها عنده، قال: "وفيه نظر، كما لا يلزم من إقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده؛ لجواز كونها مقيمة عند غيره، كما لا يخفى هذا."[٤]

كما نقل الدنوشري كلام اللقاني، ثم أردفه بقوله: "وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الإقامة، فيجوز تمني الإقامة متى كونها عنده، ثم تأملت المسألة فوجدتها صحيحة؛ وذلك أن المعنى: أتمنى هندًا في حال إقامتها أن تكون عندنا، وهذا تقوله إذا لم تكن مقيمة عندك، ويجوز أن تقوله وهي عندك لكنها عازمة على عدم الإقامة، فتتمنى مقيمة عندك."[٥]

---

(١) من الطويل، وهو صدر بيت لامرئ القيس، عجزُه: (لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحشَف البَالِي)، وهو في ديوانه ١٣٩، والصاحبي ٢٤٤، ولسان العرب ٢٠٦/١ مادة (أدب)، والمنصف ١١٧/٢، وخزانة الأدب ٤١٥/١ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٤/٧، ومغني اللبيب ٢١٨، ٣٩٢، والتصريح ٥٩٧/١.

(٢) أوضح المسالك ٣٢٦/٢-٣٢٩.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٧.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٣٨٤/١.

(٥) ينظر قول الدنوشري في المصدر السابق ٣٨٤/١.

والظاهر أنَّ ما ذكره الحمصي هو الصواب؛ حيث لا يلزم من عدم إقامتها سفرها، ولا إقامتها عند غيره. أما ما بيَّن به الدنوشري قول اللقاني فليس له وجهُ صواب؛ لمغايرته كلام اللقاني، وفصَّل في الرد عليه الحمصي.[١]

الاعتراض العاشر: اشتراط الظرفية في الإضافة التي بمعنى (في)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- حين قال: "وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلَّة، وضابط التي بمعنى (في): أن يكون الثاني ظرفا للأول".[٢]

فجاء اعتراض اللقاني عليه بقوله: "قوله: (أن يكون الثاني ظرفًا للأول) هذا الضابط شمل نحو: (حصير المسجد، وقنديله)."[٣] حيث ذكر ابن هشام هذين المثالين لما كانت الإضافة فيه على معنى الاختصاص[٤]، فتخلَّف المنع من هذا الضابط؛ لدخولهما فيه.

وقد نقل هذا الاعتراض ياسين الحمصي، والتمس لابن هشام العذر بالإجابة بأنَّ ذلك حسب قصد المتكلم، فيقول: "لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم، وإرادته بيان معنى الظرفية والاختصاص، وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر."[٥] وقد قال الصبَّان بقوله مؤيدا.[٦]

واعتراض اللقاني غير قائمٍ؛ لبيان ذلك حسب القصد، وهو ظاهر قول ابن مالك (إذا لم يصلح إلا ذاك)[٧]؛ أي بحسب القصد، بأن أريد الظرفية أم الاختصاص.[١]

---

(١) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٨٤/١.

(٢) أوضح المسالك ٨٥/٣-٨٦.

(٣) حواش على توضيح الألفية ٣٩٠.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٨٦/٣.

(٥) حاشية ياسين على التصريح ٢٥/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٥٨/٢.

(٧) حيث قال في ألفيته ٣٦:

والثاني اجرر وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

الاعتراض الحادي عشر: إضافة (كِلاَ) و(كِلْتَا) إلى كلمة واحدة

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الإضافة)- اشتراطَ الكلمة الواحدة لما يضاف إليه (كِلاَ) و(كِلْتَا)، في قوله: "مما يلزم الإضافة (كِلاَ) و(كِلْتَا) ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:... والثالث: أن يكون كلمة واحدة، فلا يجوز (كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرو)..."[٢]

فيرى اللقاني إشكالًا في شرط ابن هشام، ويقول: "قوله: (أن تكون كلمة واحدة) هذا الشرط مشكلٌ لا وجه له؛ فإن كان لأجل أنَّ المضاف مسلَّطٌ على كلٍّ من المتعاطفَيْن -وذلك لا يصح-، فيلزم أن لا يصحَّ (جلستُ بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو)، ولا (اشتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)."[٣]

وقد وضع النحويون (كِلاَ) و(كِلْتَا) لتأكيد التثنية، كما أكدوا بـ(كُل) و(أجْمَع) الجمعَ، واشترطوا للتثنية أن يكون لفظًا مفردًا، واستثنوا من ذلك الشرط الشعر؛ فأجازوا إضافتهما إلى اسم واحد، ثم يعطف عليه اسمٌ آخر نحو: (كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرو)؛ وعلَّلوا جوازه في الشعر لكون العطف بالواو نظير التثنية، ولكون الواو لا تُرتِّب كالتثنية، فحُمل الكلام على المعنى في الشعر.[٤]

وابن هشام تبع ابنَ مالك حين منع إضافتهما إلى غير المفرد في اللفظ، فقد قال في ألفيته[٥]:

لُمفهِمِ اثنينِ معرَّفٍ بلا تفرُّقِ أضيف (كِلتا) و(كِلا)

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٣/٣، وحاشية الخضري ٢٧/٢.

(٢) أوضح المسالك ١٧٣/٣.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٩٤/١.

(٥) ألفية ابن مالك ٣٧.

وقد ردَّ بعض النحويين[١] هذا الشرط إلى الاستعمال البحت، وجعلوا تعليله مما هو في غاية الإشكال؛ لعدم الفرق بين ما عليه الكلام وبين أنْ يُقالَ: (بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرٍو)، و(اشتَرَكَ زَيْدٌ وعَمْرٌو).

ويُرَدُّ على اللقاني ومن رأى رأيه أنَّ (كِلا) في مثالَيْهِ أُضيفت إلى واحدٍ غير جارٍ مجرى المثنى، وهي قد وُضعت لتأكيد التثنية، فلا يجوز فيها التفريق لذلك، أفاد ذلك الأخفش.[٢]

الاعتراض الثاني عشر: حذف ألف التأنيث في الآخر عند النسب

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: النسب)- في قوله: "إذا أردتَ النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياءً مشددة... وتُحذف لهذه الياء أمورٌ في الآخر، وأمورٌ متصلة بالآخر، أما التي في الآخر فستة:... الثالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحركًا ثاني كلمتها، فالأول يقع في ألف التأنيث كـ(حبُارَى)، وألفِ الإلحاق كـ(حَبَرْكَى)، فإنه مُلْحَقٌ بسَفَرْجَل، والألفِ المنقلبة عن أصل كـ(مُصْطَفَى). والثاني لا يقع إلا في ألف التأنيث كـ(جَمَزَى)."[٣]

ويقول اللقاني: "قوله: (لا تقع إلا في ألف التأنيث كجَمَزَى) قد يمنع ذلك بما سيجيء في التصغير في النسب إلى ما حُذِفت عينُه، ولامه معتلةً كـ(يَرَى) -علمًا-، أنه بعد رَدِّ المحذوف يصير على مذهب سيبويه (يَرَأَى) أي: كجَمَزَى، فتحذف الألف المنقلبة عن اللام[٤]."[٥]

فاعترض عليه أنْ قصر حذف الألف إن وقعت رابعة متحركًا ثاني كلمتها على ألف التأنيث، ثم يورد في النسب إلى ما حُذفت عينه ولامه معتلة كـ(يَرَى)، أن ألفه بعد ردِّ

(١) ينظر: عدة السالك ١٤١/٣.

(٢) ينظر قول الأخفش في المقاصد الشافية ١٠٥/٤.

(٣) أوضح المسالك ٣٣١/٤-٣٣٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٣٨/٤.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٧٩.

المحذوف تصبح رابعة، وثاني الكلمة متحركًا، فتحذف لذلك[1]، مع أن الألف ليست للتأنيث، لكنه شبهها بـ(جَمَزَى) التي ألفها للتأنيث، فلم يقتصر الحكم عليها إذن.

وقصْرُ الحذف على ألف التأنيث لا وجهَ له، لأنهم أوجبوا الحذف لِما كانت ألفه رابعةً ووسطُ الكلمة متحركا، سواءٌ أكانت ألفه للأنيث أم لم تكن.[2]

(٤) ينظر : التصريح ٢/٦٠٥.

(٤) ينظر : المسائل العسكريات ١٢٨، وشرح الشافية للرضي ٢/٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٥١.

المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال

وقعت اعتراضات اللقاني على أحكام ابن هشام فيما يتعلق بالأفعال في مواضع عديدة، هي في المسائل الآتية:

الاعتراض الأول: إعراب الأمثلة الخمسة المقرونة بنون التوكيد

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الأمثلة الخمسة)- تعيين الرفع بثبوت النون لها، بينما قد جعل – قبلُ- إعرابها بالحروف المقدرة حين اتصالها بنون التوكيد، قال ابن هشام: "الأمثلة الخمسة، وهي كُلُّ فعلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين...، أو واو جمع...، أو ياء مخاطبةٍ...، فإنَّ رَفْعَها بثُبُوت النون".(١)

فيقول اللقاني ناقضًا قوله السابق: "قولُه: (فإنَّ رفعها... إلخ) منقوضٌ بالأمثلة المقرونةِ بنون التوكيد؛ فإنَّ إعرابها بالحركات مقدرةً كما أشار إليه الموضح فيما مرَّ بقوله: (فإنّه معربٌ معها تقديرًا)(٢)، وصرَّح به الرضيُّ على ما سبق(٣)-."(٤)

وأجاب بعضهم(٥): بأنَّ ما ذكره هو خلاف المشهور، والمشهور هو إعرابها بالنون المقدرة، حيث إن الحروف تقدر كما تقدر الحركاتُ في قول خالد الأزهري: " تقدر الواو رفعا

(١) أوضح المسالك ٧٤/١.

(٢) (في باب: المبني والمعرب من الأفعال)، ونص عبارته ٦٢/١: "والمعرب: المضارع... بشرط سلامته من نون الإناث، ونون التوكيد المباشرة، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون...، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح...، وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرا".

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٨١٦/٤: "وقال بعضهم: المضارع مع النونين مبني للتركيب إلا إذا أسند إلى الألف نحو: هل تضربانِّ، أو الواو نحو: هل ترضَوُنَّ، أو الياء نحو: هل ترضَينَّ...، فالمسند إلى إحدى الأحرف الثلاثة معربٌ، مقدَّر الإعراب...". وينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٥.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٦١.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٨٧/١.

في جمع المذكر السالم، إذا أضيف إلى ياء المتكلم، نحو: جَاءَ مُسْلِمِيَّ، والنون رفعًا في المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، وأُكد بالنون الثقيلة".[1]

وقال الخضري: " قوله: (تُرْفَعُ بالنُّونِ... إلخ)[2] أي: عند الجمهور، وقيل: إعرابها مقدر على لام الفعل، وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره".[3]

والذي يتوجه هو أنَّ ما ذكر ابن هشام في هذا الباب من أنَّ الإعراب بالنون، أي: ثبوتها رفعًا، وحذفها نصبًا وجزمًا هو على الصحيح، لكنَّ اتصالها بنون التوكيد في باب المبني والمعرب من الأفعال عارضٌ، فتحذف نونُ الرفع، وتبقى نونُ التوكيد؛ لاستثقال النونات، وتُعرب بالحركات تقديرًا. قال ابن الناظم: "لو حال بين الفعل، والنون [يعني نون التوكيد] ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، نحو: هل تَضْرِبَانِّ وهل تَضْرِبُنَّ وهل تَضْرِبِنَّ، لم يحكم عليه بالبناء...، والأصل في نحو: هل تضربانِّ، هل تضربانِنّ، فاستُثقلت النونات، فحذفت نون الرفع تخفيفًا، وبقي الفعل مقدر الإعراب.

وإلى هذا أشار بقوله[4]:

من نون توكيدٍ مباشرٍ ....".[5]

الاعتراض الثاني: تعيين البدلية من اسمي (جعل) و(كاد)

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)- تعيين البدلية من اسميْ (جعل) و(كاد) فيما كانت الجملة خبرًا عنهما، قال ابن هشام: "ويعملْنَ عمل (كان)، إلا

(١) التصريح ٩١/١.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٧/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٧٩/١.

(٤) ألفية ابن مالك ١٠.

(٥) شرح الألفية لابن الناظم على ألفية ابن مالك ١٥.

أنَّ خبرهن يجب كونه جملة...، وشرط الجملة: أن تكون فعلية...، وشرط الفعل ثلاثة أمور: أحدها: أن يكون رافعا لضمير الاسم، فأما قولُه[1]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذا مَـا قُمْتُ يُثْقِلِنـي ثَوْبي .....

وقوله[2]:

وَأُسْقـيهِ حَتَّى كَـادَ مِمَّـا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُني أَحْجَـارُهُ وَمَلاَعِبُـهُ

فـ(ثوبي) و(أحجاره) بدلان من اسمي (جعل) و(كاد)".[3]

ويرى اللقاني أنَّ بدلية (ثوبي) و(أحجاره) لا تصح إن كانت الجملة خبرًا عن (جعل) و(كاد) الأوليين؛ لكون الفعل خاليًا من ضمير يعود إلى اسمهما، ويقول: "قوله: (بدلان... إلخ) إنما يتم هذا الجواب إن كانت الجملة خبرًا عن (جعل) و(كاد) المقدَّرين مع البدل، وأمَّا إن كانت خبرًا عن (جعل) الأولى كما لا يخفى أنه الظاهر فلا. فتأمله."[4]

وقد وافق الصبانُ اللقاني في هذا الاعتراض ونقله عنه، قال: "(بدلان من اسمي (كاد) و(جعل)) ...، أي: لا فاعلان لـ(يثقلني) و(تكلمني)، والتقدير: جَعلَ ثوبي يثقلني، وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل؛ لأنه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة، وصار (يثقلني) و(تكلمني) خبرين لعامل البدل المقدر، فأغنى ذلك عن عود الضمير إلى المبدل منه،

(١) من البسيط، لعمرو بن أحمر، وتمام البيت: (وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الْشَّارِبِ الثمِلِ)، وهو في ملحق ديوانه ١٨١-١٨٢، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩، ٣٦٢، ولأبي حية النمري في ملحق ديوانه ١٨٦، والحيوان ٤٨٣/٦، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢، والتصريح ٢٨٠/١، ولابن أحمر أو لأبي حية النمري في الدرر اللوامع ١٣٣/٢، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢، وبلا نسبة في مغني اللبيب٥٧٩، والمقرب ١٠١/١ والتصريح ٢٨٢/١.

(٢) من الطويل، لذي الرمة، وهو في ديوانه ٨٢١، والكتاب ٥٩/٤، وأدب الكاتب ٤٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٤/٢، والممتع في التصريف ١٢٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٩١/١، ٩٢، ولسان العرب ٣٩١/١٤ مادة (سقى)، ٤٤٠/١٤ مادة (شكا)، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة ٢٢٦، وهمع الهوامع ١٣١/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٩١/١-٢٩٦.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩١.

وعن خبري عامل المبدل منه، فلم يرفع الخبر إلا ضمير الاسم، لا خبرين لـ(كاد) و(جعل) المذكورين؛ لأن الفعل حينئذٍ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب. قاله الناصر."[1]

وردَّ ياسين الحمصي عن اعتراض اللقاني بأنَّ المعلوم في البدل نيةُ تكرار العامل، وابن هشام على ذلك حين حكم ببدلية (ثوبي) و(أحجاره)، فلم يصح ما قال اللقاني بأن الظاهر كون الجملة خبرًا عن (كاد) و(جعل) الأوليين، يقول: "وإن أراد أن هذا ظاهر الشعر فسلم، ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل، وإن أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع؛ فإن ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية، ومن المعلوم أن البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن (جعل) و(كاد) الأوليين، ولا يصح جواب المصنف إلا بإرادة ذلك الظاهر كما لا يخفى".[2]

ويقول خالد الأزهري في هذه المسألة: "فـ(ثوبي) في البيت الأول، و(أحجاره) في البيت الثاني بدل من اسمي (جعل) في الأول، و(كاد) في الثاني بدل اشتمال، لا فاعلان بـ(يثقلني) و(تكلمني)، بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما، والتقدير: جعل ثوبي يثقلني، وكادت أحجاره تكلمني، فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم، والمعتمد عليه في الإخبار غالبًا، وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل: إنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي (جعل) و(كاد)."[3]

والظاهر أنَّ ما فصَّل به القولَ ياسينُ الحمصي هو البيان عن اعتراض اللقاني؛ حيث لم يحكم ابن هشام بالبدلية إلا على نية تكرار العامل، فلم يُرد خبرية الجملتين عن (كاد) و(جعل) الأوليين -كما قال اللقاني عن ظاهر كلامه-؛ إذ لا تصح خبريتهما مع تعيين البدلية لـ(ثوبي) و(أحجاره).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٨٨.

(٢) حاشية ياسين على التصريح ١/٢٠٦.

(٣) التصريح ١/٢٨٠-٢٨١.

الاعتراض الثالث: إهمال (عسى) لئلا تُفصل صلة (أنْ) من معمولها.

اعترض اللقاني على قول ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)-: "وتختصُّ (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) بجواز إسنادِهِنَّ إلى (أَنْ يَفْعَلَ) مُسْتَغْنى به عن الخبر... وينبني على هذا فرعان:...

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن (أنْ) والفعل وتأخر عنهما اسمٌ هو المسند إليه في المعنى، نحو: (عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ)، جاز في ذلك الفعل أنْ يقدر خاليا مِن الضمير، فيكون مسندًا إلى ذلك الاسم، و(عسى) مسندة إلى (أن) والفعل مستغنىً بهما عن الخبر، وأن يقدر متحمِّلًا لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعًا بـ(عسى)، وتكون (أنْ) والفعل في موضع نصب على الخبرية".[1]

ويقول اللقاني: "قوله: (الثاني) ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾[2] فإنه صادقٌ عليه، والتقديرُ الثاني ممتنعٌ فيه. قال الرضي: "وقوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ لو جعلنا الفعلين متنازعين في (ربك)، لم يجز إعمال الأوَّل أعني (عسى)؛ لكون (ربك) وهو أجنبيٌّ إذنْ فاصلاً بين بعض الصلة وبعض"[3] انتهى."[4]

فنقَضَ هذا الضابط بأنَّ النقصان ممتنعٌ في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾، ووجْهُه أنَّ بعض الصلة فُصِلت بأجنبيٍّ عن بعضها، وهو (رَبُّكَ).

وقد ذكر ابن هشام في (مغني اللبيب) مثل ما نقله اللقاني عن الرضيِّ، بدليل إقراره به واستثنائه من مقاله في التقدير الثاني، قال: "يجوز الوجهان في (عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ) فعلى

(١) أوضح المسالك ١/٣٢٣-٣٢٤.

(٢) سورة الإسراء، ١٧.

(٣) شرح الرضي للكافية ٤/١٠٧٣.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩٧.

النقصان (زيدٌ) اسمها، وفي (يقومَ) ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكل شيء في محله، ويتعين التمام في نحو: (عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، و ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾؛ لئلا يلزم فصل صلة (أنْ) من معمولها بالأجنبي، وهو اسم عسى".[1]

ثم إنَّ قول الرضي بتنازع الفعلين (عسى)، و(يبعثك) ممتنعٌ في الآية؛ لجمود أحدهما، والتنازع لا يكون بين جامدَين، ولا بين جامدٍ وغيره، قال خالد الآزهري: "لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبًا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم؛ لأنا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة؛ لأن أحد الفعلين جامد"[2]، وعلى ذلك فلا يَرِد نقض اللقاني هنا.

الاعتراض الرابع: إسناد (عسى) إلى (أنْ) والفعل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: أفعال المقاربة)- إسناد (عسى) إلى (أنْ) والفعل، قال ابن هشام: "وتختصُّ (عسى) و(اخلولق) و(أوشك) بجواز إسنادِهِنَّ إلى (أَنْ يَفْعَلَ) مُسْتَغْنى به عن الخبر... وينبني على هذا فرعان:...

الثاني: أنه إذا ولي إحداهن (أنْ) والفعل وتأخر عنهما اسمٌ هو المسند إليه في المعنى، نحو: (عَسَى أَنْ يَقُوْمَ زَيْدٌ)، جاز في ذلك الفعل أنْ يقدر خاليا مِن الضمير، فيكون مسندًا إلى ذلك الاسم، و(عسى) مسندة إلى (أَنْ) والفعل مستغنىً بهما عن الخبر، وأن يقدر متحمِّلًا لضمير ذلك الاسم، فيكون الاسم مرفوعًا بـ(عسى)، وتكون (أنْ) والفعل في موضع نصب على الخبرية".[3]

فيعترض اللقاني على إسناد (عسى) إلى (أنْ) والفعل؛ لاحتمال تنازعهما الاسم الذي بعدهما، بينما عمل الفعل فيه، وخلا من ضميره، وأُسندت (عسى) إلى ضميره، فيتعيَّن الحرف المصدري والفعل بعده خبرًا لـ(عسى)[4]، قال: "قوله: (و(عسى) مسندة إلى (أَنْ) والفعل) هذا غيرُ مُتَعَيِّن؛ لجواز أنَّ (عسى) والفعل تنازعا ذلك الاسم، وقد أعمل الفعل فيه،

(١) مغني اللبيب ٧٢٧.

(٢) التصريح ٢٩٢/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٢٣/١-٣٢٤.

(٤) ينظر: الأصول ٢٠٧/٢، والتصريح ٢٩٢/١، وهمع الهوامع ٤٨١/١، وشرح الأشموني ٢٨٩/١.

فيُضمر ضميره في (عسى)، فذلك الفعل خالٍ من الضمير، و(عسى) مسندة إلى الضمير، و(أنْ) والفعل خبرها.

قال الرضي: "اعلمْ أنَّ مَن ذهب إلى أنَّ (أَنْ) مع الفعل في: (عسى زيدٌ أن يخرجَ)، خبرُ (عسى)، جاز أن يقول في: (عسى أن يخرجَ زيدٌ): إنه خبرُ (عسى) أيضًا، وهو من باب التنازع، فتقول في التثنية على اختيار البصريين: (عَسَيا أنْ يخرجَ الزيدانِ)، وعلى اختيار الكوفيين: (عسى أنْ يخرجا الزيدان)، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن تقول: إنَّ (أَنْ يخرج) فاعلُ (عسى)، و(زيد) فاعل (يخرج) فتقول في التثنية: (عسى أن يخرج الزيدان)، لا غير"[1] انتهى."[2]

لكن ابن هشام قد منع التنازعَ فيما كان الطرفان فيه جامدَيْن، أو أحدهما، وذلك في (باب: التنازع)، حيث قال: "التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره".[3]

فلا وجه لاعتراض اللقاني؛ لعدم تعيُّن التنازع في هذا الباب.

الاعتراض الخامس: وجوب تقديم المفعول على الفاعل

اعترض اللقاني على ابن هشام -في (باب: الفاعل)- الحكمَ بوجوبِ تقديم المفعول على الفاعل إنِ اتصل بالفاعل ضميرُ المفعول، قال ابن هشام: "وأما وجوبه ففي مسألتين:

إحداهما: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[4] و﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[5]".[6]

---

(١) شرح الرضي للكافية ١٠٧٣/٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩٨.

(٣) أوضح المسالك ١٢٥/٢. وينظر التصريح لخالد الأزهري ٢٩٢/١، ٤٧٨.

(٤) سورة البقرة، ١٢٤.

(٥) سورة غافر، ٥٢.

(٦) أوضح المسالك ١٠٩/٢.

فيعترض اللقاني وجوب تقدم المفعول لاتصال ضميره في الفاعل، ويورد عليه أنَّ ذلك مانعٌ من التأخر، دون وجوبِ التوسط، بل التوسط والتقديم على الفعل جائزان عند اتصال ضمير المفعول بالفاعل، قال: "قوله: (إحداهما: أن يتصل... إلخ) يَرِدُ عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر، وأمَّا أنه يوجب التوسط فلا، بل يجوِّزه، ويجوِّز التقدم على الفعل نفسه."[1]

وقد وافق الحفيد اللقانيَّ، فاعترض على جده ابن هشام في الحكم بوجوب تقدم المفعول على الفاعل، بل الواجب في تأخر الفعل إنِ اتصل به ضمير المفعولِ، أو إن كان المفعول ضميرًا متصلًا، وفاعله اسمًا ظاهرًا، قال: "اعلم أنه إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول، وجب تأخير الفاعل، ولك في المفعول التقدم على الفعل أو التوسط بينه وبين الفاعل، وكذا إذا كان الفاعل محصورًا فيه، فإنه يجب تأخيره مع إنما مطلقًا، ومع إلا عن غير الكسائي، وأنت بالخيار إن شئت قدمت المفعول على العامل، وإن شئت وسطته بين العامل والفاعل، إذا علمت هذا علمت أنه لا يجب التوسط في المسألتين اللتين ذكرهما المصنف، نعم وجوب التوسط فيهما إذا كان المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعل اسمًا ظاهرًا صحيح، وهو ما ذكره في التنبيه في آخر الباب. [2]"[3]

وعلق الشهاب القاسمي على اعتراض اللقاني، فقال: "هذا واضح، لكن انظر هل يجوز في خصوص هذه الأمثلة المذكورة في (التوضيح) وهي قوله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ و﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾؟ وهل (إذ) و(لا) يمنعان من التقديم أولًا عليهما؟ أو على الفعل

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٠٢.

(٢) حيث قال١٦٦/٢: "تنبيه: إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل...، وإذا كان المضمر أحدهما: فإن كان مفعولا وجب وصله وتأخير الفاعل...، وإن كان فاعلا وجب وصله وتأخير المفعول، أو تقديمه على الفعل".

(٣) حاشية الحفيد ٢٤٦/١-٢٤٧.

فقط؟"[1] كما قال بمثله الحمصي في تعليقه على قول الحفيد، وقال أيضًا: "وقد يقال: المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره، أو إذا تأخر عن الفعل."[2]

بينما خرَّج الدنوشري قول ابن هشام بأنَّه من التخيير بين واجبَيْن، قال: "ويمكن أن يقال: الواجب حينئذ إما التوسط وإما التقديم، فالتوسط واجب مخيَّر، فصح أن يقال: إن التوسط واجب."[3]

وعلل الفاكهي وجوبَ تقديم ابن هشام المفعولَ بالاحتراز عن عَوْدِ الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة، حيث لا يجوز إلا في ضرورة، أو في مواضعَ مخصوصةٍ، وفسَّر ياسين قوله هذا بجواز تقدم المفعول على الفعل أيضًا.[4]

وبعد، فالذي يظهر أنَّ تقديم المفعول على الفاعل إن اتصل به ضميره واجب، وليس من الجواز في شيء؛ ويمكن أن يدخل فيه امتناعُ التأخر، أما جواز التوسط فلا يتأتَّى؛ لامتناع أن يعود الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة، فلا يَرِدُ اعتراض اللقاني ومن وافقه على ابن هشام.

(١) ينظر قول الشهاب القاسمي في حاشية ياسين على التصريح ٢٨٤/١.

(٢) حاشية ياسين على مجيب الندا ٦٩/١-٧٠.

(٣) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: مجيب الندا في شرح قطر الندا ٣٣١، وحاشية ياسين عليه ٦٩/١-٧٠.

الفصل الرابع:

منهج اللقاني في عرض الاعتراض على ابن هشام

المبحث الأول: طريقته في عرض الاعتراض.

المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب.

المبحث الثالث: التعرض للخلاف، وموقفه.

المبحث الأول: طريقته في عرض الاعتراض.

المطلب الأول: طريقته في عرض اعتراضاته

من خلال دراسة الحاشية تبيَّن أن اللقاني في اعتراضه على ابن هشام لم يسر على طريقة واحدة، بل سار على طرق متعددة، وهي:

الطريقة الأولى: يقتطع نصَّ ابن هشام، ثم يورد بعده ما ينتقض به مباشرة، وقد يكون النقض بأقوال أحد النحاة، أو بقولٍ لابن هشام نفسه، ثم يتبعه بوجه الاعتراض عليه، وبيان الأصوب عنده.

طريقته هذه من أكثر الطرق التي اعتمد عليها في اعتراضاته، بل تكاد تغلب عليها، ومثال المسائل التي ينقضها بقوله هو حين عيَّن ابن هشام ما يقع بعد ما يفيد التعجب مميِّزًا للنسبة، فاعترض بأنْ قال: "قوله: (بعد ما يفيد التعجب) هذه الكُلِّيةُ منقوضة بقولك: يا لها قصةً، ونحوها مما يقع بعد التعجب مميِّزًا لضمير مبهم؛ فإنه عن مفردٍ لا نسبة."[(١)]

ومنه قوله في اعتراضه على تعيين ابن هشام (أَلْ) الجنسية لبيان الحقيقة إنْ لم تخلفها (كُل): "قوله: (فهي لبيانِ الحقيقة) ينتقضُ بنحو قولك: (اُدْخُلِ السُّوْقَ)؛ حيث لا عهد في سوقٍ خاصٍّ، أي: أُدخل سوقًا فإنَّ (كُلاًّ) لا تخلُف (أَلْ) فيه، واللام فيه ليست للحقيقة، بل المراد بمدخولها فَرْدٌ مبهم، فليتأمل."[(٢)]

ومثال ما ينقضه بأقوال النحاة قوله: "قال: قوله (لَنَسْفَعًۢا)[(٣)]، قال الجاربردي: "وكتب اضْرِبًا بالألف، وهو أمر الواحد المذكر مؤكدًا بالنون الخفيفة، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقًا له بـ(اِضْرِبُنْ) أمراً للجمع المذكر، وكان قياس (اِضْرِبُنْ) أن يكتب بواو وألف..." انتهى.

---

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٣، وينظر: ص٢٥١ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٣. وينظر أمثلة غيرها: ١٩، ٣٦، ٤٦٨، وينظر: ص٤٩، ١٢٨، ١٩٤، ١٦٧، ٣٥٥ من هذا البحث.

(٣) سورة العلق، ١٥.

وعليه فلو قال المصنف: نحو: (لَنَسْفَعًا)[1]، وحذف نحو: (لَتَضْرِبُنْ يَا قَوْمُ)، و(لَتَضْرِبِنْ يَا هِنْدُ) لكان حسنًا؛ لأنَّ نحو هذين خارجٌ بقوله أولًا: (وسقط خطًّا)، فليتأمَّل."[2]

وغالب نقله عن الرضي، وابن الحاجب، وربما يعود نقله عن الآخَر لكثرة نقله عن الأول، في شرحه لكافية ابن الحاجب، ويظهر نقله عن الاثنين معًا في اعتراضه على تعيين المفعول به مفعولًا مطلقًا قال: "قوله: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3] قال ابن الحاجب: "المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل."، قال الرضي: "هو لفظ جار الله، يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع؛ ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيدًا، وأوجدت ضربًا، وأحدثت قتلًا)، فكأنك أوقعت عدم الضرب على (زيدٍ)، وكأنَّ الضربَ كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد." انتهى. وعلى هذا فـ(ٱلسَّمَٰوَٰتِ) في الآية الكريمة مفعولٌ به."[4]

أما بعض المسائل فينقضها بقولٍ لابن هشام نفسه، إما من (أوضح المسالك)، وإما من مصنفاته الأُخر، ومثال نقضه القول من (أوضح المسالك) ما قال فيه: "قوله: (لأنه شائع في جنسه) هذا منافٍ لما قدمه من أنَّ علم الجنس يعين مسماه، الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر."[5]

ومثال ما نقَض قولَه بأقواله التي في كتبه الأُخر حين قال: "قوله: (مِن صفة) يخالف ما نصَّ عليه في بعض كتبه من امتناع نيابة صفة المصدر عنه، وقال: إنَّ (رَغَدًا) من قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[6] حال من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، أي: فكلاه حال كونه رغدًا".[7]

---

(١) سورة العلق، ١٥.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠، وينظر: ص٩٤ من هذا البحث.

(٣) سورة العنكبوت، ٤٤.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٨. وينظر أمثلة غيرها: ١٤٥، ١٩٧، ٣٨٧، وينظر: ص١١٢، ٢٥٧، ٢٦٨، ٣٤٢، من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٩٧-٩٨. وينظر أمثلة غيرها: ٣٧، ١٣٠، ٢٢١، وينظر: ص٢٢٨، ٢٥٨، ٣٥٧، ٣٦٢ من هذا البحث.

(٦) سورة البقرة، ٣٥.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٩. وينظر أمثلة غيرها: ٣٤٣-٣٤٤، ٣٤٧، وينظر: ص٣٥٠، ٣٦٣ من هذا البحث.

الطريقة الثانية: أن يُتبع نص ابن هشام بما يَرِد أو يُشكل عليه، متبوعًا بالتعليل، وقد يتبعه بالإيراد أو الإشكال دون تعليل.

تظهر في مثل اعتراضه على تعيين الخبرية للوصف المقدم: "قوله: (وإذا لم يطابق) يَرِدُ عليه (أفعل التفضيل) مجردًا نحو: (مَا أَفْضَلَ مِنْكَ هَذَانِ؟)؛ فإنَّ رفعَه للظاهر جائزٌ -وإن كان قليلًا-، فتجوز فيه الابتدائية، والخبرية."[1]

ومنه قوله: "قوله: (كسِرْتُ أَحْسَنَ... إلخ) فيه إشكال؛ لأنَّ المصدر إن قُدِّرَ نكرة لزم وصفه بالمعرفة، أو معرفةً بـ(أل) لزم وصف المعرَّف بها بالمضاف."[2]

ومنه أيضًا: "قوله: (وكِلَا، وكِلْتَا مضافين إلى المُضمر) فيه إشكال؛ لأن ألف (كِلَا) منقلبةٌ عن واو، وألف (كِلْتَا) للتأنيث، وتاؤها منقلبةٌ عن الواو، -وكلُّ ذلك عند سيبويه-، فالألف أصليَّة لا مجتَلَبة للعامل، فكيف تكون إعرابًا؟".[3]

ومما يورِد عليه دون تعليل اعتراضه على تقييد الافتقار إلى الجملة في الشبه الاستعمالي، فقال اللقاني: "قوله: (وكأن يفتقر... إلخ) يرد عليه لفظ القول مرادًا به حكاية ما بعده."[4]

ومن أمثلة اتباعه هذاه الطريقة ما كان معترضًا به على حد النكرة بقوله: "قوله: (وهي عبارة عن نوعين) يَرِدُ على حديهما المذكورين النكرات اللازمة للتنكير، كـ(أَحَد)، و(عَرِيب)، و(دَيَّار)."[5]

---

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥، وينظر: ص١٩٦، ٢٦٣ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٩، وينظر ص١٠٥-١٠٦ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٣. وينظر أمثلة غيرها: ١٢، ١٠١، ١٢٧، وينظر: ص ٥٨، ١٨٠، ٢١١، ٢٥٥، ٢٥٥، من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣١، وينظر: ص٥٠، ٢٥١، ٣٥٠ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٧١. وينظر أمثلة غيرها: ٣٢، ١٠٢، ٤٧٢، وينظر: ص٥٢، ١١٣ من هذا البحث. البحث.

الطريقة الثالثة: أن يذكر النص الذي لابن هشام، ثم يعقبه بمزيد إيضاحٍ، ليعترض عليه بعد ذلك.

يظهر ذلك غالبًا في مسائل التمثيل، والشواهد، والتقسيم، والأسلوب، ومثاله قوله: "قوله: (إلا في مقام التهويل... إلخ) اعلم أن المبهَمةَ ضِدُّ المفصَّلةِ المعيَّنة، والمجهولةَ ضدُّ المعهودة، أي: المعلومة، فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي؛ إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام، أي: الإجمال، ولو من الكلام الذي قبل الموصول، فالوجه أن يقول: (معهودة مفصلة إلا في مقام... إلخ)."[(١)]

وحين جعل ابن هشام أسماء القبائل ضمن ما يؤلف من مسمى العلم، فوضَّح اللقاني ثم اعترض بأن قال: "قوله: (كالقبائل) لا يخفى أنها من أولي العلم؛ إذ القبيلة نوعٌ من الناس، فلو قال: (ما يؤلَفُ من غيرِهم كالبلدان... إلخ) لأجاد."[(٢)]

ومنه: "قوله: (ونحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا﴾[(٣)]... إلخ) أي: لأن الضمير عائد على العذاب من قوله: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا﴾[(٤)]، لكن الأظهر أنَّ (عَذَابًا) اسم مصدر لا مصدر لـ(أعذِّب)؛ لعدم جريانه عليه، وكلامُه الآن إنما هو في المصدر الأصلي. فتأمَّلْه."[(٥)]

الطريقة الرابعة: أن يجتزئ نصًّا لابن هشام، ثم يفترض قولًا يعترض عليه به.

مثالها ما كان في حدِّ المبتدأ حين لم يشترط ابن هشام تعري الوصف عن العوامل اللفظية، فقال معترضًا: "قوله: (أو وصف... إلخ) لقائلٍ أن يقول: يدخل فيه نحو: ﴿لَاهِيَةً

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١١٦، وينظر: ص٢٢١ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٨، ، وينظر: ص١٧٩، ٢٢٠ من هذا البحث.

(٣) سورة المائدة، ١١٥.

(٤) سورة المائدة، ١١٥.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥٠. وينظر أمثلة غيرها: ٨٨، ١١٠، ٢٨٥، ٣٢٨، ٣٣٧، وينظر: ص١٠٧، ١٧٩، ٢٢٠، ٣٢٨ من هذا البحث.

قُلُوبُهُمْ﴾[1]، إذ قوله (وصف) معطوف على (اسم)، ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم، وقد يجاب: بأن التجرد فيه مراد، وإن لم يصرح به، إلاّ أنْ يقال: إنَّ المراد لا يدفع الإيراد، فتأمل، وقد يجاب: بأن مرفوع (لاهيةً) غير مكتفىً به، كما تأتي الإشارة إليه آنفاً."[2]

ومنه قوله: "قوله: (لُغَاتَهُمْ) قد يقال لا شاهد فيه؛ لاحتمال أنه مفردٌ قلبت فيه الياء أو الواو ألفاً، وتاؤه لمحض التأنيث، لا للعوض عن اللام؛ لأنها حينئذٍ ثابتة."[3]

ومنه –أيضًا–: "قوله: (مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِها... إلخ) قد يقال لا شاهد فيه على حذف خبر (لا)؛ لإمكان أن لا تكون فيه (لا) عاملةً، كما صرح به بعضهم."[4]

وقوله: "قوله: (أو الأداة) يعني (العهدية)، كما في المغني، إلا أنّ لقائلٍ أن يقول: اللفظُ الذي يستحقه كلٌّ من الأفراد، هو الاسمُ المجرد، لا المقرون بـ(أل) العهدية، إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المخاطبين دون من عداه، والعهدُ قد لا يتفق إلا في ذلك الفرد، فلا دليل على أنه علمٌ له غالبٌ عليه، فتدبَّر."[5]

الطريقة الخامسة: أن يعرض نصَّ ابن هشام المراد التعليق عليه ثم يردُّه مباشرة، ويستدلُّ بما يقوّي الردَّ، وقد يذكر الوجه الصحيح عنده.

ويظهر استعماله هذه الطريقة في قوله: "قوله: (أي: إن كنتَ لا تفعل غيره) لا مُحْوِجَ إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه؛ إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيدِ (إنْ) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط، فـ(إما) أداة شرط مؤكَّدة بـ(ما)، نظيرُها (إما)

(١) سورة الأنبياء، ٣.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٢، وينظر ص٨٧ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٩، وينظر: ص١٥٧ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٣، وينظر: ص١٠٢، ١٦٠ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٨. وينظر أمثلة غيرها: ١٣٣، ١٨٣–١٨٤، وينظر: ص٦٠، ١٠٢، ١٦٠، ٣٢٩ من هذا البحث.

في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[1] الشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه، نظير ذلك في التقدير قوله[2]:

فَطَلَّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

والأصل: افعل هذا إنْ لا تفعل غيره، وهذا معنى واضح لا غبار عليه، فعليك بالحق، وإن أفتاك الناس وأفتوك، والله -سبحانه وتعالى- هو الموفق للصواب."[3]

ومثله قوله: "قوله: (مبتدأ حُذف خبره) يَرُدُّه أنه لو كان صحيحًا لم يختص بالأحرف الثلاثة؛ إذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الإنشاء على الخبر، وهو صحيحٌ عند غير أهل المعاني، ولتعيُّن أَنَّ الجملةَ إذ قُدِّمت على الخبر تكون اعتراضًا، لا معطوفةً مقدمةً، إذ المعطوف لا يتقدم. فليتأمل."[4]

ومثله -أيضًا- قوله: "قوله: (لأن الصفة لا تعمل... إلخ) هذه العلة قاصرة؛ لأنها إنما تمنع كون المنصوب موصوفًا بالفعل، لا كونه مضافًا إلى الموصوف به، كما هو ظاهر الآية، فكان الأولى أن يقول: لا تعمل في الموصوف، ولا في المضاف إلى الموصوف."[5]

المطلب الثاني: عباراته في الاعتراض عليه

اتسمت غالب عبارات اللقاني في اعتراضه على ابن هشام باللُّطف واللين في الرد، والاعتدال في المخالفة، كما بدت على أساليبِه الموضوعية في مناقشة المسائل، وعدم الميل بلا مبرِّرٍ، فقد أنصفَ وعدل في مناقشاته واعتراضاته، ولم يكد يخرج بتعبيراته عن هذه الطبيعة التأديبية المتَّسمة بتقبُّل الخلافات في معارضة العلماء ومخالفتهم -عامة-، وتقدير ابن هشام -خاصة-، فغلب عليه الاعتراضُ بما لا يمس شأنهم بالتقليل، كأن يُعبِّرَ بالتفضيل، والأولوية،

(١) سورة مريم، ٢٦.

(٢) سبق تخريجه ص١١٦ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٧، وينظر: ص١١٥ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٢٠، وينظر: ص٣١٨ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٦. وينظر أمثلة غيرها: ١٧٥، ١٩٨، ٢٩٥، ٣٨١، وينظر: ص١١٥، ٣٤٤، ٢٩٤ من هذا البحث.

مثل: (أحسن منه)[1]، و(الأجود)[2]، و(الأولى)[3]، و(الأظهر)[4]، و(الصواب)[5]، وكما يَعمد إلى ألفاظٍ يقترح بها ما يراه أصوب من رأي ابن هشام، مثل: (لو قال)[6]، و(لو جعل)[7]، و(لو سكت)[8]، و(لو اقتصر على كذا لكان أولى)[9]، (لو حذف)[10]،و(أحسن حذف)[10]،و(أحسن منه كذا)[11]، و(كان عليه أن يقول كذا)[12]، و(يغني عن كذا أن يقول)[13]، (وكان الصواب أن يقول)[14]، و(ينبغي كذا)[15]، وغيرها من لطيف العبارات التي يأخذ بها عليه، كأن يقول: (فيه نظر)[16]، و(فيه بحث)[17]، و(تجوُّز)[1]، أو أن يطرح اعتراضه بافتراضٍ، كأنْ يقول: (قد يُناقَش)[2]، و(قد يُقال).[3]

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨، ٣٠٨، ٤١٦، وينظر: ص٢٢١، ٢٣٦من هذا البحث.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨، وينظر: ص٩٢-٩٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨٠، ١٥١,١٤٨، ٣٢٦، وينظر: ص٩٩، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٢٤ من هـ١١ البحث.

(٤) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٦٥، ٢٦٥، ٢٧٩، ٣٥٠، ٣٥٤، وينظر: ص١٠٧، ٢٠٥، ٢٥٢، من هذا البحث.

(٥) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٤، ٣٧٧، ٤٢٠، وينظر: ص٤١، ١٨١، ٣٣٣ من هذا البحث.

(٦) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١١، ٥١، ٨٨، ١٦٥، ١٧٩، ٢٨٨، ٣٠٨، ٤١٦، وينظر: ص٩٣، ١٧٧، ١٧٧، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٠ من هذا البحث.

(٧) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢٩١، وينظر: ص٨٦، ٢٤٨ من هذا البحث.

(٨) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢، وينظر: ص٨٣ من هذا البحث.

(٩) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٥١، ٤١٤، وينظر: ص٢٠٣ من هذا البحث.

(١٠) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨٦، ٢٦٥، وينظر: ص٢١٥، ٢٢٧ من هذا البحث.

(١١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨، وينظر: ص٢٠١، ٢٢٣ من هذا البحث.

(١٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢١، وينظر: ص١٨٨، ١٩٠ من هذا البحث.

(١٣) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٥٨، وينظر ص٢٦٩ من هذا البحث.

(١٤) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٤، ٤٠٠، وينظر ص٤١، ١٨١، ٢٣٣ من هذا البحث.

(١٥) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨، ١٤٦، ٢١٦، ٢٨١، وينظر: ص٧١، ٧٨، ٢٠٢، ٢٢٣، ٣٧٤ من هذا البحث.

(١٦) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٧، ٥٨، ٨٤، ١٨٤، ٢٨٠، ٣٣١، ٣٧٩,٤١٠، ٤٦٢ ،٤٧٩، وينظر: ص٦٢، ١٤٧، ١٤٩، ١٩٣، ٢٥٧، ٢٩٦، ٣٦٤ من هذا البحث.

(١٧) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٦، ١٨٨، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٢، ٣٦٣، وينظر: ص٤٢، ٨٦، ٢٤٨، ٣١٥ من هذا البحث.

وقد أكثَرَ استعمال لفظيَ (فيه نظر)، و(فيه بحث)، حيث كان لهما النصيب الأكبر من طريقته في التعبير بالاعتراض، وكذلك الإيراد على نصوص ابن هشام وأحكامه، كأن يقول: "قوله: (متأصلًا) يَرِدُ عليه (ذو الطائية) ، و(الذين) عند من أعربهما."[٤]

كما أنَّه قد يعترض بأسلوب استفهامٍ، أو تعجبٍ، مثل اعتراضه على تعليل ابن هشام عدم صلاحية المضاف لأنْ يُكتفى عنه بالمضاف إليه بعدم صحة المُراد لو أُضمر، فقال: "قوله : (لعدم صلاحية) كيف هذا وقد وجَّهوا: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ) برفعٍ، احتمال أنَّ الجائي غلامُه، أو كتابُه مثلًا."[٥]، وقوله: "قوله: (للعالم) عدل إليه عن العاقل؛ لإطلاقه على الباري -تعالى-، كما أشار إليه بالمثال، والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ (المذكر) -أيضًا-، مع أنَّه يستحيل اتصافه -تعالى- به!"[٦]

وقد يعترض بألفاظٍ غيرها، نحو: "لا يصحُّ"[٧]، وقوله: "لا يحسُن"[٨]، وقوله: "لا حاجة إليه"[٩]، وقوله: "ليس على ما ينبغي"[١٠]، وقوله: "لا دليل عليه"[١١]، وقوله: "لا محذور فيه"[١٢]، و قوله: "الحق أنه..." [١٣]، وقوله: "الظاهر"[١]، وقوله: "المتجه أن يقال"[٢]، وقوله: "يلزمه أن يقول".[٣]

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣١٧، وينظر: ص٢٨١، ٢٨٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٤، وينظر: ص١٣٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٥٧، ١٣٣، ١٨٣، ١٨٤، وينظر: ص ٦٠، ١٠٢، ١٤٧ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠٩. وينظر أمثلة غيره: ٢٣، ١٠١، ٢٠٢، ٣٧٣، وينظر: ص٥٨، ١٨٠، ٢٩٠، ٣٧١ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٠٠، وينظر: ص٩١ من هذا البحث.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١٠٢، وينظر: ص٢٢٠ من هذا البحث.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٩، ٢٥٤، وينظر: ص٢٤٣ من هذا البحث.

(٨) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦٢، ٣٢٧، وينظر: ص١٧١ من هذا البحث.

(٩) حواشٍ على توضيح الألفية ٤، ٣٠، ٤١٥، وينظر: ص٢٣٨، ٣٣٥ من هذا البحث.

(١٠) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٢٠.

(١١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٥، ١٧٧، وينظر: ص١١٥، ١١٧ من هذا البحث.

(١٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٥، وينظر: ص٢٩٢ من هذا البحث.

(١٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٦، ٣٤٣، ٣٦٩، وينظر: ص٤٢، ١٦٣، ٢٣٦ من هذا البحث.

وكما ترى فإن ما يغلِبُ على اعتراضه القولُ باللين، وإنْ تجاوَزَ إلى ما هو أشد مِن ذلك فإنه يوجه اعتراضه على النصِّ المحشَّى عليه، كوصفه بالإشكال[٤]، أو بالتكلف[٥]، أو بأنه غيرُ متعيِّن[٦]، أو بأنه منقوض[٧]، أو بالبطلان[٨]، أو غير مستقيم[٩]، أو بالضعف[١٠]، أو أنْ يرده[١١]، أو أن يصفه بما يورث الفساد والركاكة[١٢]، ولم يتعرَّضْ للمصنِّف في أيٍ من اعتراضاته.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٦٨، وينظر: ص١٢٨ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤، وينظر: ص٢١٢ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥، وينظر: ص٦١ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢، ٤٢، ٤٣، ١٠١، ٣٤٩، ٤١٥، ٤٧٢، وينظر: ص٢١١، من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٥، ١٧٧، وينظر: ص١١٥، ١١٧ من هذا البحث.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩٨، ٢٤٦، ٣٣٤، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٣٥، وينظر: ص١٥١، ١٦٤، ٢٩٤، ٣٤٤، ٣٥١، ٣٧٣ من هذا البحث

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ١٩، ٢٠، ٤٤، ٥١، ١٢٣، ١٣٣، ١٣٧، ٣٤٢، ٣٦٣، ٣٨٣، وينظر: ص٤٩، ٦٠، ١٢٠، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٩، ٢١٦، ٣١٤، ٢٥٣ من هذا البحث.

(٨) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٠.

(٩) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥، وينظر: ص٢٦٣ من هذا البحث.

(١٠) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٤، وينظر: ١٥٤ من هذا البحث.

(١١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٧، ١٣٨، ٢٢٠، ٤٥٢، وينظر: ص٨٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٣١٨ من هذا البحث.

(١٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٦، وينظر: ص١٤٥ من هذا البحث.

المبحث الثاني: الإيجـاز والإطـنـاب

بدَا على غالب اعتراضات اللقاني على ابن هشام سمة الإيجاز والاختصار، فهو لا يعمدُ إلى الإطناب والإطالة، إلا ما دعت إليه الحاجةُ وندر، وإلا فالغالبُ عليه أن يعرِض المسألة موجزةً ومختصرة، وقد اتخذ منهجَ عرض رأسِ المسألة المُشكلة، ويعقبها بالتعليق عليها، وذكر ما ينقضها ويُشكل فيها، ثمَّ البيان والتوضيح، وقد يختصر بعدمِ ذكرِ العلةِ إنْ كانت واضحة، ويكتفي بإيراد الاعتراض دونها، ونَهْجه هذه الطريقة ليست بالكثيرة إذا ما قورنت بإيجازه، إلا أنه يستعملها في مواضع متعددة.

ومثال ما غلب على طريقته بالإيجاز حين اعترض على قصْرِ ابن هشام البناءَ على السكون، والفتح، والكسر، والضم، بينما لم يُضمِّن القسمة ما يُبنى عليه فعلُ الأمر، والمنادى، واسم (لا) العاملة عمل (إنَّ)، فقال: "قوله: (وأنواع البناء أربعة) ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر، والمنادى، واسم لا (التبرئة) على ما سيذكر في أبوابها من الحروفِ وحذفِها، فإن قيل: هذه فرعية. قلت: الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات -كما سيجيء- فتأمل."(١)

ومنه أخْذه على تعبير ابن هشام باطِّراد جمعِ التكسير في كل ثلاثيٍّ حُذفت لامُهُ وعوِّض عنها هاءُ التأنيث ولم يكسَّر، فقال: "قوله: (فإنَّ هذا الجمع مطَّردٌ) لو قال: (شائع) كما قال الرضي، كان أنسب بقوله أولًا: (ويُشْتَرَطُ... إلخ) فليتأمل، فإنَّ الاشتراطَ مع الاطرادِ فيما انتفت فيه الشروطُ منافٍ له."(٢)

ومما اختصر فيه ذكرُ الإشكال دون تعليلٍ قوله: "قوله: (أظن ما زيدٌ قائمٌ) نصْبُ (قائم) خبرًا لـ(ما) الحجازية أرجحُ من رفعِه."(٣)

---

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧-٣٨، وينظر ص١٦٧ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٢، وينظر ص٢١٣ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٦١، وينظر: ص٣٨١ من هذا البحث.

ومنه قوله: "قوله: (وارتفاع الخبر) فيه الحكم قبل التصور."[١]

ومنه –أيضًا– قوله: "قوله: (ثلاثة أفعال) صوابه: ثلاثة أنواع."[٢]

وأما لجوء اللقاني للإطنابِ ففي مواضع نادرة، فهو لا يميل إليه كثيرًا، وإن أطال المسألة وفصَّلها فهو باقٍ في سياقها غير خارجٍ عنها، فقد يذكر أدلةً عليها، أو خلافَ العلماء فيها، وكلُّ ذلك في إطارها، ومن ذلك حين اعترض على ردِّ ابن هشام بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة على زاعِميْ حرفية (لَيْسَ) و(عَسَى)، واسمية (نِعْمَ) و(بِئْسَ)، فقد ناقش المسألة، وبيَّن العلل التي فيها، وردَّ على مخالفيها، ثمَّ وجَّهها.[٣]

ومن إطالته حين اعترض على تنظيرِ ابن هشام لتقسيم ابن مالك الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزه، فأفصح عن تقسيم ابن مالك وموافقيه ببيان مرادهم، وتقريبه معنى قولهم بما يخلفه ظاهرٌ أو ضمير منفصل.[٤]

ومنه ما جاء في (باب: أفعال المقاربة) حيث اعترض على ابن هشام تسميته بـ(أفعال المقاربة) من تسمية الكلِّ باسم الجزء، فيرى أنَّ التعبير بذلك هو من إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، أما الأشياء المجتمعة المُعبَّر عنها باسم بعضها فيُسمَّى (تغليبًا)، وليس كلٍّ باسم جزءٍ كما أطلق عليها ابن هشام، ونقل تعريف ابن الحاجب لها.[٥]

ويتضح من ذلك قلة مواضع إطناب اللقاني في اعتراضاته، فغالب بيانه للمسائل بإيجاز مستوفٍ غير مخلٍّ.

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٦، وينظر: ص٢٢٢ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٩، وينظر: ص٢٣٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٦-١٨.

(٤) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨١، وينظر ص٢٥٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٨. وينظر: ٤٥-٤٧، ٢٧٩-٢٨٠، وينظر: ص٤٢، ٣٢٤، ٢٥١ من هذا البحث.

المبحث الثالث: التعرض للخلاف، وموقفه

اتَّسمت حاشية اللقاني باستعراض عددٍ من الخلافاتِ النحوية، سواء بين اللقاني نفسه وابن هشام، كأن يرُدَّ بعضًا من أحكامه، أو يخالفَه في توجيهاته، ويبيِّن الصواب الذي يراه فيها، أم بين اللقاني وبين العلماءِ أفرادًا، كالفارسي، والفراء، وابن مالك، وابن الناظم، والرضي، وغيرهم، أم بين اللقاني وبين جمهور النحويين، أو مذهبٍ نحوي، كأن يرجِّح رأيًا عليهم، أم باستعراض الخلاف بين أقوال ابن هشام نفسه. وتفصيل القول على النحو الآتي:

فمما كان بين اللقاني وابن هشام ما خالفه في إمكان تأتِّي التنازع في مثلِ: (أظُنُّ وَيَظُنَّانِنِي أخًا الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنِ)، فمَنَعه ابن هشام؛ لاحتياج العامل الثاني إلى ضميرِ الذي هو خبر عن اسمٍ مخالف في الإفراد والتذكير للمتنازَع فيه، وخالفه في ذلك اللقاني، وفسَّر وجه مخالفته له بقوله: "قوله: (والذي يظهر لي... إلخ) الحقُّ أنه لا فساد في ذلك؛ إذْ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادَّة لفظه، وأمَّا صورةُ لفظه فمرجعُها إلى الواقع في نفس الأمر، على أنَّ صورةَ التثنية إنما حصلت بعد تسلط (أظن) وإعمالها."[1]

والمسألة مُختلَفٌ فيها؛ حيث منعها عددٌ من شُرَّاح الألفية غير ابن هشام، ونوقشت في غير مصنَّف[2]، لكن اللقاني لم يوجِّه مخالفته إلا لابن هشام، ولم يعرض في المسألة متابعته لغيره، أو موافقة غيره له من نحاة عصره.

ومنه ما اعترض على قول ابن هشام: "والأشياءُ التي يُنْعت بها أربعةٌ: أحدها: المشتق، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه"[3] في ردِّه على اعتراض ابن الناظم على ابن مالك، حين قال بأنَّ المشتقَّ ما أُخذَ من لفظ المصدر، ليشمل الزمانَ والمكانَ والآلة، ولا يُنعت بشيء منها، فردَّ جوابه اللقاني بقول ابن الناظم من أن المشتق الموصوف هو ما دل على

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٢-٣٤٣، وينظر ص٣١٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٣١٤-٣١٥ من هذا البحث.

(٣) أوضح المسالك ٣/٢٧٣-٢٧٤.

فاعل أو مفعول به، متضمنًا معنى الفعل وحروفه، فبه يصبح للمشتق إطلاقان، أي أنه رجَّح قول ابن الناظم ردًّا به على ابن هشام، وإسقاطًا لاعتراضه.[1]

ومن مخالفة اللقاني للعلماء أفرادًا حين ذكر ابن هشام في (باب: الإضافة) أنَّ ما كان بمنزلة (إذْ) و(إذا) في كَوْنِهِ اسمَ زَمانٍ مُبْهَم لما مضى أو لما يأتي، فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه، ومثَّل له ببعض الأمثلة، ثم قال بأنه قولُ سيبويه، ووَافقة الناظم في مُشْبِهِ (إذْ) دون مُشْبِه (إذَا)، مُحْتَجًّا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[2]، فعلَّق اللقاني على قوله: (محتجًّا بقوله تعالى... إلخ) بأنْ قال: "يُرَدُّ احتجاجُه (أي ابن مالك) بأنَّ ذلك ليس من محل النزاع، وهو المبهم، إذ اليوم موضوع لزمان محدود، واستعماله في مطلق الزمان مجاز".[3]

فتبيَّن من هذه النماذج، ومن غالب منهجه استقلال شخصيته، وبيان رأيه عند الخلاف، بانتقاءٍ للأساليبِ، واختيارٍ للألفاظ، ثم يوضح الوجه الذي يراه هو بالتعليل والتخريج. وقد يخالفهم دون تعليلٍ وإيضاح، كردِّه على رأي الفارسي في رفع معمول الصفة على الإبدال من ضمير مستتر فيها، فقال اللقاني: "وفي صحة هذا الوجه في نحو: زيد حسن أبوه نَظَرٌ".[4]

كما قد يخالف الجمهورَ برأيه، أو أحد المذاهب النحوية، أو يوافقهم فيفضل رأيهم على الآخَر، أو على ابن هشام نفسه، أو ينقض مسألته برأيهم، ومثال الأخير نقضه تقسيم ابن هشام للضمير المنفصل حسب مواقع الإعراب، فردَّ اللقاني بقوله: "قوله: (وينقسم... إلخ) منقوض بضمير الفصل؛ فإنه لا محل له عند البصريين، وهو الصحيح."[5]

كما استعرض ما اختلف فيه قول ابن هشام من الأحكام، كما في في (باب: المعرب والمبني)، في مسألة البناء على الضمِّ في الأفعال، حيث اعترض على ابن هشام الحكم بعدم

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٤٥١-٤٥٢. وينظر: ص٢٩٨-٢٩٩ من هذا البحث.

(٢) سورة الذاريات، ١٣.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١٢، وينظر: ص٢٥٠ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٤.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٨٢، وينظر: ص٢٦٠-٢٦١ من هذا البحث.

دخولِ الكسر والضم على الفعلِ في البناء، بينما قد حكم في غير (التوضيح) ببناء الماضي على الضمِّ، إن اتصلت به واو الجماعة، قال ابن هشام في البناء: "وأنواع البناء أربعة: أحدها: السكون... والثاني: الفتح... والنوعان الآخران هما: الكسر، والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودَخَلاَ في الحرف، والاسم"[(١)]، ويقول اللقاني: "قوله: (لم يدخلا فيه) هذا ظاهرٌ على القول بأن الضمةَ في (ضَرَبُوا) عارضةٌ لمناسبة الواو، لا ضمةَ بناءٍ كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب[(٢)]، وجماعة غيره[(٣)]، حيث قالوا في الماضي: يبنى على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم، أو ضمير الرفع المتحرك البارز فيسكَّن."[(٤)] وعلى القول ببناء الماضي على الفتح ما لم تتصل به واو الجماعة فيضم مشى عددٌ من شراح الألفية كابن القيم، وابن عقيل، والسيوطي، وابن طولون[(٥)]، بينما رأى الأشموني عُروض الحركة للمناسبة.[(٦)]

كما اعتُذر عن ابن هشام بأنَّ مراده ومن وافقه من البناء على الفتح هو البناء لفظًا، إلا عند الاتصال بواو الجماعة، أو ضمير الرفع المتحرك الظاهر فلا يُبنى عليه لفظًا بل تقديرًا، وبهذا القول قد قال الخضريُّ.[(٧)]

أما قوله بكون الضم في الماضي المقترن بواو الجماعة عارضًا للمناسبة، وليس للبناءِ فقد أُجيبَ عنه بأنْ لا منافاة؛ لأنَّهم صرحوا بأنَّ الكسرة في (أمسِ) للبناء، مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين[(٨)]، فلم يضطرب قوله في الكتابين على هذا التخريج، على العكس مما أجاب به الحمصي والخضري من أنَّ مراد ابن هشام هو البناء على الفتح تقديرا عند اتصال

(١) أوضح المسالك ٣٨/١.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ٢٧، وشرح اللمحة البدريّة ٢٥٩/٢.

(٣) كالزمخشري، وابن عقيل، والسيوطي. ينظر: المفصل ٣١٩، وشرح ابن عقيل ٣٨/١، والبهجة المرضيّة ٣١/١.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨، وينظر: ص٢٤٦-٢٤٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: إرشاد السالك ٩١/١، شرح ابن عقيل ٣٨/١، البهجة المرضية ٣١/١، شرح ابن طولون ٦٠/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤٥/١. وينظر: همع الهوامع ٧٩/١-٨٠.

(٧) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٦٠/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٧٦/١.

(٨) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٦٢/١.

الفعل بواو الجماعة؛ لأنَّه قد صرَّح ببنائه على الضم في غير (التوضيح)، فلا تتجه هذه الإجابة عنه.

وكما في (باب: المعرَّف بالأداة) في مسألةِ حذف (أَلْ) الزائدةِ في النداء والإضافة، حيث اعترض على ابن هشام حين قال: "من الْمعَّرفِ بالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يستحقه حتى التْحَقَ بالأعلام...، و (أَلْ) هذه زائدةٌ لازمة، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها نحو: (يَا أَعْشَى بَاهِلَةَ) و (أَعْشَى تَغْلِبَ)، وقد يحذف في غير ذلك"[(١)]، فيقول اللقاني: "قوله: (إلا في نداء أو إضافة) لا يخفى أن (أَلْ) هذه من (أَلْ) الزائدة في علم قارنت وضعه[(٢)]، أي نقله الحاصل بالغلبة، وقد قال في (أَلْ) الزائدة في علم قارنت وضعه: إنها زائدة، ولم يستثنِ نداءً ولا غيرَه[(٣)]، وقد استثنى هنا النداء والإضافة، وغيرهما قليلاً، فإن كان الإطلاق في الأولى مرادًا أشكل الأمرُ، وإن لم يكن مرادًا، بل كان المراد الاستثناء فيه – أيضًا–، فلا إشكال إلا من حيث الإطلاق في موضع التقييد، ويدل لهذا الاحتمال أن السمين في إعرابه في سورة الأنعام[(٤)]– عند الكلام على (اليسع)– نقل عن ابن مالك أن الزائدة في علم قارنت وضعه، الغالب فيها الإثبات[(٥)]، وهو مخالف لما عليه الموضح، والله أعلم بالصواب."[(٦)].

ووجه اعتراضه قائم على أن في حُكم ابن هشام على (أل) الزائدة احتمالين مُشكِلَين:

الأول: اضطراب قول ابن هشام في (أَلْ) الزائدة، حيث قال بأنها لازمة للاسم، إلا حال النداء، أو الإضافة، بينما أطلق القول بإثباتها، دون الاستثناء بالنداء والإضافة في الفصل الذي أفرده للحديث عنها.

(١) أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٢) كالسَّمَوْأَل، واليَسَعِ، واللات، والعُزَّى.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٤) ينظر: الدر المصون ٥/٢٩ .

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٢٩.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٠.

الثاني: إطلاق القول بأن (أل) زائدة في الموضع الأول، فكان حقه أن يقيده بأن يستثني النداء، والإضافة؛ ليتفق مع قوله هنا.

ثم ذكر مخالفة ابن هشام لرأي ابن مالك، حيث رأى الآخَر ملازمة (أل) للعلَم الذي قارنتَ وضعَه، حين قال: "قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا تفارقانه؛ لأنهما منه بمنْزلة سائر حروفه، ومن ذلك الألف واللام المفتتَح بهما (الله) في أصح القولين، ومن ذلك: الألف واللام في (اليسع)...، ومن ذلك الألف واللام في (اللات)."[(١)]، بينما يرى ابن هشام حذف (أل) في النداء والإضافة. واستدل اللقاني بذكر الخلاف على تقوية الاحتمال الثاني. وقد فات ابنَ هشام التقييدُ في الموضع الأول سهوًا، لحذْفِه (أل) في النداء والإضافة، ومنْع اجتماعهما في (مغني اللبيب)، و(شرح شذور الذهب)، و(شرح قطر الندى).[(٢)]

وفي الحديث عن تجويزِ نيابة الصفة عن المصدر في الانتصاب على المفعولِ المطلق في (باب: المفعول المطلق)، فقد اعترض على ابن هشام أنْ خالفَ مقالُه هنا عن ما في بعض كتبه، حيث قال ابن هشام: "ينوبُ عن المصدرِ في الانتصابِ على المفعولِ المطلقِ ما يدُلُّ على المصدر مِنْ صِفَةٍ..."[(٣)] فانتقد اللقاني اضطرابَه في تعيين الصفة نائبةً عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق، ومنْعَها في غير (التوضيح) من كتبه، قال اللقاني: "قوله: (مِن صفة) يخالف ما نصَّ عليه في بعض كتبه من امتناع نيابة صفة المصدر عنه، وقال: إنَّ (رَغَدًا) من قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[(٤)] حال من ضمير المصدر المفهوم من الفعل، الفعل، أي: فكلاه حال كونه رغدًا[(٥)]."[(٦)]، وقد صرَّح بالمنع في (مغني اللبيب)، و(شرح قطر قطر الندى)[(٧)]، حيث قال: "وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾

(١) شرح الكافية الشافية ٣٢٩/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٨٤٥، وشرح شذور الذهب ٢٠٠، وشرح قطر الندى ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢.

(٤) سورة البقرة، ٣٥.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى ٢٢٦.

(٦) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٧.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ٨٥٥، وشرح قطر الندى ٢٢٦.

﴿ خلافا للمعربين، زعموا أن الأصل: أكلًا رغدا، وأنه حُذف الموصوفُ، ونابت صفتُه منابه، وانتصبت انتصابه."[1] ونبَّه إلى هذا الاضطراب خالد الأزهري، فقال: "وما ذكره الموضِّح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في (شرح التسهيل)[2]، وخالف ذلك في (شرح القطر)".[3]

وكاعتراضه على ابن هشام في مسألة بقاء الحرف المعتل بعد نقل حركته في (باب: الإبدال) حين قال ابن هشام: "هذا باب: نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، وذلك في أربع مسائل:... ويجب بعد النقلِ في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة- وأن تقلبه حرفًا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها"[4]، ثم قال في المسألة الرابعة: "صيغة (مَفْعُول) ويجب بعد النقل في ذوات الواو حَذْفُ إحدى الواوين...، ويجب -أيضًا- في ذوات الياء الحذفُ، وقلبُ الضمة كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوًا فتلتبس ذَوَاتُ الياء بذَوَاتُ الواو"[5]، فاعترض عليه أن خالف قوله فيما بعد عن قوله السابق، ويقول: "قوله: (ويجب بعد النقلِ في المسائل [الأربع][6]... إلخ) سيجيء أنَّ صيغةَ (مَفْعُوْل) من ذوات الياء تثبت الياءُ فيها بعد النقل؛ لئلا تلتبس بذوات الواو، ويجب إبدال ضمَّتِهِ قبلها كسرةً، فينتقض بذلك قوله: (ويجب بعد النقل في المسائل الأربع... إلخ)، إلا أن يقال: إنه بعد النقل صار ما فيه حرفُ العلة مجانسًا للحركة، وفيه نظر."[7]

وقد أوجب ابن هشام في صدر مسائل الباب إبقاء المعتل إن جانس الحركة المنقولة، وفي هذا الشطر الاختلاف؛ لإبقائهم حرف العلة من ذواتِ الياء من صيغة (مَفْعُوْل)،

(١) شرح قطر الندى ٢٢٦.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨٢.

(٣) التصريح ٤٩٣/١.

(٤) أوضح المسالك ٤٠٢/٤.

(٥) أوضح المسالك ٤٠٣/٤.

(٦) في التحقيق (الأربعة)، والصواب ما أثبتُّ، وهو المثبت في نُسخ التوضيح.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٧٩.

وقلبِهم الحركة التي قبلها، وكان القياسُ أن يُقلب الحرفُ على ما يجانس الحركة، فلم يطابق هذا الصنيعُ ما أوجب فيما قبل.

وسيبويه قد جعل المحذوف من صيغة (مَفْعُوْل) الواو[١]، بينما جعل الأخفشُ المحذوف العين[٢]، فجاء اللقاني باحتمال الإجابة عن الاعتراض بمذهب الآخَر؛ لمناسبة المعتل الحركة المنقولة، لكنه جعل في هذا الاحتمال نظرًا، ولعله استبعده لما به من مخالفةٍ للقياس في قلب الضمة إلى كسرة.

كما فضَّل بعضهم مذهب سيبويه للتعليل السابق، لكن يبقى اللقاني على صوابٍ في رأيه باضطراب حكم ابن هشام.

و من ذكره للخلاف بين أقوال ابن هشام ما كان في (باب: الوقف) في تاء (أخت) و(بنت) فقد اعترض على ابن هشام في قوله: "وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف، كـ(ثُمَّتَ)، أو فعل، كـ(قَامَتْ)، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كـ(أخْت) وَ(بِنْت)"[٣] حيث أقرَّ التأنيثَ للتاء التي في (أخت) و(بنت)، وهو مخالفٌ لما ذكر ذكر في (باب: النسب)، فقد سلَّم بكون التاء فيهما ليست للتأنيث، حين قال: "وتقول في (أُخْت): (أَخَوِي) كما تقول في أخ، وتقول في (بِنْت): بَنَوِي. ويونس يقول فيهما: (أُخْتِيٌّ) وَ(بِنْتِيٌّ)، محتجًا بأنَّ التاء لغير التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح...، وذلك مُسَلَّم". [٤]

فاعترض على تلك المخالفة بين القولين، وقال: "قوله: (أو باسم وقبلها ساكن صحيح) قد يخالف ذلك ما قدَّمه من تسليمه ليونس؛ كونها ليست للتأنيث، على ما مَرَّ."[٥]

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٥٠.

(٣) أوضح المسالك ٤/٣٤٧.

(٤) المصدر السابق ٤/٣٣٧.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٤٨٣.

وقد لمح خالد الأزهري هذا الانتقاد فسبق اللقاني بأنْ علَّل بأنَّ التاء لما سكن ما قبلها لم تكن للتأنيث، وما جيء بها إلا للإلحاق بـ(قف) و(جذع)[1]، لكنَّ قوله لا يدفع الاضطراب الصريح، وانتقاد اللقاني وجيهٌ، وفات ابن هشام التوفيقُ بين قوليه.

واللقاني حين يخالف رأيًا –لابن هشام أم لغيره– فإنه يتحرَّى الأدب في أساليبه، ولا ينتصر لنفسه، أو لمذهبٍ من المذاهب لدافعٍ غير بيان الصواب، وفي غالب المسائل تجد وضوح ترجيحه، بعد مزيد تفصيل يفيد في فصل المسألة.

(١) التصريح ٢/٦٢٩.

الفصـــل الخـــامـــس:

التـــقـــويـــم

المبحث الأول: السمات والمآخذ.

المبحث الثاني: تأثير آرائه فيمن جاء بعده.

المبحث الأول: السمات والمآخذ

ظهرت على اللقاني في اعتراضاته سمات لا بد من تقييدها، حيث ميَّزت الحاشية، وقد تبدَّت في مظاهرَ متعددة، تفصيلها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مدى الدقة في نقل النصوص والآراء، وتوثيقها

غلب على اللقاني العناية بنقل النصوص في حاشيته دون تصرف، كما عُني بالدقة في توثيق آراء العلماء، ونسبةِ أقوالهم إليهم، وقد حفلت حاشيتُه بجمهرةٍ من آراء جهابذتهم، فتجلَّت دقتُه وثقتُه في النقل عن مصنَّفاتهم، كابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وابنه ابن الناظم، وابن هشام، وكما نقل عن حواشي السيِّد على المتوسط، وشرح المرادي، وغير ذلك.

وإنَّه إنْ نقل عنهم بتصرُّفٍ فإنه ينقله بمعناه دون إخلال بمحتواه، ويعزوه إلى قائله.

فمما شمل ذلك قول اللقاني: "قوله: (﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]) قال ابن الحاجب: "المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل." ، قال الرضي: "هو لفظ جار الله، يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع؛ ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيدًا، وأوجدت ضربًا، وأحدثت قتلًا)، فكأنك أوقعت عدم الضرب على (زيدٍ)، وكأنَّ الضربَ كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد." انتهى. وعلى هذا فـ(ٱلسَّمَٰوَٰتِ) في الآية الكريمة مفعولٌ به.

وقال الموضح في المغني: هو مفعول مطلق، يعنى: لأن كونه مفعولًا به يقتضي إيقاع الخلق، أي الإيجاد عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل.

وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجودَ الموقَعِ عليه حال الإيقاع، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل، ولا استحالة فيه، إنما المستحيل تحصيله بحصولٍ سابق عليه، وذلك غير لازمٍ، فليتأمل."[2]

(١) سورة العنكبوت، ٤٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٨، وينظر: ص٢٥٥ من هذا البحث.

وقـد نقـل نصَّـي ابـن الحاجـب، والرضـي ذاتهمـا اللَّـذين في مصـنفيهما، (كافيـة ابـن الحاجب)[١] و(شرح الرضي لكافية ابن الحاجب)[٢]، وما نقله عن ابن هشام فقد عزاه إله وبيَّن مُستقاه وهو (مغني اللبيب).[٣]

ويُلمسُ من اللقاني تحرِّي الدقة -غالبًا- فيما ينقل وينسب من آراء ونصوص، إلا أنَّ عليه مآخذ في حاشيته، هي:

الأول: ذكر بعض آراء العلماء وأقوالهم، وعدم التصريح بالنقل عنهم، ومن ذلك تأويل الفارسي لقول الشاعر[٤]:

وإنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعَلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُها

بقوله: أي التي أقول: لعلي أزورها. فنقل اللقاني تأويله دون عزوٍ له.[٥]

وحين علَّق على استشهاد ابن هشام بقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٦] على جرِّ الفاعل لفظًا بالباء الزائدة، فقال بأنَّ تخريجه على المشهور، ومنهم من قال بأنَّ الباء مُعَدِّيَةً، و(كفى) بمعنى (اكتفِ)، ولم ينسب هذا القول لصاحبه وهو الزجَّاج.[٧]

الثاني: عدم عنايته بنسبة الأبيات إلى قائليها، ربما اختصارًا ورغبة في التخفيف على القارئ.

---

(١) الكافية ١٣.

(٢) شرح الرضي للكافية ٣٩١/١ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٨٦٧.

(٤) من الطويل، للفرزدق، وهو في ديوانه ١٥٩/٢، ورواية الديوان كالآتي:

وإنِّي لَرَامٍ رَمْيَة قِبَلَ التي لَعَلّي وإنْ شَقَّتْ عَليّ أَنَالُها

ينظر البيت في: اللباب للعكبري ١١٨/٢، ومغني اللبيب ٧٦١، وشرح الأشموني ٢٥٤/١.

(٥) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١١٤. وينظر قول الفارسي في شرح أبيات مغني اللبيب ١٩١.

(٦) سورة النساء، ١٦٦.

(٧) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٢. وينظر قول الزجَّاج في اللباب للعكبري ٢٠٣/١، ومغني اللبيب ١٤٤.

ومن مثال ذلك حين قال: "الأجودُ التمثيل لدخولِ الجار على غير الاسم بقوله[١]:

....مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ .....".[٢]

وقوله: "قد يقال: هذا منقوضٌ بنحو قوله[٣]:

الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ .....

فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفًا، ولا رفْعَ قبحٍ."[٤]

الثالث: خطؤه في نسبة رأيٍ لم يقله صاحبه، وذلك حين نسب للمبرِّد القول برجحان الابتدائية على الفاعلية لـ(زيد) في (زيد قام)، فقال اللقاني: "قوله : (في نحو: زيد قام) سيأتي في باب الاشتغال أنَّ وجوبَ الابتدائية في (زيد) من المثال قولُ غير المبرد ومتابعيه، وأنَّ المبردَ ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية."[٥] بينما صواب قوله خلاف ذلك، وهو وجوب الابتدائية لزيد، حيث قال المبرد: "فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر..."[٦]

المطلب الثاني: مدى الاستقصاء في المادة العلمية

تحرَّى اللقاني في تقصِّي المادة العلمية غايةَ الدقة، فإنه حين يناقشُ ابن هشام في المسائل والأصول يتتبَّعها ويتقصَّى تخريجاتِها، ومن ذلك اعراضه على تعيين ابن هشام (مشيُها) بدلًا في البيت:[٧]

(١) سبق تخريجه ص٩٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨-٩، وينظر: ص٩٢-٩٣ من هذا البحث.

(٣) سبق تخريجه ص ٢٠٤ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٩٤-٣٩٥، وينظر: ص٢٠٥ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٣، وينظر: ص٢٨٣ من هذا البحث.

(٦) المقتضب ١٢٨/٤.

(٧) سبق تخريجه ص١٤٩ من هذا البحث.

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيْدَا

ومضعِّفًا التخريج، بأنَّ الخبر المشتقَّ يلزمه الخلو عن ضمير المبتدأ؛ لحلول البدلِ محلَّ المبدل منه وهو ضمير الظرف، ويقول: "قوله: (بدل من ضمير الظرف) تقديره: أنَّ الأصل والمعنى: أيُّ شيء كائن هو المشي للجمال، حال كون مشيها ثقيلاً، ووجه ضعفه أنَّ البدل في قوة إحلاله محل المبدل منه، ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ، إذ يصير التركيب هكذا: أيُّ شيءٍ أيُّ سببٍ كائنٌ المشي للجمال وئيدًا، وفيه بحثٌ؛ إذْ يغتفر في الشيء حال كونه تابعًا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع، ومثله في ذلك: ﴿مَاقُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾[1]، على القول بأن (ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ) بدل من الهاء في (به)[2]، فتأمله."[3]

ومن ذلك اعتراضه على ابن هشام في الحديث عن نصب جمع المؤنث بالكسرة، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[4]، فتقصى اللقاني الأقوال ليخرَّج المفعولية لـ(ٱلسَّمَٰوَٰتِ)، فقال: "قوله: (﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) قال ابن الحاجب: "المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل."، قال الرضي: "هو لفظ جار الله، يريد ما وقع عليه، أو جرى مجرى الواقع؛ ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيدًا، وأوجدت ضربًا، وأحدثت قتلًا)، فكأنك أوقعت عدم الضرب على (زيدٍ)، وكأنَّ الضربَ كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد." انتهى. وعلى هذا فـ(ٱلسَّمَٰوَٰتِ) في الآية الكريمة مفعولٌ به.

وقال الموضح في المغني: هو مفعول مطلق[5] يعنى: لأن كونه مفعولًا به يقتضي إيقاع الخلق، أي الإيجاد عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل.

---

(١) سورة المائدة، ١١٧.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٧٦/١، وفي مغني اللبيب ٤٩ منع ذلك الزمخشري، وردَّ منعه ابن هشام.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٨٤، وينظر: ص١٥١ من هذا البحث.

(٤) سورة العنكبوت، ٤٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٨٦٧.

وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجودَ الموقَعِ عليه حال الإيقاع، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل، ولا استحالة فيه، إنما المستحيل تحصيله بحصولٍ سابق عليه، وذلك غير لازمٍ، فليتأمل."[1]

ومنه –أيضًا– ردُّه اعتراض ابن هشام على تقسيم ابن مالك، وابن يعيش، وغيرهما للضمير المستتر، حيث قالوا بأن المستترَ جوازًا هو ما يخلُفه الظاهرُ والضمير المنفصل، فجعل اللقاني يخرِّج قولَهم ويعلله، ويضعِّف ردَّ ابن هشام ببيان أوجهِ منعه، ويقوِّي التقسيم الذي عليه التحقيق، ويبيِّن الفرق بينه وبين تقسيم ابن مالك وموافقيه.[2]

ومن تحرِّي الدقة عند اللقاني أنِ استدرك على ابن هشام في مواضع متعددة، ومن ذلك في (باب: إنَّ وأخواتها) حين ذكر ابن هشام مواضع وجوب كسرة همزة (إنَّ)، فقال: "تتعَّينُ (إنَّ) المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا، وَمَسَدَّ معموليها، و(أنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك، وَيَجُوزَ إن صَحَّ الاعتباران. فالأول في عشرة وهي:..."[3]، فانتقد اللقاني إغفال ابن هشام موضعًا مما يجب فيه كسر همزة (إنَّ)، وهو أن تكون داخلة على المبتدأ الذي في خبره لام الابتداء المؤكِّدة، فيقول: "قوله: (في عشرة) يَرِد على هذا (إنَّ) الداخلة في مبتدأ في خبره لام الابتداء –أي: التأكيد–، كقولِك: اخرج فإنَّ زيدًا لخارجٌ...، ولا يقال: قد أشار المصنِّف إلى هذه بقوله: (أو بعد عامل معلَّق باللام)[4]؛ لأن هذه اللام أعمُّ من المعلقة، إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب"[5]، وقد نبَّه على هذا خالد الأزهري، وأضاف مواضع أُخر أغفلها ابن هشام، كالواقعة بعد (كلا)، وبعد (حتى) الابتدائية، والتابعة لشيء

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٥٨، وينظر: ص٢٥٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٨١، وينظر: ص٢٥٧ من هذا البحث.

(٣) أوضح المسالك ١/٣٣٣-٣٣٤.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٣٦.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٠٢-٢٠٣.

من ذلك[١]، وكذلك الحفيد قد انتقد إغفال جده ابن هشام لما يتبع أحد المواضع العشرة التي ذكرها[٢].

ولعلَّ ما يجيب عن استدراك الثلاثة على ابن هشام هو أنَّ هذه المواضع داخلة في قوله أولًا: "أن تقعَ في الابتداءِ"[٣]، وهو ما علل به الأزهري إغفال ابن هشام لتلك المواضع[٤]، كما أنَّ ابن هشام أفرد فصلًا لدخول لام الابتداء على (إنَّ) المكسورة يلي ذكره لمواضع وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجوازهما، فلعله أراد جمع المسألة في موضعٍ واحد، والإلماح لها قبلُ تحت موضع الابتدائية؛ لئلا يؤخذ عليهِ تركُها، ودخول هذا الموضع وغيره في الابتدائية ما يُعلل اقتصار ابن مالك على ستة مواضع.[٥]

ومنه ما استدرك عليه في موضع شروط المفعول له في (باب: المفعول له)، حين اعترض اللقاني على قوله: "وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور: كونه مَصْدَرًا...، وكونه قلبيًّا كالرَّغْبَة...، وكونه عِلَّةً: عَرَضاً كان كرَغْبَة أو غيَر عَرَضٍ...، واتحادُه بالمعلَّلِ به وَقْتًا، فلا يجوز: (تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ)"[٦]، فأخذ عليه ذكْرَ مانع واحد من القول القول بـ(تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ)، وهي عدم اتحاد وقت الفعل المعلَّل به، والمصدر المعلِّل، وترْك مانعين آخرين، فقال: "قوله: (فلا يجوز: تأَهَّبْتُ... إلخ) فيه مانعٌ آخر، وهو كون السفر ليس قلبيًّا، ومانعٌ آخر -أيضًا-، وهو عدم الاتحاد في الزمان."[٧]

وأما كونه ليس قلبيًا فكذلك، وقد نبَّه عليه محمد النجَّار[٨]، وأما المانع الآخر فهو ذاته الذي مثَّل له ابن هشام، فذِكْر اللقاني له تكرار لقوله.

---

(١) ينظر: التصريح ٣٠٢/١.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد ١٨٣/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٣٤/١.

(٤) ينظر: التصريح ٣٠٢/١، وحاشية ياسين عليه ٢١٦/١.

(٥) ينظر: ألفية ابن مالك ٢١.

(٦) أوضح المسالك ٢٢٥/٢-٢٢٦.

(٧) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥٧.

(٨) ينظر: ضياء السالك ١٤٤/٢.

ومما استدرك عليه –أيضًا– في (باب: (لا) العاملة عمل (إنَّ))، في فصل: وصف النكرة المبنية، حين قال ابن هشام: "وإذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على أنَّه رُكِّبَ معها قبل مجيء (لا)، مثل (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة، وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها معَ (لا)...، فإن فُقِدَ الإفرادُ...، أو الاتصالُ...، امتنع الفتحُ، وجاز الرفعُ والنصبُ، كما في المعطوف بدون تكرار (لا)، وكما في البدل الصالح لعمل (لا)"[(١)]، فأخذ عيه إغفال ذكر عطفِ البيانِ، والتوكيد من التوابع التي يمتنع في وصفها الفتح، ويجوز الرفع والنصب إن فُقد فيه الإفراد، أو الاتصال، فقال: "قوله: (وكما في البدل الصالح)... ثم بقي على المص من التوابع عطفُ البيان، والتوكيدُ اللفظي."[(٢)]

وقد ذكر ابن هشام في (باب: التوكيد) تعارضَ التوكيد المعنويِّ مع النكرة؛ لكون ألفاظ التوكيد المعنويِّ معارف، والنكرة تدلُّ على الشيوع، فلا يجتمعان، وهذا رأي البصريين، بينما أجاز الكوفيون توكيد النكرة، وصحَّح رأيهم ابن هشام[(٣)]، وقال في (باب: عطف البيان): "... وعَطْفُ بيانٍ وهو (التَّابِعُ المشْبِهُ للصفة في تَوْضِيحِ مَتْبُوعه إن كان معرفة، وتخصيصِه إن كان نكرة)...والأول متفقٌ عليه...، والثاني: أثبته الكوفيون وجماعة"[(٤)] ثم ذكر أنَّ من النحويين مَن يخصُّ عطفَ البيان بالمعارفِ.

وقد نبَّه خالد الأزهري إلى إغفال ابن هشام التوكيدَ المعنويِّ، وعطفَ البيان، وأرجع سكوته عنهما إلى أنهما لا يتبعان نكرة[(٥)]، لكنَّ تعليلَه لا يتأتَّى مع ترجيح ابن هشام مذهب مذهب الكوفيين في تجويز توكيد النكرة. ونقْدُ اللقاني هنا يلزم ابن هشام، لعدم وجود مانع لديه فيهما ذكره في مواضعهما.

(١) أوضح المسالك ٢/٢٤.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤٦.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٣٢.

(٤) المصدر السابق ٣/٣٤٦-٣٤٨.

(٥) ينظر: التصريح ١/٣٥٢.

ومن الاستدراك عليه ما كان في تجويز دخول لام الابتداء على الخبر الماضي في (باب: إنَّ وأخواتها)، فقد اعترض على ابنِ هشام في مواضع دخولِ لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة، حين قال: "وتدخل لامُ الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء:...

أحدها: الخبر وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخرًا، وَمُثْبَتًا، وَغَيْرَ ماض...، وأما نحو: (إنَّ زَيْدًا لَقَامَ) ...الذي نحفظه أنَّ الأخفش وهشامًا أجازاها على إضمار (قد).

الثاني: معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط -أيضًا-: تَقَدُّمِهِ على الخبر غيرَ حالٍ، وكونِ الخبر صالحا للام، نحو: (إنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ)، بخلاف: (إنَّ زَيْدًا جَالِسٌ في الدَّارِ)، و(إنَّ زَيْدًا راكِبًا مُنْطَلِقٌ)، و(إنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ)، خلافًا للأخفش في هذه."[1]

فاعترض اللقاني على ذكر ابن هشام دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على معمول الخبر، وتجويزِ الأخفش دخولها لذلك إذا كان الخبر فعلًا ماضيًا؛ حيث أضمروا (قد) قبله، وأغفل تجويزَ هشامٍ له، بينما قد ذكره فيما قبل، قال اللقاني: "قوله: (خلافًا للأخفش) ينبغي أن يعطفَ عليه هشامًا؛ لأنَّ كلاً منهما يرى أن الخبرَ في هذا التركيب صالحٌ للام. كما نقله الموضِّح عنهما."[2]، واعتراضه في هذا الموضع متوجهٌ-كما يتضح-؛ حيث لا فرق بين التركيبين، فلا بُد من تجويز هشام له كما جوَّزه في الموضع الذي يسبقه.

المطلب الثالث: مدى الاستقلال والمتابعة في الآراء

كثُر النحويون المعلقون على (أوضح المسالك)، وكثُرت مصنفاتهم عليه، ما بين التحشية، والشرحِ، إلا أنَّه لم يظهر للقاني تأثرٌ بهم، فلم يُحِلْ على أحدٍ منهم في أيِّ موضعٍ من حاشيته، ولم يَبدُ على نصوصه أيُّ نقل أو متابعةٍ لهم، مقارنة بذكرِ بعضِ مَن جاء بعده لآرائه، وتأثُّرهم بها، سواء كان في حواشٍ على التوضيح، أم على شروحها، أم على شروح الألفية الأُخر، أم غير ذلك، كالشروح والحواشي التي على قطر الندى، وعلى شروحه، وغيره.

(١) أوضح المسالك ١/٣٣٤-٣٣٦.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢١٦.

أما تأثره بالعلماء من قبله فقد ظهرت متابعتُه لبعضهم جليَّةً في حواشيه، ويُعدُّ الرضيُّ أكثر من تأثر بهم اللقاني، فقد كثُر ورودُ آرائه في الحاشية، ونقل عنه باستفاضة ظاهرة، وكان كثيرًا ما يُقدِّم أقواله دون تعليق أو تعليل؛ اعتدادًا بآرائه، ومن ذلك تعليقه على تمثيل ابن هشام للتمييز الذي هو فاعل معنًى غير محوَّلٍ عنه صناعةً بـ(نِعْمَ رَجُلاً)، فيقول: "وفيه نظرٌ لا يخفى؛ إذ (رَجُلًا) تمييز عن الضمير المبهمِ المستترِ في (نِعْمَ)، فهو تمييز لمفرد لا لنسبة، صرح به الرضي وبأن الناصب له نفس الضمير لا (نِعْمَ) ، والله أعلم."(١)

ومن تفضيله لأقوال الرضي قوله: "قوله: (فإن هذا الجمع مطَّردٌ) لو قال: (شائع) كما قال الرضي، كان أنسب بقوله أولاً: (ويُشْتَرَطُ .. إلخ) فليتأمل، فإنّ الاشتراطَ مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروطُ منافٍ له."(٢)

وكما تأثر بابن مالك وابنه ابن الناظم تأثرًا كبيرا، وأَوْلى أقوالهما عناية خاصة، فكان يرد على ابن هشام بها، ويناقشها، ومن أمثلة عنايته بهما حين ذكر ابن هشام من أحوال الوصف مع مرفوعه أن تتعيَّن خبريته إنْ طابقَهُ في غير الإفراد، في (باب: المبتدأ والخبر)، فقال اللقاني معقِّبًا عليه: "قوله (تعينت خبريته) لا يستقيم على مذهب الناظم في تجويز تثنية الفعل وجمعه- وإن كان قليلًا-، على ما يصرح به في الفاعل."(٣)

ومن ذلك ردُّه على وصف ابن هشام لرأي ابن الناظم بالتكلُّف، حين قال بأنَّ الحال جميعها تؤولُ بالمشتقِّ، فقال اللقاني: "فقوله في الرد على ابن الناظم: (وهو تكلف) قلنا: نعم، ولا محذور في ذلك."(٤)

ومتابعته للعلماء لا تنفي استقلاليتَه بآرائه، بل قد يكون من موافقته لهم، وإلا فآراؤه مستقلة، أفصح عنها عميقُ استيعابِه، وتبيَّنت من خلال اعتراضاتِه التي تفرَّد بها، وسبْقه في بعض المواضع، ومن تفصيله واستقصائه، وردِّه لبعض الأقوال، وتقوية ما يرى، كما يُلحظ

(١) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٨٧، وينظر: ص١١٢ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٥١، وينظر: ص٢١٦ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٥، وينظر: ص٢٦٤ من هذا البحث.

(٤) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٧٢، وينظر: ص٢٨٩ من هذا البحث.

استقلاله من خلال دقَّته في بيانِ المسائل، وشمولها، ومِن تأثُّر بعض مَن جاء بعده بآرائه، ونقلهم عنها، واعتدادهم بها –كما سيجيء–.[1]

المطلب الرابع: مدى التحيز والاعتدال في الاعتراض

لم تكن اعتراضات اللقاني محضَ اعتراضات، بل ما جاءت إلا بعد تحقيقٍ وتمحيص، ولم يكن يعترضُ لأجل تتبعِ النقصِ، بل جاءت اعتراضاته متمِّمة لـ(أوضح المسالك)، بعد استيعاب ما فيه، وما في آراء النحويين، حيث اعتمد على فحولهم بالتثبُّت قبل الاعتراض والتوجيه لما يراه صوابًا؛ اجتهادًا في التسديد، والتقويم، والتكميل، وتبيَّن هذا من خلال أمورٍ تُلمح من استقراء الحاشية، منها:

أ- كونُ اللقاني لم يَعمد إلى إخراج الحاشية في كتابٍ مستقلٍ، بل نشأ المصَنَّفُ من تعليقات وفوائد قيَّدها على نسخته من (أوضح المسالك)، ثم استُخرجت بعد وفاته ونُشرت[2]، وذلك يدلِّل على أن اللقاني لم يقصد المخالفة والمعارضة.

ب- عدم توجيه الاعتراض إلا ما تحقَّق لديه الخطأُ فيه، بعد تمحيصٍ وتدقيق، كقوله: "قوله: (أي: إن كنت لا تفعل غيره) لا مُحْوِجَ إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه، إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيد (إن) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط فـ(إما) أداة شرط مؤكدة بـ(ما) ... ".[3]

ج- الإجابةُ عن ابن هشام، والتخريجُ لأقواله بعد طرْح اعتراضِه عليه، وذلك في مواضع كثيرة، وبعبارات متنوعة، كأن يقول: (إلا أن يقال...)[4] أو (إلا أن يُجاب...، أو فيجاب...، أو جوابه...، أو يمكن الجواب...)[5]كما يرُدُّ على احتمالات الاعتراض

(١) ينظر: ص٣٧٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص٣٣ من هذا البحث.

(٣) حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٧، وينظر ص١١٥ من هذا البحث.

(٤) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٥، ١٧٠، ٤٩٦، وينظر ص٨٧ من هذا البحث.

(٥) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢٢، ٢٥، ٤١، ٦٥، ٤١٠، ٤٣٩.

الـتي قـد تـرِد في ذهـن القـارئ فيجيـب عنهـا، بقولـه غالبًـا: (إن قلـتَ...، قلـتُ كذا...).[1] وغيرها من محاولات التأويل له.

ومن ذلك قوله: "قوله: (وقد يمنع: زَمَنَ الحَاجُّ قادمٌ) لقائل أن يقول: كونه بمنزلة (إذا) يقتضي تأويله بإضمار كان الشأنيَّة واسمِها، لا امتناعه، وجوابه: أنَّ التأويلَ المذكورَ سائغٌ فيما سُمِعَ، ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع ."[2]

د- إكثارُه من التعليل والتوجيهِ لأحكامه، كما ذكر ابن هشام في (باب: الإضافة) من عدم دخول (حسْب) على أسماء الأفعال، فقال اللقاني: "لأنها نابت عن الفعل، فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل، وأمَّا الابتداء فمعنوي، على أنَّ القياس عدم دخوله"[3]، وقوله في (باب: إنَّ وأخواتها): قوله: (على حذف الاسم) يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها، وتقديره ضمير شأن، و(ظبيةٌ) مبتدأ، و(تعطو) خبره".[4]

هـ- إنصافُه ابنَ هشام في مواضع متعددة، ودفاعُه عنه، وبيانُ إحسانِه، فلم يكن مجرد معترضٍ متعقِّب لنقصه، كقوله: "...وبه يظهر أن المَوَضِّحَ ماشٍ تبعًا للنظم على القول الثالث، وأنَّ قوله: (فمعرب معها تقديرًا) صحيح على عمومه، وأنَّ إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل، وأن مخَطِّئَه في ذلك مخطئٌ"[5] وقوله في تعريف التوابع: "قوله: (ما قبلها) أحسنُ من قولِ الناظم: (الأسماء الأول)"[6]، وقوله في (باب: النعت): "قوله: (وإذا تعدد المنعوت واتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل... إلخ) لم يتعرَّض الموضِّح لاتحاد العامل، ولا لتعدده، وهو صنع بديع".[7]

---

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٤، ٧٦، ١٣٦، ١٣٨,٣٠١، ٣٩٥، وينظر: ٢١٦٥، ٣٢٢، ٣٥٥ من هذا البحث.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٤١١.

(٣) المصدر السابق ٤٣٠.

(٤) المصدر السابق ٢٢٩، وينظر ص٣١٨-٣٢٠ من هذا البحث.

(٥) حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥.

(٦) المصدر السابق ٤٤٩.

(٧) المصدر السابق ٤٥٣.

و- عنايتُه بعباراتِ الاعتراض، وانتقاء أساليبِ مناقشةِ مسائل ابن هشام، فراعى لطف الصياغة في مخالفته، وغلب عليه هذا الأسلوب فيها، مثل أن يقول: (لو قال)، و(لو جعل)، و(لو حذف)، و(أحسن منه كذا)، و(كان عليه أن يقول كذا)، و(يغني عن كذا أن يقول)، (وكان الصواب أن يقول).[1]

ومن عنايته بعباراته، ومراعاة التأدُّب فيها أنْ أجلَّ ابنَ هشام في تلقيبه إياه بـ(الشيخ)، و(الموضِّح) و(المصنِّف)، و(الشارح)[2]، حتى وإنْ كان في مواضع الاعتراض عليه.

ويتضح أن اللقاني لم يكن متحيِّزًا في حاشيته، بل عمل بالاعتدال، والتحقيق، والتدقيق، فكانت الحاشية إضافةً علمية قيِّمةً على شرح ابن هشام، لِما حوَته من تقييدات وفوائدَ تبيَّن قصدُ البيان منها، والتمامُ، والإفادةُ، والإيضاحُ.

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١١، ٢١، ٥١، ٨٦، ١٣٨، ١٥٨، ٢٦٥، ٢٩١، ٤٠٠، وينظر: ص٩٣، ٨٦، ١٧٧، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٣، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٦٩، من هذا البحث.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١١، ٦٠، ٢٨٢، ٣٥٤، وينظر: ص٤٤، ٦٣، ١٢٩، ١٩٧، ٢٣٣، ٣٠٠ من هذا البحث.

المبحث الثاني: تأثير آرائه فيمن جاء بعده

كان لحاشية ناصر الدين اللقاني على (أوضح المسالك) قيمةٌ كبرى على من جاء بعده من العلماء النحويين؛ فأفادوا منها أيَّما إفادة، وتنوعت مشاربُ كل منهم؛ ما بين استيضاح بها، واستدراكٍ منها، وإجاباتٍ، ومناقشاتٍ، بل وأخذٍ واعتراضٍ، وغير ذلك من التأثُّر بالحاشية الذي كان لأسباب منها:

أولًا– كثرة تحشية اللقاني على شرح ابن هشام، ووفرةُ الاعتراضات، حيث لم يكدْ يترك موضعًا إلا وتجده معلِّقًا، أو معترضًا، أو مبيِّنًا، أو شارحًا، فجعل العلماء بعده يفيدون منها بما يُشكل عليهم من مواضعَ، أو آراء يفْصِلون القول فيها. (١)

ثانيًا– تنوع حواشيه لتنوِّع علومِه وموسوعيته، فلم تشمل النحو والصرفَ فقط، بل حتى اللغة، والبيان، والمعاني، والبديع، والفقه، والأصول(٢)، فأخذ العلماء منها من جميع المناحي، ولم يقتصروا على نحويِّها وصرفيِّها فقط.

ثالثًا– طولُ تأمل اللقاني في التحشية؛ حيث أجاز لبعض أوجهِ شرح ابن هشام للمسائل وجوهًا أُخَر، مما زاد حرصهم عليها من بعده.(٣)

وقد كان للحمصيِّ التأثرُ الأكبر بحاشية اللقاني، فقد أكثر من النقل عنه، والإحالة عليه في حواشيه على بعض المؤلفات، وللفيشي، والزبيدي، وابن حمدون التأثر الأقل باللقاني؛ حيث لم يأخذوا عنه إلا في موضعٍ واحد من مواضع اعتراضات اللقاني على ابن هشام.

وبيان تأثُّر العلماء بـ(حواشٍ على توضيح الألفية) من بعد اللقاني على النحو الآتي، حسب أكثريةِ التأثر:

---

(١) ينظر: حاشية ياسين على الألفية ١١٩/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٢/١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٧٦/١.

(٢) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٥١، ٢٦٨، ٢٩٢، ٢٦٠، ٣٦٢، ٤٤، ١١٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٤٠، ١٩٥، وينظر: ص٢٤٤ من هذا البحث.

١. ياسين الحِمصي:

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن عُلَيْم الحمصيِّ، الشهير بـ(العُلَيْمي)، له حواشٍ كثيرة، منها: (حاشية على ألفية ابن مالك)، و(حاشية على شرح مجيب الندا للفاكهي)، و(حاشية على التصريح للأزهري)، توفي سنة: ١٠٦١هـ.[١]

تأثر ياسين الحمصي باللقاني كثيرًا؛ فقد بدا أثرُه الكبير عليه في أثناء (حاشيته على التصريح)، فنقل عن اللقاني باستفاضةٍ شديدة، حتى لكأنه يضع حاشيته من نصوص اللقاني، ففاق نقله عنه –عامة– خمسمئة موضعٍ! وقد أكثر ياسين النقل عنه وعن غيره، ومِن حاشية اللقاني على التوضيح ومِن غيرها، لكنَّه أَوْلى حاشية اللقاني هذه عنايةً خاصة، فردَّ بها على بعضِ الاعتراضات، وناقشَ[٢]، وبيَّنَ[٣]، كما سلَّم القول له كثيرا[٤]، فلم يعقِّب أقوالَه بشيءٍ، مما يدلُّ على الاعتداد به، بل إنَّه كثيرًا ما يعوِّل عليه في نقله عن الرضيِّ خاصة، فينقل عنه عن اللقاني[٥]، أو ينقل عن الرضيِّ مباشرة من اختياراتٍ نقلها اللقاني في حاشيته[٦]، وقد اتضح استظهاره لحاشية اللقاني حين ينقل عن أحد العلماء نقلًا فيعزوه للقاني، ويشير إلى أخْذه منه، كما في غير مرة للدنوشري.[٧]

---

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ١٣٠/٨.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٥١/١، ٦٤/١، ٨٦/١، ١٠٢/٩٠,١/١، ١١٧/١، ١٢٣/١، ١٥٣/١-١٥٤، ١٨٧/١، ٢٠٧/١، ٢٠٩/١، ٢١٢/١، ٢٢٨/١، ٢٤١/١، ٢٧٨/١، ٣٢٠/١، ٣٣٤/١، ٣٥٧/١، ٣٧٣/١، ٣٩/٢، ٥٥/٢، ١٥٦/٢، ٣٥٣/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٨٨/١، ٩٢/١، ١٠١/١، ١١٧/١، ١٢١/١، ١٢٨/١، ١٣٠/١، ١٤٢/١، ١/ ١٩٤، ٢١٤/١، ٢٩٠/١، ٣٨٩/١، ٢٦/٢، ٤٠/٢، ٢/ ٥٤، ٥٥/٢، ٦٦/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٣٧/١، ٤٥/١، ٧٢/١، ٩٢/١، ١٠٠/١، ١١٥/١، ١٢٥/١، ١٤٢/١، ١٥٨/١، ١٦٢/١، ١٦٨/١، ١٧٣، ١٧٨/١، ١٨٢,١٨٣، ١٩٤/١، ١٩٨/١، ٢٠٤/١، ٢٣٠/١، ٢٨١/١، ٣٢٣/١، ٣٩٠/١، ٢١/٢، ٣٩/٢، ٤٢/٢، ٤٤/٢، ٢/ ٥١، ١٢٦/٢، ٢٣٨٦.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤٩/١، ٢٤٨، ٥٢/٢، ٥٣/٢، ٥٥/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ١/ ٢١٠، ٢٦٧/١.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٧١/١، ١٨٩/١، ٢٠١/١، ٢١٠/١، ٢٦٧/١، ٣٦٨/١.

وقد تتبعت مواضع تأثره باعتراضات اللقاني، فوجدتها بلغت ثلاثَمئةٍ وسبعة مواضعَ، وتكررت إفادته ونقله لعددٍ من اعتراضاته.

ومما تأثر فيه موقف الحمصي بالموافقة للقاني ما قاله في (باب: النكرة والمعرفة): "(هيهات) معطوفٌ على (قائم)، وبذلك صرَّح اللقاني."[1]

وأما ما رد به عليه، وعارض رأيَه فيه ففي قوله في (باب: المبتدأ والخبر): "قال اللقاني: قوله: (أو وصف رافع لمكتفى به)، لقائلٍ أن يقول: يدخل فيه نحو: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[2]،إذ قوله (وصف) معطوف على (اسم)، ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم، وقد يجاب: بأن التجرد فيه مراد، وإن لم يصرح به، إلاّ أنْ يقال: إنَّ المراد لا يدفع الإيراد، فتأمل، وقد يجاب: بأن مرفوع (لاهيةً) غير مكتفىً به، كما تأتي الإشارة إليه. انتهى، ويندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفًا على (مخبرٌ عنه)، أي أنه محكوم عليه بأنه كذا وكذا".[3]

وما اكتفى فيه بنقل الاعتراض وسكت عنه دون تعليق، ما قاله في (باب: المفعول المطلق): "قوله: (زيدٌ ابني حقًّا) قال اللقاني: "أي: أحق حقًّا، وأما قوله: (وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ) فلفظ (الحَقَّ) فيه الأظهر أنه صفة مشبهة لا مصدر؛ لمقابلته بالباطل، فنصبه حينئذٍ على أنَّه مفعول به، أي: أعني الحقَّ، أو على الحال بتأويله بنكرة."[4]

ومِن تأثُّر الحمصيِّ باللقاني نقله عنه في (حاشيته على مجيب الندا)، وتلبُّس آرائه، فقد اعترض على الفاكهي بنصوص اعتراضات اللقاني[5]، كما أجاب عن اعتراضات أخرى

(١) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٠٢/١، وينظر: حواش على توضيح الألفية ٨٠، وينظر: ص٩٨ من هذا البحث.

(٢) سورة الأنبياء، ٣.

(٣) حاشية ياسين على التصريح ١٥٥/١، وينظر: حواش على توضيح الألفية ١٣٢، وينظر: ص٧٩ من هذا البحث.

(٤) حاشية ياسين على التصريح ٣٣٤/١، وينظر: حواش على توضيح الألفية ٣٥٣، وينظر: ص١٢٩ من هذا البحث.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ١٩/٢.

بأقواله[١]، ووضَّح بها الشرح[٢]، وكان كثيرًا ما ينقل عنه دون عزوٍ[٣]، فقد بلغ مجموع تأثُّره بـ(حاشية اللقاني) –عامة– اثنين وخمسين موضعًا، سبعةً وثلاثين منها نقلًا دون تصريحٍ بأنَّه عن اللقاني، ولعلَّه من تأثره الشديد، واستظهاره للحاشية.

وأما تأثره باعتراضات اللقاني فكان في تسعةٍ وعشرين اعتراضًا، تنوعت فيه مواقفُه، ما بين مجيبٍ عنها[٤]، ومُجيبٍ بها[٥]، ومعضِّدٍ بها أقوالَه[٦]، ومعارضٍ[٧]، وناقلٍ دون مناقشة[٨]، مناقشة[٨]، وأكثرُ الأخذ منه كان إجابة عنه.

ومن إجاباته عن اعتراضات اللقاني قوله في (باب: الاشتغال): "قوله: (وفي الثاني جاوزت) فيه بحثٌ؛ لأنَّ في كون المجاوزة معنى المرور محل نظر؛ لأنَّ مفهومَ المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير، فيصدُق حينئذٍ على المحاذي أنه مارٌّ بزيد، لا مجاوزٌ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله[٩]:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارَ وذَا الجِدَارَا؟

ويجاب: بأن المفهوم من المرور المعدَّى بـ(الباء) يرادف المجاوزة، بخلاف المعدَّى بـ(على) كالبيت؛ فإنه يرادف المحاذاة، والمانع في الأول صناعي، وفي الثاني معنوي، ويقدر في (زيدًا مررت بأخيه): (لابست) لا (جاوزت)، وفي (زيدًا ضربت عدوَّه): (أكرمتُ زيدًا ضربتُ عدوَّه)، والمانع فيهما معنوي كالأول، وقس على ذلك".[١٠]

---

(١) ينظر: حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٤٦/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٦/٢، ٢٣/٢، ٣٦/٢، ٤٤/٢، ٦٢/٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٨٢/١، ٢٣٠/١٨٩,١/١، ٢٣/٢، ٤٥/٢، ٥٧/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٠٧/١، ٤٢/١، ١١١/١، ١٣١/١، ٢٢٨/١، ٢٣٠/١، ٢٨٢/١، ٥٧/٢، ٨١/٢، ٨٩/٢، ٩٣/٢، ٩٣/٢، ٢٣٦/٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤٥/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢١٢/١-٢١٣، ٥٠/٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٠٠/١، ٢١٧/١.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٦٤/١، ١٨٧/١، ١٨٨/١، ٢١٨/١، ١٩/٢، ٢٤/٢.

(٩) سبق تخريجه ص١١٨ من هذا البحث.

(١٠) حاشية ياسين على مجيب الندا ٨١/٢. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٠، وينظر ص١١٨ من هذا البحث.

ومما أجاب باعتراضٍ للقاني: حين رد على إيراد اشتراط تنكير الاسم في (باب: (لا) العاملة عمل (إنَّ))، فقال: "وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو: لا أبا له، ولا غلامي له، ولا مسلمي له: فإنه جائزٌ بدون شذوذٍ، مع أنها مضافةٌ إلى الضمير حقيقة باعتبار المعنى، واللامُ مقحمةٌ بين المضاف والمضاف إليه...، وأجاب اللقاني: بأنها نكرة صورة، فقد حصل الشرط في الجملة. انتهى."[(١)]

وما عضَّد بها قوله، حين نقل عنه نقلًا لم يعزه إليه فقال: "قوله: (لا أحد رجلًا وامرأةً) بنصب (رجلًا) و(امرأةً)، ويجوز رفعهما، و"هذا يوهم أن البدل يتعيَّن فيه العطف، وذلك غير متعينٍ؛ لإمكان بدل البعض من الكل"[(٢)]، ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة، و(لا) إنما تعمل في النكرات؛ لأنه لا يجب أن يضاف إلى ذلك الضمير...".[(٣)]

وما عارض اللقاني عليه ففي قول اللقاني بأن (ذا) إشارية، وموصولية، مشتركة بينهما، فقال: "قال الناصر اللقاني: لا يخفى أنَّ (ذا) مشتركةٌ بين الإشارة والموصولة، وقد نصَّ الأصوليون على صحة إطلاق المشترَك على معنييه معًا حقيقة على الصحيح، وعلى هذا فاشتراط أن لا تكون (ذا) للإشارة إنما ينبني على المرجوح؛ إذ لا استحالة في اجتماع مُعرِّفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين. أقول: الاشتراك المذكور ليس مبنيًا على ما ذكر، بل لأن الموصولة توصل بالجملة، وما بعد الإشارية مفرد".[(٤)]

ومَا نقَلَه وسكت دون أن يناقش فيه، ففي قوله في (باب: كان وأخواتها): "قوله: (أي: إن كنتَ... إلخ)...، قال اللقاني: ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل؛ إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيدِ (إنْ) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط،

(١) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢/٤٥. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٢٣٧.

(٢) حواشٍ على توضيح الألفية ٢٤٨، وينظر: ص١٢٣ من هذا البحث.

(٣) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢/٥٠.

(٤) المصدر السابق ١/٢١٧. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١١٠-١١١، وينظر: ص٣٢٧ من هذا البحث.

فـ([إما][1]) أداة شرط مؤكَّدة بـ(ما)، نظيرُها (إما) في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّاتَرَيِنَّ﴾[2]، والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه، نظير ذلك في التقدير:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[3]

والأصل: افعل هذا إنْ لا تفعل غيره، وهذا معنى واضح لا غبار عليه، فعليك بالحق، وإن أفتاك الناس وأفتوك."[4]

كما تأثر –أيضًا– في (حاشيته على الألفية) باللقاني، فأفاد منه في ستة مواضع[5]، واحدٍ منها كان التأثُّر باعتراضاته، حيث رد على اعتراض له ودفعه، فقال: "قوله: ((أَلْ) حرف تعريف) أي: بتمامها، والهمزة زائدة، وهو مذهب سيبويه، ومراده أن الهمزة زائدة في الكلمة لا عليها، وكم له من نظيرٍ، كحروف المضارعة، وسين الاستفعال، وألف المفاعلة، فاندفع قول اللقاني: لا معنى لأن (أَلْ) بجملتها معرفة، إلا أنها موضوعة للتعريف، وذلك بالضرورة منافٍ لكون الهمزة زائدة."[6]

٢. الشَّنْواني:

أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشَّنْوَانِيّ، له مجموعة من الشروح والحواشي، منها: (هدايةُ مجيبِ الندا إلى شرحِ قطرِ الندى)، و(الدُّرة الشنوانية في شرح الآجرومية)، و(هداية أولي الألبابِ إلى مُوصل الطلاب إلى قواعد الإعرابِ)، و(هداية السالك إلى تحريرِ أوضحِ المسالك)، توفي سنة: ١٠١٩ هـ.[7]

---

(١) (ما) سقطت من الطبعة، وأثبتها من حواشي اللقاني.

(٢) سورة مريم، ٢٦.

(٣)سبق تخريجه ص١١٦ من هذا البحث.

(٤) حاشية ياسين على مجيب الندا ١٩/٢. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٧، وينظر: ص١١٥ من هذا البحث.

(٥) ينظر: حاشية ياسين على الألفية ٥٧/١، ٦٦/١، ١١٩/١، ٢٣١/١، ٢٣٣/١، ٣٧/٢.

(٦) حاشية ياسين على مجيب الندا ٦٦/٢. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٢.

(٧) ينظر: الأعلام للزركلي ٦٢/٢.

وقد تأثَّر الشنواني بحاشية اللقاني على ابن هشام في حاشيته (هداية السالك إلى تحريرِ أوضحِ المسالك)، وكان يسميه بـ(شيخ شيخنا) عند النقل عنه، وظهر تأثره به في اثنين وأربعين موضعًا[1]، أربعةٍ وعشرين منها في اعتراضات اللقاني على ابن هشام. وتردَّد موقفه منه ما بين الموافقة[2]، والرد عليه[3]، والإجابة عن الاعتراض[4]، والاكتفاء بالنقل دون تعقيب.[5]

ومما نقل عنه على سبيل الموافقة، قوله: "(وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ) أي: أحقُّ ذلك الحقَّ، وجملة (هذا زيدٌ) يحتمل الصدق والكذب، فإذا قلت: الحق، فقد حققت أحد الاحتمالين، ورفعت الاحتمال الآخر، وكأنك قلت: أحقُّ ذلك الحق، أو حقًّا، فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرتَ، وأردتَ قصر القلب قلت: لا الباطلَ بالنصب عطفًا على (الحق). هذا وقال شيخ شيخنا: وأما قوله: (وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ) فلفظ (الحَقَّ) فيه الأظهر أنه صفة مشبهة لا مصدر؛ لمقابلته بالباطل، فنصبه حينئذٍ على أنَّه مفعول به، أي: أعني الحقَّ، أو على الحال بتأويله بنكرة."[6]

ومن المواضع التي رد عليه فيها قوله: "قوله: (إلاَّ إن ناب عن الفاعل كـ(ضُرِبَ زَيْدٌ)، و(تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ)) أي: فإنه لا ينصب المفعول به الذي ناب عن الفاعل، وينصب غيره كما تقدم...، قال شيخ شيخنا: مقتضاه: أن فعل المجهول متعدٍّ بالنسبة إلى مرفوعه، وفيه نظر؛ إذ التعدي إلى شيء هو نصبه إياه، ومرفوعه ليس منصوباً لفظاً ولامحلاً. انتهى، ولا يخفى أن كلًّا من هذا النظر، ودعوى أنه مقتضى كلام المصنّف ساقطٌ؛ لأنّ المتعدِّي المقابل للاَّزم، هو ما يصحُّ نصبه للمفعول به، سواء نصبه أولا، كما صرَّح به تعبير المصنِّف في

(١) ينظر: هداية السالك ٨/ أ، ١١/ ب، ١٤/أ، ١٥/أ، ٢٧/أ، ٥١/أ، ٤٩/ب، ٧٩/أ، ٨٢/ب، ٩٩/أ، ١١٠/ب، ١٢٤/ب، ١٢٥/أ، ١٣٥/ب، ١٣٦/أ.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٣٦/أ.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٨/ أ،٧٨/أ، ٧٩/أ، ١٠٤/أ، ١٢٣/أ، ١٢٦/أ، ١٣٥/ب.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٧٧/أ، ٨٦/ب، ٩٧/ب، ١٣٤/ب.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٣/ب، ٣٦/ب، ٤٥/ب، ٤٩/ب، ٧٠/ب، ٨٢/أ، ١٠٥/ب، ١١٥/أ، ١١٣/أ، ١٢٣/ب.

(٦) المصدر السابق ٣٦/أ. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٥٣، وينظر: ص١٢٩ من هذا البحث.

العلامـة الأولى بالصـحة، نَعَـمْ قـد يطلـق المتعـدِّي علـى مـا نصـب بالفعـل، ولـيس الكـلام فيـه."[1]، ولعلَّه نقـل الـرد عـن الشـهاب القـاسمي، كمـا أُثبـت عنـه في (حاشـية ياسـين علـى التصريح).[2]

كما أجاب كثيرًا عن اعتراضات اللقاني، ومنها حين قال: "قوله: (وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتـاج الأولُ لمرفـوع)...، قـال شـيخ شـيخنا: هـذا الـدليل لا يفيـد وجـوب الإضـمار؛ لإمكـان وجـوب الإظهـار، وجـوازه. انتهـى، وجوابـه أن المقصـود بهـذا الـدليل إثبـات وجـوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر، وهو لزوم التكرار كما هو مقرر في شروح الكافية".[3]

كمـا أفـاد منـه في عـدة مواضـع دون أن يصـرِّح باسـمه، كقولـه: "قولـه: (ليس مـن أقسـام مسـائل البـاب مـا يجـب فيـه الرفـع، كمـا في مسـألة (إذا) الفجائيـة؛ لعـدم صـدق ضـابط البـاب عليها) أي كان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغ من الضمير لنصب الاسـم السـابق، وذلـك ممتنـع فيمـا يجـب فيـه الرفـع...، وهـذا التنبيـه الأول محضٌ تكرار مـع مـا تقدم، وليس فيه زيادة عليه -كما ترى-، وقوله سابقًا: (وسيتضح) يُوهم ذلك."[4]

٣. الصَّبـان:

محمـد بـن علـي الصبـان، أبـو العرفـان، لـه مؤلَّفـاتٌ وحـواش، منهـا: (حاشـية علـى شـرح الأشموني على الألفية)، و(حاشية على شرح الرسالة العضدية)، (حاشية على السعد)، توفي سنة: ١٢٠٦ هـ.[5]

(١) هداية السالك ١٣٥/ب. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٦، وينظر: ص٢٣٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ٣٠٩/١.

(٣) هداية السالك ٧٧/ أ. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٤٠، وينظر: ص٨٨ من هذا البحث.

(٤) هداية السالك ١١٥/أ. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٢٥ وينظر: ص٢٤٩ من هذا البحث.

(٥) ينظر: الأعلام للزركلي ٢٩٧/٦.

أفاد الصبان من حاشية اللقاني في (حاشيته على شرح الأشموني على الألفية)، وتأثر به تأثرًا واضحًا، فقد نقل عنه، وأحال عليه كثيرًا، فبلغت مواضع تأثُّره بحاشية اللقاني –عامة– ستةً وثلاثين موضعًا، أربعةً وعشرين منها في اعتراضاته على ابن هشام.

وقد تنوعت مواقف الصبَّان من اللقاني، فتارة ينقل عنه مؤيدًا[(١)]، وتارة تراه رادًّا عليه، ودافعًا اعتراضه[(٢)]، وقد ينقل نص اعتراضه دون تعليق.[(٣)]

ومن المواضع التي أيَّد فيها قولَ اللقاني حين قال: "قوله: (أو مجازًا) أي بالاستعارة، بأن شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول في (كل)...، ثم رأيت اللقاني كتب على قول (التوضيح): (فهي لشمول خصائص الجنس) ما نصه: هذا بيانٌ لحاصل المعنى المراد في قولك: (أنت الرجل) لا لمدلول اللفظ؛ إذ مدلوله: أنت كل رجل –مبالغة–، والمراد منه: أنت الجامع لخصائص كل رجل. ا. هـ. فاحفظه."[(٤)]

ومن رَدِّهِ اعتراض اللقاني بدفعه إياه ما قال فيه: "قوله: (وهو سكوتًا وانكفافًا) أي: النائبين عن (اسكت) و(انكفف)، أي: اسكت سكوتًا ما، وانكفف انكفافًا ما، وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوتٍ ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير، كـ(صهٍ) و(مهٍ)، فاندفع اعتراض اللقاني بأنه إن أُريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير؛ لأن (اسكت) إنما يدل على طلب السكوت من حيث هو، أو غير النائب فات الطلب".[(٥)]

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٥٤/١، ٢٦٢/١، ٣٠٦/١، ٣٢٧/١، ٣٦٠/١، ٣٨٠/١، ١٢٦/٢، ٢٥٥/٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٥٦/١، ١٨٥/١، ٢٥٤/١، ٢٥٧/١، ٢٦٩/١، ٢٩٩/١، ٣٦٨/١، ١٥١/٢، ٧٩/٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٩٦/١، ٢٩١/١، ٢٩٢/١، ١٢٤/٢، ١٧٠/٢، ٢٥٤/٢.

(٤) المصدر السابق ٢٦٢/١. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٢٣، وينظر: ص١٢٠، ١٩٣ من هذا البحث.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٥٦/١. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٧١، وينظر: ص٥٢، ١١٣ من من هذا البحث.

ومما نقل عنه وسكت دون مناقشة أو تعقيب، في قوله: "قوله: (ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقاني: ينبغي أن يخص بظهوره، إذا لم يُلبس استتاره عموم قوله[1]:

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصل .....إلخ."[2]

٤. الدَّنوشري:

عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشريُّ، له (حاشية على التصريح لخالد الأزهري)، توفي سنة: ١٠٢٥هـ.[3]

تأثر الدنوشري باعتراضات اللقاني على ابن هشام،-وذلك فيما وقفتُ عليه من النقل عنه-، واختلف موقفه من اعتراضاته، وكان ينقل في مواضع دون إحالة إلى اللقاني، وتأثر فيها باعتراض عليها، أوردٍّ، أو جوابٍ عنها، وربما ينقلُ عنه ويسكت.[4]

ومن نقْلِه عنه دون تصريح باسمه حين قال: "يلزم عليه الدور؛ لأنه جعلها حكمًا، وأخْذُ الحكم في التعريف يلزمه الدور."[5] وقد ردَّه ياسين الحمصي إلى اللقاني بنسبته إليه، فقال: "وهو مأخوذ من كلام اللقاني السابق عند قوله: (مقدَّم)."[6]

ومن رده لاعتراضات اللقاني حين قال الآخَر: "قوله: (أصله: انطلقتُ... إلخ) فيه دعوى تكلفٍ بلا دليل؛ لإمكان أن يُدَّعى أنَّ (أمَّا) نائبة عن اسم الشرط وفعلِه، والأصل: مهما تذكره منطلقًا، أي: في حالة ذكر الانطلاق انطلقتُ، فلما حذف فعل الشرط، أي: (تذْكُرُ) وحده انفصل الضمير، و(منطلقًا) حالٌ لا خبرُ كان، وهذا نظير ما جوَّزوه في (أمَّا

(١) ألفية ابن مالك ١٣.

(٢) حاشية الصبان ٢٩١/١. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٣٨، وينظر: ص٢٠٠، ٢٢٢ من هذا البحث.

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي ٩٧/٤، وخلاصة الأثر ٥٣/٣.

(٤) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١٣٦/١، ١٥٩/١، ١٩٢/١ ٢٨٠/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧٠/٢.

(٥) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ٢٧١/١، وينظر: ٣٢٨/١، ٣٦٨/١. وينظر: حواش على توضيح الألفية ٢٨١، وينظر: ص٧٠، ٧٧ من هذا البحث.

(٦) حاشية ياسين على التصريح ٢٧١/١.

عالـمًـا فزيدٌ عـالمٌ)، أي: مهمـا يـذكر شـخص في حالـة كونـه عالمًـا، أي مـذكورٌ بـالعلم فزيـد عـالمٌ، ويـدل على مـا اخترنـاه مجيءُ الفـاءِ بعد المنصـوب...، فإنَّه منـافٍ لما قـدَّروه فتأمـل."[١] فقال الدنوشري رادًّا عليه: "يُرَدُّ ما زعمَه، ووجه الردِّ أنَّ (أَمَّا) هذه تلزمها الفاء، ولا فاء هنا، وعجيب منه أن يتبجح بما قال، وزعم أنه أقلُّ تكلُّفًا مما قالوه، وهو جائز في بعض المواطن مما فيه فاء".[٢]

٥. السُّجاعي:

أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري، له تصانيف كثيرة في علوم متعددة، منها ما هو شروح، وحواش، ورسائل، ومتون، ومن حواشيه وشروحه: (حاشية على شرح قطر الندى)، و(فتح الجليل على شرح ابن عقيل)، و(شرح الأزهرية في علم العربية)، و(شرح لامية الأفعال لابن مالك). توفي سنة: ١١٩٧هـ.[٣]

أفاد السجاعيُّ من حاشية اللقاني في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية، المسماة بـ(فتح الجليل على شرح ابن عقيل)، حيث نقل عنه في أربعة مواضع، ثلاثةٍ منها عن اعتراضات اللقاني[٤]، وصرَّح باسمه في موضعين، أحدها في الحديث عن تسمية باب أفعال المقاربة بهذا الاسم من تسمية الكلِّ باسم البعض، فصوَّبه إلى كونه من التغليب، فقال: "(قوله: من باب تسمية الكل باسم البعض) صوابه أنه من قسم التغليب، لأن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية المركب (كلمة)، وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركب باسم بعض منها يسمى تغليبًا، كالعمرين، أفاده الناصر اللقاني."[٥]وقد غلط محقق حاشية السجاعي وظنَّ أنَّ (اللقاني) الذي نُقل عنه

(١) حواش على توضيح الألفية ١٧٥-١٧٦، وينظر: ص١١٤ من هذا البحث.

(٢) ينظر قول الدنوشري في حاشية ياسين على التصريح ١/١٩٤.

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي ٨١/٩٣، ومعجم المؤلفين ١/١٥٤.

(٤) ينظر: فتح الجليل تحقيق: محمد العطار٢٢٩، وطبعة مصر: ٩٥، ١١٤، ١٢٣.

(٥) فتح الجليل تحقيق محمد العطار ٢٢٩.

هذا القول هو برهان الدين إبراهيم اللقاني، صاحب نظم (جوهرة التوحد)، بينما النقل عن ناصر الدين اللقاني، وهو مُثبت في حواشيه على (التوضيح).[١]

ومما نقل عن اللقاني دون عزوٍ لاسمه في قوله: "(قوله: جاوزت زيدًا مررت به) إذ المرور بالشيء هو محاذاته، وهي غير المجاوزة".[٢]

٦. الخُضري:

محمد بن مصطفى بن حسن الخضري، له مصنَّفاتٌ عدة، منها: (حاشية على شرح ابن عقيل)، و(شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة)، توفي سنة: ١٢٨٧هـ.[٣]

تأثر الخضريُّ في (حاشيته على شرح ابن عقيل) باعتراضات اللقاني، فنقل عنه وصرَّح به في موضعين، أحدهما ما نقل معناه لمزيد توضيحٍ -على وجه القَبول-، لكون المنصوب (بَشَرًا) في قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٤] هو على نزع الخافض، لا على الحال[٥]، والموضع الآخَر نقلَ وقال بأنه مُستحسَن لدى غير واحد، حيث يقول: "وقال اللقاني: (ما) زائدة لتأكيد الشرط، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٦]، و(لا) داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لـ(كان)، لـ(كان)، أي: إن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه."[٧]

(١) ينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٨٨، وينظر: ص٤٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: فتح الجليل، طبعة مصر: ١١٤. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٣٠، وينظر ص١١٨ من هذا البحث.

(٣) ينظر: الأعلام للزركلي ٣٠٨/٣.

(٤) سورة مريم، ١٧.

(٥) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٤٧٦/١.

(٦) سورة مريم، ٢٦.

(٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٧٠/١. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٧٧، وينظر: ص١١٦ من من هذا البحث.

٧. الفِيشي:

يوسف بن محمد بن حسام الدين الفِيشِي، من مؤلفاته: (حاشية على شرح شذور الذهب)، و(حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام)، توفي سنة ١٠٦١هـ.[١]

تأثر الفِيشي بحاشية اللقاني في (حاشيته على شرح قطر الندى) في موضعٍ واحد، حين اعترض اللقاني على حدِّ ابن هشام للإعراب بالحد اللفظي، بينما التعبير بـ(علامات) متجهٌ للحد المعنوي، الذي هو: تغيير في أواخر الكلم، فقال الفيشي: "قوله: (علامات) إنما يتأتى على القول بأنَّ الإعراب معنوي، مع أنه قدم أنه لفظي، فلا يناسب تعبيره بالعلامات، وأجاب عنه الناصر اللقاني بأن هذه عبارة من يقول: إنَّ الإعراب معنوي، صارت تجري على لسان من يقول: إنه لفظي، من غير قصد."[٢]

لكن اللقاني أورد عليه قولهم فيما بعد، وليس هذا الموضع لمناقشته.[٣]

٨. الزَّبيدي:

محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحُسيْني الزَّبِيْدي، الملقب بمرتضى، له مصنَّفات عديده، منها: (تاج العروس في شرح القاموس)، و(التكملة والصلة والذيل للقاموس)، ومختصر العين، وغيرها، توفي سنة ١٢٠٥هـ.[٤]

أفاد الزبيدي من اللقاني في (تاج العروس في شرح القاموس) في موضعين لغويين[٥]، أحدهما كان نقله عن حاشيته على (أوضح المسالك)، حيث قال في جمع كلمة (لغة): "(مُنْطِق البُلغاءِ)...، وَالْمعْنَى: أَي جاعِل البلغاءِ نَاطِقينَ أَي مُتكلِّمين (باللُّغَى) جمع لُغةٍ كَـ(بُرَةٍ) و(بُرًى)، أَي بالأصوات والحروف الدالَّة على الْمعَانِي، مأْخوذٌ من (لَغَوْتُ) أَي:

(١) ينظر: الأعلام للزركلي ٢٥٢/٨.

(٢) حاشية الفيشي ٣٨. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٣٩.

(٣) ينظر: ص٢١٢ من البحث

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٧٠.

(٥) ينظر: تاج العروس ٤٩/١، ٣٢/٣٩/٢.

تكلّمت، ودائرةُ الأَخذ أَوسعُ من دَائِرَة الِاشْتِقَاق، كَذَا حَقَّقَهُ النَّاصِر اللَّقانيُّ، وَأَصلهَا لُغْوَة أَو لُغْيَة، بِنَاء على أَن ماضيه لَغَى، إِمَّا أَن تكون ياؤه أصليّةً أَو منقلبةً عَن وَاو".[1]

٩. ابن حمدون:

أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج السلمي، له تآليف عديدة، منها: (حاشية على شرح المكودي على الألفية)، و(حاشية على شرح الأزهري على الأجرومية)، وغيرها، توفي سنة ١٣١٦هـ.[2]

تأثر ابنُ حمدون في (حاشيته على شرح المكودي لألفية ابن مالك) بحواشي اللقاني في موضعٍ واحدٍ من مواضع اعتراضاته، فنقل عنه وصرَّح باسمه، وذلك في موضع الحديث عن وجوب حذف الخبر بعد واو المعيَّةِ، فقال ابن حمدون: "قال الرضي: وفي وجوب حذف الخبر في هذا الموضع إشكال؛ إذ ليس هنا ما يسد مسده، والظاهر أن حذفه هنا إنما هو غالب، فلو لم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الخبر، إلا إن دل عليه دليل، نحو: (كل شخص والموت يلتقيان)، فلا يحذف (يلتقيان)؛ إذ الواو لمجرد الجمع في الحكم، -كما قال اللقاني- لا للمعية."[3]

(١) تاج العروس ٤٩/١. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ٥٩، وينظر: ص١٥٧ من هذا البحث.

(٢) ينظر: إتحاف المطالع ٣٤١/١، ومعجم المؤلفين ٩٥/٢.

(٣) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ٨٧. وينظر: حواشٍ على توضيح الألفية ١٦٢، وينظر: ص١٣٦ من هذا البحث.

الخاتمة

الخـــاتمـــة

بعد التعرُّف على اعتراضات ناصر الدين اللقاني على ابن هشام الأنصاري، بدراستها، ومعرفة مواقفه منها، ومنهجه فيها، خرج البحث بالتوصُّل إلى ما يلي:

١. بلغت اعتراضات اللقاني على ابن هشام مئتين وثلاثة اعتراضاتٍ، جاء توجيهه لاثنين وسبعين منها على الصناعة النحوية، وخمسةٍ وسبعين منها معترضًا بها على أسلوب ابن هشام، وسبعةٍ وأربعين على آرائه وأحكامه، وأما اختلاف أقواله فقد وجَّه إليها خمسة اعتراضاتٍ، كما استدرك عليه في أربعة مواضع.

٢. وضوح شخصية اللقاني في اعتراضاته، حيث تجلَّت بالاستقلال، والموضوعية في المناقشة، والتنوع، والشمول؛ إذ شملت علومَ اللغة وغيرَها، كما شملت آراء ابن هشام النحوية، والصرفية، ومصطلحاتِه وحدوده، وعلله، وأمثلته وشواهده، وأساليبه، وتقسيماته.

٣. سعة اطلاع اللقاني، حيث ناقش آراء ابن هشام قارنًا إياها بآراء غيره من سابقيه، ونقل عنهم، وحاول المقارنة بينهم في عدد من المواضع، كما تبيَّن طولُ تأمله في شرح ابن هشام، دلَّ عليه كثرةُ التحشية، ووفرةُ الاعتراضات، وتوجيهُ أحكامه، وتعليلُه لها، وتجويزُه أوجهًا أخرى غير ما ذَكر.

٤. تبيَّن اعتداد اللقاني بآراء النحويين، والجمهور، والمحقِّقين، فقد حفلت الحاشية بأسماء أفذاذهم، كالخليل، وسيبويه، ويونس، والفراء، والأخفش، والمبرد، وابن السرَّاج، والفارسي، والزمخشري، وابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، وابنه، والرضي، وغيرهم، كما اعتنى بعزوِ أقوالهم ونسبتها إليهم في غالب نقله عنهم.

٥. اتَّسم عرضه للمسائل بالوضوح، والإيجاز، والابتعاد عن التعقيد، وهو مع هذا يستعمل اصطلاحات المنطق والفلسفة في بعضٍ منها، إلا أنه قد أوضح وبيَّن مراده.

٦. لم يكن اللقاني شديد العبارة في أساليب اعتراضاته، بل كان لَيِّن القول، متأدِّبًا في الجملة، فكثيرًا ما يستعمل أسلوب التفضيل، مثل: (الأفضل، الأحسن، الأولى...)، كما تجده يحاول الإجابة عن ابن هشام، ويوجد العذرَ له، كأن يقول: (إلا أن يكون كذا)، (فإن قلتَ:... قلتُ:...)، بل كان –أيضًا– منصِفًا مدافعًا في عدد من المواضع، فيبيِّن إحسانه، ويبرز أفضليته.

٧. أبدى اللقاني عنايته بالشاهد، من خلال عدة أمور، تتلخص في الآتي:

- تجد من عنايته بالشاهد أنه يفسر ألفاظه، ويعربها تارة، ويوضِّح معانيه، ويصحِّح ما فيه.
- كثيرا ما يدقق اللقاني بشواهد ابن هشام، فيخالفه فيها، أو يخالف توجيهه، أو ينفي وجودَ الدليل فيها، أو أن ينفي بعض أحكامه ببعض الشواهد
- يسوقُ ابن هشام شواهد على مسائل نحوية، فيجوِّز اللقاني لها أوجهًا أخرى لم يذكرها ابن هشام.
- إضافة شواهد تعضد مسائل ابن هشام، على ما ذُكر فيها من شواهد.

٨. تميَّز اللقاني في حواشيه بالدقة في التنبه للاعتراض، وقد تفرَّد في عدد منها، كما اتسم أسلوبه فيها بالشمول.

٩. تأثيرُ حواشي اللقاني على النحويين بعده، حيث أخذوا ينقلون اعتراضاته، وتعليقاته، فتجدها مبثوثة في كتبهم، ما بين موافقةٍ، واعتراضٍ، وإجابةٍ، واستشهادٍ، وغير ذلك، في المصنفات على الألفية وشروحها، مثل: (حاشية الشنواني على أوضح المسالك)، و(حاشية الدنوشري على التصريح)، و(حاشية ياسين على التصريح)، (حاشية ياسين على الألفية)، و(حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل)، و(حاشية الصبان على شرح الأشموني)، و(حاشية الخضري على شرح ابن عقيل)، و(حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على الألفية).

بل حتى مصنفاتهم الأُخَر، كـ(حاشية ياسين على مجيب الندا)، و(حاشية الفيشي على شرح قطر الندى)، صرحوا بالنقل عنه أم لم يصرحوا، إذ أثرى ذلك الموروث النحوي.

١٠. كانت حواشي اللقاني مادة قيِّمة متنوعة، لتنوِّع علوم المحشِّي وموسوعيته، فلم تشمل النحوَ والصرفَ فقط، بل حتى اللغة، والبيان، والمعاني، والبديع، والفقه، والأصول، فأخذ العلماء منها من جميع النواحي بالتناول، والدرس، والمناقشة، والإجابة، ولم يقتصروا على نحويِّها وصرفيِّها فقط، بل أفاد منها حتى علماء الحديثِ، والفقهِ، والتفسيرِ في المواضع النحوية، كالصدِّيقي، والزرقاني، والألوسي.(١)

١١. إجلال اللقاني لعلم الرضي، فقد اعتمد على آرائه في كثير من المسائل، حتى إنه في بعضها ليكتفي بالنقل عنه دون تعقيب، كما أنه قد أَوْلى آراء ابن مالك وابنه أهمية، فناقشها مؤيدًا إياها تارة، ورادَّها تارة، ومجيبًا بها تارة أخرى.

١٢. ظهرت إحاطة اللقاني بعلم ابن هشام، فهو يقارن أقواله في (أوضح المسالك) بغيرها من مصنفاته، وينقضُ أقواله ببعضها.

١٣. أظهرت حواشي اللقاني اختلافَ آراء ابن هشام وأقواله فيما بين مصنفاته، فيُثبت في (أوضح المسالك) ما ينفيه في آخر، أو يُغفل قولًا ويصرِّح بخلافه في غيره، وربما يختلف رأيه بالمسألة الواحدة في ذات المصنَّف، كما تبيَّن بعضٌ منها من خلال الوقوف عليها في هذا البحث.

١٤. تبيَّن أثر ابن مالك في ألفيته على عدد ممن جاؤوا بعده، من الشُرَّاح والمُحشِّين، حيث تبعوه في غالب مواقفه، وآرائه، بل حتى في شروحهم لغير (الألفية) من مصنفاته، وهذا مما جعل نقطة التقاءٍ للاعتراضات التي عليهم، مثل ما اعترض به الصبان على الأشموني، والخضري على ابن عقيل، وابن حمدون على المكودي، وغيرهم.

١٥. بدت على حاشية اللقاني بعض المآخذ، يمكن إجمالها في الآتي:

---

(١) ينظر: دليل الفالحين ٥٠٥/٢، وشرح الزرقاني على مختصر خليل ٣٢٥/٧، وروح المعاني ٨/١١.

- لم يعتنِ كثيرًا بنسبة الأبيات الشعرية إلى قائليها، وربما يعود ذلك إلى رغبته في التخفيف على المُطَّلع عليها، كما أنه –أيضًا– استشهد بأبيات غير معروفة القائل.
- أنه ينقل عن بعض العلماء دون تصريح أو إشارة.
- أنه يطيل التعليق في بعضٍ من المواضع –وإن قَلَّت–، كأنْ ينقل أقوالًا ويطيل المنقول، وغالبًا ما يكون عن الرضي.

الفهـــارس

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث النبوية.

ج- فهرس الأبيات الشعرية.

د- فهرس الأمثال واللغات.

هـ- فهرس الأعلام.

و - فهرس المصادر والمراجع.

ز- فهرس الموضوعات.

أ. فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة		
(سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ)	٦	٥٨، ٦٣
(وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ)	١٢٤	٣٤٢،٣٤٢
(وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ)	٢٣٤	٢٨١
(وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا)	٣٥	٣٦٢،٣٨٤
سورة النساء		
(وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)	٧٩	٢٩٠
(وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا)	١٦٦	٣٦٦
سورة المائدة		
(فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِم)	٦٩	١٦٤، ٢٢٨
(فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا)	١١٥	١٠٧، ٣٥١
(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ)	١١٧	١٥٤، ٣٧٠
(هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ)	١١٩	٤٧
سورة الأنعام		
(مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا)	١٣٦	١٤٨، ١٥٠
سورة الأعراف		
(أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)	٤	١٥٦
(تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ)	٥٤	٦٢، ٧٧
(إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ)	٥٦	١٤٣
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ)	١٩٤	٣٤
(أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ)	٣	٣١٧

الآية	رقمها	الصفحة
سورة التوبة		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	١٢٥
سورة يونس		
﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٩٠	٢٧٩، ٢٨٠
سورة إبراهيم		
﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾	٤٠	٢٤٠
﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾	٤٥	٦٣
سورة الإسراء		
﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾	١٧	٣٤٢
﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾	٦١	٢٨٦
﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾	٦٣	١٠٣
سورة مريم		
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	١٧	٣٩٠
﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾	٢٦	١١٧، ٣٥٢، ٣٨٤
﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾	٤٦	١٩٨
﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾	٧٤	١٨٥
سورة طه		
﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	١٢٨	٦٣
سورة الأنبياء		
﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾	٣	٨٠، ٨١، ٣٥١، ٣٨١
﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾	١٥	٣٣٠
سورة الحج		
﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	٦٣	١٥٦

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الفرقان		
﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾	٥٩	٣٤
سورة النمل		
﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ﴾	٥٢	٣٣٢
سورة القصص		
﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾	١٥	١٥٥
سورة العنكبوت		
﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٤٤	٣٤٨، ٢٥٧، ٣٦٧، ٣٧٠
﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾	٥١	٦٢، ٧٨
سورة السجدة		
﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ﴾	٢٦	٦٢
سورة سبأ		
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾	٢٨	٢٩٢
سورة فاطر		
﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٦١
سورة الزمر		
﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾	٦٧	١٤٩، ١٥٠
﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعۡدَهُۥ﴾	٧٤	٢٢٠
سورة غافر		
﴿يَوۡمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾	٥٢	٣٤٥
سورة فصلت		
﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾	١١	٣٢٥
﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ﴾	٤٨	٣٠٨
﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾	٤٩	٢٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الذاريات		
(يَوۡمَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ)	١٣	٣٦٠
(وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ)	٢٠	١٩٠
(وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ)	٢٢	١٩٠
سورة القمر		
(إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ)	٤٩	٨٨
سورة التحريم		
(وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٞ)	٤	١٤٢
سورة القلم		
(بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ)	٦	٦١
سورة القيامة		
(كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ)	٢٦	٢٣١
سورة عبس		
(أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ)	٢١	١٥٥
سورة الأعلى		
(فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ)	٥	١٥٥
سورة العلق		
(لَنَسۡفَعَۢا)	١٥	٣٤٧ ،٩٥
سورة الإخلاص		
(لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ)	٣	١٩١

ب.فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ	٢٣١
لولا قومكِ حديثو عهدٍ بكفرٍ	٢٧١
وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ	٦١

ج. فهرس الأبيات الشعرية

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية الباء			
أَصَابَن	الوافر	جرير	١٤٠، ٢١١
الأَبُ	الطويل	–	٣١٧
الأَدَبُ	البسيط	–	٢٢٩
وَمَلاَعِبُــهُ	الطويل	ذي الرمة	٣٤٠
جَانِبُهْ	الرجز	–	٩٤
خُــلْبِ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٣٢١
قافية التاء			
مَرَّتِ	الطويل	–	١٤٢
أَجَنَّتِ	الكامل	شبيب بن جعيل التغلبي	١٤٨
قافية الحاء			
بَــرَاحُ	مجزوء الكامل	سعد بن مالك القيسي	١٥٩
قافية الدال			
وَئِيْدَا	الرجز	الزباء بنت عمرو	١٥١، ١٥٢، ١٥٢، ٣٧٠
هِنْدِ	الطويل	–	٢٧٧
المُتَعَمِّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد	٢٤٦
الجِدَارَا	الوافر	قيس العامري المعروف بمجنون ليلى	١١٩، ٣٨٢

القافية	البحر	القائل	الصفحة
قافية الراء			
جَارًا	المتقارب	ميمون بن قيس المعروف بالأعشى	١١١
وَإِدْبَـارُ	البسيط	الخنساء	١٠٤
وَالْخَمْرُ	الطويل	همام بن غالب المعروف بالفرزدق	٨٦
مُجِيرُ	الكامل	شمردل الليثي	١٤٦
وَخِيرُ	الوافر	عروة بن الورد	١٦١، ١٦٢
الأَوْبَـرِ	الكامل	–	٨٥
الذعْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٣٣
عَمْرِو	الطويل	رشيد بن شهاب اليشكري	٨٥
يَضْجَرَا	السريع	بعض المولَّدين	٢٩٤
تَنْويرَا	البسيط	أحد المولدين	١٢٦
قافية العين			
الضَّبُعُ	البسيط	العباس بن مرداس	١١٥، ١١٦
قافية اللام			
وقَبَلْ	الرمل	عبد الله بن الزبعرى	١٧٤، ١٧٥
لَسَالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٢٧١
نوالا	الكامل	–	٢٠٦
تَنْوِيلُ	البسيط	كعب بن زهير	٢٢٩
الأَهْوَالِ	الخفيف	ميمون بن قيس المعروف بالأعشى	١٤٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
الثَّمِلِ	البسيط	عمرو بن أحمر	٣٤٠
مُهْمِل	الطويل	–	١٣٩
قافية الميم			
الحُسَامُ	الوافر	الأحوص	١١٧، ٣٥٣، ٣٨٤
وَحَمِيْمُ	الطويل	عبد الله بن قيس بن الرقيات	١٦١
السَّلَمِ	الطويل	باغت بن صريم اليشكري	٣٢١
المكْرَمِ	الكامل	عنترة بن شداد	٣١٢
المالِ	الطويل	امرئ القيس	٣١٦
وَالخَالُ	الطويل	–	٣١٧
قافية النون			
وَالحَزَنِ	المديد	أبو نواس	٦٠
بَطْنِي	الرجز	–	٣٢٦
قافية الهاء			
غائظَهْ	المتقارب	طرفة بن العبد	٢٧٤
أَزُورُهَا	الطويل	الفرزدق	٣٨٦
إبْقَالَهَا	المتقارب	عامر بن جوين الطائي	١٢٧
قافية الواو			
تَصَدَّعُوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	٢٧٩
قافية الياء			
جَائِيَا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٨٦

القافية	البحر	القائل	الصفحة
البَالِي	الطويل	امرؤ القيس	٣٣٣
رَاضِيَا	الطويل	سوار بن مضرب السعدي	٢٣١
وَاقـِيا	الطويل	ـ	١٠٢، ١٥٩

د. فهرس الأمثال واللغات

المثل أو اللغة	الصفحة
افْعَلْ هذَا إمَّا لا	١١٦
أكَلُوني البراغيث	٢٦٣-٢٦٤
انظر كَيف يصنع	١٨٧
حُكْمُكَ مُسَمَّطًا	١٥١
سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ	١٨٥، ٣٥٢
ضَرَبُونِي قَوْمُك	١٦١
ضَرَبْنَنِي نِسوَتُك	١٦١
ضَرَبَانِي أَخَواك	١٦١
على كيفَ تبيعُ الأحْمَرين؟	١٨٧
وَقَعَ المصْطَرِعَانِ عِدْلَيْ عَيْرٍ	١٦٣

هـ. فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأُبَّذي	٧٦
إبراهيم بن عبدالرحمن الكركي	٢٤
إبراهيم بن علي بن أحمد بن إسماعيل جمال القلقشندي	٢٩
إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي	٣٠
أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي = السجاعي	٨، ٤٢، ١٨٢، ٣٨٨*، ٣٨٩
أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري = الحفيد = شهاب الدين الحفيد = حفيد ابن هشام	٢٤، ٥٢، ٥٦، ٧٨، ٨٣، ٩٦، ١١٠، ١١٤، ١٢٤، ١٣١، ١٤٣، ١٥٥، ١٧١، ١٩٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٩٣، ٣١٦، ٣٢٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٧٢.
أَحمد بن الفَقِيه على بن حسن المقدسي	٣٠
أحمد بن قاسم العبادي = ابن قاسم = سم	٢٧، ٣٠، ٦٨، ١٣٢، ١٧٠، ٢٢٥، ٢٥٣، ٣١٠، ٣١٦.
أحمد بن محمد بن حجر الوائلي الهيتمي	٣٠
أحمد زرُّوق	٢٨
أحمد مصطفى المراغي	٢٥
الأخفش	٣٥، ١٥١، ٢٢٩، ٢٤٦,٢٦٥، ٢٧٢، ٢٨٧، ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٠، ٣٣٦، ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٩٤.
إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي = أبو بكر الشنواني	٨، ٩، ١٢، ٢٥، ٣٥، ١٠٤، ١٠٥، ١٣٨، ٢٢٩، ٢٤٦,٢٦٥، ٣٨٣*، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٤.
الأشموني	١٢، ٤٤، ٥٠، ٧٩، ٨٩، ١٠٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٤، ١٤٤، ١٨٠، ١٩٢، ٢١٠، ٢١٨,٢٢٣، ٢٣٥، ٢٤٦، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٦١، ٣٨٦، ٣٨٧.

العلم	الصفحة
الأعشى	٩٧
الأعلم الشنتمري	١٣٣
الألوسي	٣٩٥
الأندلسي	٤٠
بدر الدين محمود بن أحمد العيني	٢٤
برهان الدين اللقاني	٢٨، ٣٩٠
التفتازاني	٣١، ١٥٧
التنبكتي	٢٧
التنسي	٣٢١
ثعلب	٢٨٧، ٣٠٦
الجاربردي	٩٥، ٣٤٨
الجامي	٧٧، ١٦٠
الجرجاني	٨٢، ٢١٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٩٦
الجرمي	٢٥٦
الجزولي	٢٨٠
جلال الدين السيوطي = السيوطي	٢٤، ٤٤، ٧٢، ٧٩، ٨١، ٩٨، ١٠٥، ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٧٠، ٢٢٧، ٢٦٦، ٢٦٩، ٣٦١
ابن جني	١٩١، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٩٦
الجوجري	٤٤، ١١٠، ١١٢
ابن حجر العسقلاني	١٨
السيرافي	١٣٠، ١٧١، ٢١٠، ٢٥٦، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٧
الحسن بن يوسف بن مهدي	٢٥
حُصين بن أصرم	٨٦، ٨٧
الحوفي	٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٨
خالد الأزهري = الأزهري	٢٤، ٣٩، ٤٢,٤٣، ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٧٤، ٨٣، ٨٤، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١١٤، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣،

العلم	الصفحة
	١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠، ٢٠٥، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٨٨، ٣٩٢
ابن الخباز	٢٠٥
ابن خروف	٣١٣، ٣٢٠
ابن خلدون	١٨
الخليل	٣٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٣، ٣٩٤
الخوارزمي	٣٢١
ابن درستويه	٣١٠، ٣١٣
الدماميني	٤٣، ٢٦٩
ابن الدهان	٢٠٥، ٣٢٠
ابن أبي الربيع	٢٧٢، ٢٧٣، ٣١٠، ٣١٣
الرضي	٢٧، ٤٥، ١١١، ١١٩، ١٣٥، ١٤٧، ١٥٦، ٢٠١، ٢١٥، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٧٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٤٤,٣٦٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٦
الرماني	٢٥٨,٢٧٢
الروداني	٨١، ١٠٠، ١١٨، ١٢٦، ٢٢٠، ٢٢١
الزباء	١٥١، ١٥٣
الزبيدي	٣٧٩، ٣٩٠*
الزجاج	٦٤، ١٠٣، ٢١٠، ٢٨٦، ٢٩٠,٢٩٢,٢٩٣، ٢٣١، ٣٣١، ٣٦٨
الزجاجي	٢٨٣، ٣١٨
الزرقاني	٢١٦، ٣٩٥
الزمخشري	١٠٣، ١٩١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٢١، ٣٩٤
زُهير بن أبي سلمى	١٩، ١٣٣
الزيادي	٢١٠
أبو زيد	٣١٣
الزيلعي	٩٦

العلم	الصفحة
سعد بن مالك	١٥٩
سعيد بن جبير	٣٤
السمين	٣٦٢
السهيلي	٤٥
سيبويه	١٨، ٣٥، ٤٠، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٣، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢
السيف الحنفي	٩٦
الشاطبي	١٩، ٤١، ٨٨، ٩٨، ١١٩، ١٤٣، ١٦٨، ١٧٩، ١٨١، ٢٠٩، ٢٣٨، ٢٣٩، ١٨١، ٣٠٧
ابن الشجري	٢٧٢
ابن شقير	٣٠٦
الشلوبين	١٤٧، ٢٧٢، ٣١٨، ٣٢١
شمس الدين اللقاني	٢٠، ٢٦، ٢٩
الشهاب القاسمي	٣٩، ٤٦، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٧١، ٧٣، ٧٧، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٣، ١١١، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٤، ١٨٧ ٢١١، ٣٢٩، ٣٤٤، ٤٨٥.
الصديقي	٣٩٥
صلاح الدين الصفدي	١٧
ابن الضائع	٢٧٨
ابن الطراوة	٢٦٩
ابن طولون	٧١، ٧٨، ٨٠، ١١٥، ١٦٨، ١٧٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٨١، ٢٨٨، ٣٦٠.
ابن أبي العافية	٣١٨
عبد الخالق بن علي بن الحسين ابن الفرات المالكي	٢٠
عبد الرحمن الأُجهوري	٢٩

العلم	الصفحة
عبد العزيز حسن	٢٥
عبد القادر بن أحمد المرشدي	٣١
عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العز بن نعمة الحراني المعروف بابن المرحل	١٩
عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري = الدنوشري	٨، ٢٤، ٣٥، ٣٩، ٤٥، ٧٣، ٧٤، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١١٥، ١٢٠، ١٧٠، ١٧١، ١٩٦، ١٩٧، ٢٣٢، ٢٤٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٥، ٣٨٧*، ٣٨٨، ٣٩٤.
عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري الحنبلي = ابن هشام = الموضِّح = المصنف	*١٧
العبدي	٢٦٦
عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس = ابنِ الحاجب	٧٦، ٨٥ ، ٨٩ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢
عثمان بن محمد بن عثمان بن ناصر الفخر أبو عمر الديمي	٢٨
عروة بن الورد	١٦١
ابن عصفور	٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٩٢ ، ١٧٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٤٩ ، ٣٧٦
ابن عطية	٢٨٦
ابن عقيل	٣٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٨٧ ،١٩٠، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣١ ، ٢٩٠ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥
العكبري	١٨٨، ٢٨٦
علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي	٢٠
علي بن إدريس قصارة الحميري	٢٥

العلم	الصفحة
علي الطندتاوي	٣١
علي بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي	٢٠
أبو علي الفارسي = الفارسي	٨ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٣، ٧٠، ٧٥، ٨٩ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٩، ٢٢٠ ، ٣٤٠ ، ٣٩٧
عمر بن علي بن أحمد بن الملقن	٢٠
عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي تاج الدين	١٩
الغنيمي	٨٠، ٨١
الفاكهي	٤٢، ١١٠، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ٣٤٦، ٣٨١
الفخر الرازي	٩٧
الفراء	٨٥ ، ٨٩ ، ١١٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٤٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٠
الفيشي	٨، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٣١٠، ٢٧٦ ، ٣٨٩، ٣٩٠*
ابن القيِّم	٨ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٨٩ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٩ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٣١٠، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
كحالة	٣٢
الكسائي	١٧١، ٢٢٨، ٢٤٥، ٣٠٧، ٣٤٥
ابن كيسان	٢٩٣، ٣١٠، ٣١٩
المالقي	٣٠٦
المبرد	٨ ، ، ٣٦ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ١٤٤ ، ١٦٤ ، ٢٧١ ، ٣١٣ ، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦٠
المحلي	٣١، ٣٩، ٢٣٤، ٢٣٥
محمد بارتجي	١٢
محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي المعروف بابن جماعة	١٩، ٢٤

العلم	الصفحة
محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري	٢٠
محمد بن أحمد النهرواني	٣٠
محمد بن حسن بن علي بن عبد الرحمن اللَقَّاني المالكي المصري، أبو عبد الله، المعروف بناصر الدين اللقاني.	*٢٦
محمد بن حمدون بن الحاج السلمي المرداس = ابن حمدون	٢٥، ٧٠، ١٤٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩١ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧، ٣٩١*
محمد بن سلامة البنوفري المالكي	٣٠
محمد بن عبد الرحمن بن علي العلقمي	٢٩
محمد بن عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسي	٢٤، ٢٥، ٢٨
محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني = ابن مالك = الناظم	٣، ٨ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٢ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧، ٣٧٠ ، ٣٧١، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤
محب الدين محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام	٢٠
محمد بن عبد المجيد بن كيران	٢٥
محمد بن علي الصبان أبو العرفان = الصبان	٨، ٩، ١٢، ٣٣ ، ٣٦، ٤٩ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٥ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣١٢ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥*، ٣٨٧، ٣٩٤.
محمد بن عمر بن سراج الدين الحانوتي	٣٠

العلم	الصفحة
محمد بن القاسم بن علي الغَزِّي المعروف بابن الغرابيلي	٢٨
محمد بن محمد البكتمري، المعروف بابن قُطْلُوبغا	٢٤
محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي = ابن الناظم	٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٨٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥، ٣٠٢
محمد بن محمد بن نمير بن السراج	١٨، ٢٠، ٢٦٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٦٨
محمد بن محمود الطنيخي	٢٩
محمد بن مصطفى بن حسن = الخضري	٨ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٣، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٣٣، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩٥ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٣٠٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٨٩*، ٣٩٤،
محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي = أبو حيان	٥٨١٨، ١٩، ٢٢، ٤١، ٤٤ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٣٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٨، ٣١٩.
محمد سالم علي	٢٥
محمد عبد العزيز النجار	١٢، ٢٥، ٣٧٢
محيي الدين عبد الحميد	١٢، ٢٥
محيي الدين عبد القادر المكي	٢٤، ١٠٧، ١١٠، ١٥٣، ١٥٥، ٢٨٧
المرادي	٤٤، ٧١، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٨٨، ١٠٤، ١١١، ١١٥، ١١٩ ،، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٧، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٨١، ٢٨٨، ٣١٢، ٣١٥، ٣٣٠، ٣٦٦.
المكودي	٧١، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ١١٥، ١٣٧، ١٤٢، ١٦٨، ١٧٩، ١٩١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٨١، ٢٨٨، ٣٠٠، ٣١٧، ٣٩١، ٣٩٤.
ملا علي العجمي	٢٩
ابن ملكون	٣١٢
ابن منظور	١٤٩

العلم	الصفحة
ناظر الجيش	٩٩، ١٦٣، ٢١٠، ٢٦٩
ابن النحاس	٢٧٥
نور الدين السنهوري	٢٨
نور الدين الطحلاوي	٣١
الهمذاني	٢٨٦
الورَّاق	٢٧٧
ياسين بن زيد الدين أبي بكر الحمصي العليمي = ياسين الحمصي = الحمصي	٨ ، ٩، ١١ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٩٩، ١٠٣، ١٠٥، ١١٣، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٤، ١٥١، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١١٩، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٨٦، ٢٩٤، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٧٩*، ٣٧٨، ٣٨٠
يحيى بن الشِّهاب أحمد المسيري	٣٠
يحيى بن عمر القرافي = القرافي	٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣
ابن يعيش	٤٩، ٨٥، ١٣٢، ١٥٨، ٢٣٠، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٧٠

و. فهرس المصادر والمراجع

أولا- المخطوطات:

١) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، أياصوفيا، رقم: (٤٤٨١).

٢) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم: (٤/١٤٣٤).

٣) **حاشية السجاعي على شرح قطر الندى**، لأحمد السجاعي، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (٢/١٣٥٢)

٤) **حاشية السيد على المتوسط، أو حواشي الجرجاني على شرح الكافية**، لعلي بن محمد الجرجاني، مكتبة الساقزلي ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة، رقم: (٤٥٤).

٥) **حاشية اللقاني على أوضح المسالك**، لناصر الدين محمد اللقاني، مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، رقم: (٠١٦٧٦).

٦) **حاشية اللقاني على أوضح المسالك**، لناصر الدين محمد اللقاني، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، رقم: (١٢٠٣٣هـ).

٧) **هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك**، أو حاشية الشنواني على أوضح المسالك، لأبي بكر إسماعيل بن عمر الشنواني، مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، رقم: (١٠٢٤٨٥).

ثانيًا- رسائل ماجستير ودكتوراه:

١) **حاشية الحفيد على التوضيح**، لشهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، من أول المخطوط إلى نهاية باب (التمييز)،

رسالة ماجستير، للطالب: محمد فال الشيخ زيدان، إشراف: أ.د. فتحي أحمد مصطفى علي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢) **حاشية الفيشي على شرح قطر الندى،** ليوسف بن حسام الدين الفيشي، رسالة ماجستير، للطالب: سهيل أسعد سلمان، إشراف: أ.د. محمود محمد العامودي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣) **حواشٍ على توضيح الألفية،** لناصر الدين اللقاني، رسالة ماجستير، للباحث: خالد بن مقبل الصاعدي، إشراف: أ.د. أحمد محمد السعيد نافع، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٠هـ.

٤) **حواشي المفصل،** لأبي علي الشلوبين، رسالة ماجستير، للطالب: حماد الثمالي، إشراف: د.يوسف الضبع، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥) **رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك،** لمحيي الدين عبد القادر المكي الأنصاري، رسالة ماجستير، للطالب: أحمد بن حسن أحمد، إشراف: أ.د. عبد الرحمن شاهين، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٦) **شرح الجزولية،** لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي، رسالة دكتوراه، للطالب: سعد حمدان محمد الغامدي، إشراف: أ.د. محمد إبراهيم البنَّا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

٧) **شرح الجمل لابن الفخار،** لأبي عبد الله ابن الفخار، رسالة دكتوراه، للطالب: حماد الثمالي، إشراف: د. محمود بن محمد الطناحي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٨) **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري، رسالة ماجستير، للطالب: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٩) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوراه، للطالب: سيف بن عبد الرحمن العريفي، إشراف: أ.د. تركي بن سهو العتيبي، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٠) **فتح الملك الجليل على شرح ابن عقيل**، للسجاعي، من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى نهاية باب (أعلم وأرى)، رسالة ماجستير، للطالب: محمد عدنان العطار، تحت إشراف: أ.د. محمود محمد العامودي، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١١) **الوافية في شرح الكافية (المتوسط)**، لركن الدين الاستراباذي، رسالة دكتوراه، للطالب: خالد فائق أحمد محمود، إشراف: أ.د. محمد رفعت محمود فتح الله، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

ثالثًا- المطبوعات:

١) **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: د. طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢) **ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي**، د.علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالرياض، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣)**ابن هشام وأثره في النحو العربي**، د. يوسف بن عبد الرحمن الضبع، دار الحديث، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ.

٤)**إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني البنَّا، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط: الثالثة، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.

٥)**إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**، لعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦)**أدب الكاتب**، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط: غ، ت،ط: غ.

٧)**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٨)**إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، لإبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، تحقيق: د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، ط: غ، ت،ط: غ.

٩)**أسرار العربية**، لأبي البركات الأنباري، محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

١٠) **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، حقيق: عبد الإله نبهان، ووغازي مختار، وآخرون، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: غ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١١) **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١٢) **الإعراب عن قواعد الإعراب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتقديم: د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط: الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٣) **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النَّحَّاس، علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ت، ط: ١٤٢١هـ.

١٤) **الأعلام**، لخير الدين بن محمود الزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

١٥) **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الصفدي، تحقيق: د.علي أبو زيد، وآخرون، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٦) **الإغفال**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، ٢٠٠٣م.

١٧) **ألفية ابن مالك**، لابن مالك الطائي الجياني، دار التعاون، ط: غ، ت،ط: غ.

١٨) **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمان، ط: غ، ت،ط: غ.

١٩) **أمالي ابن الشجري**، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق: محمود بن محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٠) الأمثال، لزيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

٢١) **إنباء الغمر بأبناء العمر**، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقق: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ط:١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢٢) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٣) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، لناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ.

٢٤) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط: الخامسة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد نوري بن محمد بارتجي، دار المغني، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٢٦) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٧) **الإيضاح العضدي**، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، غ، ط: الأولى، ت: ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٢٨) **الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب أبي عمرو عثمان، د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٩) **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل حمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الاولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٠) **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣١) **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامية، القاهرة، ط: غ، ت،ط: غ.

٣٢) البديع في علم العربية، لابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣) **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السبتي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٣٤) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٣٥) **البهجة المرضية في شرح الألفية**، لجلال الدين السيوطي، دار العلوم، لبنان، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

٣٦) بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل، لإبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني، برهان الدين المالكي، تحقيق: د. شادي بن محمد بن

سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط: الأولى، ١٤٣٢ هـ-٢٠١١ م.

٣٧) **تاج العروس من جواهر القاموس**، للسيِّد محمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من العلماء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٣٨) **تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب**، لأحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٣٩) **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه، ط: غ، ت،ط: غ.

٤٠) **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤١) **تحرير الخصاصة تيسير الخلاصة**، لزين الدين بن الوردي، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٢) **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤٣) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٤) **التذكرة الحمدونية**، لابن حمدون بهاء الدين البغدادي، دار صادر-بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٥) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

٤٦) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٤٧) **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٨) **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين أبي بكر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط: غ، ت،ط: غ.

٤٩) **التعليقة على المقرب**، لابن النحاس، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة، عمان الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٠) **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥١) **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.

٥٢) **التهذيب الوسيط في النحو**، للصنعاني، تحقيق د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٥٣) **توجيه اللمع**، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي دياب، دار السلام، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥٤) **توشيح الديباج،** لمحمد بين يحيى القرافي، تحقيق أحمد الشتيوي، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٥) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٢م-٢٠٠١م.

٥٦) **التوطئة،** لأبي علي الشلوبين، تحقيق، د. يوسف أحمد المطوع، ط: الثانية، ١٩٨٠م.

٥٧) **تقريب المقرب،** لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٨) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن،** لابن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٩) **الجامع الصغير في النحو،** لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٦٠) **جمهرة أشعار العرب،** لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق وضبط: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: غ، ت،ط: غ.

٦١) **الجنى الداني في حروف المعاني،** للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٦٢) **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي**، لأبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون، دار إحياء الكتب العربية، ط: غ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٦٣) **حاشية ابن حمدون على شرح الأزهري على متن الآجرومية**، لأبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون، المطبعة المحمودية، مصر، ، ط: غ، ١٣١٦هـ.

٦٤) **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، لمحمد بن عفيفي الباجوري المعروف بالخضري، ضبطه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

٦٥) **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٦٦) **حاشية ياسين على الألفية**، لياسين بن أبي بكر محمد الحمصي العليمي، المطبعة المولوية، بفاس، ١٣٢٧هـ.

٦٧) **حاشية ياسين على التصريح**، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، المطبعة الأزهرية المصرية، ط: الثانية، ١٣٢٥هـ.

٦٨) **حاشية ياسين على شرح قطر الندى للفاكهي**، لياسين بن زين الدين العليمي الحمصي، مكتبة الإرشاد، مديات، تركيا، ط: الثانية، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٦٩) **الحجة في القراءات السبع**، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط الثالثة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٧٠) **الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة**، لزكريا الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ.

٧١) **الحدود**، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ط: غ، ت،ط: غ.

٧٢) **الحدود في الأصول**، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.

حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٤م.

٧٣) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط: الأولى، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٧٤) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

٧٥) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين المحبي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط: غ، ت،ط: غ.

٧٦) **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: غ، ت،ط: غ.

٧٧) **درة الحجال في أسماء الرجال**، لابن القاضي أحمد بن محمد المكناسى، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة – المكتبة العتيقة، تونس، ط: الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٧٨) **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، مراقبة: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٧٩) **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، لأحمد بن الأمين

الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٨٠) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: غ، ت،ط: غ.

٨١) **دليل الفالحين لطريق رياض الصالحين**، لمحمد البكري الصديقي، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط:الرابعة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٢) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٣) **ديوان الأعشى الكبير**، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز.

٨٤) **ديوان امرىء القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: الثالثة ١٩٦٩م.

٨٥) **ديوان جرير بن عطية الخطفي**، دار بيروت، ط: غ، ت،ط: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٦) **ديوان ذي الرمة**، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٨٧) **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٨٨) **ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق**: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨٩) **ديوان طرفة العبد**، دار الصادر، ط: غ، ١٩٨٠م.

٩٠) **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٩١) **ديوان عبد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

٩٢) **ديوان عروة بن الورد**، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتاب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٩٣) **ديوان عنترة**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ت،ط: غ.

٩٤) **ديوان الفرزدق، لهمام بن غالب**، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.

٩٥) **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، ط: غ، ت،ط: ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٩٦) **ديوان مجنون ليلى**، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة.

٩٧) **ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب**، لأحمد بن أحمد بن محمد العجمي، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

٩٨) **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، لأحمد عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط: غ، ت،ط: غ.

٩٩) **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، لنور الدين اليوسي، تحقيق: د محمد

حجي، د محمد الأخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة، المغرب، ط: الأولى، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٠٠) **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠١) **سقط الزند**، لأبي العلاء المعري، دار صادر، دار بيروت، ط: غ، ت،ط: ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

١٠٢) **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م.

١٠٣) **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتب العلمية، لبنان، ط:الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٠٤) **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد العَكري، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٠٥) **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: حمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٠٦) **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك**، لأبي عبد الله محمد بن علي بن طولون الدمشقي، تحقيق: د.عبد الحميد بن جاسم بن محمد الفياض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠٧) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لعبد الله بن عقيل العقيلي المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر:دار التراث، القاهرة، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٠٨) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لعلي بن محمد بن عيسى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيرت، لبنان، ط: الأولى، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

١٠٩) **شرح ألفية ابن معط**، لعبد العزيز جمعة بن القواس الموصلي، تحقيق: علي بن موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١١٠) **شرح التسهيل**، لمحمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١١١) **شرح الجمل في النحو**، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، قدم له: فوار الشعار، إشراف: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١١٢) **شرح ديوان الحماسة**، لأبي على أحمد بن محمد المرزوقي، المحقق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١١٣) **شرح الزرقاني على مختصر خليل** ومعه الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، لعبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١١٤) **شرح شافية ابن الحاجب**، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: غ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١١٥) **شرح الشافية للجاربردي مع حاشية ابن جماعة**، طبعت ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١١٦) **شرح شذور الذهب**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، قدمه: د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١١٧) **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، لمحمد شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

١١٨) **شرح شواهد المغني**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، صححه: محمد بن محمود ابن تلاميد، لجنة التراث العربي، ط: غ، ١٣٨٦ هـ-١٩٦٦م.

١١٩) **شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام**، لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٢٠) شرح كافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٢١) **شرح الكافية، للموصلي**، تحقيق د.علي الشوملي، دار الأمل، الأردن، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

١٢٢) **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، لجمال الدين محمد ابن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٢٣) **شرح كتاب الحدود في النحو**، لعبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولى رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٢٤) **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٢٥) **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق: أ.د هادي نهر، دار اليازوري، عمان، الأردن، ط: غ، ت،ط: غ.

١٢٦) **شرح اللُّمع لابن بَرْهان**، تحقيق: د. فائز فارس، غ، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٢٧) **شرح المفصل**، لأبي البقاء ابن يعيش الموصلي، قدم له، ووضع هوامشه: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٨) **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير)**، لصدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب، بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٠م.

١٢٩) **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، لعبد الرحمن بن علي المكودي، ضبطه، وخرج شاهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣٠) **شرح جمل الزجاجي**، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق من أول الكتاب حتى نهاية باب المخاطبة، تحقيق: د. سلوى بنت محمد بن عمر، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ١٤١٩هـ.

١٣١) **شرح جمل الزجاجي**، لابن الضائع النحوي الأندلسي، تحقيق: د. يحيى علوان، دار أمل الجديدة، ط: الثالثة، ٢٠١٦م.

١٣٢) **شرح جمل الزجاجي**، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٣٣) **شعر الأحوص الأنصاري**، تحقيق: عادل بن سليمان جمال، وقدم له: شوقي ضيف، مكتبة الخفاجي، القاهرة، ط: الثانية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٣٤) **شعر عبد الله بن الزبعرى**، تحقيق: د. يحيى الحبوري، النار: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٣٥) **شعر عبدة بن الطبيب**، جمع: د. يحيى الجبوري، دار التربية، ط: الأولى، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٣٦) **شعر عمرو بن أحمر الباهلي**، جمع وتحقيق: د. حسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط:غ، ت،ط: غ.

١٣٧) **الشعر والشعراء**، لابن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ط: غ، ت،ط: ١٤٢٣هـ.

١٣٨) **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي، تحقيق: د. عبد الله البركاتي، الناشر مكتبة الفيصلية، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٣٩) **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٠) **صحيح الإمام البخاري**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير ودار اليمامة ، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

١٤١) **صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري**، دار الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط: غ، ت،ط: غ.

١٤٢) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، لشمس الدين أبو الخير السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط: غ، ت،ط: غ.

١٤٣) **الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري**، لمحمد بن محفوظ بن المختار الشنقيطي، تحقيق: عبد الحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤٤) **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد بن عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٤٥) **طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين**، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٤٦) **عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك**، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، ط: الخامسة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٤٧) **العقد الفريد**، لابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٨) **علل النحو**، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: د. محمود بن جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤٩) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٦ هـ.

١٥٠) **الغرة في شرح اللمع**، لأبي محمد سعيد بن مبارك بن الدهان، تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

١٥١) **فتح الجليل على شرح ابن عقيل**، لأحمد السجاعي، طبعة غير محققة- مصر.

١٥٢) **الفضة المضيّة في شرح الشذرة الذهبية**، للعاتكي ،تحقيق: د. هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون – الكويت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٥٣) **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الحسني الإدريسي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الثانية، ١٩٨٢م.

١٥٤) **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، لنور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ط: غ، ١٤٠٣هـ.

١٥٥) **قطر الندى وبل الصدى**، لجمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ت،ط: غ.

١٥٦) **الكافية في علم النحو**، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر، تحقيق: د. صالح بن عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآدب، القاهر، ط: الأولى، ٢٠١٠م.

١٥٧) **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح**، لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط:الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٥٨) **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، ليوسف بن علي بن جبارة اليشكري المغربي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٥٩) **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٦٠) **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٦١) **كتاب اللامات**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨م.

١٦٢) **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارزن، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٦٣) **كتاب العين**، للخليل بن أحمد، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ط: غ، ت،ط: غ.

١٦٤) **الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، اعتنى به: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦٥) **كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي، دار ابن حزم، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦٦) **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٦٧) **الكناش في فني النحو والصرف**، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: غ، ٢٠٠٠ م.

١٦٨) **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي تحقق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٦٩) **اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري،** تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٧٠) **اللباب في علوم الكتاب،** لأبي حفص عمر بن علي الحنبلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٧١) **لسان العرب،** لمحمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر، بيروت، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ.

١٧٢) **اللمحة في شرح الملحة،** لمحمد بن حسن الجذامي ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

١٧٣) **اللمع في العربية،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، ط: غ، ت،ط، غ.

١٧٤) **مجالس ثعلب،** أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط: غ، ١٩٦٠م.

١٧٥) **مجمع الأمثال،** لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق،: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان، ط:غ، ت،ط: غ.

١٧٦) **مجيب الندا في شرح قطر الندى،** لعبد الله بن أحمد المكي الفاكهي، تحقيق: مؤمن بن عمر البدارين، دار العثمانية، عمان، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٧٧) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرون، دار سزكين للطباعة والنشر، ط: الثانية، ت،ط: غ.

١٧٥) **المخصص**، لابن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم (١٧٨ جفال، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٧٩) **المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية**، لعلي جمعة محمد عبد الوهاب، دار السلام، القاهرة، ط: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨٠) **المرتجل في شرح الجمل**، لعبد الله بن أحمد ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٨١) **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨٢) **المسائل الشيرازيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٨٣) **المسائل العسكريات في النحو العربي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، عمان، الأردن، ط: غ، ت،ط: ٢٠٠٢م.

١٨٤) **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة، ط: الأولى، ١٤٠٠- ١٤٠٥هـ.

١٨٥) **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي، تحقيق: د. عائض بن نافع العمري، دار المنار، ط: الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٨٦) **المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم**، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الثالثة،

١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٨٧) **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده، عالم الكتاب، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨٨) **معاني القرآن**، لأبي الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط: الأولى،١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٨٩) **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولى، ت،ط: غ.

١٩٠) **معجم البلدان**، لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥م.

١٩١) **معجم التعريفات**، لعلي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٩٢) **معجم المؤلفين**، لعمر بن رضا بن محمد كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩٣) **المعجم الوسيط**، لإبراهيم مصطفى وعدد من المؤلفين، دار الدعوة، ط: غ، ت،ط: غ.

١٩٤) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر دمشق، ط: الأولى،١٣٦٨هـ- ١٩٦٤م.

١٩٥) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ط: غ، ت، ط: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٩٦) **الممتع الكبير في التصريف**، لعلي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

١٩٧) **المفتاح في الصرف**، لعبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٩٨) **مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الحسني التلمساني، تحقيق: محمد علي فركوس، المكتبة المكية، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٩٩) **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدم له: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٠٠) **المفضل في شرح المفصل**، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، ط: الثانية، ٢٠٠٢م.

٢٠١) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د. محمد إبراهيم البنا، وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٠٢) **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية**، لمحمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ.د: على محمد فاخر، وآخرون، دار السلام، القاهرة، مصر، ط: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٢٠٣) **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٢٠٤) **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرد، تحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط: الأولى، ت،ط: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢٠٥) **المقدمة الجزولية في النحو**، لعيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٠٦) **المقـرَّب**، لأبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢٠٧) **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح، تحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠٨) **منار السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد بن عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر، ط: غ، ت،ط: غ.

٢٠٩) **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل**، لابن الحاجب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط:الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢١٠) **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، ليحيى العلوي، تحقيق د. هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد بالرياض، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ.

٢١١) **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سيدني جلازر، ط: الأولى، ١٩٤٧م.

٢١٢) **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، ليوسف بن تغري بردي، تحقيق: دكتور محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: غ، ت،ط: غ.

٢١٣) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ليوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

٢١٤) **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢١٥) **النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ٢٠٠٧م.

٢١٦) **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**، لمحي الدين عبد القادر العَيْدَرُوس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢١٧) **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي السوداني، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، ط: الثانية، ٢٠٠٠م.

٢١٨) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي، ط: غ، ت، ط: غ.

٢١٩) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالسلام هارون، ود. عبدالعال سلوم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

رابعًا- المجلات:

أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري بين شراحه والمعلقين عليه، بحث للأستاذ الدكتور: صاحب جعفر أبو جناح، نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة، العدد: (١٧).

ز. فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص الرسالة باللغة العربية	٣
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	٥
المقدمة	٧
مشكلة البحث والتساؤلات التي يجيب عنها	٩
أهمية البحث وأسباب اختياره	٩
أهداف البحث	١٠
الدراسات السابقة	١٠
منهج البحث وإجراءاته	١١
خطَّة البحث	١٣
شكر وتقدير	١٥
التمهيد	١٦
أولا: ابن هشام الأنصاري، وكتابه (أوضح المسالك)	١٧
١- ترجمة ابن هشام	١٧
اسمه ونسبه	١٧
مولده وحياته	١٧
شيوخه	١٩
تلاميذه	٢٠
آثـــاره	٢١

الموضوع	الصفحة
٢- كتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) قيمته العلمية، وأثره	٢٣
المصنفات عليه	٢٤
ثانيا: ناصر الدين اللقاني، وكتابه (حواشٍ على توضيح الألفية)	٢٦
١- ترجمة ناصر الدين اللقاني	٢٦
اسمه ونسبه	٢٦
مولده وحيــاته	٢٦
شيوخه	٢٨
تلاميذه	٢٩
آثــاره	٣١
٢ كتاب: (حواشٍ على توضيح الألفية) قيمته العلمية ، وأثره	٣٣
الفـصـل الأول: الاعتراضات على الصناعة النحوية	٣٧
المبحث الأول: المصطلحات، والحدود	٣٨
المطلب الأول: الاعتراضات على المصطلحات	٣٨
الاعتراض الأول: تعريف الحضور	٣٨
الاعتراض الثاني: العهد العلميُّ	٤١
الاعتراض الثالث: أفعال المقاربة	٤٣
الاعتراض الرابع: ادعاء كون معمولي (أفعالُ التصيير) مبتدأ وخبرا	٤٥
المطلب الثاني: الاعتراضات على الحدود	٤٦
أولًا- انتفاءُ الجمع والمنع:	٤٦
الاعتراض الأول: النسبة إلى الاسم في الإسناد إليه	٤٧

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الثاني: حد الحرف	٤٨
الاعتراض الثالث: افتقار الاسم إلى الجملة في الشبه الاستعمالي	٥٠
الاعتراض الرابع: عدم اطراد (النكرات اللازمة للتنكير) في حد النكرة	٥٢
الاعتراض الخامس: أصالة افتقار الاسم إلى الجملة	٣٥
الاعتراض السادس: عدم اطراد (إيَّا) في حد الضمير	٥٥
الاعتراض السابع: مشابهة النكرة للعلم الجنسي	٥٧
الاعتراض الثامن: الموصول الحرفي	٥٨
الاعتراض التاسع: تعريف المبتدأ	٥٩
الاعتراض العاشر: تجرد الابتداء للإسناد تحقيقًا أو تقديرا	٦١
الاعتراض الحادي عشر: عدم اطراد اسم (كان)، ومضمون الجملة في حد الفاعل	٦٢
الاعتراض الثاني عشر: التردد بين الحد والضابط	٦٤
الاعتراض الثالث عشر: دخول الإعراب في حد التصريف	٦٦
ثانيًا– وجودُ الدَّورِ في الحد:	٦٧
الاعتراض الأول: تعريف الإعراب	٦٧
الاعتراض الثاني: حد الانصراف وعدمه	٦٨
الاعتراض الثالث: قيد التقديم للفاعل	٧٠
الاعتراض الرابع: وقوع الدور في حد الحال	٧٣
ثالثًا– استعمال لفظ (كُلّ) في الحد	٧٥
حد الأمثلة الخمسة	٧٥

الموضوع	الصفحة
رابعًا– وجود الزيـادة في الحد:	٧٧
الاعتراض الأول: أصالة محلّ الفعل	٧٧
الاعتراض الثاني: تجرد الوصف عن العوامل اللفظية في حد المبتدأ	٨٠
المبحث الثاني: العلل	٨٢
الاعتراض الأول: تأثُّر المصدر النائب عن فعله بدخول العوامل	٨٢
الاعتراض الثاني: دخول (أَلْ) غير معرفة على النكرة	٨٤
الاعتراض الثالث: رفع الفاعل بفعل محذوف يستلزمه ما قبله	٨٦
الاعتراض الرابع: امتناع اشتغال الصفة وعملها بالموصوف	٨٨
الاعتراض الخامس: وجوب إضمار المرفوع في العامل الأول استدلالًا بمنع حذف العمدة	٨٩
الاعتراض السادس: جواز الإضمار قبل الذكر في التنازع.	٩٠
الاعتراض السابع: اكتساب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٩١
المبحث الثالث: الأمثلة، والشواهد	٩٣
المطلب الأول: الاعتراضات على الأمثلة	٩٣
أولًا– الخطأ في التمثيل	٩٣
الاعتراض الأول: دخول الجار على غير الاسم	٩٣
الاعتراض الثاني: نون التوكيد في أمر المذكر المجموع، والمخاطَبة	٩٤
الاعتراض الثالث: ملازمة (سُبحان) للإضافة	٩٦
الاعتراض الرابع: الضمير المستتر المرفوع باسم الفعل الماضي	٩٨
الاعتراض الخامس: زيادة (أَلْ) في النثر شذوذًا	١٠٠

الموضوع	الصفحة
الاعتراض السادس: خبر (لا) العاملة عمل (ليس)	١٠٢
الاعتراض السابع: نصب المصدر بمثله	١٠٣
الاعتراض الثامن: نيابة الصفة عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق	١٠٥
الاعتراض التاسع: نيابة ضمير المصدر عنه في الانتصاب على المفعول المطلق	١٠٧
الاعتراض العاشر: عمل الجار والمجرور في المفعول معه	١٠٩
الاعتراض الحادي عشر: تمييز المفرد	١١١
ثانيًا– الخطأ في تقدير المثال	١١٣
الاعتراض الأول: (صهٍ) الواقع موقع ما يقبل (أل)	١١٣
الاعتراض الثاني: حذف (كان) وحدها بعد (أنْ)	١١٤
الاعتراض الثالث: حذف (كان) مع معموليها بعد (إنْ)	١١٧
الاعتراض الرابع: عدم مطابقة اللفظ للمعنى في التقدير	١١٩
ثالثًا– خلوُّ المثال من وجه التمثيل به، وإيهام غير المراد	١٢٠
الاعتراض الأول: (ألْ) التي لشمول خصائص الجنس	١٢٠
الاعتراض الثاني: وجوب حذف الخبر كونًا مقيدًا لوجود الدليل	١٢٢
الاعتراض الثالث: امتناع تعيُّن العطف في البدل	١٢٣
الاعتراض الرابع: عدم تعيُّن رفع الاسم بالفاعلية بعد أداة الشرط	١٢٥
الاعتراض الخامس: تذكير المضاف إليه اكتسابًا من المضاف	١٢٦
الاعتراض السادس: غاية النقص المعنوي في العطف بـ(حتى)	١٢٧
الاعتراض السابع: نصب المصدر المؤكد القائم مقام فعله	١٢٩

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الثامن: إلغاء (إلَّا) المكررة للتوكيد	١٣٠
رابعًا– إخراج المثال بما لا يخرج به	١٣٢
الاعتراض الأول: عدم انحصار الجملة في الابتدائية، والفعلية	١٣٢
الاعتراض الثاني: التمييز المحول عن المفعول في التقدير أو التأويل	١٣٥
المطلب الثاني: الاعتراضات على الشواهد	١٣٧
أولًا– الخطأ في الاستشهاد	١٣٧
الاعتراض الأول: جواز حذف خبر المبتدأ المعطوف عليه بواو المعية	١٣٧
الاعتراض الثاني: جواز الإضمار قبل الذكر في التنازع	١٣٨
الاعتراض الثالث: لحاق تنوين الترنُّم بالعروض	١٤٠
ثانيًا– الخطأ في تقدير الشاهد أو تأويله	١٤٢
الاعتراض الأول: الإخبار بـ(فَعِيْل) عن الجمع	١٤٢
الاعتراض الثاني: حذف (كان) وحدها بعد (أنْ)	١٤٤
الاعتراض الثالث: إهمال (لات) إن لم تدخل على الزمان	١٤٦
الاعتراض الرابع: جواز توسط الحال بقلَّة	١٤٨
الاعتراض الخامس: امتناع توسط الحال	١٥٠
الاعتراض السادس: حذف الخبر قبل حال صالحة للخبرية	١٥١
الاعتراض السابع: الإبدال من ضمير الظرف	١٥٣
الاعتراض الثامن: إفادة الفاء التعقيب	١٥٥
ثالثًا– خلوُّ الشاهد من وجه الاستشهاد به	١٥٧
الاعتراض الأول: نصب محذوف اللام بالفتحة مما جُمع بألف وتاء مزيدتين	١٥٧

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الثاني: جواز حذف خبر (لا) العاملة عمل (ليس)	١٥٩
الاعتراض الثالث: تثنية الفعل مع المتعاطفين	١٦١
الاعتراض الرابع: تعيين المفعول المطلق حالًا	١٦٣
الاعتراض الخامس: حذف المضاف إليه وبقاء إعراب المضاف	١٦٤
الفصل الثاني: الاعتراضات على منهج ابن هشام	١٦٥
المبحث الأول: الاعتراضات على تقسيم المسائل	١٦٦
المطلب الأول: الزيادة أو النقص في التقسيم	١٦٦
الاعتراض الأول: أنواع البناء	١٦٦
الاعتراض الثاني: وجوب الرفع في الاشتغال	١٦٧
الاعتراض الثالث: شروط عمل الاسم في الاشتغال	١٧٠
الاعتراض الرابع: اشتراط العُلْقة بين العامل والاسم السابق في الاشتغال	١٧١
الاعتراض الخامس: أقسام التعلق	١٧٢
الاعتراض السادس: إضافة (كِلا) و(كِلتا) لما يدل على اثنين	١٧٣
الاعتراض السابع: جملة أوزان الاسم	١٧٤
الاعتراض الثامن: وقوع الياء في (مفعول) طرفًا رابعة فأكثر	١٧٥
الاعتراض التاسع: منع وجواز إدغام أولى التاءين أول المضارع	١٧٦
المطلب الثاني: عدم تباين الأقسام	١٧٧
الاعتراض الأول: اشراك لفظ (النكرة) بين نوعيه	١٧٧
الاعتراض الثاني: ما يؤلف من الأعلام	١٧٨
الاعتراض الثالث: حرفية الموصول (الذي)	١٧٩
الاعتراض الرابع: أقسام (أَلْ) العهدية	١٨٠

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الخامس: حالات الخبر	١٨٢
المطلب الثالث: ترتيب المسائل	١٨٤
رفع الضمير بـ(أفعل التفضيل)	١٨٤
المبحث الثاني: الاعتراضات على الأسلوب	١٨٦
المطلب الأول: إطلاق الأحكام أو تقييدها	١٨٦
الاعتراض الأول: صدق علامات الاسم على (كيف)	١٨٦
الاعتراض الثاني: ما لا يختص من الحروف ولا يعمل	١٨٨
الاعتراض الثالث: ما يختص من الحروف بالأسماء ويعمل فيها	١٨٩
الاعتراض الرابع: اختصاص وعمل بعض الحروف بالأفعال	١٩٠
الاعتراض الخامس: فعليَّة (خلا) و(عدا) المقرونتين بـ(ما) المصدرية	١٩٢
الاعتراض السادس: (أَلْ) التي لبيان الحقيقة	١٩٣
الاعتراض السابع: قبول ما أصله الفعل لـ(أَلْ)	١٩٤
الاعتراض الثامن: تعيين الابتدائية للوصف المتقدم غير المطابق ما بعده	١٩٥
الاعتراض التاسع: جواز الابتدائية أو الخبرية في الوصف المطابق لما بعده	١٩٦
الاعتراض العاشر: تحمُّل الخبر المشتق ضمير مبتدئه	١٩٨
الاعتراض الحادي عشر: امتناع تحمل الخبر المشتق ضمير مبتدئه	١٩٩
الاعتراض الثاني عشر: ظهور الضمير المتحمَّل	٢٠٠
الاعتراض الثالث عشر: اشتراط حصول الفائدة للابتداء بالنكرة	٢٠١
الاعتراض الرابع عشر: تساوي المبتدأ والخبر ومعرفتهما	٢٠٢

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الخامس عشر: لزوم تأخير مخصوص (نِعْم) و(بِئْس)	٢٠٣
الاعتراض السادس عشر: تصرُّف الفعل الناسخ (دام)	٢٠٤
الاعتراض السابع عشر: إفادةُ الإضافة التخفيفَ ورفعَ القبح	٢٠٥
الاعتراض الثامن عشر: تعريف (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وتنكيرهما	٢٠٦
الاعتراض التاسع عشر: تحويل الصيغ للمبالغة	٢٠٧
الاعتراض العشرون: النعت بالمصدر	٢٠٨
الاعتراض الحادي والعشرون: امتناع تفريق نعت الإشارة	٢٠٨
المطلب الثاني: عدم الدقة في اختيار بعض الألفاظ، أو ترتيبها	٢٠٩
الاعتراض الأول: لحاق تنوين الترنم بالقوافي	٢٠٩
الاعتراض الثاني: أصالة المبني وفرعية المعرب	٢١٠
الاعتراض الثالث: بين حد الإعراب وعلاماته	٢١١
الاعتراض الرابع: حذف اللام في (هنو)	٢١٢
الاعتراض الخامس: اطراد جمع المذكر السالم فيما عُوِّض عن لامه بهاء التأنيث	٢١٣
الاعتراض السادس: تأويل الإضافة البيانية	٢١٦
الاعتراض السابع: إسناد إعراب المركب المزجي لجزئه الثاني	٢١٧
الاعتراض الثامن: إطلاق لفظ المذكر على اسم الله –جل وعلا–	٢١٨
الاعتراض التاسع: إبهام الصلة المعهودة	٢٢٠
الاعتراض العاشر: ذكر حكم الخبر قبل التصور	٢٢١
الاعتراض الحادي عشر: قصور لفظ (الوصف) عن شمول ما يدخل في الحكم	٢٢١
الاعتراض الثاني عشر: صور حصول الفائدة في الابتداء بالنكرة	٢٢٢
الاعتراض الثالث عشر: تقدير (ما) بمصدر ما دخلت عليه	٢٢٤

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الرابع عشر: اقتران خبر أفعال الرَّجَاء بـ(أنْ)	٢٢٥
الاعتراض الخامس عشر: اسم (ما) المشبهة بـ(ليس)	٢٢٦
الاعتراض السادس عشر: اشتراط خفاء إعراب الاسم للعطف بالرفع	٢٢٧
الاعتراض السابع عشر: منع اقتضاء توسط العامل في الإلغاء	٢٢٨
الاعتراض الثامن عشر: التعبير بالأفعال للأنواع	٢٢٩
الاعتراض التاسع عشر: تقدير ضمير الفاعل	٢٣٠
الاعتراض العشرون: وجوب رفع، وعمدية، وتأخير نائب الفاعل	٢٣١
الاعتراض الحادي والعشرون: تعدية المجهول إلى مرفوعه	٢٣٢
الاعتراض الثاني والعشرون: تأويل إضافة الشيء لمرادفه	٢٣٣
الاعتراض الثالث والعشرون: معنى التكثير للمصادر المثناة لفظًا	٢٣٤
الاعتراض الرابع والعشرون: عدم تأول الحال الجامدة بالمشتق	٢٣٥
الاعتراض الخامس والعشرون: التعبير بما مضى، وما يأتي	٢٣٦
الاعتراض السادس والعشرون: تقدير الجمع بين (أي) والمفرد بعده	٢٣٧
الاعتراض السابع والعشرون: انتصاب (غُدوة) بعد (لَدن)	٢٣٨
الاعتراض الثامن والعشرون: إضافة المصدر إلى المفعول	٢٣٩
المطلب الثالث: الإشكال في العبارة، أو عدم وضوحها	٢٤٠
الاعتراض الأول: أقل ائتلاف الكلام	٢٤٠
الاعتراض الثاني: ما تُردف به الضمائر المنفصلة	٢٤١
الاعتراض الثالث: اتحاد الخبر الجملة بالمبتدأ معنًى	٢٤٢
الاعتراض الرابع: تكرار القول بوجوب كسر همزة (إنَّ)	٢٤٣
الاعتراض الخامس: إيهام إجازة الكوفيين تخفيف (إنَّ)	٢٤٤
الاعتراض السادس: صدق علامات الحرف على غيرها	٢٤٦

الموضوع	الصفحة
الاعتراض السابع: وجوب رفع الاسم المشتغل عنه	٢٤٧
الاعتراض الثامن: أسباب البناء	٢٤٩
المطلب الرابع: التفصيل في موضع الإجمال، أو عكسه.	٢٥٠
الاعتراض الأول: عدم لزوم نيابة الاسم عن الفعل وأصالة الافتقار	٢٥٠
الاعتراض الثاني: حد الفاعل	٢٥١
الاعتراض الثالث: التمييز الواقع بعد التعجب	٢٥١
الفصل الثالث: الاعتراضات على آراء ابن هشام	٢٥٣
المبحث الأول: الاعتراضات على آراء ابن هشام	٢٥٤
المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء:	٢٥٤
المسألة الأولى: إعراب (كِلَا) و(كِلْتَا) حين إضافتهما إلى المضمر.	٢٥٤
المسألة الثانية: الخلاف في إعراب المفعول به مفعولًا مطلقًا	٢٥٦
المسألة الثالثة: انقسام الضمير المستتر إلى واجب الاستتار، وجائزِه.	٢٥٨
المسألة الرابعة: تقسيم الضمير المنفصل حسب موقعه الإعرابي.	٢٦٠
المسألة الخامسة: تعيين الخبرية للوصف المقدم.	٢٦٢
المسألة السادسة: تقدير متعلق الظرف، والجار والمجرور الواقع خبرًا	٢٦٤
المسألة السابعة: الإخبار بالزمان العام عن الذات الخاص	٢٦٧
المسألة الثامنة: الخلاف في ذكر الخبر، وحذفه بعد (لولا).	٢٧٠
المسألة التاسعة: تعدد الخبر لمبتدأ متحد.	٢٧٣
المسألة العاشرة: علة بناء اسم (لا).	٢٧٦

الموضوع	الصفحة
المسألة الحادية عشرة: جواز التذكير والتأنيث لما لم يسلم مفرده.	٢٧٨
المسألة الثانية عشرة: عائد الضمير المستتر في الاستثناء بـ(لَيْسَ) و (لا يكون) .	٢٨٠
المسألة الثالثة عشرة: الخلاف في جملة الاستثناء بـ (لَيْسَ)، و (لا يَكُون).	٢٨٢
المسألة الرابعة عشرة: انتصاب (طِينًا) على الحال أم على نزع الخافض؟	٢٨٥
المسألة الخامسة عشرة: تأول مسألة التسعير في الحال	٢٨٧
المسألة السادسة عشرة: مجيء المصدر حالًا	٢٨٩
المسألة السابعة عشرة: تقدُّم الحال على صاحبها المجرور	٢٩١
المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في كون الواو للحال، أم العطف، أم المعية.	٢٩٣
المسألة التاسعة عشرة: إضافة (لَمَّا) الاسمية إلى الجملة الفعلية.	٢٩٥
المسألة العشرون: تعريف (قَبْلُ) و(بَعْدُ) حين الإضافة.	٢٩٧
المسألة الحادية والعشرون: المشتقُّ المنعوت به.	٢٩٨
المسألة الثانية والعشرون: جواز توكيد النكرة	٣٠٠
المسألة الثالثة والعشرون: ما يخرج عن البدل بعطف (لكن) بعد الإثبات.	٣٠٢
المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال:	٣٠٤
المسألة الأولى: دخول علامات الفعل على (لَيْسَ، وعَسَى) و(نِعْمَ، وبِئْسَ).	٣٠٤
المسالة: الثانية: إعمال (ما) الحجازية في خبر (ظنَّ) المعلقة.	٣٠٧

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة: جواز إلغاء الفعل القلبي ووجوبه.	٣٠٩
المسألة الرابعة: حذف أحد مفعولي (ظنَّ) اقتصارًا.	٣١١
المسألة الخامسة: صحة التنازع فيما إذا كان المفعول الثاني مثنى، والأول مفردًا.	٣١٤
المطلب الثالث: الاعتراضات المتعلقة بالحروف:	**٣١٦**
المسألة الأولى: تعيين الابتدائية للمرفوع المعطوف على اسم (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ).	٣١٦
المسألة الثانية: الخلاف في إعمال (كأنْ) مخففة.	٣١٩
المبحث الثاني: الاعتراضات على أحكام ابن هشام	٣٢٢
المطلب الأول: الاعتراضات المتعلقة بالأسماء:	٣٢٢
الاعتراض الأول: شروط جمع المذكر السالم	٣٢٢
الاعتراض الثاني: جمع وصف المؤنث بجمع المذكر السالم	٣٢٤
الاعتراض الثالث: جمع (ذو) بجمع المذكر السالم	٣٢٥
الاعتراض الرابع: إعراب ما سمي بالمؤنث المجموع جمعه.	٣٢٦
الاعتراض الخامس: موصولية (ذا) وإشاريتها.	٣٢٧
الاعتراض السادس: التحاق المعرف بـ(أل) العهدية بالأعلام للغلبة.	٣٢٨
الاعتراض السابع: تجويز تقديم الخبر مع اللبس	٣٢٩
الاعتراض الثامن: تأخر الخبر خوف التباس المبتدأ بالفاعل	٣٣٠
الاعتراض التاسع: عامل الحال المضمَّن معنى الفعل	٣٣١
الاعتراض العاشر: اشتراط الظرفية في الإضافة التي بمعنى (في)	٣٣٣
الاعتراض الحادي عشر: إضافة (كِلاَ) و(كِلْتَا) إلى كلمة واحدة	٣٣٤

الموضوع	الصفحة
الاعتراض الثاني عشر: حذف ألف التأنيث في الآخر عند النسب	٣٣٥
المطلب الثاني: الاعتراضات المتعلقة بالأفعال:	٣٣٧
الاعتراض الأول: إعراب الأمثلة الخمسة المقرونة بنون التوكيد.	٣٣٧
الاعتراض الثاني: تعيين البدلية من اسمي (جعل) و(كاد)	٣٣٨
الاعتراض الثالث: إهمال (عسى) لئلا تُفصل صلة (أنْ) من معمولها.	٣٤٠
الاعتراض الرابع: إسناد (عسى) إلى (أنْ) والفعل	٣٤٢
الاعتراض الخامس: وجوب تقديم المفعول على الفاعل	٣٤٣
الفصل الرابع: منهج اللقاني في عرض الاعتراض على ابن هشام	٣٤٦
المبحث الأول: طريقته في عرض الاعتراض	٣٤٧
المطلب الأول: طريقته في عرض اعتراضاته	٣٤٧
الطريقة الأولى	٣٤٧
الطريقة الثانية	٣٤٩
الطريقة الثالثة	٣٥٠
الطريقة الرابعة	٣٥٠
الطريقة الخامسة	٣٥١
المطلب الثاني: عباراته في الاعتراض عليه	٣٥٢
المبحث الثاني: الإيجاز والإطناب	٣٥٦
المبحث الثالث: التعرض للخلاف، وموقفه	٣٥٨

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: التقويم	٣٦٥
المبحث الأول: السمات والمآخذ	٣٦٦
المطلب الأول: مدى الدقة في نقل النصوص والآراء، وتوثيقها.	٣٦٦
المطلب الثاني: مدى الاستقصاء في المادة العلمية.	٣٦٨
المطلب الثالث: مدى الاستقلال والمتابعة في الآراء.	٣٧٣
المطلب الرابع: مدى التحيز والاعتدال في الاعتراض.	٣٧٥
المبحث الثاني: تأثير آرائه في من جاء بعده.	٣٧٨
١. ياسين الحمصي	٣٧٩
٢. الشنواني	٣٨٤
٣. الصبان	٣٨٥
٤. الدنوشري	٣٨٧
٥. السجاعي	٣٨٩
٦. الخضري	٣٨٩
٧. الفيشي	٣٩٠
٨. الزبيدي	٣٩٠
٩. ابن حمدون	٣٩٢
الخاتمة	٣٩٢
الفهارس	٣٩٦

الموضوع	الصفحة
١. فهرس الآيات القرآنية	٣٩٧
٢. فهرس الأحاديث النبوية	٤٠١
٣. فهرس الأبيات الشعرية	٤٠٢
٤. فهرس الأمثال واللغات	٤٠٦
٥. فهرس الأعلام	٤٠٧
٦. فهرس المصادر والمراجع	٤٢٠
٧. فهرس الموضوعات	٤٤٩

Kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Higher Education

College of Arabic Language and Social Studies

Department of Arabic language and its Literature

Naser al–Din al–Laqani's objections grammatical and morphological, to Ibn Hisham al–ansari, his book Hawashi of Tawdeeh Alalfeiah

collection and study

A thesis submitted in Fulfillment of the Requirements for Master Degree of Arts in Linguistics Studies

Prepared by

Alzahraa Abdulrahman Abdullah Al Shamsan

Academic #: ٣٥١٢٠٠٠١٤

Supervisor

Prof. Dr. Ali Ibrahim Alsaud

Professor at College of Arabic Language and Social Studies

Qassim University

١٤٣٩ - ١٤٤٠AH – ٢٠١٨ - ٢٠١٩AD